



GENERAL
LIBRARY

فصل الصَّافِ

في شرح النبوة للإمام المحقق ابن الله العبد المذنب
الحلي

تأليف:

الفقيه المحقق سماحة الحجة آية الله

السيد محمد صادق الحسيني الروحاني
مؤلف



فقه الصَّائِفِ

فِي شَحْخِ النَّبِزَةِ لِلْإِمَامِ الْمُحَقِّقِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْعِزَّلَامِيِّ
الْخَلِيِّ

تأليف:

الْفَقِيهِ الْمُحَقِّقِ سَمَاجَةَ الْحَجَّةِ آيَةَ اللَّهِ

السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ صَادِقِ حَسَنِ الرُّوحَانِيِّ
مُذَلِّلِ الْعِلْمِ

KBL

.H89

1953

vol-10



الحمد لله الذي اوجب الحج تشييد الدين وجعله من القواعد التي عليها
بناء الاسلام - والصلاة على محمد المبعوث على كافة الانام وعلى آله هداة
الخلق واعلام الحق
وبعد فهذا هو الجزء العاشر من كتابنا فقه الصادق وقد وفقنا لطبعه و
المرجو من الله تعالى التوفيق لنشر بقية الاجزاء فانه ولي التوفيق

(الباب السادس في الطواف) وقد مر عند بيان صورة التمتع واخويه انه واجب في كل من العمرة والحج باقسامهما - اجماعا بل ضرورة (و هو واجب مرة في العمرة المتمتع بها ومرتين في حجه وفي كل واحد من عمره الباقيين مرتين وكذا في حجتهما) وقد تقدمت النصوص المستفيضة المتضمنة لذلك كله (و) الكلام في المقام انما هو - في واجباته - ومستحباته - واحكامه - فبهنا ابحت: البحث الاول في واجباته - وفيه مقامان - الاول - في مقدماته - الثاني - في افعاله .

يعتبر في الطواف الطهارة

اما الاول (يشترط فيه) امور - منها (الطهارة) من الحدث الاكبر والاصغر في الطواف الواجب واشتراطها فيه مما لاخلاف فيه بين الاصحاب كما صرح به جماعة بل عليه الاجماع محققا ومحكما كذا في المستند . وفي الجواهر بل الاجماع بقسميه عليه . وفي الرابض باجماعنا الظاهر المصريح به في كلام جماعة . وفي المنتهى ذهب اليه علمائنا اجمع - وفي التذكرة عند علمائنا - و اطلاق جملة من العبارات كالمتن يشمل الطواف المندوب كما عن الحطبي . وصريح جملة اخرى منها الاختصاص بالواجب - بل هو المشهور بين الاصحاب .

والتصوص على طوائف (منها) ما هو ظاهر في اشتراطها فيه مطلقا كصحيح (١) معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام لا بأس ان يقضى المناسك كلها على غير وضوء الا الطواف بالبيت والوضوء افضل . وصحيح (٢) علي بن جعفر عن اخيه ابي الحسن عليه السلام عن رجل طاف بالبيت وهو جنب فذكر وهو في الطواف قال عليه السلام يقطع الطواف ولا يعتد بشيء مما طاف و سألته عن رجل طاف ثم ذكر انه على غير وضوء قال يقطع طوافه ولا يعتد به - ونحوهما غيرهما (ومنها) ما هو ظاهر في عدم اشتراطها فيه مطلقا كخبر (٣) زيد الشحام عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل طاف بالبيت على غير وضوء قال عليه السلام لا بأس - والظاهر ان من هذه الطائفة خبر (٤) ابي حمزة عن ابي جعفر عليه السلام انه

13239+

FD2

2/5/80

سئل أينسك المناسك و هو على غير وضوء فقال رحمته نعم الا الطواف بالبيت فان فيه صلاة - فان ظاهر التعليق ان الطهارة شرط في صلاته دون نفسه (ومنها) ما يدل على اشتراطها في الطواف الواجب دون المندوب كموثق (١) عبيد بن زرارة عن الصادق (ع) قال قلت له رجل طاف على غير وضوء فقال رحمته ان كان تطوعاً فليتوضأ و ليصل وحسنه (٢) الاخر عنه رحمته لا بأس ان يطوف الرجل النافلة على غير وضوء ثم يتوضأ ويصلي فان طاف متعمداً على غير وضوء فليتوضأ وليصل ومن طاف تطوعاً و صلى ركعتين على غير وضوء فليعد الركعتين ولا يعد الطواف و صحيح (٣) محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام عن رجل طاف طواف الفريضة و هو على غير طهوس قال (ع) يتوضأ و يعد طوافه وان كان تطوعاً توضأ و صلى ركعتين و نحوها غيرها . والجمع بين النصوص يقتضي تقييد الاولتين بالثالثة - و يكون النتيجة ح اشتراطها في الواجب منه دون المندوب - كما هو المشهور .

حكم طواف المحدث بالحدث الاكبر

ثم ان تمام البحث في هذه المسألة بالبحث في فروع ١٠ - انه لو كان الطواف جزء الحج المندوب او العمرة المتدوية - فالظاهر اعتبار الطهارة فيه - لان ظاهر النصوص ان الميزان هو كون الطواف واجباً - او مندوباً بنفسه - و الطواف في الموردين واجب كما لا يخفى .

٢ - لو كان محدثاً بالحدث الاكبر - فان كان عالماً - بطل طوافه المندوب لا لاشتراطه بالطهارة - بل لان الكون في المسجد حرام عليه - فيتحد المنهى عنه - مع جزء من المأمور به فان الطواف مركب من الكون في المسجد والحركة حول البيت فلا مناص عن القول بالا متناع فيقدم جانب النهي و هو واضح فيكون الطواف منهياً عنه وخارجاً عن المأمور به (وبعبارة اخرى) انه في موارد اجتماع الامر والنهي

إذا كان المأمور به و المهي عنه عوابين مطلقين على شيء واحد و وجود فارد و كان لتركيب بهما اتحاديا فلا ماص عن القول بامتناع اجتماع الأمر و لهي كما حققناه في الأصول (فيج) فيفتح التعارض بين إطلاقي دليلي الأمر و الهي و لا بد من تقديم أحدهما فلو قدم الإطلاق في طرف الهي يحرر المحجم عن حيز الأمر و أفعلا ويكون منه حصافي لحرمة فلا يقع صحاحا (وبما) أن لإطلاق في جانب الهي شمولي فيقدم هو دائما - و تمام الكلام في ذلك موكول إلى محله (و على هذا) فنقول في المقام أن طواف الحجب - فيما أن اطراف عوان مطلق على الكون في المسجد - و المرور فيه سحر حاص و نفس هذين العوابين محرمين على الحائض فيتحذر المأمور به و لمهي عنه وجودا فيقدم لهي فطواف الحجب لا ينطبق عليه لطبيعته المأمور بها فيقع فسادا (لهي) إلا أن يقال أن الطواف بالبيت حقيقة الحركة القائمة بطائفة وليس الكون في المسجد عينها و لأجزاء أمها و أن كان ملارما معها - فلا مانع من كونه مأمورا به مع لهي عن الكون في المسجد (وحيث) أنهم ملارما فيقع إباحة من الأمر و الهي - فيقدم جانب الهي - ويسقط الأمر ولكن بما أن المختار صحة الترتيب فيمكن القول بالصحة ح للترتيب (و عليه) فلو كان جاهلا بأحدية طواف البيت بدو صح طوافه و لا شيء عليه حتى لا يثم لفرض الجهل بالموضوع -

و بما ذكرناه ظهر تمامة ما أعاده سد مشحنا ره لو طاف بدافئس كونه حسا في صحته و جهان (من) به لكونه عين الدخول في المسجد بكون مهيا عنه في الواقع فلا يصح (ومن) أن مفهوم الطواف اعم من الكون في المسجد من وجه و أن كان حص من لصلاة بحسب الخارج فاللهي عنه مع الكون في المسجد و العرض أنه لأجل الجهل بالحجب مرفع فيصح وهو الأقوى انتهى -

ثم به قد ظهر ما ذكرناه حكم ما لو نسي الجنابة طواف - فانه لأشكال في صحة طوافه كما مر هذا كله في الطواف المسدود -

و أما الطواف الواجب فلا إشكال في فساده مع العلم و العمد - و أم في صورة

الجهل - والسنن - فقد يتوهم الساء على الصحة لحديث رفع القلم - ولكن قد حقق في محله - ان حديث الرفع - رافع للكليف لا مشب - فلا يصلح - لاثبات صحة الماتى به (وبذلك) كله ظهر تصحيه ما افاده الشيخ في محكي التهذيب من طاف على غير وضوء او طاف حباً وان كان طوافه طواف الفريضة فليعد - وان كان طواف السنة توصاً او اعتسلاً فصلى ركعتين وليس عليه اعاده الطواف انتهى .

٣. لو كان حياً او عبي غير وضوء ولم يجد الماء في الوقت لمصروب للطواف تبمم وطاف وصح طوافه . لعموم دليل اناحه الترابية مانبيحه المائية (ولكن) سبب الى فخر المحققين من لمصنفه انه مع من اسباحه اللث في المساجد و دخول المسجدين بها (واقاد) سند المذارك ان مقتضاه عدم استباحة الطواف به وفي الحواهر - قتت و هو كذا انتهى (اقول) فدمر الكلام فيما افاده الفخر في الحرمه ثلث من هذا لشرح في محبت النيمم . وبنا هناك انه لاوجه للمع منها .

ثم به على لقول دالمع ليس مقتضاه عدم اسباحه الطواف به - لما مر من ان الطواف عبر الكون في المسجد . و عليه فيقع التراحم - من الامر بالطواف - والنهي عن لكون في المسجد - وحيث لا يكون اهمية احدهما محررة - فيحكم بالمجبر - فله ان يتبمم ويطوف ويصح طوافه ح والله العالم .

ازالة النجاسة من شرائط الطواف

(و) منها (ازالة النجاسة عن الثوب و البدن) في الوجب و لمندوب - كما عن الأكثر من عن العبة الاجماع عليه (وعن) الاسكافي وابن حمزة و المذارك و الدحيرة والكفاية و في المستند عدم الوجوب والاشراط .

وسندل للاول - بوجه ١ - الاجماع - وقدر ما به مراراً

= ٢ - السوى (١) المشهور - الطواف في البيت صلاة - فان عموم التبريل

اعتبار الطهارة من الحدث فيه كاعتبارها في الصلاة وأورد عليه بإيرادين (الأول) ما في
الحدائق قال إن لم يقف عليه في شيء من كتب الأحبار وإن ناقضوه بهذا لفظ في كتب
الفروع من غير سند وما هذا شأنه فلا اعتماد عليه (وقبه) أنه لا ريب في ما افاده ولكن
ضعفه بتجبر بالعمل - سيما من نحو ابن زهرة والحلي الذين لا يعملان بصحيح أحبار
لأحد فصلا عن صحيحهما إلا بعد احتفافها بالفرائض القطعية (مع) أن المصنف ذه في
لمنتهى والذكرة نسب هذه الحملة إلى المعصوم عليه السلام وهو الحرم ولم يقف بعنوان
روى - وقدر غير مره - أن نحو هذا المرسل حجه في نفسه لأن مثل هذا ليقف يكشف
عن ثبوت صدوره عن المعصوم عنده والأكن ذلك كذبا في كونه ثقة (اللهم) إلا أن
يقال إن المصنف ذه أيضا من جهة استناد الأصحاب إليه طمأن بصدور ذلك عنه عليه السلام
فالعمدة هو الوجه الأول (الثاني) ما في الحدائق والمسند - وهو مع اقتضاء التشبيه
المساواة من جميع الجهات (وقبه) أن مقتضى عموم التبريل ذلك ألا ما حرج بالدليل
(و لاحق) أن يورد عليه من مرسل (١) الربط الذي هو كالصحيح عن بعض أصحابه
عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له رجل في ثوبه دم مما لا تجوز لصلاة في مثله طواف
في ثوبه فقال أحرقه الطواف ثم برعه و يصلى في ثوب طاهر - حص منه وثبت
إطلاقه به .

٣٠- موثق (٢) يونس بن يعقوب عن الصادق عليه السلام عن رجل يرى في ثوبه دم
وهو في الطواف قال ينظر الموضع الذي رأى فيه الدم فيعرفه ثم يخرجه و يعمله ثم
يعود فيتم طوافه (و الأيراد) عليه - بضعف السند بعد كونه موثقا ومعمولا به بين
الأصحاب لأوجه له كما أن الأيراد عليه بأن الجملة الحبرية عبرة ظاهرة في الوضوء
(بدفع) بما مر من أنها أظهر في الوضوء من الأمر مع أنه رواه الصدوق بصيغة الأمر
فيه رواه (٣) بإسناده عن يونس قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام رأيت في ثوبي شئ من دم
وأنا أطوف قال عليه السلام فأعرف الموضع ثم أخرج فاعمله ثم عد من على طوافك

(نعم) يعارضه مرسل البرطلي المتقدم. وقد يجمع بينهما يحمل الموثق على الاستحباب
وآخر - بحمل المرسل على صورة الجهل (والحق) ان يقال ان الموثق مختص بصورة
العلم بل هو اخص بذل على انه مع الجهل لا يضر - والمرسل عام للصورتين ويختص
به فيختص المرسل بصورة الجهل - او بصورتي الجهل والسيان (اللهم) الان
يقال ان قوله في دبله ثم يبرعه وتصلى في ثوب طاهر يمنع عن حمله على صورة لجهل
والسيان انه طاهر في اراده صورة العلم والتوجه بالحجاسة - وعليه فيتعين الجمع
بحمل الموثق على الاستحباب ولكي عدم هاء الاصحاب بذلك يوقعا عن الافتاء بعدم
الأشترط جرما - ادخل ذلك اعراض عن المرسل فالاحوط لرؤما رعايته

ثم ان الموثق وان احتص بالدم ولكن بالاحماع وعدم القول بالفضل يتمدى الى
ساير الحجاسات او يقال انه قد سقط المرسل عن الحجبة بالاعراض - فاطلاق قوله
الطواف في لبث صلاة يقتضى اشرط الطهارة من لحث مطلقا .

وهل الحجاسة المعفو عنها في لصلاة كالتدم اقل من درهم تكون مانعة عن صحة
الطواف كما عن المنتهى والتذكره والتحرير والحلى - وفي لجواهر - ام لا. كما عن
الشهيدين وفي الريض. وجهان - من عموم الموثق - ومن عموم التشبيه في السوى. فان
الاول يقتضى الجمع - والثاني عدمه - وبؤيد الثاني فحوى لمعونه في لصلاة. ولكن
بما ان النسبة بين لدليين عموم من وجه فبقلم الموثق لاصحة سده فعدم المعول ولم
يكن اظهر لأريب في انه احوط (فما) اعادة المصنف ره من بطلانه في العائم
لمجس (متين) .

اعتبار ستر العورة في الطواف

ومها - ماعن الحلاف والغبة والاصباح وفي جملة من كتب المصنف ستر
العورة (وعن) ظاهر الاكثر حيث لم يذكره - وصريح جمع من المناشرين عدم
اعتباره فيه وقواء في المستند .

و استدلل لمصنفه في المنتهى للاشتراط - بقوله عنه (١) الطواف في البيت صلاة - وبقوله عليه السلام لا يحيح بعد العام مشرك ولا عربان و طاهره في محكي المختلف لتوقف في ذلك حيث انه عرى الاشتراط الى الشيخ و بن رهرة واحتج بهما بالحر لاول - ثم قال ولمنع ن يمنع ذلك - هذه الرواية عسر مسددة من طرف ولا حجة فيها - واستحوذ به سيد المدرك (ولكن) لاول مسحر صعبه بالعمل ولا سناد كما مر والذي مروي بعد طرق حتى قال في محكي كشف لندم ان الحر يقرب من التواتر بطرف و طريق العامة - لاحظ (٢) حر الحكم بن عيسى عن ابن عباس في حديث ان رسول الله (ص) بعث عليا (ع) بدي لا يحيح بعد هذا العام مشرك ولا بطوف ناليب عربان - وحر (٣) محمد بن فضيل عن نوح بن عيسى عن امير المؤمنين عليه السلام ان رسول الله عليه السلام امرني عن الله تعالى ان لا يطوف بالبيت عربان و (٤) حر محمد بن مسلم - عن الصادق عليه السلام في حديث ان رسول الله عليه السلام بعث عليا بسورة براءة هو في موسم - الى ان قال ولا يطوف بالبيت عربان - وبحواها غيرها وقد ذكر جملة من ثلاث النصوص في نوسن - اللهم الا ان يقل ان المراء اعم من ستر العورة - و حيث ان لاجماع قائم على صحة طواف البرج عاريا مع ستر العورة فمحمل النصوص على الدب و لا يصلح لاجماع المذكور فسر به على راده ستر العورة خاصة من المصوص كما لا يحيى - فالعمدة هو السوى

اعتبار اباحة الساتر في الطواف

ذا كان الساتر معصوما - فهل بطل الطواف ام لا - الطاهر هو البطلان - لما مرمر را من ان اماموربه و لمهى عنه ان كان عباوين مطبقين على شيء واحد كان التركيب احديا بالاماض عن القول بامشاع حشاع الامر والهي واه لاندمن تقديم جدهما و قدم به اد قدم جانب الهي يحرج المجمع عن خبر الامر واقعة ويكون

١- سن ليهقي ح ٥ ص ٨٧ و كثر العمال ح ٣ - ص ١٠ لرقم ٢٠٦

٢-٣-٢- نوسن - الباب ٥٣ - من ابواب الطواف الحديث ٣-٢-١

متمحص في الحرمة فلا يقع صحيحا (وعلى هذا) ففي المقام بما ن لتستر شرط
للتطواف ومعلوم ان التستر ثبوت الغير و لسه تصرف فيه فيطوئ عنه عنوان الغصية
فيثبذ المأمورة والمهي عنه وجودا (وحيت) ان الاطلاق في طرف الامر بدلى
وفي طرف الهى شمولي - فبقدم اطلاق دليل الهى فالتطواف مع السائر المعصوب
لا ينطق عنه الطبيعة المأمورة بها ففقد فاسدا (فان قيل) ان لما مور به يعبر الهى عنه
في المقام اذا شرط هو المعنى المعبر عنه باسم المصدر والهى عنه المعنى المعبر عنه بالمصدر
فيكون حال لطواف مع السائر المعصوب حاله مع النظر الى الاحية في انائه (فما) ان
لمعنى المعبر عنه باسم المصدر اما يكون منحد مع المعبر عنه بالمصدر وجودا
وحارجا والفرق بينهما انه يكون بالاعتبار - فلا يفعل كون احدهما مأمورا والآخر
مهيأ عنه - ولا فرق فيما ذكرناه بين كون الشرط عديا وكونه غير عدي (فما)
عن بعض المحققين من احكم بالصحة في المقام معللا بان التستر لا يكون معصرا في
الطواف عباده فلا يباي نحققه بانفعل المحرم وعائته حصول الائتم (صعب) وقد
نقدم عشر ان لا يكون ثوبا الاحرام معصوبا

وهل عشر ان يكون كل ما يسه غير الثوبين والسائر ايضا غير معصوب ام لا
(الظاهر) عدم الاعتبار - ادلوا كان غير السائر والثوبين معصوبا لا يلزم اتحاد المأمور به
والهى عنه لان ما يتعلق به الهى اما هو ليس الثوب وعدم كونه معصرا في الطواف
لا يحتاج الى بين فلا يفعل ان يكون موحا لطلاله لان متعلقة مقابلة فيكون حاله حال
النظر الى لاحية في ثاء الطواف

وقد استدل للطلان في هذا الفرض ايضا (ان الطواف عبارة عن الحركة
حول البيت وهي نفسها تصرف في المعصوب فيثبذ المأمورة والمهي عنه فينظر
لطواف من هذه الجهة (وديه) مأمور برد المعصوب الى مالكه وهو مصاد للصلاة و
لامر بالشئ يقتضى الهى عن صده والهى موجب للفساد (ولكن يرد) على الاول
ان بدن من يطوف غير الثوب الذي يسه او المعصوب الذي جمعه و لحركة التي يكون

قوام الطواف بها هي القائمة بالبدن والتي تكون عصا هي القائمة بالمقصوب فلا يعتن
 ن تكون حذاءهما عيس لآخرى (وقيل) انه ولو سلم كون الحركة الطوافية غير الحركة
 العصبية ولكن لأربب في ان الأولى عنة للثانية - وحيث ان علة الحرام حرام فتكون
 الحركة الطوافية حرام ما يعود المحذور (قل) ان محالها التكليف العيرى بما اياها
 لا توجب المعد عن الله تعالى فلا مانع من التقرب بما هو منعلق له لاساءة على عند
 الامر في صحته لعاده فامل فانه اذا سلم سقوط الامر فحيث لا كاشف عن الملاك فلا
 طريق الى احراز الصحة (وردد) الثاني ان الامر بالشئ لا يقتضى النهى عن صده -
 فالمتحصن ان اعتبار ان لا يكون لاساءة للمقصوب او حاملا له في الطواف لو لم يكن
 اظهر لأربب في كونه احوط - والله اعلم -

يعتبر الختان في الطواف للرجل

(و) منها (الختان في الرجل) عند الأكثر كما صرح به جماعة - وفي لجوء هربلا
 خلاف اجده فيه بل عن الحلبي ان جماع آل محمد عليهم السلام عيه انتهى وفي لحدائق
 هو المقطوع به في كلام الاصحاب وموضع وفاق كما يظهر من المنتهى انتهى (ويشهد)
 به حملة من النصوص - كصحيح (١) تحرير عن ابي عبد الله عليه السلام لانه ان تطوف المرأة
 غير المخفوضة - وما لرجل فلا يطوف الا وهو محتس وصحيح (٢) معاوية بن عمار
 عن ابي عبد الله عليه السلام - الاعلف لا يطوف بالبيت ولا بأس ان تطوف المرأة وحر (٣)
 ابراهيم بن ميمون عنه عليه السلام في الرجل بسم فريدان يحج وقد حصر الحج ايجح ام
 يحتس قال (ع) لا يحج حتى يحتس وخبر (٤) حبان بن سدير عن الصادق عليه السلام عن
 بصري اسم وحصر الحج ولم يكن احتس ايجح قبل ان يحتس قل عليه السلام لا ولكن
 يبدأ بالسه (و لا اراد) عنها دها كنها بالجملة الحرة غير الظاهرة في اللوم كما في
 المستند - قال ولدا تامل فيه في الدخيرة والكماية وفاقا للمحكى عن الحلبي وهو في

موقعه جدا انتهى (فى غير محله) لما مر ان الحملة الحرة تظهر فى الروم من الآخر و
 الهى (ثم انه) لا يعسر الحتان و الحفص فى لمرثة بالاحلاف - وفى لجواهر بل يمكن
 دعوى تحصيل لاجماع عليه - وشهد به صحيحا حرر ومعاودة

واما الخنى فان قلنا انها غير الذكرو الانثى - فلا يعتبر فى طوائفها الحتان، لاختصاص
 بصوص الاعتبار بالرجل - وان قلنا بانها من احدا الصبيين - ولم يظهر حالها بالامارات
 الشرعية - فقد (يقول) ان الاصل يقتضى عدم اعتباره فيه (ولكن) برد عليه انه حيث
 يضم اجمالا لتوجه تكليف امرته اليها - كحرمة التنقب وما شاكل - او تكليف لرجل -
 وسها الحتان - فهذا العلم الاحمالى يجمع من حريان الاصل المذكور - فمقتضى قاعده
 لاشتغال اعتبار الحتان فى طوائف

واما العصى - فلم يصرح بحكمه الاكثر - والمصرحون به من حكم بعدم
 اعتباره فى طوائف فلو احرم وطاف و هو علف لم تحرم النساء عليه بعد انواع - و
 بين من حكم باعتباره - (واستدل) لعدم الاعتبار باختصاص البصوص بالرجل و هو
 لا يصدق على غير الناح - و ان دليل اعتباره اما هو بلان الهى و هو غير متوجه
 اليه (ولكن) يدفع الاول ان المراده ما يعنه - فان الرجل فى الله يطق على الناح
 وغيره - فعن الصحاح هو الذكر من الناس - وعن لغاموس انه لمن شب واحتتم او
 هو رجل سعة تولد - نعم فى المجمع - وفى كتب كثير من المحققين نفيه بالناح
 وهو اقرب و يؤيده العرف انتهى - الا ان المراد به فى هذه البصوص الاعم - بقربة
 مقابلته بالمرثة (مع) ان الموضوع فى صحيح مدونة هو الاعلف بالرجل - و هو
 صدق على العصى قطعاً (ويرد) على الثانى ان الهى فى امثال المقام ارشاد الى المانية -
 او شرطية الحتان وليس حكمه بمسما استقلاليا - حتى يقال بعدم توجهه الى العصى -
 فالأظهر اعتباره فى طوائف

ثم ان المحكى عن القواعد والمساالك وغيرهما اعجاز التمكن وح فلو تعدد
 ولو لصيق الوقت سقط (و استدله) باشتراط التكليف بالتمكن - مع عموم ادلة

وجوب الحج والعمرة (وفيه) انه وان كان لادلة وجوب الحج و لعمره طلاق . لا ان دليل شرطية الحد ايضاً مطلق . وليس معنى طلاقه لزوم الاتان به كى يقال انه لايعقل ذلك مع عدم التمكن ليصح تكليف العاخر . بل معناه انه يعتبر الحتان فى صحة الطواف مطلقاً حتى فى فرض عدم التمكن ولازم ذلك سقوط التكليف بالمشروط مع عدم التمكن من لشرط (و اما) فاعده المسور هى لاتصلح ان تكون مشنة للامر سقية الآخر ، والشرائط - لعدم تمايزها كما حقق فى محله (و دليل) روع لاضطرار رافع للحكم لاشئت وعنه فتعس الساء على سقوط الامر بالحج فى سب السمة (وبشير) الى ذلك بن بدل عليه . حشر ابراهيم . وحنان . ون طلاقهما يشمل ما لوصاف الوقت من الحتان ثم الحج فى ذلك العام .

واجبات الطواف

(و) المقام الثانى - فـ (يجب فيه) وهو امور - الاول (التيمية) واستدامتها لى لهرع كعبه من اعداء . وقد تقدم تحقق ذلك فى ممحط الاحرام (و اما) ما عن كشف الثم من اعتبار خطور معنى لطوف وهو الحركة حول لكمة مسعة اشواط فيما لادليل عليه . والاصل عدمه .

(و) الثانى (الطواف سبعة اشواط) اجماعاً - و النصوص المستنبضة او المتواترة لانى طرف منها فى طى المسائل الانية شاعده به

(و) الثالث و الرابع (الابداء بالحجر) الاسود (والحتم به) بلا خلاف احده فيه بل لاجماع يقسمه عليه بن المحكى منه مستفيض - كذا فى الجواهر و يشهد بالحكمين صحيح (١) معوية بن عمار عن الصادق عليه السلام من اختصر فى الحجر الطوف فليعد طوفه من الحجر الاسود الى الحجر الاسود و رواه لصدوق الى قوله لى لحجر الاسود - وعليه فلا يبدل على الحكم الثانى - ولكن المعتمد ه الفل الاول

الذي رواه الشيخان الكلبي والطوسي - وهو واضح - ومعنى الاختصار فيه عدم ادخاله في الطواف - ويشهد للحكم الثاني صحيح (١) ابن مسان عن ابي عبد الله عليه السلام اذا كنت في الطواف السبع فابت السجود الى ان قال - ثم ائت الحجر فاحتم به واما صحيح (٢) معاوية قال بو عبد الله كنا نقول لادن يستفتح بالحجر ويحتم به فاما اليوم فقد كثرت الناس - فالمراد به الاسلام في لمدأ والمتهى وعلى هذا فلو ابتدء بغيره لم يعتد بما فعله حتى يسهى اى الحجر فيكون منه ابتداء طوافه - وهذا لا اشكال فيه .

اما لكلام في انه هل يعتبر تجديد السجدة وايضا هل يعتبر ان يقصد لبدة من الحجر - فلو ادام بطوافه واكمل سبعة اشواط لم يصح - ام لا يعتبر شيء مهما فيصح - الظاهر عدم اعتبار شيء مهما اذ لم يدل دل على عدم قصد لبدة والاصل عدمه واما لبية فقد مر ان المعسر فيها هو اداعى و تعرض ايه موجود - فالأظهر هو لصحة و مما ذكرناه ظهر وجه حتمال السطال في القواعد حتى مع تجديد البية .

ثم انه ذهب المصنف رحمه وجمع ممن تحرره الى انه لا بد من الابتداء باول الحجر بحيث يمر كله على كله - قل في محكي المسالك والبدثة بالحجر بان يكون اول جزء منه محاذيا لاول جزء من مقدوم بدنه بحيث يمر عليه بعد السجدة بجميع بدنه علما و طما انتهى - وبحره عن غيرنا ولم ينقل ذلك من من سبق المصنفه (ثم انهم) اختلفوا في تعيين اول جزء البدن هل هو الالف او النطق او انهم لرحلين وربما اختلف الاشخاص بالنسبة الى ذلك

و استدل لذلك - اى للروم البدثة باول الحجر - بان ذلك لازم الجمع بين دليلين - احدهما - ما دل على وجوب لابتداء بالحجر و قد تقدم - ثانيهما - ما دل

١- الوسائل - الباب ٢٦ - من ابواب الطواف الحديث ١

٢- الوسائل - الباب ١٦ - من ابواب الطواف الحديث ١

على به يطل الطواف بالريادة على سعة الشوط والنقصان عنها ولو خطوه او اقل -
 به نبدأ بالحجر من وسطه ثم يأمن من الريادة والنقصان وحده حتى آخر الحجر ببعض
 يده في نداء الطواف لم يصح لعدم ابتدائه به باول الحجر بل بما بعده .
 اقول ان في المقدم فر وعائد احتلقت - احدها - انه من يجب ان يندأ باول
 الحجر بان يكون ول جزء من مقادير نداء محاذ الاول جزء منه ام لا - ثانيها - انه هل
 يجب ان يكون عالما بالمحاذ من اول تحقيقها - بحيث لو بوى الطواف قبل ان
 يحاذي الحجر من باب المقدمة وطاف من دون ان يحزر آن المحاذ لم يصح م لا
 ثالثها - انه هل يعتبر محاذة للحجر في آخر الشوط كما ابتدأ به اول من غير فرق بين الاول
 وغيره - فيصر الريادة ولو قليلا لا راعها - انه لو ابتدأ بالحجر فهل به ان يحزم
 بوله مثلاً - ام لأجل يعتبر الوصول الى محل الاندء .

اما الاول - فالظاهر عدم اعتبار البدء باول الجزء - لصديق الطواف من
 الحجر بالابتداء من وسطه او آخر جزء منه - وان شئت فاحتسب ذلك من حل المولى
 والعبد المرفوعة فلو امر المولى عبده بان يكون ابتداء سفره من دار ربه - فهو يتوهم
 به لاندوان يندأ من اول سائر تلك الدار - والمقام كك (ودعوى) ان المراد من الحجر
 الطواف بالحجر الذي هو اسم للمجموع - كما ان المراد من الطواف به لطوف
 بجميع يده عنه (مدفوعة) بان ذلك مستلزم للالتزام بخلاف الظاهر في مورد كما
 لا يحصى فالظاهر عدم اعتبارها .

واما الثاني فالظاهر عدم اعتبار ذلك بل لو قصد الطواف من اول الحجر وهو
 مسحر عن الحجر قللاً بحيث نعدم تاحر جميع اجزاء البدن عن جميع اجزائه قبل اداء
 قصد الطواف المأمور به وجعل الريادة من باب المقدمة تحقق الامتثال وان عثر
 البدء بالحجر بالمعنى المذكور - وما دل على مطلية الريادة لأشمن مثل ذلك وان
 لريادة في المركبات الاعتبارية تتوقف على قصد كون المريد من المريد فيه كما
 سيأتي فلو جعلها من باب المقدمة لا يصدق الريادة في الطواف فلا اشكال فيه .

وبذلك ظهر المربع الثالث - فيه في آخر الشوط الآخر دا طواف الى ما بعد الحجر قبلا فاصد جعل الرعدة من باب المقدمة يحصل له العلم بالامتثال من دون ان يلزم الريادة المانعة .

واما الرابع فلا بعد دعوى اعسار ان يحسم مما ابتدء به ولو كان الابتداء بالحجر الحميم يكون احتتامه به لا بد له - وذلك - (لتوقف) صدق الطواف بانست لدى منه الحجر عليه - ضرورة صدق القفصان مثلا على بعض الافراد (ولانه) الظاهر - من قوله من بحجر الاسود الى الحجر الاسود . ومعلوم ان هذا العسر عبر التعبير بالي الحجر الاسود خاصة من الثاني طاهر في كفاية الحتم باوله او آخره او وسطه - واما العسر الاول فهو طاهر في اعتبار ان يكون الحتم بموضع البثه (فما) في الرصاص وعن المدرك من عدم اعتبار محل الابتداء فهو ابتداء مثلا بأخر الحجر كان له الحتم باوله مثلا - صعب - (فمحض) مما ذكره - انه لو ابتدأ من اى جزء من اجزاء الحجر صحح - كما به لو حتم بذلك الجزء مع ريادة يجعلها من باب المقدمة لا اشكال فيه - وعيه - فلا وجه لثبوت التدقيقات التى هي الى الوسواس اقرب منه الى الاحتياط - ويعصم ما ذكرناه بالتصويص المتضمنة لرسول الله (ص) طواف على راحلته واستلم الحجر بمحجته .

اعتبار جعل البيت على اليسار

(و) الخامس (جعل البيت على يساره) حال الطواف - بالاحلاف احده به بل لاجتماع بقسمه عليه - كذا في الجواهر - وفي المستند بل ادعى عليه الاجماع في كلام جماعة بل هو اجماعى انتهى - وفي الذكره عند علمائنا انتهى .
و استدلل له بوجوه - الاول ما في المنتهى و تذكره ونسعه عبره - فان ان لم يترك البيت في طوافه على جانبه اليسار - وقال - (ص) - (١) حلو اعنى مناسكتكم

فيجب اتبعه (و هـ) أولا - انه لم يثبت كون ذلك مسكيا مه فيحتمل
 ان يكون احد وجوه الفعل وثانيا انه لو ثبت كونه مسكيا - لم يثبت كونه
 على وجه اللزوم او لاستصحاب والحديث يدل على ان مسك الناس كمسك
 رسول الله (ص) ولا يدل على ان كل ما فعله رسول الله (ص) ولو كان مستحبا فيجب على
 الأمة الاتيان به - اللهم لان يقال ان الترامه (ص) بالطواف كك كاشف عن رجحانه
 و كونه مأمورا به - وكل ما امر به يجب الاتيان به بحكم العقل - الا ان ثبت الترخيص
 في تركه - وحيث لم يثبت في المقام فيجب .

الثاني جملة من المصوص - كصحيح (١) ابن سنان عن الصادق عليه السلام
 في الطواف السابع قائم المتعود وهو اذا قامت في دير الكعبة حذاء الباب فقل اللهم
 الى ان قال ثم استلم الركن اليماني ثم ائت الحجر فاحتم به وصحيح (٢) معاوية بن
 عمار عن ابي عبد الله عليه السلام اذا فرغت من طوافك وبلغت مؤخر الكعبة وهو يحده
 المستحار دون الركن اليماني فقبل فاسط بديك على البيت - الى ان قال ثم استلم
 الركن اليماني ثم ائت الحجر لاسود - وصحيحه (٣) الآخر عنه عليه السلام ثم تطوف بالبيت
 سبعة اشواط الى ان قال فاذا انتهيت الى مؤخر الكعبة وهو المستحار دون الركن اليماني
 فقبل في الشوط السابع فاسط بديك على الارض والصق حذك ونطك بالبيت ثم
 قل اللهم الى ان قال ثم استقبل الركن اليماني والركن الذي فيه الحجر الاسود واحتم
 به (بتقريب) استلزام لترتيب المربور في الشوط السابع لكون الطواف على اليسار
 (فان قيل) ان دلالة هذه المصوص على ذلك اعمى بالدلالة الانترامية وهي تابعة للمطابقة
 وحيث ان الوقوف في هذه الاماكن الثلاثة في الشوط السابع واستلامها على هذا
 الترتيب مستحان فكذا ما يلزمهما (قلنا) ان الوجوب والاستصحاب خارجان عن المستعمل
 فيه والموضوع له - وهما امران انتراعيان من الترخيص في ترك ما امر به وعدمه حيث

انه اذا امر المولى بشيء ولم يرحص في تركه يحكم العقل بلزوم لاتين به يكون واحدا - وان يرحص فيه يحكم بعدم اللزوم - وعليه - فما هو مربوط باب دلالة اللفظ فما هو ثبوت الامر بذلك - وامتنعيتها لها في امر خارج عن باب الدلالة - كالوجوب والاستصحاب مما لا وجه له - فدانت الامر - ولم يرحص المولى في تركه يحكم العقل باللزوم وان كان نفس تلك الافعال مستحبة - فقدر فانه دقيق .

ثالث الاجماع وتسايم الاصحاب عليه . ولا يبعد عوى كونه تعذبا لعدم استدلال قدماء الاصحاب بشيء مما ذكر (فحصل) ان الاظهر اعتبار ذلك فلو تكس لطواف من جعل البيت على يمينه وطاف عن يمينه لم يجره ووجب عليه لاعاده سواء كان عمدا وجهلا - او سبانا على ما صرح به بعضهم (ولا يقدح) في حمل البيت على اليسار لانحراف اليسار الى اليمين لصديق الطواف على اليسار - وان شئت قلت ان دليل اعتبار ذلك لا يدل على ان يرد من اعتبار كون الطواف على نحو يكون البيت على اليسار واما ما ريد على ذلك بحيث يصر الاحراف الى جهة اليمين فتم بدل عليه دليل والاصل عدمه - ولذلك - قال في الجواهر لا يقدح في حمله على اليسار لانحراف الى جهة اليمين قطعا .

يعتبر ادخال حجر اسميحييل في الطواف

(و) لادس (ادخال الحجر) اي حجر اسميحييل (وه) اي في الطواف بالاجماع كما في العبة وغيرها وعن الحلاف كذا في الرصاص - وفي الجواهر من لاجماع قسميه عليه بل المحكي مهما مستفيض انتهى . ويشهد به نصوص كصحيح (١) معاوية بن عمار المتقدم في الذئبة بالحجر من احتصر في الحجر الطواف فليعد طوافه من الحجر الاسود الى الحجر الاسود - وقدم ان معنى الاحتصار عدم ادخاله في - لطواف و صحيح (٢) الحلبي قلت لابي عذالله عليه السلام رجل طاف بالبيت فاختر

شوطا واحد في الحجر قال عليه السلام بعد ذلك لشوط - وحسن (١) ابن المحترى عليه السلام في الرجل يطوف بالبيت فيحتصر في الحجر قال عليه السلام يقضى ما احتصر من طوافه - وحسن (٢) ابراهيم بن سفيان قال كنت الى ابي الحسن الرضا عليه السلام امرأة طواف الحج فلما كانت في الشوط لمابع احتصر وطافت في الحجر وصلبت - كعني العريضة وسعت وطافت طواف النساء ثم اتت منى فكتب عليه السلام تعبد - وبحوها غيرها .

ثم انه ليس ذلك من جهة كون الحجر من الت كما قيل بل بسب ابي المشهور لرواية عامية فان الاظهر خلافه وقد دلت المصوص الكثره على عدم كونه منه كصحيح ٣٠ معاوية عن الصادق عليه السلام عن الحجر من البيت هو وفيه شيء من البيت فقال عليه السلام لا ولا قلامة طمر الحدث وبحوه غيره بل للمصوص الخاصة .

ثم انه لو احتصر شوطا هل يجب عليه اعادة ذلك الشوط خاصة ام الطواف قولان - اظهرهما الاول - لصحيح الحلبي وحسن ابن المحترى - المصنف حينئذ ذلك - ولايت بهما - صحيح معاوية - لان طاهر ولا يقل من المحتمل الاحتمار في جميع الاشواط - مع - قابسه للحمل على اعادة الشوط من الطواف واما حرا ابراهيم فيحوز ان يكون المراد به اعادة الشوط .

ثم انه لا بد من اعادة الشوط ولا يكفي الاتمام من موضع ساكن الحجر - لصحيح معاوية المصنف - باعادة الطواف من الحجر الاسود الى الحجر الاسود والى ذلك يشير المصنف به في التذكرة - قال - ولو دخل احدى الفتحين وخرج من الاخرى لم - يحتسب له وبه قال الشافعي في احد قوله ولا طوافه بعده حتى ينتهي الى الفتحه التي دخل منها انتهى يعني فان دخلها لم يحتسب اتصاوان تجاوزها وطاف بالحجر احتسب مطلقا او بعد المصنف .

ثم ان الحجر بين الركبتين الشاميين وهو موضع محوط بجدار قصيريه وبين كل واحد من الركبتين فتحة والميراب منصوب عليه كذا في التذكرة .

يعتبر ان يكون الطواف بين المقام و البيت

(و) السامع ان (يكون بين المقام و البيت) بلا خلاف بل قبل كذا ان يكون احدهما وعن الغيبة وفي التذكرة الأجماع عليه (وعن) الاسكافي تجوز الطواف خارج المقام مع الصلوة و مال اليه في التذكرة (و عن) طاهر الصدوق تحويره خارج المقام اختيارا على كراهية

والأخبار طائفتان (الاولى) ما يدل على ما ذهب اليه المشهور كحبر (١) محمد بن مسلم قبل سألته عن حد الطواف بالبيت الذي من حرج عنه لم يكن طائفاً بالبيت قال عليه السلام كان الدس على عهد رسول الله (ص) يطوفون بالبيت و المقام و ثم اليوم تطوفون ما بين المقام و بين البيت فكان الحد موضع المقام اليوم فمن جرده فليس بطائف و الحد قبل اليوم و اليوم واحد فدرما بين المقام و بين البيت من نواحي البيت كلها فمن طاف فتياعد من نواحيه بعد من مقدار ذلك كان طائفا بغير البيت بمرلة من طواف بالمسجد لانه طاف في عمره و لا طواف له (لثنية) ما استدلل به كل من لقائين بالقوليين الأخيرين - وهو - موثق (٢) محمد بن علي المحمدي عن ابي عبد الله عليه السلام عن الطواف خلف المقام قل ما احب ذلك و ما ارى به بأسا فلا تفعله الا ان لا تجد معه بدا (و الجمع) بين الطائفتين بما هو بما عن صدر الصدوق عن الموثق صريح في الجوار مع الكراهية في حال الاحياء - و بدونها في حال الاصططار - و به يرفع اليد عن ظهور خبر محمد في اللزوم - اللهم الا ان يقال ان خبر محمد المعتمد بالشهرة و عمل الاصحاب - كالصريح في المنع - و لا يقبل الحمل على الكراهية - كما يظهر لمن لاحظ فقرات الخبر - و عليه فيعارض مع الموثق والترجيح معه لانه المشهور بين الاصحاب (و بالجملة) اعراض الاصحاب عن الموثق يسقطه عن الجملة فالمعتمد هو خبر محمد (فان قيل)

ان صدره يسقط عن الحجية للاعراض اولارجحية معارصوما ديله فلاوجه لطرجه
بعد الامامع من التمكنث فى الحجية بين فقرات حديث واحد - و عليه فيقيد خبر
ابن مسلم - بحال الاحبار (قلنا) ان الاصحاب انصا لم يعملوا بديله ولم يفرقوا بين
الحالتين (فما) هو المشهور اظهر .

ثم ان تمام الكلام بالمبحث فى جهات .

١ - ان خبر محمد - وان كان ضعيف السند الا انه من جهة لشهرة و استناد
الاصحاب اليه يكون ضعفه محمرا . فلا اشكال فيه سدا - ودلالته ظاهرة بومر سقوط
مدرسه عن الحجية .

٢ - ان وحدة الحد قبل اليوم و اليوم - مع - نه قبل اليوم كابوايطوفون
بالبيت و المقام - و السوم يطوفون ما بين المقام و البيت اما تكون من جهة ان
المقام كان ملصقا بالبيت حرمها عليه من السول - ثم جىء به الى حيث
يكون هناك اليوم - و قد احتشفت كلمات القسوم فى الحاشى به و لايهمنا تحقيق
القول به .

٣ - انه قد صرح جميع من الاصحاب بان المقام حقيقة هو العمود من
الصخر الذى كان بر هيم ^{كقوله} يصعد عليه عند بناء البيت و عليه اليوم بناء و يطلق
على جميعه مع ما فى داخله المقام عرفا و عليه فهل المراد بالمقام هنا هو الصخر
المذكور ام المجموع من الحائط و ما فيه - الاظهر هو الاول - لخبر محمد المتقدم
فان العمود تعبر مكانه عما كان فى زمن رسول الله ^ﷺ - مع - ان الثانى هو معناه
المجازى العرفى - و المنادر منه هو الاول .

٤ - الظاهر انه لادخله للمقام نفسه فى الطواف فلو حول من مكانه وحب

الطواف فى المقدر المحصوص كما دل على ذلك خبر محمد المتقدم

٥ - يعثر ملاحظة المقدار المربود من جميع الجواب كما مر نصريح

خبر محمد - به - و عن المدارك ستة الى قطع الاصحاب - و هى لجوهر و هو

كما عن تاريخ الأرقى إلى الشادروان ست و عشرون ذراعاً و نصف (و هو)
يحسب المسافة من جهة الحجر من خارجه - أم يكون الحجر محسوباً من لمسافة
ظاهر جمع من الأصحاب و صريح آخريين . الأول - و عن ثبوت اشهاد احتمال
الثاني - وقواه صاحب الحقائق و الفصل الرافعي و مال إليه صاحب المحرر
(أقول) ان قلنا بان الحجر من البيت فلا اشكال في انه تحتسب المسافة من خارجه
وان قلنا بعدم كونه من البيت كما احترياه فقد يقال بذلك من جهة وجوب ادخاله
في الطواف كما عن المدارك وغيرها (وفيه) ان مجرد وجوب دخاله في الطواف
لا يوجب رفع اليد عن ظاهر الخبر بل صريحه لتخصيص انه يحسب ذلك المقدر
من جميع مواحي البيت المستلزم لاحتساب الحجر من المسافة - فالأظهر هو ذلك
مع انه احوط .

٦٠ - اذا مشى على أساس البيت المسمى شادروان - لم يصح طوافه لانه من
البيت على ما صرح به المصنف و غيره فالماشي عليه طائف في البيت لا يبيت
ولا يكون طائفاً ما بين البيت والمقام .

٧٠ - قال في التذكرة لو كان يطوف بوجه من الجدار يده في مواراة الشادروان
او ادخل يده في مواراه ما هو من البيت من الحجر فالأقرب عدم الصحة و هو
احد وجهي الشافعية لأن بعض يده في البيت و بعض شرطه خروج يده بأسره من
البيت انتهى . ولكن عن لقواعد الجرم بالصحة - ولعله الاظهر من جهة انه يصدق
عرفاً الطواف بالبيت و ما بين للمقام و البيت والاحتياط طريق لصحة

وجوب ركعتي الطواف خلف المقام

(و من لزوم الطواف (صلاة ركعتيه في مقام ابراهيم عليه السلام) وجوباً
ان كان وجباً واستحباً ان كان مستحباً - وهو المعروف من مذهب الأصحاب و في
التذكرة بسة عدم الوجوب إلى شاد من علمائنا - و كذا عن لحلاف وغيره و

لكنه لم يعرف .

و كيف كان - فقد استدلل للرومهما بوجوه (الاول) انه (ص) صليهما فيجب للناسي - ولقوله (ص) (١) جلدوا عني ماسككم - (وفيه) ما مر من ان فعله اعم من الوجوب و الاستحباب (الثاني) لانه لشروعه (٢) وانحدوا من مقام ابراهيم مصلى - من الامر ظاهر في الوجوب فصبيحة الاحماع على عدم وجوب غيرهما فيه يثبت لرومهما (وفيه) ان الآية الكريمة لاتدل على مشروعية صلاة خاصة بل تدل على اروم جعله مصلى - و بعبارة اخرى مطلوبة ايقاع الصلاة في ذلك المكان مثل ما دل على مطلوبة الصلاة في المسجد - فهي غير طاهره في ما ذكر - هذا مع قطع النظر عن النصوص المعصرة لها (ثلث) الاحماع (وفيه) انه لكونه مدر كيا لا يند اليه (الرابع) لنصوص الكثيره كصحيح (٣) معاوية بن عمار قال ابو عبد الله عليه السلام اد فرغت من طوافك فانت مقام ابراهيم فصل ركعتك وجعلها اماما و قرأ في الاولى منها سورة التوحيد قل هو الله احد - وفي الثانية قل يا ايها الكافرون ثم تشهد و احمد الله و اثن عليه و صل على النبي (ص) واسأله ان يتقبل منك وهاتين الركعتين هما الفريضة لمن يكبره ن صليهما في اي الساعة شئت عند طلوع الشمس و عند غروبها ولا تؤخرهما ساعة تغروب و تفرغ فضهما و صحيح (٤) محمد بن مسلم عن ابي القاسم عليه السلام عن رجل طاف طواف الفريضة و فرغ من طوافه حين غربت الشمس قال عليه السلام وحت عليه تلك الساعة الركعتان فليصلهما قبل المغرب - و نحوهما غيرهما من النصوص الكثيره الاتى طرف منها في طي المسائل الاتيه - فلرومهما مما لا سعى

١- سنن بي داود ج ١- ص ٢٥٦ ولفظه - لتاحدوا ماسككم

٢- سورة الفرة الآية ١٢٥

٣- ذكر صدره في لوسائل - باب ٧١ - من ابواب الطواف حديث ٣ - ودينه في باب

٧٦ منها -

٤ - لوسائل - باب ٧٤ من ابواب الطواف حديث ١

التوقف فيه (واما) قوله (ص) (١) للاعرابي الذي قال له هل على غيرها اى غير الخمس
لا الا ان تتطوع - معانته كونه مطلقا بعيدا لطلاقه ما تقدم (و كذا) قول (٢) ابي جعفر (ع)
لرادة فرض الله الصلوة وسر رسول الله (ص) عشرة اوجه - ولم يعمدها صلاة الطواف
(مع) انه يحتمل كون المراد ما شرع من الصلاة نفسها لا تابعة لطواف او غيره ثم ن
تمام الكلام بالبحث في جهات

في محل ايقاع الصلاة

الاولى احتلوا في محل ايقاع الصلاة هي المش والشرابيع والتذكرو والمتهى وعن
المسوط والوسيلة والمراسم والنهاية والتحرير والارشاد وغيره - انه يجب ايقاعها في
المقام (وعن) الصدوقين والاسكافي والمصاح ومختصره والمهدب للقاسمي وجماعة من
لما خبرين انه يجب ايقاعها خلف مقام ابراهيم (ع) (وعن) (الاعتصام والحمل والمفود وحمل
العلم والعمل وشرحه والجماع انه يجب ايقاعها عند المقام - الشامل للحلف واحد الجديين
(وعن) الخلاف به يستحب ايقاعها خلف المقام - وان لم يفعل وفعل في غيره اجزأه
وادعى عليه لاجماع (وعن) الحلبي ان محلها للمسجد - (وعن) الصدوقين احتيابه
في مخصوص طواف النساء .

واما النصوص فهي طوائف . ١ - ما يكون طاهرا في القول لاول كعبه (٣)
محمد بن مسلم عن احدهما (ع) عن رجل طواف طواف العريضة ولم يصل الركعتين - الى
ن قال حتى ذكر وهو بالانطح قال (ع) يرجع الى المقام فيصل الركعتين - و نحوه خبر (٤)
احمد بن عمر الحلال - ٢ - ما يدل على القول الثاني - كصحيح بن عمار المتقدم وجملة من
النصوص الانية في بيان الركعتين الامر باعادتهما خلف المقام - و نحوه خبر
٣ - ما هو طاهر في القول الثالث كموثق (٥) عبيد بن رزاه عن الصادق عليه السلام عن رجل
طاف طواف العريضة ولم يصل الركعتين حتى ذكر بالانطح صلى اربع ركعات قال عليه السلام

١ - سنن النسائي ج ١ - ص ٢٢٧

٢ - الم - مثل - باب ١ من ابواب اعداد الفرائض وموظها حديث ٢ من كتاب الصلاة

٣ - ٤ - ٥ - الوسائل - باب ٧٤ - من ابواب الطواف حديث ٥ - ١٢ - ٧

يرجع فيصلى عبدالمقام اربعاً - الى عبدودك من الصلوات المستفيضة لمستمدة على هذا اللفظ - ٢- ما هو مطلق او مجمل اى لم يبين فيه مكان الصلاة .

والجمع بين الصلوات يقتضى ان يقال ان الطائفة الاخيرة التى هي مدرك الحلي المجمنة بحكم عليها المفصلة - وذلك - مطلقاً شاملة للحلف والحاسبين بقيد اطلاقها بالثانية الصريحة فى لزوم انعقادها خلف المقام - واما الاولى - فليس فيها اتصال فى المقام - فهى ايضا اما محملة او مطلقه - وعنى الاول يحكم عليها المفصلة - وعنى الثانى يقيد اطلاقها بما تقدم - والجمع بين الصلوات يقتضى لئلا على تعين ايقاعها خلف المقام - و ما صحيح (١) حسين بن عثمان رأيت ابا الحسن موسى عليه السلام يصلى ركعتي طواف الفريضة بحبل المقام قريب من طلال المسجد - فلا ينافي ما تقدم لا مكان ان يكون خلف المقام .

ولثاني الشهيد بن كلام فى المقام لا بأس بتراده ملحظاً - قال لاصل فى المقام انه العمود من الصخر الذى كان ابراهيم عليه السلام يقف عليه حين بناء البيت واثرت فيه الى الان ثم بعد ذلك سوا حوله ماء واطلقوا اسم المقام على ذلك الماء بسبب المجاورة حتى صار اطلاقه على ذلك الماء كانه حقيقة عرفة - وعليه - فالمقام بالمعنى الاول لا يصلح ظرفاً مكانياً للصلاة - لعدم إمكان الصلاة فيه وانما تصلح حلقه او الى احد حاسبيه واما المقام بالمعنى الثانى فممكن الصلاة فيه او فى احد حاسبيه وحلقه . فقول المصنف يجب ان يصلى فى المقام ان ارد به المعنى الاول اشكل من جعله ظرفاً مكانياً ومن جهة قوله فان معه رحام صلى ورائه الى احد حاسبيه فان الصلاة فى هذين جائزة مع الرحام وغيره - الى ان قال - وان اراد بالمقام المعنى الثانى صح قوله ان يصلى فى المقام ولكن بشكل بالامر من الاخيرين - انتهى ملحظاً - (اقول) يرد على ارادة المعنى لثانى انه لا دليل على وجوب انعقادها فيه بالمعنى الثانى لعدم حمل المقام فى كلامهم عليهم السلام عليه فانه محمول على معناه الحقيقي - اضع اليه ما تقدم من عدم دليل

على الصلاة في المقام

ثم ان المستفاد منصوص بعد القرب إلى المقام - للآية لشربه وصوص
بالصلاة عنده (ولذا) قال الشهدرة لاختلاف في عدم حوار التقدم على الصحرة والسمع
عن استبدارها - ولتفسير على للدلالة على وجوب الاتصال والقرب منه بحيث يتجوز عنه
بالصلاة فيه لظهور الآية انتهى (ومضى) الرياض وهو حسن ومنصاه وجوب إبقائهما في
الماء لدى فيه الصحرة (اقول) لأرب في دلاله الإله الكريمة والصوص على بعد القرب
واما دلالتها على لزوم بقائها في الماء فمبسوغة لتصدق حلف المقام وعنده على المحارح
عن الماء - (ودعوى) الانصراف إلى الداخل منه - (مبسوغة) .

وهل يجب تحري القرب ما أمكن - أم لا - الظاهر العدم - لعدم الدليل عليه .
ولو سمع الرحام من الصلاة حلف المقام قريب منه صلى بعيداً عنه حلفه - لصحيح
حسين لمقدم (ودعوى) ان مقتضى اطلاقه حوار الصلاة ح إلى الحد جاسيه لصدق الحيال
عليه (مدفوعة) بأنه حكاية فعل مجمل ومن الممكن انه كان (ع) صلى حلفه فهو لميتن
فلا يتعدى عنه (وهل) يجب تحري القرب منه ما أمكن - الظاهر العدم - فإنه مع عدم
صدق عدم المقام عليه لادلس على رعاية القرب ح ما أمكن والأصل عدمه

ثم ان لظهور اشتراط حوار الشاهد صديق الوقت ادل دليل له سوى حكاية فعل
محمود في معنى الانصراف فيه على المتيقن (فتحصل) انه لادليل على حوار إبقائهما في احد
جاسيه حتى في حال لصورة فلا يجوز كما لا يجوز التقدم على الصحرة .

ثم ان المقام الذي يجب الصلاة حلفه - او عنده - اوفيه هو حيث الان لا ما كان على عهد
النبي (ص) و ابراهيم (ع) باختلاف ويشهده بصحيح ابراهيم (١) بن بي محمود قلت
لرصد (ع) صلى ركعتي طواف الفريضة حلف المقام حيث هو الساعة وحيث كان على عهد
رسول الله (ص) قال (ع) حيث هو الساعة .

ثم ان مذكر كله بما هو في صلاة طواف الفريضة - واما صلاة طواف النافلة

فلا يتعين لها قرب المقام بلاحلاف وعن غيره واحد دعوى الإجماع عليه . وفي المستند
 بن هو إجماع محقق (وبشهادة) مضافا إلى الأصل بعد اختصاص الروايات المعنية لمحلها
 خلف المقام أو بعده بالمريضة . حر (١) زراره عن أحدهما عليهم السلام لا يسعى إلى صلى
 ركعتي طواف العريضة لا عند مقام إبراهيم (ع) . أما التطوع فحيث شئت من لمسجد
 وموثق (٢) صحيح من عمار عن الصادق عليه السلام كان أبي يقول من طاف بهذا لمس
 أسوعا و صلى ركعتين في أي حواشي المسجد شاء كتب الله له ستة آلاف حسنة المحدث
 ثم إن ظهر الأصحاب الاتفاق على تعين المسجد - ولحر إن غير ظهر بن
 فيه (بل) حبر (٣) عني بن جعفر عن حبه موسى بن جعفر عليه السلام عن الرجل يطوف بعد
 العجر فيصلى الركعتين خارجا من المسجد قال عليه السلام يصلى بمكة لا يخرج منها لا
 أبسى فيصلى خارجا في المسجد ساعة حبر كعتي ذلك لطواف . يدل على جوار
 إيقاعهما خارج المسجد - اللهم لا يقال إن حر عني بن جعفر ضعيف سدا - ولا يحبر
 من تشويش أدلته على تعين المسجد في صورة لمسان وحر زرارة لوروده في
 مقام التحديد كما يظهر من صدره يدل على لعين - هذا كله مضافا إلى تسالم الأصحاب
 عليه - فالأظهر تعين المسجد .

لو سئى ركعتي الطواف

لثانية - لو سئى ركعتي طواف من جماعة يحب عليه الرجوع إلى المقام
 مع الامكان وعدم المشقة وإتيانها فيه بن قل أنه الأشهر وفي الحواهر - بلاحلاف
 أجده فيه إلا ما يحكي عن الصدوق من المثل إلى صلاتهما حيث يذكر بل في كشف
 اللثام الإجماع عليه كما هو الظاهر انتهى ثم انهم اختلفوا فيما هو وطبقته إذ تعدر عليه
 الرجوع وإنها هل هي الصلاة منى تذكر أو الاستئذان أو التحجير بينهما .

وأما الأحبار - فهي على طوائف (لاولى) ما يدل على لزوم الرجوع

كصحيح (١) محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام عن رجل طواف طواف العريضة ولم يصل
لركعتين حتى طاف بين الصفا والمروة ثم طاف طواف النساء ولم يصل لذلك الطواف حتى
ذكر وهو بالاطح قال عليه السلام يرجع إلى المقام فيصل ركعتين هكذا رواه الصدوق -
ورواه الكشي ره لى قوله فيصل - وفي الوسائل - اقول ن لم يرواه ي صلى ركعتين
لكل طواف لما مضى وباتى وموثق (٢) عبيد بن رارة عن الصادق عليه السلام عن رجل طاف
طواف العريضة ولم يصل لركعتين حتى ذكر وهو بالاطح يصل ركعتين قال عليه السلام
يرجع فيصل عند المقام اربعاً وصحيح (٣) الحلال عن ابى الحسن (ع) عن رجل سئى ان
يصى ركعتي طواف العريضة فلم يذكر حتى أتى مى قال عليه السلام يرجع لى مقام
ابراهيم (ع) فيصلهما ونحو ما عيرها (الثامنة) ما يدل على انه يصلهما حيث ذكر كصحيح (٤)
عموية بن عمار قتل لاسى عنده عليه السلام رجل سئى الركعتين خلف مقام ابراهيم (ع) فقال
فصليهما حيث ذكر وان ذكرهما وهو فى البلد فلا يرجع حتى فصلهما وصحيح (٥)
هشام بن المشي سبب ان صلى الركعتين للطواف خلف المقام حتى انتهت الى مى
فرجعت لى مكة فصليهما ثم عدت الى مى فذكر بذلك لاسى عنده عليه السلام فقال فلا
صلاهما حيث ما ذكر وحر (٦) عمر بن السراء عن الصادق عليه السلام فبمس سئى ركعتي
طواف العريضة حتى أتى مى انه رجع ان يصلهما بمى - الى غير ذلك من النصوص
لكثيرة (الثانية) ما يدل على حوار الاستبابة فى الأبقاع فى المقام كصحيح (٧) عمر بن
بريد عنه عليه السلام فبمس سئى ركعتي الطواف حتى ارتحل من مكة قال عليه السلام كان قد
مضى قبلاً ف يرجع فيصلهما أو يأمر بعض الناس فيصلهما معه وصحيحه (٨) الآخر
عنه عليه السلام من سئى ان يصل ركعتي طواف العريضة حتى خرج من مكة فعليه ان يقضى
و يقضى عنه و ليه او رجل من المسلمين و حر (٩) ابن مسكان حدثنى من مثله عن
الرجل سئى ركعتي طواف العريضة حتى يخرج فقال عليه السلام يؤكل و نحوها غيرها.
وقد قبل فى الجمع بين النصوص - و جهان - الاول - ما سبب الى المشهور

وهو حمل - الطائفة الاولى - على ما اذا لم يشق عليه الرجوع - والثانية - على ما اذا شق عليه ذلك شهادة صحيح (١) ابي بصير مالت ادعاء الله ﷻ عن رجل سى ن يصلى ركعتي طواف المريضة حلف المقام وقد قال الله تعالى واتحدوا من مقام ابراهيم مصلى حتى ارنحل قل ﷻ ان كان ارنحل فاسى لا اشق عليه ولا آمره ان يرجع ولكن يصلى حيث يدكر - واما الطائفة الثالثة - فقد حملوها على صورته عند الرجوع و مشفته اما مقدم على ان يصلى حيث مادكر - او بمحو التحجير بينهما - و حملها بعضهم على صورة الترك عمدا (اقول) ان مادكره من الجمع بين الطائفتين الاولتين ترعى لأشاهد له وصحيح بى بصير لا يشهد به . فانه يدل على ن مطلق مشقة الرجوع التى لا يملك عنها مرتحل يمنع عن الأمر بالرجوع - فهو نصا يدل على حوار ان يصلى فى كل مكان مطلقا (مع) ان بعض النصوص لصلاحيته مادكر - يدى عن هذا الحمل راجع صحيح ابن المشى و اما ما ذكره فى الطائفة الثالثة فلا يطبق على شىء من لقواعد .

الثانى حمل النصوص الاول على الاستحب - ويرد عنه (اولا) انه صحيح ابن المشى عن ذلك - اد لو كان الرجوع مستحبا لما كان وجه لقوله افلا صلاهما حيث ما ذكر (وثانيا) انه ليس جمعا عرفيا اذ قوله يرجع ويصليهما عند المقام - اذا جمع - مع قوله ﷻ فليصليهما حيث دكر - لا يرى العرف الثانى قرينة على حمل الاول على التلب .

والحق ان الجمع بين النصوص يقتضى الساء على التحجير بين الثلاثة مطلقا - وهو مصفا الى كونه جمعا عرفيا - بشهد للتحجير بين الرجوع والاستنابة صحيح عمر بن يزيد والتحجير بين الرجوع والصلاة حيث مادكر صحيح ابي بصير - لم تقدم - فانه طاهر فى ان الامر بالصلاة حيث دكر - امر ترحيصى امتثالي - (ولكن) الذى يوقعا عن افناء

بدلت عدم فداء لا صحاب به فالأحوط مع عدم لشفة الرجوع والصلاة
حلف المقام - وإذا تعدر عليه ذلك أو كان فيه مشقة بتخبر بين أن يصلى في
محله ويستتيب من يصلى عنه النهم لأن يقال إن مذهب أكثر القدماء في هذه
المسألة غير معلوم .

ثم إن في المسألة قولاً آخر وهو ما عي دروس الشهيد ره وهو به يجب الرجوع
إلى المقام الأمع لعدم حصة - ثم معه يجب الانقاع في الحرم الأمع التعدر مع
يوقعهما حيث يمكن من لقاع - وقد صرح غير واحد من المحققين بعدم العثور على
مستند له في ذلك بل طلاق النصوص بدفعه - نعم هو أحوط - وأحوط منه إبقاها
في المسجد إذ تعدر عنه العود إلى المقام - ولو تعدر ذلك يصح إبقاها في الحرم .
ثم إن مورد هذه النصوص بأحدهما المرتحل - وأما غيره فيجب عليه العود
إلى المقام قطعاً إذ لا معارض لماد على إروم إبقاها في المقام - نعم - إذا تعدر عليه
ذلك ينفي وجوبه بأدلة على العسر والخرق .

وهو يلحق المعدل بالناسي - كما صرح به جماعة م لا - الظاهر ذلك -
لصحيح (١) جميل من دراج عن أحدهما عليهم السلام أن الجاهل في ترك الركعتين عند
مقام إبراهيم بمسرة الناسي .

وأما العائد فلا دليل على إلحاقه به فمقتضى القعدة وجوب العود إلى مقام
إبراهيم مع الامكان والألفاء في الدمة إلى أن يحصل التمكن للاستصحاب (وعن)
الشهيد الثاني جعل العائد كالناسي (وأوردوا) عليه بأنه لا وجه له (أقول) يمكن أن يكون
بطلان الشهيد قده إلى أن إطلاق قوله في صحيح جميل الجاهل في ترك الركعتين
عند مقام إبراهيم كالناسي - يشمل الجاهل المقصر ونسبة ما ادعوه من لاجماع
على به كالعائد يشتمل الحكم في العائد أيضاً (و عليه) فرد عليه أن المجمع عليه كون
الجاهل المقصر كالعائد - لا كون العائد كالمقصر - فتدبر .

ثم انه لو مات ولم يصلهما قصدهما الولي او رجل من المسلمين عنه بلاحلاف
 لصحيح عمر بن بريده الثاني (واورد) عليه تارده شموله لحال الحيوة - واخرى بانه غير دال
 على اوجوب لعدم كونه متصفا بالامر والاعتراف مما هو ظاهر فيه (ولكن) يرد الاول
 به غير شامل لحال الحيوة - فان قوله يقتضي عنه وله ظاهر في اراده حال الموت
 لعدم الاولاية في صورة الحيوة - مع - انه لا يصر شموله لها كما مر - و يرد الثاني به من
 جهة كونه بالعملة الحرة ظاهر في الوجوب فلا اشك في الحكم - و يؤيده ما
 سيأتي من انه لو سى الطواف حتى مات يقتضي عنه وله - فانه يقتضيه مع صلاته .

حكم ما لو تركهما عمدا

ثالثة - لو تركهما عمدا - ففقد مرانه بحسب الرجوع الى المقدم والاتباع بهما
 والا يبقى في دمه - اما الكلام عما فده سد المدرك - من انه بشكل صحة الافعال
 المتأخره عنهما - من صدق لاتباع بهما و من عدم وقوعهما على الوجه الامور به
 واستجوده في الرضا - و عن الفحيرة والكفية في البعد عن بطلانها واستدل له
 بوجهين (الاول) ان لما في به ن وقع في بخارج مطابقا للمأموره كان صحيحا والا
 فهو بطل - وفي لفرص لم تقع الافعال المتأخرة مطابقة للمأموره به - اذ المأموره به
 وقوعه بعد الركنين (وقيه) ان عدم مطابقة المأموره به للمأموره به - اما يكون لو كان
 الترتيب بين الركنين وسائر الافعال معتبرا في تلك الافعال - والا - فهي مطابقة للمأموره
 به - والاصل يقتضي عدم الاعتناء (لثاني) ان الامر بالشئ يقتضي النهي عن صده -
 ونهيه في لعبادة موجب لفساد - و عليه فالامر بالركنين يستلزم النهي عن اتباع
 سائر الافعال - و هو موجب لفسادها (وقيه) ان الامر بالشئ لا يقتضي النهي عن صده
 خصوصا الصد الحاص كما حقق في محله - فالأظهر عدم بطلان الحج والعمرة
 بتركهما عمدا - و اما عليه الاثم - وقصائهما - كما هو المشهور بين الاصحاب بل
 قبل ان عليه الاجماع .

الرابعة المشهور بين الأصحاب انه يستحب ان يقرأ في الركعة الاولى الحمد والتوحيد . وفي الثانية - الحمد و الحمد (وعن) الشيخ في النهاية به يقرأ الحمد في الاولى والتوحيد في الثانية و المصنوع وان كان اكثرها مطلقا فانها تضمنت به يقرأ فيهما الحمد والتوحيد - الا ان صاحب معاوية المتقدم مصرح بما هو المشهور وبه يقيد طلاق سائر المصنوع (واما) ما عن النهاية من الشهيد ان به رواية لكنها لم تصل اليه . كما صرح به في الحديث والحوادث وغيرهما . فما هو المشهور طهر .

تجب المبادرة الي اتياهما

الحكمة - طاهر جملة من المصنوع فوريه صلاة الطواف و به يحب الاتيان بها بعد الطواف بلا فصل معتد به - لاحظ صحيح (١) محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام عن رجل طاف طواف العريضة و فرع من طوافه حين غرب الشمس قال عليه السلام وجبت عليه تلك الساعة الركعتان فليصلهما قبل المغرب و صحيح (٢) معاوية بن عمار قال ابو عبد الله عليه السلام اذا فرغت من طوافك فانت مقام ابراهيم فصل ركعتين - الى ان قال وهاتين الركعتان هما العريضة ليس بركوه لك ان تصلهما في الساعات شئت عند طلوع الشمس وعند غروبها . ولا تؤخرها ساعة تطوف وتفرع فصلهما - ويحويهما غيرهما (ثم ان) مقتضى هذه المصنوع انه يحوز ايقاعها ولو في الاوقات الخمسة التي قالوا نكروا لابتداء التوافل . ولا يكون مكروها

وبارائها في هذه الجهة - مصحح - منها صحيح (٣) محمد بن مسلم - عن الامام الباقر عليه السلام عن ركعتي طواف العريضة فقال وقتها داخرت من طوافك و اكرهه عند اصرار الشمس وعند طلوعها منها صحيح (٤) الاخر عن احدهما عليهما السلام عن الرجل يدخل مكة بعد العداة او بعد العصر قال عليه السلام يطوف ويصلي الركعتين ما لم يكن عند طلوع الشمس او عند اصرارها و صحيح (٥) علي بن يقطين عن ابي الحسن عليه السلام عن

التي يطوف بعد العداة و بعد انصر وهو في وقت لصلاة ايضاً ركعات الطواف دفلة كانت او فريضة قال لا.

اقول اما الاول فقد حملها شيخ الطائفة على الثقة وتعمه غيره (و ورد عنه) بان موثق اسحاق بن عمار متضمن ان العامة لا يسمعون من دللوا انهم لم يأخذوا من الحسين عليهما السلام الأجوار الصلاة في هذين الوقتين - فكيف يحمل على لقبه (والجواب) عنه ما افاده سيدنا الرضا عليه السلام في صحيح (١) ان ربع قل سالت الرضا عليه السلام عن صلاة طواف التطوع بعد العصر فقال لا فذكر له قول بعض آرائه ان الناس لم يأخذوا عن الحسن والحسين (ع) الا الصلاة بعد العصر بمكة فقل نعم ولكن اذا رأيت الناس يفعلون على شيء فاحتسبه فقلت ان هؤلاء يفعلون فقال لستم مثلهم (وحاصله) ان ذلك لا يدفع الصرر عنكم لانهم يعلمون ان هذا الحكم وهو جوار الصلاة في هذه الاوقات المكروهة عندهم من حصص مذهبكم وهم اما اخذوا عن الحسن والحسين عليهما السلام الجواز في صلاة الطواف خاصة فهم يؤخذونكم لاحل ذلك بما لا يؤخذ به بعضهم بعضا - وهذا معنى قوله لا لستم مثلهم - كذا في الحديث.

والحق ان يقال ان النصوص الاول محتصة بصلوة طواف الفريضة والاشربة مطلقة فيقيد اطلاقها بها - فلا اشكال في صلاة الفريضة - ثم بعد تخصيص الثانية بخصوص المأفلة - يكون سبيل هذه النصوص سبيل ساير النصوص المتضمنة لكراهة الصلاة في الاوقات الخمسة التي عرفت في الجراء الرابع من هذا الشرح تعيين حملها على الثقة لوجوه واما صحيح علي بن يقطين المصرح بعدم الاتيان بصلاة طواف الفريضة في تلك الاوقات عن الشيخ ره انه يدل على عدم جوار ان يصلي ركعتي الطواف الا بعد ان يفرغ من الفريضة الحاضرة وانه يجب تقديم الفريضة الحاضرة عليهما ولو منع اتساع الوقت ولا يرد عليه ما في الجواهر من ان الاصل يقتضي التحجير بينهما كما عن الفاصل التصريح به لانهما

واجبان موسعان - إذا لاصل لايقاوم البص الحاص (والحق) ان يقال ان السؤال كما يمكن ان يكون عن حواز الصلاة في ذلك الوقت يمكن ان يكون عن وجوبها - بل الظاهر بقرينة وجوب الفورية هو الثاني - فجوابه بشيء يدل على عدم الوجوب لا عدم الحوار فيسحق التحريح كما هو مقتضى الاصل .

مقدمات الطواف المستحبة

(و) المبحث الثاني فيما يستحب قبله وفيه ابصار مقامان - الأول - في ما يستحب قبله لامن حيث هو بل لمعداته انتهى هي دخول الحرم والمسجد واما عند من مقدماته لمستحبة لاحسن هذه الافعال لاجل الطواف خاصة او ابتداء - الثاني في مستحباته من حيث هو

اما الاول - وهو منها (الدعاء عند الدخول الى مكة والمجد) بما تضمنته النصوص .

(و) منها (مصغ الاذخر) كما عن الجامع والحمل والعقود والقواعد وفي المنتهى و لذكره و غيرهما - و يشهد به صحيح (١) معاوية عن الصادق عليه السلام اذا دخلت الحرم فحد من الأذخر مصغه . ومثله حري بن نصر (٢) .

(و) منها (دخول مكة من أعلاها) كما عن الهدية و لمسوط و الاقتصاد و لحم و لمقدود و لمصاح و مختصره و العبة و لجامع و لقواعد و السمع - وفي الكتب و اشرب و غيرهما - ولكن عن المقعة و التهذيب و المراسم و لوسيلة و السرائر التقيديما اذا هامن طريق المدينة وفي المنتهى و لذكره يستحب ان يدخل مكة من أعلاها . اذا كان داخلا من طريق المدينة و يخرج من أسفلها - و يشهد به موثق (٣) بوسن بن يعقوب قلت لابي عبد الله عليه السلام من اين ادخل مكة و قد حثت من المدينة قل

١-٢ - لرسائل - الباب ٣ - من ابواب مقدمات الطواف و هو يسعها - لحدث ٢٠١

٣ - لرسائل - الباب ٤ - من ابواب مقدمات الطواف و ما يشعها - لحدث ٢

ادخل من اعلى مكة و اذا خرجت تربا المدينة و خرج من اسفل مكة - وهذا الحرج كما ترى مختص بمن دخل من طريق المدينة و قد اسدل لاسحاب ذلك بقول مطلق بالناسى فعل لى عليه السلام الذى تضمنه صحيح معاوية (١) عن ابى عبد الله عليه السلام فى صفة حج رسول الله عليه السلام و دخل من اعلا مكة من عقب المدينة و خرج من اسفل مكة من ذى طوى - فانه يقتضى الاعم خصوصا مع كون الاعلى على غير حاده طريق المدينة بل قيل ان لى عليه السلام عدل الله .

(و) منها - دخول كل من الحرم بمكة - والمسجد (حافيا) و شهد للاول حرج (٢) بان بن ثعلب قال كنت مع ابى عبد الله عليه السلام مرارته فيما من مكة و لمدينة فلما انتهى الى الحرم برل و اغتسل واحد بعله بيديه ثم دخل لحرم حافيا - الى ان قال من صنع مثل ما رأيتنى صنعت نواصب لله محى الله عنه مائة الف سيئة الحديث (و يشهد) لثاني حرج (٣) عثمان ابى صالح قال ابو عبد الله عليه السلام اذا انتهب الى نثر مدون او نثر عبد الصمد فاعتسل و اطع بعبك و امش حافيا و عبث السكبه و لوقر (و يشهد) للثالث صحيح معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام المتقدم ادخلت المسجد الحرام فادخله حافيا على السكبه و لوقر و الحشوع الحديث و منها دخول كل من الثلاثة (سكبه و وفار) للتصريح به فى لروايت المتقدمة .

استحباب الغسل

(و) منها (العسل) بالاحلاف ولا اشكال اما الكلام فى انه (هل) لمسحب غسل و حدك من المدرك قال مقتضى النصوص استحباب غسل واحد قبل دخول الحرم او بعده - من نثر ميمون - او من فح - او من مرله من مكة على سبيل التحجير (ام) يستحب غسلان - لدخول مكة - و لدخول المسجد - كما عن جماعة (ام)

١- الوسائل - الباب ٢- من ابواب مقدمات الطواف وما يسمها - الحديث ١-

٢- الوسائل - باب ١- من ابواب مقدمات الطواف وما يسمها - حديث ١

٣- الوسائل باب ٥ من ابواب مقدمات الطواف حديث ٢

اعمال ثلاثة - برادة عمل آخر لدخول الحرم - كما عن المصنف ره و جماعة من
المسحورين (م) عمال ربه - برادة عمل للطواف - كما عن جميع
اقول بشهد لاستحباب الغسل لدخول الحرم - حر امان بن تغلب المتقدم و
لاستحباب دخول مكة - صحيح (١) الحلي امرنا ابو عبد الله عليه السلام ان يغتسل من فح
من يدخل مكة - و حر عملان المتقدم - و لاستحبابه للطواف - صحيح (٢)
علي بن ابي حمزة - عن ابي الحسن عليه السلام قال لي ان اغتسلت بمكة ثم نمت قبل ان
تطوف وعدت عليك (واما) استحباب الغسل لدخول المسجد فلم يغتسل علي ما يدل عليه
ولا يستدبره من صحيح (٣) معاوية عن الصادق عليه السلام اذا انتهيت الى الحرم شاء الله
لي فاعتس غسل بدخله و ان تقدمت فاعتسل من شر ميمون - او من مسح -
او من مرأث مكة - ان يكون الغسل من مرأث مكة لدخول المسجد - و لعنه
تسميه ما عن اختلاف والعبه من لاجماع عليه يكفي في الحكم بالاستحباب فتدبر
واما صحيح (١) درج لمخاري - قال سئل عن الغسل في الحرم قبل دخوله او بعد
دخوله و عليه السلام لا يصحك اي ذلك فقلت وان اعتسلت بمكة فلا بأس وان اغتسلت في
بيت حسن نزل بمكة فلا بأس - فلا يدل على ان المأمورة غس واحد - بل على
حور تحجر لغسل الحرم - والرحضة في الداخل -

ثم الكلام في الغسل لدخول الحرم - او لدخول مكة - او لدخول المسجد - او للطواف
هل ينقص - لا يصح - قبل ان يدخل - او يطوف ام لا - قد تقدم في محث الاعمال تحت
عنوان عام - كما ان الداخل فيها - قد مر الكلام فيه - وعنه - فالتعد اما هو اذا
لم يكن على عمله السابق (فلم تحصل) انه ان اعتسل قبل دخول الحرم - فدخله و
دخل مكة والمسجد وصاف احرأه غسله الاول - وان انتقص ذلك بعد دخول الحرم

١ - ابراهيم - الباب ٥ - من ابواب مغلطات الطواف وما يتبعها - الحديث ١

٢ - نوازل - باب ٦ - من ابواب مغلطات الطواف وما يتبعها - الحديث ٢

٣ - نوازل - الباب ٣ - من ابواب مغلطات الطواف وما يتبعها - الحديث ٢-١

قبل دخول مكة - اعتل فدخلها ودخل المسجد وصاف وانقص - عن دخول المسجد ولطواف .

ثم بالمعروف بين الأصحاب انه يستحب ان يكون غسله لدخول مكة (من بشر ميمون اوفج) والاول باطرح من مكة - والثاني على رأس فرسخ منها وفي المنتهى يستحب له ان يعتل لدخول مكة امام شريمون او من فتح وهو قول نعمان - وسدوا له بصحيح معاوية المتقدم - وحرر عملان

استلام الحجر

المقام الثاني فيما يستحب في الطواف نفسه - وهي كثيرة مستعدة من النصوص التي ستمسها - الا ان المصنف رد ذكر جملة منها (و) هي دور - احدها (استلام الحجر) في الطواف بالاحلاف وبشهاد بصحيح (١) معاوية بن عمار عن الصادق .
اد ذنوت من الحجر الأسود فارفع يديك واحمد الله الى ان قرب اليك صميم حديد .
قله من لم تستطع ان تقبله فاستلمه بيديك فان لم تستطع ان تسلمه بيديك فاستلمه
وصحيح (٢) عبد الرحمن بن الحجاج عنه ^{في حديث} في حديث كان رسول الله ^{عليه السلام} في كل طواف فريضة وباقية ونحوهما عرهما من النصوص الكثيرة .
في مواضع - ١ - في هذا الحكم لرومي او اسحق بن ابي - ٢ - في مواضع - ٣ - في كل طواف مرة او مرتين - او في كل شوط مرة - ٣ - في انه سألوه ^{عن} وجميع لندن او غير ذلك .

اما الموضع الاول - فالمعروف استحبابه وعن سلافي المرسم - ١ -
واستدل له بالامر به الظاهر في الوجوب - ولكن يرد عليه انه لا بد من جملة على
المدب لوصف ظهوره في الوجوب مع ان للمع عند مجالا واسعا لما في النصوص

من لقائهم - لحمله من النصوص الصريحة في عدم الوجوب كصحيح (١) معاوية
ابن عمار قال ابو عبد الله عليه السلام كما يقول لاسد ان يستصحب بالحجر ويحتم به فاما
اليوم فقد كثر الناس وصحيحه (٢) الآخر عنه عليه السلام عن رجل حج ولم يستلم الحجر
فقال عليه السلام هو من لسه فان لم يقدر فاقه اولى بالعذر وصحيح (٣) يعقوب بن شعيب
قلت لابي عبد الله ابي لا احبص الي الحجر الاسود فقال عليه السلام اذا طفت طواف المريضة
فلا يصرك وصحيح (٤) ابن الحجاج المتخصص ان الصادق عليه السلام لم يستلم للحجر
عنه بكرهه الرحام الي غير ذلك من النصوص فهو في التخييل الطاهرة من الصريحة
في عدم الوجوب .

واما الموضع الثاني - فمن الاقتصاد و الجمال والعفود و الوسيلة و
المهذب والعبادة والعامع وفي الكتاب والتذكيرة والمنهى وغيرها - انه يستحب
لاستلام (في كل شوط) واستدل به في المسهي بمادل على ان رسول الله صلى الله عليه وآله
كان يستلم الحجر في كل طواف - وهو متوقف على ارادة الشوط من الطواف
وعليه فيشهد له ابن صحيح (٥) حماد بن عيسى عن احمد بن محمد عن عبد الصالح (ع)
قال رسول الله صلى الله عليه وآله ما من طائف يطوف بهذا البيت حين تزل الشمس حاسرا عن
رأسه حافيا يقارب بين خطاه وبعض بصره ويستلم الحجر في كل طواف من غير ان
يؤذي حدا ولا ينقطع ذكر الله عن لسانه الا كتب الله له بكل خطوة سبعين الف حسنة
الحديث - وشهد به ايضا جابر (٦) ريد الشحام عن ابي عبد الله عليه السلام كنت اطوف
مع ابي وكان ذا اسهى الي الحجر مسحه بيده وقله الحديث (و عن) الصدوق في
لفقيه والهداية - نعم ان لم يقدر ففتح به واحتتم به . و يشهد به صحيح معاوية
المتقدم - كما يقول لاسد ان يستصحب بالحجر ويحتم به وحبر (٧) سعد بن مسلم قال

١- ٢- ٣- ٤- المسائل - باب ١٦ - من بواب الطواف بالحديث ١- ٢- ٣- ٤- ٥-

٥- المسائل - الباب ٥ - من بواب الطواف - الحديث ١

٦- ابواب مسائل الباب ٢٢ - من بواب الطواف بالحديث ٣-

٧- الوسائل - باب ٢٦ - من ابواب الطواف - حديث ١٠

رأيت ابا الحسن موسى عليه السلام اسلم الحجر ثم طاف حتى اذا كان امسوع لثرم وسط البيت وترك المثرم الذي يلزم اصحابنا و سبط يده على الكعبة ثم يمكث ماشاء الله تعالى ثم مضى الى الحجر فاستلمه وصلى ركعتين لحديث .

واما الموضع الثالث - فمن جماعة من العوس في عدة من الكتب كالعين و الارهرى وغيرهما - انه لمسه باليد - ولكن عن لمسوط و الخلاف و القواعد انه يستحب استلامه بيده اجمع - و المراد به ماسات العظم و لسرك و التحيب - و الاعتناق و لا لثرم - وفي صحيح (١) يعقوب عن الصادق عليه السلام عن اسلام لركن فقال استلامه ان تلتصق بطنك به و المسح ان يمسحه بيدك و في خبر (٢) سعيد لا عرج عنه عليه السلام يجربك حيث ما نالت يدك - وليس فيه ما يخصه بحاج التندر و يمكن ان يستدل لكفاية الاستلام باليد مصدق بي ذلك بحبر (٣) محمد بن مسلم عنه عليه السلام قال رسول الله ﷺ استلموا الركن فانه يبعث الله في حبه مصدق بها حلقه مصدقة لهد او الركن - الحديث فان المصافحة اما تكون باليد و حجر ردد شعاع المصدم وغيرهما - و لكل حسن (بعم) لاشكال في كونه الاستلام باليد مع الركن كما في جملة من المصوص الصحيحة كصحيح معاوية المصدم ثم اسلم الحجر و قد روي ان لم تستطع ان تقسه فاسلمه بيدك - و نحوه غيره

(و) الثاني (نقيلله) وهو مستحب بخصوصه وان دخل في الاسلا - انصريح به في المصوص المتقدمة بل قيل ولم يذكر الحلبي سواء و وجه بعضه - لان لاجار من آمره وبلاستلام و مقيد لثركه بالعذر و آمر للمعدور بالاستلام ردد او الاشارة و لايماء (ولكن) جملة من المصوص المتقدمة في الاسلام تدل على عدم وجوبه اصف اليها صحيح (٤) معاوية عن الصادق (ع) قال له ابو بصير ان احسن مكة بكروا حبيك انك لم تقبل الحجر وقد قل رسول الله ﷺ فقال عليه السلام ان رسول الله ﷺ كان اذا

انتهى إلى الحجر يفرحون له وأنا لا يفرحون لي - فلا اشكال في الاستحباب .
 وإن لم يقدر من التقبيل استلمه بيده كما مر وإن لم يقدر عليه ايضاً يشير بها اليه
 هو لمراد من قول المصنف (أو الإيماء اليه) بلا خلاف أجده فيه بل نسب إلى
 نصر لأصحابه وشهد به صحيح معاوية المتقدم فإن لم تستطع أن تستلمه بيديك فأشرف
 اليه وحرك (١) محمد بن عبد الله مثل لرصد عنه عن الحجر الأسود و هل يقاقل عليه
 الناس إذا كثروا قل عنه إذا كان كك فأوم اليه إيماء بيديك - ويحويها غيرهما .
 ولو سلم بيده مع عدم مكان لتقبيل استحب له ان يقبل بيده كما عن الصدوق
 ولعمري والحق ويحيى بن سعيد والمصنف به والشهد فيه . ولا بأس به لأنه مناسب
 للعظم والسرك ولحب - بن روى (٢) أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستلم الحجر بمحجن
 ويقبل المحجن وفي صحيح (٣) ابن عمار الوارد في زيارة البيت يوم الحجر - ثم يأتي
 لحجر الأسود - إلى أن قال فاستلم بيديك وقبل يدك
 ولو كان قطع سلم بموضع لقطع لقوى (٤) لسكوني عن جعفر عن أبيه
 عليهم السلام دعاه عنه مثل كيف استلم الأقطع الحجر - قال عنه يستلم الحجر من حيث
 انقطع فإن كانت مقطوعة من المرفق استلم الحجر بشماله ولو كان قد قد اليد
 أشار إليه بالوجه أو بعمره - لصحيح معاوية المتقدم فإن لم تستطع أن تستلمه بيديك
 فأشرف به .

(و) الثالث (الدعاء عند الاستسلام) - وفي صحيح (٥) معاوية بن عمار عن
 الصادق إذا دبت من لحجر الأسود فرفع يديك وأحمد الله وأثنى عليه وصل على

١ - الوسائل - باب ١٦ - من أبواب الطواف - الحديث ١

٢ - الوسائل - باب ٨١ - من أبواب الطواف - الحديث ٣

٣ - الوسائل - باب ٤ - من أبواب زيارة البيت - الحديث ١

٤ - الوسائل - باب ٢٤ - من أبواب الطواف - الحديث ١

٥ - الوسائل - باب ١٢ - من أبواب الطواف - الحديث ١

الذي ﷺ واسئل الله ان يتقبل منك ثم استلم الحجر وقله فان لم تستطع ان تقبله فاستلمه بيده فان لم تستطع ان تستلمه بيده فاشرك اليه وقل اللهم امانتي اديتها وميثاقي تعاهدته لتشهد لي بالموافاة اللهم تصديقا بكتابك وعلى سنة نبيك اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمداً عبده ورسوله استباليه وكفرت بالنجس والطاعات وبالدلت والعري وعبدة الشيطان وعادة كل بدعي من دون الله فان لم تستطع ان تقول هذا كله فبعضه وقد تصيب النصوص ادعية اخرى .

استحباب الدعاء في الطواف

(و) الرابع - الدعاء (في الطواف) بالمأثور في محاله وغيره قال الصادق عليه السلام في صحيح (١) معذوبة ونقول في لطواف اللهم اني اسئلك باسمك الذي يمشى به على طيل الماء كما يمشى به على جدد الارض واسئلك باسمك الذي يهترله عرشك واسئلك باسمك الذي دعاك به موسى من حاسب الطور فاستجبت له والقيت عليه محبة منك واسئلك باسمك الذي عبرت به ثم محمد ﷺ ما تقدم من ربه وما تحروا نعمت عليه نعمتك - لا تفعل بي كذا وكذا - ما احببت من الدعاء وكما انتهيت الى باب الكعبة فصل على النبي و تقول فيما بين الركن اليماني والحجر الاسود رب آنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار و قل في الطواف اللهم اني اليك فقير نبي خائف مستجير فلا تعبر جسدي ولا سداً لاسمي - وفي غيره غير ذلك من الادعية وهذا الاختلاف في الادعية آية عدم تعيين دعاء خاص .

استحباب الترام المستحجار

(و) الخامس - الترام المستحجار وضع الخد عليه والبطن) و يدعو بالدعاء المأثور في الشوط السابع - ويسمى بالملتمم والمتعود في النصوص - وهو بحداء

لأن من ورء الكعبة دون الركن اليماني بقليل - ويشهد لاستحباب ذلك جملة من
 النصوص كصحيح (١) عبد الله بن مسعود - قال أبو عبد الله عليه السلام : «أدركت في الطواف
 أسابع فانت لم تعود وهو إذا قعت في دبر الكعبة حذاء الباب فقل اللهم ليت بينك
 والعد عدك وهذا مقام العائذ بك من الله اللهم من قلعت الروح ولفرح ثم استلم
 الركن اليماني ثم نثت الحجر فاحتم به وصحيح (٢) معاوية قال أبو عبد الله عليه السلام : «إذا
 فرغت من طوافك وبلغت مؤخر الكعبة وهو بحذاء المستحار دون الركن اليماني
 فقبل فاسط يدك على لبت والحق يدك وحك باللب وقل اللهم الح وفي
 صحيحه (٣) لآخر فإذا انتهت إلى مؤخر الكعبة وهو المستحار دون الركن اليماني
 فقل في لشوط السبع : «اسط يدك على الأرض والحق يدك وطمك باليت ثم
 قل اللهم ليت بينك الح ويحوها غيرها

ولو سى الأثر من يتحاور المستحار - ففيه أقول - استحباب الرجوع مطلقاً -
 عدمه كك. استحبابه إذا لم يتحاور الركن - والاول محكى عن أبيه والقوعد و
 غيرهما - والثاني منسوب إلى جماعة والثالث إلى الشهد في الدروس .

واستدل (للاول) باطلاق بعض النصوص (١) - (٢) (والتالي) بأنه يلزم من الرجوع
 الرجوع في الطواف وهي مهى عنها (والتالث) بصحيح (٣) على من يظن من أبي
 الحسن عليه السلام عن سى أن يلزم في آخر طوافه حتى حار الركن اليماني يصلح أن
 يلزم من الركن اليماني وبين الحجر ويدع ذلك قال عليه السلام برك الدروس ويص
 الحديث (تقریب) أنه يدل على رجوع ترك الدروس - المسمى لاستحبابه - في صورة
 التحاور عن الركن فيخصص به عموم ماله من النصوص عموم أو اطلاق شامل لصورة
 تركه في محله - وهذا هو الأظهر - فامسأنى أن مادل على عدم جوار الزيادة في الطواف
 لا يشمل ما يؤتى به لا بقصد الطواف .

١-٢-٣ - أبو سائل - الباب ٢٦ - من أبواب الطواف - الحديث ١-٣-٤

٤-٥ - أبو سائل - الباب ٢٧ - من أبواب الطواف حديث ١

استحباب استلام الأركان

(٩) لحسن (استلام الركن الشمالي) والركن الذي فيه الحجر - بلا خلاف بل بالإجماع - وعن الديلمي وجوب استلام الركن اليماني.

ويشهد لمطلوبته جملة من الأحبار كصحيح (١) جميل عن الصادق عليه السلام كمت طوف بالبيت فإذا رحل يقول ما دل هدين الركنين يسيمان ولا يستلم هذان فقلت ان رسول الله ﷺ استلم هذين ولم يعرض لهما. ولا يعرض لهما. ادلم يعرض لهما رسول الله (ص) قال جميل ورأيت أبا عبد الله عليه السلام يستلم الأركان كلها. ويحويه غيره من الأحبار لكثرة

واستدل في محكي كشف النعم لمذهب ليه الديلمي من وجوبه بالأمر به في النصوص الظاهر في الوجوب (واحب) عنه في لحو هر بان النصوص غير متضمنة إلا لأفعالهم عليهم السلام وهي ثلاث مع الاستحباب (و فيه) ان صحيح ابن سنان المتقدم ثم استلم الركن اليماني - متضمن للأمر (والحق) في الجواب عن الاستدلال ان تسالم الأصحاب عنى عدم لوجوب وجمعه مع غيره منه هو معلوم البتة وعبر ذلك من القرش. - وجوب صرفة عن طاهره .

(١٠) اسابع سلام (ناقي الأركان) كما هو المشهور بين لأصحاب - قال في المنتهى يستحب استلام الأركان كلها وأكدها الحجر واليماني وهو آخر الأركان لأربعة قلة أهل لمن وهو يلي الركن الذي فيه الحجر وتلوها في الفصل الركنان الباقيان لأشاميان ذهب اليه علمائنا انتهى - وحالف القوم الاسكافي فلم يستحبهما - بل سمعه وعليه الفقهاء الأربعة - قال في المسهي - وكرر الفقهاء الأربعة استلام الشاميين انتهى و لنصوص متعارضة في ذلك - منها ما يدل على استحبابه كصحيح جميل لمقدم ورأيت أبا عبد الله عليه السلام يستلم الأركان كلها وحبر (٢) إبراهيم بن أبي محمود قلت

١- الوسائل - الباب ٢٢ - من أبواب الطواف - لحدث

٢- الوسائل - الباب ٢٥ - من أبواب الطواف الحديث ٢-

نرى عليه السلام لما في الشامى والعراقى والعربى - قل (ع) نعم و حسن (١)
الكاهلى عن ابي عبدالله (ع) حذف رسول الله صلى الله عليه وسلم على ناقته الغصاء وجعل يستلم
الاركان بمحبه وبمن المحض - ومن الاحذر ما يدل على عدم الاستحباب هي صحيح
حميل المقدم في رسول الله (ص) استلم هذين ولم يعرض لهدن فلا تعرض لهما وفي
صحيح (٢) معاوية - في رسول الله (ص) كان يمسح هذين ولم يمسح هذين فلا تعرض
لشيء لم تعرض له رسول الله (ص) وحسن (٣) عاتق ابراهيم عن حمير عليه السلام عن ابيه
(ع) كان رسول الله (ص) لاستلام الالركن لاسود والمانى ثم يقلهما ويضع حده
عليهما - ويحومها عنهما (واحب) عن الطائفة الثانية بابي حكيم فعل رسول الله (ص)
فعله لأقلية انقص بالسه الى الركس الاعظمين و لم يقل ان اسلامها محظور او
مكروه (وبه) اولاً في حديث دل على عدم اسلامه (ص) الركبتين اصلاً - وهذا
غير ممكن على فرض الاستحباب - وثانياً - ان الصحيحين متصمان بقوله فلا تعرض
لهم - وهو بعيد الخطر والكرهه (فالحق) ان المصنوع متعارضه فيرجع الى احار
لترجح وهي تقتضى تقديم الاولى .. لكونها مما شهريين الاصحاب .. و لموافقة
لثبوت العامة .

مقدار الطواف المستحب

(٩) ثلث الطواف ثلثمائة وستين طوافاً فان لم يتمكن فثلاثمائة وستين

شوطاً بلا خلاف فيهما في الحمله - وبشهادتهما - صحيح (٤) معاوية بن عمار عن
الصادق (ع) يستحب ان تطوف ثلاثمائة وستين اسبوعاً على عدد ايام السنة فان
لم تستطع فثلاثمائة وسبعين شوطاً وان لم تستطع فما قدرت عليه من لطواف - لظاهر

١- الوسائل - الباب ٨١ - من ابواب الطواف الحديث ٢

٢- ٣- ابومائل - الباب ٢٢ - من ابواب الطواف - الحديث ١٣-٢

٤- الوسائل - باب ٧ - من ابواب الطواف حديث ١

من الصحيح استحباب ذلك مدة الاقامة بمكة لمن دخلها حاجا و يسافر عنها (واما) للمقيم بمكة فلا بعد دعوى ظهوره في استحباب ذلك في كل عام - لقوله عدد ايام السنة (وهي لحوار) فلامانع من ارادة استحباب ذلك في كل يوم لما يظهر من النصوص من استحباب كثرة الطواف و به كالصلاة من شاء استقل و من شاء استكثر (قول) لا اشكال في استحباب الطواف و به كالصلاة من شاء استقل و من شاء استكثر كما يظهر من النصوص (ولا كلام) ايضا في انه ليس للصحيح مفهوم يقيد به اطلاق مدول على مطلوبة الطواف (الا ان) العدد الذي ورد للنص باستحباب الطواف بذلك العدد بالخصوص هو ما عرفت (كما) ان الصلاة مطلوبة مطلقا - ومع ذلك في كل يوم ركعات خاصة من الوافل تكون مطلوبه أكد - وهي لوافل لمرته - فكذلك الطواف ثم انه ان لم يستطع فطواف بهذا العدد اشواذا - كما دل عليه الصحيح - فتكون جميع الاشواط احدى و خمسين طواف و ثلثه شواط و عليه (فهو) يجعل الثلاثة تسعة للاسبوع الاخير فيكون الطواف الاخير عشرة كما هو المصوب الى المشهور (ام) يضم الى الثلاثة الاخير اربعة اشواط و يجعلها طوافا - كما عن ابن زهرة - و هو لمختلف بقى الناس عنه (ام) يجعل الثلاثة الاخير طوافا مستقلا - و حقه استدلال الاول بان الصحيح تضمن ان المستحب في فرض عدم الاستطاعة ثلاثمائة و ستين شوط - و اد انضم الى ذلك مدول على ان كل طواف تسعة اشواط لزم منه الالزام بالتخصيص في خصوص الطواف الاخير (وقه) اولا ان النص مطلق قابل بذلك و لجعل غيره من الطوافات عشرة اشواط - و لجعل الثلاثة الاخير طوافا مستقلا وثابيا ان صحيح (١) انى يصير عن اجماع العصابة على صحة ما صح عنه عن الصادق عليه السلام يستحب ان يطوف بالنسب عند ايام السنة كل اسبوع لاسبعة ايام فذلك اثنا و خمسون اسبوعا يدل على ما ذهب اليه ابن زهرة من ضم اربعة اشواط الى الثلاثة - و جعل المجموع طوافا واحدا - و به يتصرف في ظاهر صحيح معاوية من جهة انه لا ينمى الريادة كى يعارض الخبر (ولا يرد عليه) التدافع بين صدر الخبر المتضمن انه

يطواف عند ايام السنة - وذلك المتضمن لان ذلك اثنان وحمسون اسوة مع انه بمقتضى الصدر احد وحمسون وثلاثة اشواط (فانه) بدفعه ما افاده الشهيد بان المراد عند السه الشمية (وما) هي المستند من انها ايضا لا تنطبق لثلاثمائة والاربعه والسبعين في الاكثر (يرد عليه) ان السه الشمية دائماً - تكون ثلاثمائة واربعه وسنين يوم - وستة ساعات لا تزيد ولا تنقص

يكره الكلام في الطواف

تتميم - المعروف بين الاصحاب انه يكره الكلام في لطواف بعبر الذكر والدعاء و لقراءة - وعن المنتهى دعوى الاجماع عليه و يشهد به حمر (١) محمد بن فضيل عن محمد بن علي الرضا عليه السلام في حديث قال طواف الفريضة لا يسعي ان يتكلم فيه الا بالدعاء وذكر الله و تلاوة القرآن قال والافله تلقى الرجل حاد فيسلم عليه و يعدئه بالشئ من امر الاحرة والديا لالاس به - المحمول على كراهة لو لم يكن بنفسه ظاهر فيها - لصحيح (٢) علي بن يقطين عن ابي الحسن عليه السلام عن الكلام في الطواف وشارد الشعروالصحيح في الفريضة او غير الفريضة يستقيم ذلك قول عليه السلام لالاس هو الشعر ما كان لالاس به ثم ان الحمر محض بالفريضة (وقد استدلل) لكراهة الكلام في الالفلة بوجوه ١- ان العقل يحكم بالعدم اواة الالفلة و لفريضة في اصل لكراهة وان كانت انفع (وهو) كما ترى اذ كيف يمكن اثبات هذه الاحكام التوقيفية بالعقل ٢- ما دل على لهي عن حديث الدنيا في المسجد (وفيه) ان الكلام في كراهة الكلام في اثناء الطواف ٣- النوى (٣) المشهور الطواف في البيت صلاة (وفيه) ان التكلم في اثناء الصلاة ولو كانت نافلة مبطل لها - فهذا قد حصص بالكلام في الطواف ٤- انه يحكم بالكراهة لعنوى الاصحاب بصحبه قاعدة التسامح (وفيه) اولا ان القاعده محتصة بالمسبوبات وثانيا انها اما تجري فيما ورد رواية صعبة داللة على الحكم - لا مجرد فتوى القوم و الاجماع - وقد مر ما فيه - دلا ظهر انه لا دليل على كراهته في اثناء الالفلة بل حمر محمد

يدل على عدمها كما لا يخفى .

الطواف ركن يبطل الحج بشركه عمدا

المبحث الثالث في أحكام الطواف - (٩) فيه مسائل - الأولى (الطواف ركن من تركه عمدا يبطل حجه) بخلاف كما صرح به جماعة - وعن غير واحد دعوى الإجماع عليه - و مرادهم بركن في باب الحج غير الركن في باب الصلاة - فان المراد به في المقام ما يبطل الحج تركه عمدا لأسهو ونقيح القول في المقام بالبحث في مواضع - لأول - في ترك الطواف عالما وعمدا - لثبتي - في تركه عن جهل - الثالث في تركه سهوا .

أما الموضع لأول - فقد استدلل على لزوم إعادته بالحج وبطلان ماله بوجوه الأول - الإجماع - و يرد عليه - ان المراد به كان هو الإجماع على بطلان الحج به - أو على ركنيته المفصلة بذلك - لا يكون إجماعا بعدا بل هو مدركي . الثاني عدم الأئمة بالناسور به على وجهه وقاعدة انتهاء المركب بانتهاء حرثه (وفيه) انه لا إشكال في لزوم الأئمة به إنما الكلام في به تركه هل يبطل لأفعال السابقة واللاحقة بحيث يجب عليه إعادته الحج من رأس أو يجب عليه إعادة الطواف بمسه بطبر ما ذكره في صلاته - والأول يتوقف على اعتنا كونه شرطا في صحة بقية الأفعال وهو أول الكلام

الثالث فحوى ما دل على لزوم الإعادة في الجاهل - وهو صحيح (١) عن ابن يقطين قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل جهل ان يطوف بالبيت طواف لعريضة قل عليه السلام ان كان على وجهه في الحج إعاد و عليه بدنة و صحيح (٢) حماد بن عثمان عن علي بن أبي حمزة عن أبي الحسن عليه السلام عن رجل سهر ان يطوف بالبيت حتى رجع الى أهله قل عليه السلام اذا كان على وجهه لهجة إعاد الحج و عليه بدنة

(و تقريب) الاسدلال بهما - انه اذا وجب اعادته الحج على الجاهل فعلى العالم اولى (وناقش) المحقق الاردبيلي في هذا الوجه - بمرور - ١ - ان حرجي بن ابي حمزة صعب لأشترائه - و عدم التصريح بالمشئول عنه - و صحيح عيسى بن يقطين ليس طاهرا في لزوم اعادة الحج بل الطاهر ان المراد به اعادة الطواف المتروك - ٢ - ابهما في الجاهل و بمع الاولوية - ٣ - انه ليس بهما انه طواف الحج او العمرة لبيضاء او الزيارة - ٤ - ان وجوب الدعة غير مذكور في اكثر كتب الاصحاب - ثم قال فلا دليل عيسى ركنية الطواف الا الاحماع ان ثبت (ولكن) يرد الاول - ان صحيح بن يقطين طاهر في ارادة الحج فان الطواف لم يؤت به على المرض فلا يطلق الاعادة على الاتيان به فيها الاتيان مرة ثانية - و اطلاقها على ما لم يؤت به في بعض الموارد لا يصلح قرينة لصرف الظهور - و احوال الحرج - و المشئول عنه في حرج عيسى بن ابي حمزة صرح به في ما روى بطريق الصدوق - و على س ابي حمزة قوى عيسى لاظهر يؤخذ بحجته - مع ان في الاول كفاية - و يرد الثاني - ان لزوم اعادة الحج على الجاهل سيما القاصر - يستلزم لزوم اعادتها على العاقل لا لثبوته قطعا - اصعب اليه ما افاده الشهيد في الدروس عيسى ما حكى - انه يمكن ان يدعى الدلالة على ذلك في المعروف بحيث يصلح لان تكون حجة شرعية - و يرد على الثالث - ما سباني من ان مقتضى اطلاقهما ارادة الاعمال من طواف الحج و العمرة - و يرد على الرابع - ان عدم الذكر لا يدل على الاعراض - مع - ان عاينه سقوطهما عن التحجية في ثلث العمرة خاصة - فالأظهر ان عليه اعادة الحج .

و اما الموضع الثاني فمن الأكثر - ان عليه اعادة الحج و الدعة و يشهد بهما الخبران المتقدمان (و عن) المحقق الاردبيلي و المحدث لجر ابي لمين لى عدم وجوب اعادة الحج و الدعة - لبعض ما تقدم (و لانه) يعارض الحرجين الاحبار المستنبضة الدالة على معدومة الجاهل لاسيما في باب الحج - و الاحار الصريحة في سقوط الكفارة كصحيح معاوية المتقدم - وليس عليه قضاء ما تبته بجهالة الا الصيد - والنصوص المتقدم بعضها و الاثنى آخر - المتضمنة جميعها لصحة الحج

وان احل جهلا بواجب من واجبات الحج (ولكن) الاول يردده ما تقدم - واما الثاني فصوص الممدورية مطلقا بقدر طلاقها بالخريص - و دعوى صراحتها في العموم لم يظهر لي وجهها - و مادل على صحة الحج مع الاحلال بواجب جهلا فانما هو في الموارد الخاصة - ولم يدل دليل على كبرى كلية وهي ان الاحلال باجراء الحج جهلا لا يوجب لطلان ونصوص في الكفارة محصية بالكفارة على الفعل ولا تشمل الكفارة على الترك - ولا ظهر ان عليه الاعادة و لدنة .

عدم بطلان الحج بترك الطواف ناسيا

(و) اما الموضع الثالث فالمشهور بين الاصحاب انه ان ترك الطواف (ناسيا ياتى به) متى ذكره ولا يبطل لماسكه الى انى بها - الا السعي فان فيه كلاما سيبر عليك - من الظاهر عدم الخلاف فيهما الا عن دروياني - بل عليهما الاجماع كما عن الخلاف والعيه وعبرهما - فهما حكمان (احدهما) عدم بطلان الحج (ثانيهما) لزوم الاتيان بالطواف اما بعينه او ياتى به بانه .

اما الاول فلم يخالف فيه الا الشيع في المذهب والاستصار - و الحلبي - ما الشيخ فقد رجع عنه في كتبه المناصرة من الخلاف والمسوط والهاية ثم يبق محالفا الا الحلبي - و يشهد للصحة - صحيح (١) هشام بن سالم عن ابي عبدالله عليه السلام حين تسي ريادة البيت حتى رجع الى اهله فقال عليه السلام لا يصبره اذا كان قد قضى ماسكه (وعن) شيخه حملة على طواف الوداع (واستدل) له بحر (٢) معارفة ابن عمار قالت لابي عبدالله عليه السلام رجل سى طواف النساء حتى دخل اهله قال عليه السلام لا تحل له النساء حتى يزور البيت وقال يا امرئ يقضى عنه فان توفي قبل نطاف عنه فليقص عنه ولله او غيره (وفيه) ان الصحيح عام شامل لعلو طواف الحج والعمرة والحبر وان كان شوا لا وجوابا في طواف النساء الا انه لا يصلح لتقييد الاطلاق لعدم حمل المطلق على المقيد في المتوافقين - وصحيح (٣) على بن جعفر عن ابيه عليه السلام عن رجل سى طواف العريضة

١- الوسائل - باب ١ - من ابواب زيارة البيت - الحديث ٣

٢- الوسائل - باب ٥٨ - من ابواب طواف - الحديث ١-٦

حتى قدم بلاده وواقع النساء كنف يصنع قال الشيخ يبعث يهدي ان كان تركه في حج بعث به في حج وان كان تركه في عمره بعث به في عمره و وكل من يطوف عنه ما تركه من طوافه .. وحمله الشيخ قده على طواف النساء - وهو كما ترى بلاوجه وخبر معاوية لا يصح لذلك كما مر وسباني (وقد استدل) الشيخ قده للطلاق بالحريين المتقدمين في الجاهل ثم ذكر صحيح علي بن جعفر وحمله على طواف النساء من جهة ان من ترك طواف النساء ناسيا جازئه ان يستتيب عبره مقامه في طوافه ولا يجوز ذلك في طواف الحج - ثم استشهد لذلك بحبر معاوية بن عمار و ظاهره ان الجمع بين الحريين وصحيح علي بن جعفر اما يكون بذلك و حر امن عمار يشهد به (و فيه) اولا ان الحريين مختصان بالجاهل والتمدى منه الى الناسي قياسا بطل و ما من كشف اللثام من شموله للناسي كما ترى - وثانيا - انه لا تنافي بينهما وبين صحيح علي بن جعفر من موردهما بالجاهل - ومورده الناسي - فلاوجه للجمع - وثالثا - ان حبر معاوية لا يصح شاهدنا لذلك - فان الصحة مع ترك طواف النساء لانافي الصحة مع ترك طواف الحج - و اما عدم حواز الاستنابة فيه فيباني الكلام فيه فالأظهر هي الصحة

واما الحكم الثاني فاصل وجوب القضاء اجماعى - ويشهد به صحيح علي بن جعفر - والنشكيب في دلالة على وجوب القضاء من جهة كونه بالجملة الحرة - قد مر ما فيه -

وجوب الاستنابة في الطواف لو تعذر العود

ثم ان تمام الكلام في المقام اما يكون بالنسبة على امور (١) ان المشهور بين الاصحاب ان من تركه سائما يجب عليه ان ياتى به نفسه - و اذا امتنع او كان فيه مشقة لا تتحمل عادة - يجوز ان يستتيب (وعن) جماعة انه يجب المباشرة - الا مع التعذر المعاصل بسبب العود من البلد - بمعنى كفاية هذا المقدار من العذر (وعن) بعض

المتأخرين جوار الاستئابة مطلق (قول) اما جوار الاستئابة مع التعذر او التعمر فلا خلاف فيه بين القائلين بصحة الحج - ويشهد به صحيح علي بن جعفر المتقدم كما ان جواز مباشرته اجماعى - ويشهد به صحيح علي - من جهة ان التوكيل لا يكون الا فيما يجوز للموكل مباشرته (والعلة) المخصوصة في صحيح (١) معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام عن رجل سئى طواف النساء حتى يرجع الى اهله قال عليه السلام لا تحل له النساء حتى يروى البيت فان هومات يفيض عنه وليه او غيره فاما مادام حيا فلا يصلح ان يقضى عنه وان نسي الحمار فليسا بسوء ان الرمي منه والطواف فريضة فانه بدل على انه لا يجوز ان يستئيب في طواف لسان مادام حيا بل يجب عليه لقضاء نفسه لانه مذكور في القرآن و يجوز ذلك في الرمي لعدم ذكره فيه - فعموم العلة يدل على المقام .

اما الكلام في وجوب المباشرة في صورة عدم تعدل القضاء بنفسه ولا تعمسه - و استدلل له في الجواهر (بمحموى) ما دل على وجوب تلك في طواف النساء (وبمحموى) ما دل على وجوب المباشرة في قضاء كعتى لطواف التبت هما من نواحي الطواف وهما كما ترى (فالحق) ان يستدل له بعموم العلة في صحيح معاوية (واستدل) لجواز الاستئابة مطلقا بصحيح علي بن جعفر المتقدم (و يرد) عليه انه اما ان يحتص بصورة التعذر لو كان الجمع بذلك عرفيا والا فيقدم صحيح معاوية للشهرة - فالأظهر انه يجب المباشرة مع التمكن .

(ومع التعذر يستئيب) وكذا مع التعمر - ولا يكفي في جوار الاستئابة مطلق العذر الحاصل بسبب العود الى بلاده كما عن كشف اللثام (و اما) ما عن الشهيد من احتمال ان يعتذر في العود استطاعة الحج المعهودة - فهو ضعيف غايته ولا دليل عليه .

٢ - لو مات ولم يقض قصي عنه وليه اما بنفسه او بالاستئابة - ويشهد بصحيح ابن عمار المتقدم .

٣ - ان المحكى عن صريح الشرح والحلى وابن سعيد عدم العرق في ذلك

بني طواف الحج والعمرة وهو طواف المصمصة في الكتاب وسائر كنهه والشرع -
يشهد به صحيح علي بن جعفر المتقدم .

ما به يتحقق الترك

٢- اختلفوا فيما يتحقق به الترك في صورة العمد (من) المحقق الكركي انه
يمكن ان يحكم في ذلك العرف فاد شرع في سكك آخر عاردا على ترك اطواف
بحيث يصدق الترك عرفا حكم بطلان الحج او يراد به خروج عن مكة بسبب عدم معه
(ومن) المسالك يقوى توقف البطلان على خروج وقت الحج - وهو ذو الحجة لانه
وقت لوقوع الافعال في الجملة خصوصا الطواف والسعي فانه لو اضرهما عمد طول
ذي الحجة صحح وعاب ما يقال انه يائس - وفي حكم خروج الحج انتقال الحاج الى محل
يتمدر عليه العود في الشهر فانه يتحقق لبطلان وان لم يخرج منه في الحج - و
العمرة فان كانت عمرة التمتع كان بطلانها بوائه عمدا متحققا بحضور الموقفين بحيث
يصيق الوقت الاصل للسك بالحج ولما فعله . وان كانت مفردة بمخروج السنة كانت
المجامعة لحج لفران او الافراد ولو كانت مفردة عنه فاشكال فيحمل بطلانها بخروجه
عن مكة ولما لم يصح ويحتمل ان يتحقق في الجميع بتركه بنية الاعراض عنه و ان
يرجع فيه الى ما بعد تركا عرفا والمسألة محل اشكال انتهى (اقول) اما احتمال
البطلان بتركه بسبب الاعراض عنه في الجميع فصحيح عابته - لما مر من انه لم يرد نص
خاص في العامد العالم - وانما الحقايق بالجاهل للاولوية - ومعلوم انه لا يتصور ذلك
في الجاهل - حتى ثبت فيه - ثم ثبت بالاولوية في العالم -

فالحق ان يقال - انه اما يتحقق في الحج بتركه طول ذي الحجة لجوارته خبره
وسعيه طول ذي الحجة - وفي عمرة التمتع بعدم الاتيان به الى صيق وقت الوقوف
بعرفة - وفي العمرة المفردة المجامعة لحج الافراد او اقران بعدم الاتيان به الى ان
يخرج السنة بناء على وجوبها في سنها - وفي العمرة المفردة الى تمام

العمر - اذ مع بقاء الوقف يمكن الاتيان بالامور به على وجهه فيستفي موضوع الطلاق.

٥ - لو ترك لطواف عمدا - فهو يبق على احرامه الى ان ياتي بالغائت ولو في

السنة الآتية كما عن المدارك وغيرها احتماله او يبق عليه الى ان ياتي بفعال العمرة كما جرم به المحقق لكركي فقه - ام لا يحتاج الى المحلل وجوه .

قد استدلل الاول باستصحاب بقاء الاحرام الى ان يحصل المحلل (وفيه) ان الاحرام

يطل بطلاق السكك انى هو حره منه . ومع الطلاق لاحاقه الى المحلل (ودعوى)

ان بطلاق الحج اما هو من قبل الحج العاسد بناء على ان العرص هو الاول (مدفوعة) بكونه خلاف الظاهر .

واستدل للثاني بما دل على انه بافعال العمرة يحصل التحلل من احرام الحج

بصا (وفيه) انه مختص بصورة فوات الحج وفاته ولا يشمل ما او بطل فوات ركعه . وفي

الجواهر - وان كان ظاهر سبب المدارك المعروفه منه حيث انه بعد ما ذكر ما سمعته

سابقا قال والمسئلة قوية الاشكال من حيث استصحاب حكم الاحرام الى ان يعلم حصول

المحلل واما يعلم بالاتيان بافعال العمرة ومن اصابة عدم نوقهه على ذلك مع حلول

الاحرام الواردة في مقام لبيان منه انتهى (وقد ظهر) بمدكرناه وجه الثالث وبعده

حيوا حصار البيان منه (نعم) ان قلنا يكون الاحرام بسك مستقلا بعرض وقوع الافعال معه

بحوال الطهارة للصلاة او ن فيه جهش انه توقف التحليل على الاتيان بالغائت ولو

في السنة آتية او الاتيان بافعال العمرة

ولو تركه سبانا فهل يتوقف التحليل على الاتيان به او يتحلل بدونه - مقتضى

الاستصحاب بل اطلاق الاحرام هو الاول -

وحوب إعادة السعي مع قضاء الطواف

٦ - لو سعى الطواف فقد مر به يجب قصده فهل يجب إعادة السعي معه كما

عن الشيخ في الحلاف والشهيد في الدروس وصاحب الجواهر وغيرهم - ام لا -

كما عن الأكثر - وجهه - من صحيح (١) منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام عن رجل طاف بين الصفا والمروة قل ان يطوف بالبيت قال عليه السلام يطوف بالبيت ثم يعود الى الصفا والمروة يطوف بهما ومن حبره (٢) عنه عليه السلام عن رجل بدأ بالسعي بين الصفا والمروة قال عليه السلام يرجع فيطوف بالبيت ثم يستأنف السعي قلت ان ذلك قد فاتك قال عليه السلام عليهم الاترى انت اذا غسلت شمالك قل بعبك كان عليك ان تعيد على شمالك - حيث اقتصر على وجوب الدم مع القوات فبدل على عدم لزوم الاعادة (وحيث) ان الحصر احص من الصحيح لاختصاصه بصورة القوات - فيقيد اطلاقه به فلا يظهر على هذا عدم الوجوب (اللهم) الا ان يقال ان صدر الخبر بالاطلاق يدل على وجوب الاعادة وكذا دليله المذكور بطريق اللقماء - وايجاب الدم لا ينافي لاطلاق - بل يدل على انه في حصر صور القوات بحسب شيء آخر وهو الدم - وبؤيده ذكر الطبري بعد ذلك - عليه - فالأقوى وجوبه .

٧- لو عاد لاستدراكه بعد الحروح على وجه يستدعي وجوب الاحرام لدخول مكة لو لم يكن عليه - فهل يجب عليه الاحرام ثم نقضى الفائت في محله قبل الاتيان بأعمال العمرة وبعده - ام لا . الظاهر هو الثاني - لصدق الاحرام عليه كما مر في من تركه سبائا - والاحرام لا يرفع الامس محل .

وجوب الكفارة على من واقع اهله قبل قضاء الفائت

٨- اذا سعى الطواف حتى رجع الى اهله وواقعها - فهل نحب عليه الكفارة مطلقا كما عن الشيخ واسى البراح وسعيد - ام لا نحب كث - كما عن الحسى - ام لا نحب الامع الموافقة بعد الذكر كما عن الرايز والشرايع والنافع والتذكرة والمنهى والشهيد وغيرهم بل الأكثر كما قبل وجوه .

وجه الاول حس (٣) ابن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام عن من تمتع وقع على أهله

١-٢- لو سأل اباب ٦٣ - من ابواب الطواف الحديث ٢-١

٣ - ابوسائل لاب ٩ - من ابواب كفارات الاستمتاع في الاحرام الحديث ١-

ولم يزر قبل (ع) بحر جزورا وقد حشيت ان يكون قد ثلم حجة ان كان عالما وان كان جاهلا فلا شيء عليه وصحيح (١) عبس بن القاسم عنه عليه السلام عن رجل وقع على اهله حين صحى قبل ان يرور البيت قال عليه السلام يهرق دما فان الاول بعمومه يشمل الناس اذ الظاهر ان قوله ان كان عالما قيد لاثلام الحج وان الشيء المنفى هو الاثم - والثلثم دون البحر فيرد سيد المذاكر عليه بانه في العالم غير تام والثاني مطلق شامل لما قبل طواف العريضة ايضا - ولا يخصص برودة البيت فمامل .

وجه الثاني - ما مر في محله من انه لا كفارة على من أتى اهله ناسيا - وقد تقدم النصوص الدالة عليه .

وجه الثالث ان نصوص في كفارة محتصة بمن أتى اهله ناسيا فلا تشمل لاتبان بعد الذكر - وهو ح مشمول لنصوص الكفارة (اقول) اما الصحيحان فهما مطلقان شاملان للناسي وغيره - فيقيد اطلاقهما كسائر نصوص الكفارة على من أتى به وهو محرم - بما دل على عدم الكفارة على الناسي - فيختصان بالجماع بعد الذكر .

وقد قيل في الجمع بين الطائفتين وجوه اخر - احدها - ان الصحيحين احصى مطلق من تلك النصوص فيقيد اطلاقها بهما - وهذا يتوقف على اختصاصهما بالناسي وهما كما ترى غير مختصين به - الثاني - ان الصحيحين يحملان على الاستحباب وفيه - به لا وجه لذلك مع مكان الجمع الموضوعي - الثالث - ان السنة من الطائفتين عموم من وجه - فان الاولى محتصة بالاتبان قبل الطواف واعم من الاتان عالما وناسيا - والثانية محتصة بالناسي الا انها اعم من جهة عدم الاختصاص بخصوص ذلك المورد فتعارضان في مورد الاجتماع ويقدم نصوص في الكفارة للشهيرة والاصحبة (اقول) انه وان كان بوافق ما قلناه - الا ان الظاهر تقدم نصوص في الكفارة للحكومة فتدبر (واما) ما في المستند - من ان الروايتين اى نصوص في الكفارة لاتشملان لموضوع

المسألة فانه من ترك الطواف سبائا وطاهرهما من نسي كونه محرما - فغير تام - فابهما
مطلقان من جهة حذف معلق لسبائا - لاحظ - صحيح (١) زرارة عن لافز عليه السلام في
المحرم باثني ايهه ناسا قل عليه السلام لاشيء عيه اما هو مسرلة من اكل في شهر رمضان
وهو نسي ومرسل (٢) لعنه قل لصادق (ع) ان حامت واست محرم لى ان قل وان كنت
ناسيا او ساهيا او جاهلا فلا شيء عليك تسو ن شئت قلت ان ترك الطواف سبائا مستلزم لكونه
محرما - و هو لا يعلم فيشمله بصوص هي الكفارة على الجاهل ايضا - فما - عن
الاكثر اظهر .

لونسى طواف النساء

٩٠- لونسى طواف النساء حتى رجع الى ايهه - فلا كلام في انه لا نحل له النساء
بدونه حتى المقد عليهن - ولا اشكال انصافى انه ان اشر بسعه حار - كما لا كلام في حوار
الاستنابة فيه مع بعد ان ياتى به بسعه (اما الكلام) في انه هل يجوز له الاستنابة احتياطاً
كما هو المنسوب لى المشهور من قبل لاختلاف فيه بين القدماء والمناحرين - الا من
الشيخ والمصنف في التهذيب والمنتهى ام بشرط في حوارها لتعذر - كما عن التهذيب
والمنتهى - ومثلاً لاختلاف اختلاف الاحبار فان طاهر جملة من البصوص حوار
الاستنابة مطلقا كصحيح (٣) معاوية عن عمار عن الصادق عليه السلام عن رجل سى طواف
النساء حتى رجع الى ايهه قال عليه السلام يا مرس يقتضى عنه ان لم يحج فانه لا نحل له
لساء حتى يطوف بالبيت وصحيح (٤) الحلبي عنه عليه السلام عن رجل سى طواف النساء
حتى رجع الى ايهه قل عليه السلام يرسل يطاف عنه وادامات قبل ان يطوف عنه طواف عنه
وليه - و نحوهما غيرهما وحمله اخرى منها تدل على لزوم لمباشرة مع التمكن
كصحيح (٥) معاوية عن لصادق عليه السلام عن رجل سى طواف النساء حتى اثنى الكوفة

١-٢- الوسائل - لىاب ٢ - عن ايات كفارات الاستماتع في الاحرام لحدیث ٧-٥

٣-٤-٥- الوسائل - لىاب ٥٨ - من ابواب الطواف - الحديث ١١٨ - ٢-٥

قال عليه السلام لانحل له النساء حتى يطوف بالنسب - قلت فان لم يقدر قال عليه السلام يا امرئ من يطوف عنه وصحيحه (١) الاخرعه عليه السلام عن رجل سئ طواف النساء حتى يرجع الى اهله قال عليه السلام لانحل له النساء حتى يروا البيت فان هو مات فليقص عنه وليه او غيره فاما مادام حيا فلا يصلح ان يقص عنه وان سئ الحمار فليساواه ان الرمي مسة و اطواف مريضة (وقد جمع) لاولون بين النصوص بحمل الثانية على الاستحباب ومن ذهب الى اشتراط التعذر في حوزها (جمع) بينهما بتقييد اطلاق الاولى بالثانية (والحق) ان يقال ان التقييد في لصحيح الاول من الثالثة في كلام السائل لا الامام والثاني منها عبر طاهر في التروم بقوله لا يصلح.. فنفى ظهور يطوف بالبيت .. ويروا البيت في المباشرة ويرفع اليد عنه لنصوصية الطائفة لاولى في جوار الاستثناء - سيما صحيح معاوية - لا يحل له النساء حتى يروا البيت - وقال يمران يقص عنه ان لم يحج - فانه كالمفسر لذلك - ولو تركنا عما ذكرناه و سلمنا ظهور لا يصلح في المسح - يقع التعارض بين ظهوره وظهور نصوص الاستثناء - وهي تقدم لو حوه (فلاظهر) جوار الاستثناء مطلقا الا ان الاحوط المباشرة - الامع التعذر

ثم ان لنصوص محتصة من رجع الى اهله - فهل يبقى غيره على اصالة المباشرة فلو لم يستمر السببان الى ان يرجع الى اهله لايجوز له الاستثناء - ام يتعدى الى كل من بعده من مكة فيجوز ان يستتبع وان لم تكن المباشرة سمعته او متعبره الاظهر هو الثاني - ومن المعلوم عدم دحل الرجوع الى اهله ووطئه في ذلك كما ان الاصحاب لم يفهموا منها المخصوصية .

ولو كان الناس طواف النساء - طائفا بالبيت طواف الوداع فهل يكون ذلك مجريا عن المتروك - ام لا - مفتضى القاعده عدم الاحراء مما مع كون طواف الوداع مستحبا وطواف النساء وجبا - الا ان هناك جملة من النصوص استدلت بها للاجزاء

مها مرسل (١) الفقيه وروى فيمن سى طواف النساء انه ان كان طواف طواف الوداع فهو طواف النساء ومنها خبر (٢) اسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام لو لامد من الله به على لباس من طواف الوداع لرجعوا الى منازلهم ولا يسمى لهم ان يمسوا سائرهم - وعن ابن بابويه الفتوى بذلك (ولكن) الاول مرسل لا يستند اليه في الفتوى - والثاني مجمل - فانه يحتمل ان يكون المراد ان اتفاق الفريقين على مشروعية طواف الوداع سبب لتمكين الشيعة من طواف النساء ولولاه لمرتهم التفتة بتركه عاليا - ويحتمل ان يكون معنصا بالعمامة الذين لا يرون وجوب طواف النساء ويرد لمة على المؤمنين بالنسبة الى سائرهم غير العرفاء - فالأظهر عدم الاحراء - للاصل ولو كان اثره عمديا - ففهم بجور الاستانة ام لا - القدر هو لثاني لاحتصاص النصوص بالناسي - فلا بد له من الرجوع بنفسه كما صرح به الشهيد ره.

حكم الشك في عدد الطواف

(٩) المسئلة الثانية (لوشك في عدده) او في محتواه ساءه (بعد الانصراف لم يلتفت) بالاحلاف - لقاعدتي الفراغ والتجاوز ساءاً على عدم اختصاصهما بباب الصلاة - كما حققه في رسالتنا القواعد الثلاث - المطبوعة - غاية الامر ان كان الشك في لصحة والفساد لا يعتبر في حرياته شيء - وان كان في اصل الوجود - يعتبر الدخول في العير وهل يكفي اعتقاد النمام او الاتيان بالمسافر - ام لا - فيه كلام اشعاه في رسالتنا - ويبين ان الاظهر كفاية كل منهما (واستدل) له مضاه الى ذلك بحملة من النصوص كصحيح (٣) منصور بن حازم عن اسمعيل الله عليه السلام عن رجل طواف طواف العريضة فلم يدر ستة طواف ام سبعة قال فليعد طوافه قلت فهاه قال عليه السلام ما اري عليه شيئا - والاعادة احب الي وافضل - وبحوزه صحاح (٤) ابن عمار ومحمد وابي بصير وفي لرياض -

١- الوسائل - الباب ٥٨٨ - من ابواب الطواف - الحديث ٩

٢- الوسائل - الباب ٢٠ - من ابواب الطواف - الحديث ٣

٣-٢- الوسائل - الباب ٣٣ - من ابواب الطواف - الحديث - ٨-١٠-١٢

والتقريب فيها عدم إمكان حملها على الشك في الأثناء لوجوب التدارك فيه - أما بالاستيناف وإتيان شوط آخر على ما سبقت من الخلاف ولا فائز بعنم وجوب شيء عليه وأومع الفتوى إلى أن قال بالحكم به صريحا في الروايات بعد مراعاة الإجماع أوضح دليل على إرادته خصوص الشك بعد الانصراف ولا ينافيها الحكم بالاستيناف ساء على عدم ظهور قائل به أيضا مطلقا وذلك لظهورها في استحبابه ولا يشترط فيه ظهور قائل به انتهى - وتعه في ذلك صاحب الحوارم ره (أقول) الظاهر أن الذي أوجب وقوعهما في كفة الاستدلال والنسب ما أفاده توهم أن المراد من قوله قد فاته ذلك - أنه لم يستقل لطواف - مع أن الظاهر أن المراده - أنه شك في فاته بمعارفة ذلك المكان ويشهد به ما في صحيح محمد أنه قد خرج وفاته ذلك - وعيه فصدره مخنص بالشك في الأثناء - ودلها - بالشك بعد الانصراف والمراعاة - وقوله في بعضها ولإعادة حب وفصل - إنما هو في الشك بعد المراجعة فأمل .

(و) لو شك في عدده - (في الأثناء) بعيد أن كان فيما دون السبعة) كما لو شك بين ستة و سبعة .. كما عن الصدوق والشيخ والقاضي والعلوي وجمع من المتأخرين بل هو المشهور كما عن المدارك والذخيرة والمفاتيح وشرحه بل عن الغنية الإجماع عليه .

و استدلاله (تارة) بالمصوص المتقدمة - و تقريب الاستدلال بها - إنما هو بما ذكرناه وأن كان لا يحلوعن تكلف بل تعسف

وأخرى بصحيح (١) رقاعة عن الصادق عليه السلام أنه قال في رجل لا يدري ستة طواف وسبعة قال يسى على يقيه قال الصدوق وسئل عن رجل لا يدري ثلاثة طواف أو أربعة قال طواف نافلة أو فريضة قبل أحسب فيهما جميعا قال إن كان طواف نافلة فابن على ما شئتو وإن كان طواف فريضة فاعدا الطواف (وأورد عليه) ما صدره بدل على عدم المطلاق وأنه يسى على الأقل - و الذيل رواية أخرى مرسل - ولذا في الوسائل -

جميعه حبرا آخر (وفيه) أولا ان المصنف رده جعله من تنمة الحجر لأول - وعليه فيفيد
اطلاق صدره بدنه - وثنا انه لو سلم كونه حبرا آخر ومرسلا - ويؤيده انه رواه
في المنع يصامرسلا كما في الوسائل ، به حيث يكون بلد استناده الى المعصوم عليه السلام
حرما - فهو حجة - وبه تصد اطلاق الصحيح .

و ثلثة بحمله اخرى من النصوص كموثق (١) حبان بن سدير قلت لأبي -
عبدالله عليه السلام ما تقول في رجل طاف فارهم - فل طفت اربعة او طفت ثلاثة - فقال
ابوعبدالله عليه السلام اي الطواف كان طواف باعله م طواف فريضة - قبل ان كان طواف
فريضة فليلق ما في يديه و ليستأف وان كان طواف باقة فاستنق ثلثة و هو في
شك من الرابع انه حذف فليس على الثلاثة فانه يعورله - وخبر (٢) صفوان او حسه
عن ابي الحسن الثاني عليه السلام عن ثلثة دخلوا في الطواف فقال واحد منهم احفظوا
الطواف فلما حضروا بهم قد فرغوا قل واحد منهم معنى سعة اشواط - وقال الآخر معنى ستة
شواط وقال الثالث معنى خمسة شواط قال عليه السلام ان شكوا كهم فليستأفوا و ان لم يشكوا
وعلم كل واحد منهم ما في يديه فليسوا عليه - واورد عليها بصعب السد ولكن يدفعه ان
حبان بن سدير وان كان واقفا الا انه ثقة - و خبر صفوان - حسن كالصحيح - - بابراهيم -
ابن هاشم .

و رابعة بحملة من النصوص المصنعة للجملة الخبرية - كصحيح (٣) لحيبي
عن الصادق عليه السلام في رجل لم يدر ستة طواف او سعة قال عليه السلام يستقل و نحوه غيره
واورد عليها بعدم ظهورها في الوجوب - وقدم رافقه - و هناك نصوص حر دلة
على المقصود لصعب اسدها اعمصاص عن ذكرها ومع ذلك كله .

ومن المفيد ووالد الصدوق والاسكافي و جماعة من المتأخرين منهم سيد
المدارك انه يسي على الأقن و يستحب له الاعادة و استدلو لذلك - بالصحيح

١ - ٣ - الوسائل - الباب ٣٣ - من ابواب الطواف - لحديث ٩٠٧

٢ - ابوسائل - باب ٤٤ من ابواب الطواف - الحديث ٢ -

المتقدمة في الشك بعد الفراغ بدعوى بها في شك قبل الفراغ او شاملة له او ما فيها من معنى الشيء عليه بعد الفوات يدل على استحباب الاعادة - ويصدر صحيح رافعة المتقدم - سي على نفيه - صحيح (١) اجر لمصور - قلت لابي عبد الله عليه السلام اني طعت فمما درست طعت ام سعة طعت طوا اما آخر فقل هلا استأنبت فست طعت وذهبت قال عليه السلام ليس عندك شيء (اقول) اما لصحاح الاربعة المتقدمه - فقد عرفت ان الظاهر ولا اقل من المحتمل دلالتها على مطلية لشك في الاثناء بالتقريب المتقدم وقايبها للحمل على الشك بعد الفراغ على ما افاده المحققان - و ما صحيح رفعه - فهو على فرض الدلالة مطلق شامل لفريضة والدولة بل وللشك بعد الفراغ وفي الاثناء بعيد اطلاقه بمدل على مطلية الشك في لفريضة في الاثناء - واما في الجواهر من احتمال رادة الساء على لمعنى بمعنى انه حين انصرف اقرب الى اليقين مما بعده فلا يلتزم لى الشك بعده . و رادة الاعادة اى ياتى بطواف متيقن عنه .. فحلاف لظاهر جدا - واما صحيح مصور .. فهو ايضا مطلق بقيد اطلاقه بما مر - وفي الجواهر - احتمال ان يكون قوله طعت اى اعدت - على معنى فعلت الامر بين الاكمال و لاعادة - ويرد عليه - انه يدوع ذلك قول هلا استأنبت هذا كله اذا كان في الفصان

(والا) اى وان كان الشك في الريادة عنى السابع (قطع) ولا شيء عليه ولا خلاف محقق احده فيه - كذا في الجواهر - وبشهادته صحيح (٢) المجلس عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل طاف بالبيت طواف الفريضة فلم يدر اسعة طواف ثمانية - فقال عليه السلام اما السعة فقد اسيقن واما وقع وهمه على الثامن فلبس ركعتين .. و نحوه حصره (٣) الآخر - وصحيح (٤) جميع هذا اذا كان على منتهى الشوط . واما لو كان في اثائه - فمن المسالك والروضة وفي الجواهر والرياض وغيرهما بطل طوافه - لاستمراره الشك في الفصان المقتضى لتردده بين محدودين لاكمال لمحمتم للريادة عمدا - واقطع المحتمل للنقيصة كذا (ولكن) سيد المدارك ذهب لى

١ - لوسائل الباب ٣٣ - من ابواب الطواف الحديث ٣

٢ - ٣ - ٤ - الوسائل - الباب ٣٥ من ابواب الطواف حديث ٣ - ٢ - ١

انه يتم ما بيده ويصح (اقول) اما الصلوة فالظاهر عدم شمولها له - لقوله امسعة طاف - وقوله عنه اما السبعة فداستيقن - والامر بالقطع - ولكن مقتضى استصحاب عدم الريادة ان له ان يتم ما بيده باحتمال الامر ولا يبصر ريادته على فرضها للاصل - ولانه ياتى بها باحتمال الامر ومثل هذه الريادة لا يبصر الا ان في المقام حريص بدلان بعمومهما على مبطلة الشك في الطواف بطير ماورد في الصلاة - وهما حبر (١) ابى بصير عن الصادق عليه السلام عن رجل شك في طواف العريضة قال عليه السلام بعيد كما شك قلت جعلت فداك شك في طواف نافلة - قال عليه السلام يسى على الاقل وحبر (٢) المرهسى عن ابى الحسن الثانى عليه السلام قلت رجل شك في طوافه فتم بدرسنة طاف امسعة - قال عليه السلام ان كان في فريضة اعاد كلما شك فيه - وان كان في نافلة سى على ما هو اقل (والحوار) عنهما باحتمال جعل ما موصولة وكونهما في الكتابة عن لفظ كل مفصولة - بصير المعنى اعادة المشكوك فيه (عبر صحيح) لانه مستلزم لعدم الفرق بين شقى لترديد (كما) ان معنى المسند من امهما غير باعصس لاثبات وجوب لاعاده - وبعله لاشتمالهما على لجملة الغبرية - قد مر فيه مرارا - فالظاهر هو المظللان ولزوم الاعاده .

بقى في المقام امر ان - احدهما - ان ما ذكرناه انما هو في طواف العريضة - واما في النافلة فلو شك في القصان بسى على الاقل - كما هو المشهور بين الاصحاب وفي الحوار بل تحصيل الاجماع عليه - والصلوة المتقدمة جملة منها شاهدة به - ولكن عن المصنف ره وثانى الشهيدين حوار الساء على الأكثر حيث لا يستلزم الريادة لعموم قوله عليه السلام (٣) الطواف في البيت صلاة و للمرسل المتقدم - ان كان طواف نافلة فابى على ما شك - وقد مر ان المصنف ره يراه من تنمة صحيح رفاعه ولقوله عليه السلام في موثق حسان فانه يجوز له (اقول) الاول والثالث وان كانا قابليين للمناقشة - الا ان الثانى لاناس به على ما تقدم من حججه كان تنمة لصحيح رفاعه ام حبرا مستقلا - ولصراحتة في حوار الساء على الأكثر يحمل الامر بالساء على الاقل في الصلوة

١-٢ - لوسائل - الباب ٣٣ من ابواب الطواف - الحديث ١٢ - ٢

٣- تيسير الوصول ج ١ ص ٣١٢

على الفضل العرديين .

ثانيهما - انه اذا لم يكن الشك في النقص خاصة - ولا في الريادة كك . بل كان الشك في الامر بين معا - كما لو شك بين الستة والسبعة والثمانية - والستة والثمانية وما شاكل . فلا يظهر هو الطلال لما تقدم من الكبري ، لكنية المستفادة من خبري بي بصير والمرهسي . المانعة عن جريان الاستصحاب و لموثق (١) ابي بصير قلت له رجل طاف بالبيت طواف الفريضة فلم يدر ستة طواف ام سبعة ام ثمانية قال عليه السلام يبعد طوافه حتى يحفظ .

(و) المسألة الثالثة . (لو ذكر في طواف الفريضة عدم الطهارة أعاد) وقد تقدم الكلام في هذه المسألة مفصلاً في مسألة اشترط الطهارة في طواف الفريضة .

القرآن بين الطوائف

الرابعة . (ولو قرئ في طواف الفريضة) ما لا يصلي ركعتي كل طواف بعده بل يأتي بأشواط الطوافين كلها ثم يصلاتهن (بطل) على ما هو المشهور كما عن جامع والتقيج (وعن) العلوي والمدارك والدخيرة عدم الحرمة والطلال بل هو مكروه ويشهد للأول جملة منصوص كصحيح (٢) البرقي قال سألت رجلاً انا الحسن عليه السلام عن الرجل يطوف الا سابع جميعاً فمقرن فقال عليه السلام لا الا اسبوع و ركعتان و اما قرن ابو الحسن عليه السلام لانه كان يطوف مع محمد بن ابراهيم لحال النقية و حر (٣) على بن ابي حمزة قال سألت انا الحسن عليه السلام عن الرجل يطوف ويقرن بين اسبوعين - الى ان قال اروي ما ادين الله عز وجل به فقال عليه السلام لا تقرن بين اسبوعين كلما طعت اسبوعاً فص ركعتين و اما انا فرما قرئت الثلاثة والأربعة فتظرت اليه فقال ابي مع هؤلاء و خسر (٤) صفوان والبرقي قالاً سألناه عن قرآن الطواف اسبوعين والثلاثة قال عليه السلام

١- الوسائل - الباب ٣٣- من أبواب الطواف الحديث ١١

٢-٣-٤- الوسائل - الباب ٣٤- من أبواب الطواف الحديث ٣٧- ١٠٤-

لأنما هو أسبوع و ركعتان و قال كان أنى بطوف مع محمد بن إبراهيم فيقرن و إنما كان ذلك منه لحال النقية - و نحوها - أحبار (١) رزاره - و عمر بن يزيد - و حرير - ثم إن لمناقشه في سند هذه النصوص و دلالتها في غير محلها .

وعليه فهل تدل على الطلاق أم مجرد لحرمة (اقول) أنه إن دلت النصوص على مابعية القرآن - أو شرائط الاتحاد - لم منه بطلاق الطوائف - و إن دلت على الحرمة المسمية - لم منه بطلاق الكنى خاصة - أم بطلانه فلتعلق الهى بنسب العبادة فإن القرآن إنما يكون بالانبان مكنى مع عدم فصل الصلاة (و ما) مابى الرياض و المستند من الاستدلال له بأنه مأمور بالصلاة - و ذلك يسلم لله عن صده و هو الطواف (فيرد عليه) ما حقق في محله - من عدم اقتضاء الأمر بالشىء لله عن صده (وإما) عدم بطلاق الأول - فلا للهى عنه لقرون و هو يحقق بالفعل الثانى و لا يطبق على الأول (ولكن) الظاهر من النصوص أحد الأولين إذاً الظاهر من الأوامر و النهى المتعلقة بكيفيات المأمورية - كالامر بقراءة السورة في الصلاة - و للهى عن لبس ما لا يؤكل لحمه - كونها إرشاداً الى الشرطية أو الجبرية - و المابعية فالحى عن القرآن و الأمر بالأسبوع و ركعتين طاهر أن في مابعية القرآن و شرطية لاتحد (فما) في الرياض و المستند من عدم دلالة النصوص على بطلاق الأول - عبر نام

و قد استدلل للقول الآخر - بالأصل - و بالنصوص الكثيرة المتضمنة أنهم عليهم السلام قنوا و بصحيح (٢) رزاره قال أبو عبد الله عليه السلام إنما بكره أن يجمع الرجل بين الأسوعين و الطوائف في الفريضة و أما في النافذة فلا بأس و نحوه غيره بدعوى ظهور الكراهة في الكراهة المصطلحة (ولكن) رد الأصل أنه لا مورد لجمع الدليل و يرد على الاستدلال بنصوص الأفعال أن الفعل لعله كان في النافذة أو في الفريضة في حال النقية كما تطلعت بالأحبر جملة من النصوص المتقدمه و أما الوجه الأخير فيرد أن الكراهة لو لم تكن ظاهرة في الحرمة لأربب في عدم ظهوره في المصطلحة

ويؤيد ارادة الحرمة بها فى هذه النصوص لمقاله لها معنى الناس فى النافذة بقاءً على الاجماع على الكراهة فيها . فالظاهر هو المسع .

(٩) المشهور بين الاصحاب انه (يكره) القرآن بين الاسوعين (فى الدافلة) للهى عنه فى صحيح (١) حرير عن زرارة عن النافذة لافرا بين اسوعين فى مريضة و دافلة المحمول على الكراهة للنصوص النافذة للناس عنه فيها لمقدمه (ودعوى) ان المراد من الصحيح انه لا يجوز ان يقرن طواف الدافلة بطواف المريضة بل يجب ان يصلى ركعتين المريضة ثم يطوف الدافلة (مدقعة) بان كلمة (فى) بمعنى هذا الاحتمال كما لا يخفى (واما) ما فى الناص بعد الاستدلال للمسع بالمطلقات والصحيح - انصوص معنى الناس عنه فى الدافلة لا يصلح لتقييد المطلقات لقوة احتمال ورودها سبقه مع ن طاهرها معنى الناس بالكلية ولا قائل به ما (فبرد عنه) ان طاهر معنى الناس فى العقاب والزموم ولا يبدل معنى الكراهة ايضا . و مجرد احتمال ورود الحر للنفقة لا يوجب رفع اليد عنه . فان مخالفة العامة من مرجحات احدى الحجتين على الاخرى بعد فقد حملة من المرجحات لاس مميزات الحجة عن اللاحقة (وعليه) فنصوص معنى الناس توجب تقييد المطلقات - و صرف النهى فى الصحيح عن طاهره و حمته على الكراهة .

وهل القرآن بين الدافلة والمريضة ملحق بالقرآن بين المريضتين . و بالقرآن بين النافذتين (الظاهر) هو التامى فان المطلقات وان دلت على المسع و نصوص معنى الناس فى النافذة يشك فى شمولها له فالمرجح هو المطلقات - الا انه يدل على الجواز صحيح (٢) زرارة عن ابي جعفر (ع) ان عليا (ع) طاف طواف المريضة ثم دية فرك سبعة وبى على واحد واصاف اليه ستائم صلى ركعتين حلف المقام الى ان قل . فلما فرغ من السعى بينهما رجع فصلى الركعتين الحديث و النصوص الآتية فى مسأله

١- لوسائل - الباب ٣٦ - من ابواب الطواف - الحديث ١٢

٢- الوسائل - الباب ٣٣ - من ابواب الطواف الحديث ٧

الزبدة في الطواف المعروف الامرة باتمام الرايد الموجب لحصول القراء بين
المفروض والمتدوب .

ثم ان في المقام اشكالا اورد على القول بالكرامة في هذا المقدم - بعدم معقولية
ذلك اذا فاقنا بالكرامة بلترم بوقوع الطواف الثاني عادة والمفروض ان تركه رجع
اذ لا معنى لكرامته في المقام حيث لا بد له الاذلة - فكيف يجمع ذلك مع لعبادته
لمتوقفة على الرجحان (و الحق) في الجواب عنه ما رده الشيخ الاعظم رده من ان
الهي التريهي في امثال المقام من العادات التي لا بد لها ارشاد الى وجود مصلحة
في ترك ارجح من مصلحة موحودة في الفعل لاحسن كون ترك مسا لموان راجح
في نفسه فكل من الفعل والترك مستحب في نفسه لكن مصلحة الترك رجع فليس الهي
لاحل كون لفعل مرفوحا لمصلحة فيه فيما في مع عبادته (و ورد عليه) المحقق
الدائسي رده بما حاصله - انه لو كان كل من الفعل والترك مشتملا على المصلحة فلا يعقل
تعلق الامر بكليهما لانه من طلب القيص ولا باحدهما على سبل التخيير لانه طيب
الحاصل بل يكون من باب ترجح الملايين من كان احدهما اقوى يكون الحكم
لعلى على طهه والا فلا يؤثر شيء منهما في جعل الحكم (و فيه) ان ذلك يتم لو كانت
المصلحة مترتبة على مطلق وجود الفعل و اما اذا كانت مترتبة على حصة خاصة منه
كما في موارد العادات المكروهة اذا المصلحة مترتبة على الفعل العبادي فلا محالة
يكون من باب ترجح المستحبين لان المكلف قادر على تركهما و الاتيان بالفعل بلا
قصد الثمرة (وعلى هذا) ولو كان في الترك مصلحة اهم من ما يكون في الفعل للمولى
ان ينهي عن الفعل ارشادا الى ما في الترك من مصلحة اهم - وحيث ان هذا الهي لم يشأ عن
لنقصه والحزارة في الفعل فلا ينافي مع كون الفعل عباديا - ونمام لكلام موكول
الى محله .

حكم الريادة على الطواف عمدا

(٩) المسألة الخامسة - (لوزاد) في الطواف شوطا او اقل او اكثر - على ان يكون المجموع طوافا او احدا وهذا عبر القرآن المتقدم كما هو واضح - فاما ان يكون ذلك عمدا - او يكون سهويا - فان كان عمدا فالمشهور من الاصحاب حرمة - بل قيل ان طاهر هم الاتفاق على الحكم المذكور الا عن يادر - و اطلقوا لحكم في ذلك ولم يعصوا - بين ما اد ابوى الريادة من اول الطواف او في انائه على ان يكون من لطواف - و بين ما اذا تجدد له ذلك بعد الا تمام و فصل بعض لمحققين بينهما - واحترار الحرمة والبطالان في الاول دون الثاني -

و كيف كان فيشهد للحكم حر (١) عبد الله بن محمد عن ابي الحسن (ع) انطوف بالمعروض اذا ردت عليه مثل الصلاة المعروضة اذ اردت عليها فعليك لاعادة وكذلك السمي (و المناقشة) في سنده لا وجه لها سيما بعد كون الراوي عن موجب الضعف من نقل جماع العصابة على تصحيح ما يصح عنه (مع) ان الضعف اما هو من جهة الاشتراك بين الثقة وعيبره وقبل انه الثقة ولذا وصفه العلماء بالصحة - اضيف الى ذلك كله استناد الاصحاب اليه (و دعوى) عدم صدق الريادة ما لم يقصد الاتيان من الاول او في الاناء - بل تحدده تعمد الزيادة بعد الاتمام - واما هو من قبل الاتيان بركة بعد الفراغ من الصلاة (مدفعة) بصدق العنوان الماحود في الحر و هو الريادة على الطواف عليه - و ان لم يصدق الريادة فيه - فما ذكره الاكثر من التعميم اظهر

ورما يستدل للحكم بجملة اخرى من المصوص - كصحيح ابي عمار و ابن سنان المتقدمين المتضمنين انه يجب حتم الطواف بالحجر الاسود - اد لولا مانعية الريادة لما كان وجه لذلك (وفيه) ان الامر به ارشاد الى ما هو منتهى الطواف المأمور به

ولاشك في عدم الأمر بالريادة أما الكلام في مطلبتها وحرمتها - وهذا لا يدلان عليهما وبخير (١) اني كهمس عن الصادق (ع) عن رجل سئى قطاف ثمانية شواط قال (ع) نذكر قس يدل على الركز فليقطعه وقد اجره عنه ولم يدكر حتى سمعه فليتم اربعة عشر شوطا ويصن اربع ركعات - ذو جوب القطع لا يكون الامع بحرم الريادة (وفيه) اولاده ضعيف السند وثيا - يرد عليه ما وردناه على سابقه - وثانئا - احتمال كونه بهي عن القران ورانعا - انه لا اشكال في عدم الأمر بالريادة وكونها محرمة بالحزمة التشرعية اما الكلام في كونها مطلقة للطواف وهو لا يدل عليه بعض احبار اخر لوصوح فساده اغمضنا عن ذكره فالعمدة ما ذكرناه .

وعن المدارك والذخيرة اسميل الى عدم التحريم بلاصل - وللأخبار المصرحة بان من رد شوط بصيف اليه سنة ويجعلها طوافين من غير تعصيل بين العمدة والسهو اما مطلقا كصحيح محمد ورفاعة او في خصوص الفريضة كصحيح محمد والحزار ولو كانت الريادة محرمة لما حار ذلك لأقتضاء الهى فساد الرأيد ولما دل على زيادة على (ع) مع كونه معصوما عن السهو ولسان . (قول) الأصل لا محرى له مع الدليل - وخصوص من راد شوط بصيف اليه سنة - محتصة بالناسي وعلى فرض الشمول لصورة العمدة - بقيد اختلافها بامر وريادة على (ع) يمكن ان تكون من باب القران بين ما تلقى او فريضة وباقية وهما حائرون كما مر فمن ان علم انه قصد الريادة في الطواف الاول حتى يكون من مروض المسئلة - فما هو المشهور اظهر ومقتضى النص كما عرفت هو التعميم (بعم) بشرط ان سوى بالريادة كونها من الطواف - د المركب الاعنارى لا يصدق الريادة فيه الامع تبا ان الرايد بقصدانه منه - اذا فرض ان وحدته اما هي بالاعنار واللاحاط ولاهى وجودات متغايرة ولو لم يقصد كونه مه لا يصدق الريادة - الا ترى انه لو رفع يده في الصلاة - فان قصد به كونه مهيا - صدق الريادة وبطلت - والأفلا - وكك المقدم

حكم الريادة سهوا

هذا كله - اندراد على الطواف عمدا - ولوراد (سهوا - اكمل اسوعين) على الأشهر كذا في الرياض وفي الجوهر ان المشهور بين الأصحاب انه لو ذكر قبل بلوغه الركن لعراقى قطع ولا شيء عليه بل لا اجد فيه خلافا لامن بعض متحري المتحريين (ويشهد) لشيء حرابي كهمنس لمتقدم المحصر صعبه بالعمل ولا يعارضه حر (١) عبدالله بن سنان عن الصادق (ع) مرطوف بالبيت وروى حتى يدخل في الثامن فليتم أربعة عشر شوطا ثم ليصل ركعتين - فانه مطلق بقدر اطلاقه بما مر - ون حتى يدخل فيه الوهم لا المذكور - فالأظهر ذلك

ون سعه - اكمل اسوعين على المشهور (وعن) لصادوق في محكي المنع قال وان طعب بالبيت الطواف المعروف ثمانية شواط فاعاد الطواف - واما بخصوص فهي على طوائف (لاولى) ما يدل على ما هو المشهور كصحيح (٢) ابي ايوب - قلت لابي عبدالله عليه السلام رجل طوف بالبيت ثمانية اشواط طواف العريضة قال عليه السلام فليصم اليها ستائمه يصلي اربع ركعات وصحيح (٣) محمد بن مسلم عن حماد بن عمار - السلام في كتاب على عليه السلام اذا طوف الرجل بالبيت ثمانية شواط العريضة وسبق ثمانية اصاف اليها ست وكذا اذا سبق انه صمى ثمانية اصاف الهامسا - وبحوهم عبرهم (لثانية) ما يدل على بطلان لغو اى الريادة مطلقا - كحضر عبدالله بن محمد المتقدم - فانه مطلقه يدل على مطلوبة لريادة السهوية (الثالثة) ما طاهره لطلال في الريادة السهوية - كصحيح (٤) رفاعة قال كان على عليه السلام يقول اذ طواف ثمانية فليتم أربعة عشر ركعت يصلي اربع ركعات قال عليه السلام يصلي ركعتين وبحوهم غيره - ون الاكتفاء بركعتين بما هو من جهة بطلان حكمه - والا كان يجب اربع ركعات (قبل) ومن هذه الطائفة - صحيح (٥)

١- الوسائل الباب ٣٤- من ابواب الطواف الحديث - ٥

٢- ٥٠٤- ٣- ٤- الوسائل - الباب ٣٤- من ابواب الطواف الحديث - ١٣- ١٠- ٩- ١

ابى بصير من ابى عبدالله (ع) عن رجل طاف بالبيت ثمانية اشواط المعروف قال يُفْلِحُ يعيد حتى يشته - ولكن لصحيح مروي عن التهذيب وفيه حتى يستتمه - وعليه - فظاهر رادة اتمام طواف آخر (والجمع) ير النصوص يقتضي تفيد اطلاق كنية بالاولى - واما ان ثلثة هي معارضة في موردنا بطائفة اخرى من النصوص دالة على الامر باربعة ركعات وبمعناها صريح في العريضة - لاحظ صحيح ابى ايوب المتقدم وغيره وهي توجب حملها على ارادة اركعتين قبل لسعي - كما حملها الشيخ عليها - او طرحها لكونها شهر و عليه فالأظهر ما هو المشهور ثم ان في المقام فروعا.

وجوب الاتيان بصلاة الطواف الواجب قبل السعي

١- (و) او اكمل اسوعين (صلى ركعتي الواجب قبل السعي والمدبوع بعده) كما هو لمشهور بين الاصحاب ويشهد به حملة من النصوص المتقدم بدورها ومنها: صحيح (١) حمل عن ابى عبدالله عليه السلام عن طاف ثمانية وهو يرى بها سبعة قبل فقال يُفْلِحُ ان في كتاب على عليه السلام انه اذا طاف ثمانية شواط بضم اليها ستة اشواط ثم يصلي الركعات بعد قال وسئل عن الركعات كيف يصلهن او يجمعهن او مد قال يُفْلِحُ يصلي ركعتين للعريضة ثم يرحل الى الصفا والمروة فاذا رجع من طوافه بينهما رجع يصلي ركعتين للاسوع الآخر (و بها) يفيد اطلاق ما تضمن الامر باربعة ركعات كصحيح ابى ايوب المتقدم (ثم ان) ظاهر الحزم لزوم ذلك - كما عن الأكثر (وعن) المنذور ان ذلك افضل لاطلاق الامر بالاربعة في صحيح ابى ايوب - ولعدم وجوب المادرة الى السعي - واحتمله في كشف اللثام على ما حكى (ولكن) اطلاق الامر بالاربعة يفيد ما تقدم وعدم وجوب المادرة الى لسعي لا ينافي وجوب تأخير الركعتين عنه.

٢- المصرح به في كلام جمع من المحققين منهم المصنف له والشهيدان - ان

لأكمل المربور مستحب لا واجب - فانه وان امر به في النصوص الا انه لو روده مورد توهم المع لا يكون طاهرا في اللزوم - مضافا الى التصريح بان احداث الطوافين فريضة و لاخر نافلة - وعدم وجوب طوافين اتفاقا (فتواكمل) هل الاول فرض - كما عن جماعة منهم المصنف - لا لانه لا اكمل لظاهر في الوجوب والمرسل (١) الفقيه - قل وفي خبر آخر ان الفريضة هي لطواف الكعبة الى ان قابو الركنين الاخيرين والطواف الاول تطوع يظهرهما الاول - لان الامر بالاكمل قد عرفت به محمول على كتب والمرسل ليس بحجة .

٣- طهر الاكثر اختصاص الريادة بالمطواف الواجب - وهو كثر - لاختصاص دليل المع به راجع خبر عبد الله بن محمد - وعليه فان رادى لمدوب وان حرم للمشربيع الا انه لا يوجب بطلان الطواف (و) في المستند من ذلك بما في توقيفية المادة (عريب) فان القول بمطالبة الريادة بما فيها .

حكم من نقص من طوافه

(و) لمساواة السادسة (لو نقص من طوافه) شروط اواقل او ارده اتمه ان كان في المطاف مطلقا ما لم يعمل المماهي و منه طول الفصل المماهي للموا لاة ان اوجباها كما هو ظاهر لاصحاب - ادلاشك في ان الطواف ليس باقل من سبعة اشواط ولم يوطف من لشرع انقص منها - وان انصرف و كان طوافه طواف فريضة (وقد تجاور المصنف) بان طواف اربعة اشواط رجع (١) لم يسكنه كان (رجع الى اهله استجاب) في الاتمام (ولو كان) ما طافه (اقل) من ذلك (استأنف) وكذا من قطع الطواف لحاجة او صلاة نافلة) على الاشهر بل قيل لا يكون فيه خلاف يظهر الامن جمع ممن تاحر حيث قالوا لم يظهر بمستمك لهذا الفصل وان ما وقف عليه من الاحار لانتاعده .

اقول بخة القول في المقام - ان من نقص من طوافه - اما ان يكون عن عمد - او عن سهو و نسيان - او عن علة و عذر كحصى او مرض و حدث او لدخول وقت فريضة - او لحدوث حدث في الثوب او البدن - و على التقادير اما ان يكون ذلك من مجاوره الصف او بعدها - فهذه عشرة اقسام - و انقص الى ذلك انه - مرة يكون الطواف مرسيا و اخرى يملا يصير الاقسام عشرين لكن الكلام فعلا في المرض - و بعد ذلك مستعرض لحكم المندوب انشاء الله تعالى

اما القسم الاول وهو ما كان عن عمد من مجاوره الصف فالظاهر اياه لاحلاف في متي و اندواف و عدم الاعتماد اتي به - والنصوص مختلفة - منها ما يدل على ذلك وهي كثيرة حملة منها في الفريضة و جملة اخرى مطلقة شاملة لكافة .

ومن الاولى صحيح (١) ان من نعلب عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل طاف شوطا او شوطين ثم خرج مع رجل في حاجة قال عليه السلام ان كان طوافك ساقطة على غيره و ان كان طواف فريضة لم يس و منها صحيح (٢) عمر بن الخطاب عليه السلام عن رجل طاف بالبيت ثلاثة اشواط من الفريضة ثم وجد حلوه من البيت فدخله قال عليه السلام ينقص طوافه وقد حالف السنة فليعد طوافه - ومنها خبر (٣) ابن مسكان وهو نحوه .

و من الثانية صحيح (٤) الحلبي عنه عليه السلام عن رجل طاف بالبيت ثلاثة اشواط ثم وجد من البيت حلوه فدخله كيف يصنع قال عليه السلام يعد طوافه و حالف السنة - وهذه النصوص وان وردت في من اتي بالشوط او لشوطين او لثلاثة لا به بتعدى عن مواردنا الى ما زاد عن ثلاثة اشواط لعدم القول بالعصل .

و من النصوص المختلفة - ما يدل على حوار القطع و لاء مطلقا في الفريضة كقوى (٥) ان قال كنت مع ابي عبد الله (ع) في الطواف فجاء رجل من احوالي فسألني ان مشى معه في حاجه فطهرني ابو عبد الله (ع) الي ان قال يا ابن ابي اقطع طوافك و يطلق معه

في حاجة فاقصها له فقلت اني لم اتم طوافي قال يُخَالِفُ احص ما طعت و اطلق معه في حاجته فقلت وان كان طواف فريضة فقال يُخَالِفُ نعم وان كان طواف فريضة الحديث و نحوه غيره .

و من تلك النصوص ما يدل على حوز القطع و البناء مطلقا في الفريضة و الدفلة و ان كان اقل من النصف كمر من ابن ابي عمير (١) عن احدهما عليهما السلام في الرجل يطوف ثم تمرص له الحاجة قال يُخَالِفُ لا بأس . لينذهب في حاجته او حاجة غيره و يقطع الطوف و ن ر د ان يستريح و يفقد فلا بأس بذلك فادار جمع بين علي طوافه و ان كان اقل من النصف و صحيح (٢) الجمال قال قلت لابي - عبدالله يُخَالِفُ الرجل يأتي احاه وهو في الطواف فقال يحرر جمع في حاجته ثم يرجع و يسى على طوافه

و لجمع بين النصوص يقتضي تفيد الطائفتين الاخبرتين بالاولى الكونها احص مطلق مهما فتحخص اشبه بما ذكر كان بعد تجاوز النصف - بل هي في مورد خاص ولعله كان بعد لاربعة ويخصص لثالثة . بالناظر

و اما القسم الذي وهو ما كان عن عمد بعد تجاوز النصف - فالأظهر الأشهر انه يسى على مسبق و يتم طوافه لخمسة من الاحبار - كعمر (٣) سعيد لأعرج قال سئل ابو عبدالله يُخَالِفُ عن امره طواف بالسب اربعة شواط و هي معمرة ثم طمشت قال يُخَالِفُ تتم طوافها . فليس عليها غيره و متعتها ثامة فلها ان تطوف بين لصبا والمروة وذلك لانها رادت على النصف وقد مصمتعتها ولتستأنف بعد الحج فانه صريح في ان علة الحكم بالاسم في المرص اما هو التجاور وان من تجاوره قد تم

١- الوسائل - اسباب ٢١ من ابواب الطواف - الحديث ٨

٢- ابوسائل - اسباب ٢٢ من ابواب الطواف - الحديث ١

٣- ابوسائل - الباب ٨٦ من ابواب الطواف - الحديث ١

طوافه - وقرب منه حجر آخر في المربص و حبر (١) ابي عرة مري ابو عبدالله عليه السلام وادعى لشوط الخامس من الطوف فقال لي اطلق حتى يعود ههنا رجلا فقلت له اما ما في حصة شواط من اسوعى ودم اسوعى قال عليه السلام اقطعه واحمله من حيث تقطعه حتى تعود الى الموضع الذي قطعت منه فمسي عليه - وصحيح (٢) لحسن بن عطية قال سألته سليمان بن خالد و انا معه عن رجل طاف بالبيت مرة شواط الى ان قل - قال ابو عبدالله عليه السلام يطوف شوطا - فقال سليمان فانه قد ذلك حتى اتى اهله قال عليه السلام يا امر من يطوف عنه وهو وان كان في نقص شوط واحد الا انه بدل على الحكم في الحصة واطلاقه شامل لله مد - وصحيح (٣) الحلبي عن الصادق عليه السلام قلت له رجل طاف بالبيت فاحتصر شوط واحد ادعى لحجر قال عليه السلام بعد لك الشوط وصحيح بن السخري (٤) عنه عليه السلام في الرجل يطوف بالبيت ويحتصر في الحجر - قال عليه السلام يقضى ما احتصر من طوافه ويؤيده المصوح الواردة في الحائض الدالة على ذلك وما مر بقيد اطلاق ما دل على لزوم الاستيفاء كصحيح (٥) حفص بن السخري عن ابي عبدالله عليه السلام فمن كان يطوف بالبيت فبعض له دخول لكعة فدخلها قال عليه السلام يستكمل طوافه - و يحصن بما قل تجاوز النصف .

ومع ذلك كله - فمن جماعة لزوم الاستيفاء مع لعمد (واستدلوا) له بصحالة وجوب الموالاة - واستصحاب الاشتغال . و باطلاق ما دل على لزوم الاستيفاء (ولكن) لامور الاصلين مع الدليل . والاطلاق يقيد بما تقدم .

و ما القسم الثالث والرابع وهما ما لو نقص الطواف وتذكر قبل تجاوز النصف وبعده - مع كون الترك عن سهو وبيان فالأظهر - انه ان تذكر بعد الدخول في السعي

١-٥- الوسائل الباب ٢١ من ابواب الطواف الحديث ١٠-١

٢- ابوسائل - الباب ٣٢ - من ابواب الطواف الحديث ١-

٣-٤- ابوسائل - باب ٣١ من ابواب الطواف حديث ١-٢

يسى على ما نى به فى القسمين وان تذكر قبله - فان كان ذلك قبل تجاور النصف استأنف - وان كان بعده - اتم ما اتى به - فبهما احكام ثلاثة (اما الاول) - فيشهد له موثق (١) اسحق قدت لابي عبدالله عليه السلام رجل طواف بالكعبة ثم حرج فطاف بين النصف والمره فبما هو بطواف اذكر انه كان ترك من طوافه بالبيت قال عليه السلام يرجع الى البيت فيتم طوافه ثم يرجع الى الصفا والمره فبتم ما بقى الحديث (وعن) المسوط والقواعد والمعتنين والارشاد تقيده بصورة التجاور عن النصف ولا مستدلهم فى مقابل دليل المشهور على ما قيل - المنصور - الاطلاق ما يجب تقيده (واما الحكم) الذى لدى قبل به اجماعى فيشهد به اطلاق صحيح حصص - وصحيح بان - المتقدمين ولا معارلهم (واما الحكم الثالث) فيشهد به اطلاق صحيح اس المحترى المتقدم لوردا فى احدث المحرر - والعلة المخصوصة فى حر الاخرج المتقدم ايضا - وصحيح - الحلبي - والحسين بن عظيمه لمقدمين - فى خصوص نقص شوط واحد (ومع) ذلك فمن لهدى والمهية والتحرير والتذكر والمدارك والدخيرة الاقتصار فى الساء على ما ذا كان فى شوطا وحدا - وحكموا بالاستيناف فى غيره - واستندوا فى الاول الى صحيح الحلبي - واس عطيه - وفى الحكم الثانى - الى الاصل - والاطلاق - الدين يخرج عهما بما تقدم .

واما القسم الخامس والسادس - وهما الاولان - الا انه يكون عن عند كحدث او مرض - فالمشهور بين الاصحاب شهرة عظيمة كادت ان تكون اجماعا - ان الحكم فهما كالأولين من عن المنتهى الاجماع فى الحدث (ويدل) عليه فى مطلق المدرج فى الاخرج وموثق سحق لمقدمان وفى خصوص المحدث مرسل ابن ابي عمير المتقدم وفى خصوص لخاص حر (٢) ابي نصر عن الصادق عليه السلام اذا حاصت المرتة وهى فى الطواف بالبيت والنصف والمره فجاءت النصف فعلمت ذلك الموضع فاذا

١- الوسائل - الباب ٤٢ - من ابواب الطواف - الحديث ٣

٢- الوسائل - باب ٨٥ - من ابواب الطواف - الحديث ١

ظهرت رجعت فانت بقة طوافها من الموضع الذي علمته فان هي قطعت طوافها في اقل من نصف فمبها ان تستأنف الطواف من وله - وبحوزه غيره من النصوص الكثيرة (وعن) المدارك وجوب الاستئناف مطلقا - واستدل له باطلاق صحيح الحنفى المتقدم بعدكون نصوص الساب صعيقة (وفيه) ان ضعفها لو كان يجزئ لشهرة ويقيد اطلاق الصحيح بها (وعن) انه حواري الساء في القسمين - واستدل له بطلاق مدلول على ذلك الذي يجب تقييده بما مر

و اما السابع و الثامن وهما الاولان الا انه يكون لدخول وقت لعريضة وان لم يتصيق - فمن الاصباح وللهذه والجامع والسرائر وللهذه ولعبة والرفع و التحرير و المنتهى والتذكرو و غيرها - انه يسي مطلقا تحاور لنصف ام لا - وعن الاحيرين دعوى الاحماع عليه ولكن صاحب الحواهر ينكر نسبة ذلك الى المشهور و يدعى ان اجماع التذكرو والمسهي بما هو على عدم لزوم الاستئناف مطلقا لا على البه كك - وان اطلاق كلام من اطلق مرل على ما ذكره في عمر المقام من انفصال بين تجاوز النصف وعدمه .

وكيف كان فيشهد للاول صحيح (١) ابن سنان اوحسه عن الصادق (ع) عن رجل كان في طواف النساء فاقبعت الصلاة قل يصلي معهم العريضة اذا فرغ من حيث قطع - بن وكك صلاة الوتر اذا جف طلوع الفجر لصحيح (٢) ابن الحجاج عن ابي ابراهيم عليه السلام عن الرجل يكون في الطواف قد طاف بعصه وبقي عليه بعضه فطلع الفجر فيخرج من الطواف لي الحرج او الى بعض المسجد - و كان لم يوتر فيوتر ثم يرجع فيتم طوافه افترى ان ذلك فصل ام يتم الطواف ثم يوتر وان اسفر بعض الاسعار قال عليه السلام ابدأ بوتر واقطع الطواف اذا جفت دلت ثم تم الطواف بعد (ولكن) يعارضهما مفهوم التعليل في خسر الاعرج المتقدم والسبه عموم من وجه

١- الوضائن - باب ٤٣ - من ابواب الطواف - الحديث ٢

٢- لوسائل - ابواب ٤٤ - من ابواب الطواف الحديث ١

والمختار فيه الرجوع الى المرجحات فان تم ما دفعه سيد الرياض من ان لمشهور هو النساء مطلق - فالشهره توجب تقديم لصحيح - والا فالمرجح الثاني وهو صمات الراوى يوجب تقديمهما - فالظاهر هو النساء مطلق - وان قال في الجواهر - ان تقديم اطلاق النساء على قاعدة الصف بعيد عن مقتضى الفقهه
واما القسم لتاسع والعاشر - وهذا الاول الا انه يكون لمشاهده حث في ثوب و البدن - و لكلام فيهما كما في سابقيهما - لانه منصوص اطلاق موثق يورس المتقدمين في مسألة اشترط الطهاره النساء مطلقا - و مقتضى مفهوم التعليل التفصيل - والنساء عموم من وجه .

فروع

ثم ان تمام البحث في هذه المسألة - للمعرض لغروع - ١ - قد عرفت ان لاقسام ابعثرة لمقدمه - تكون في لافله - بص - الا ان لظاهر منهم - النساء فيها مطلقا - و لكن في بعض تلك الاقسام تدل حملة من النصوص على النساء في الاقل من الصف - لاحظ صحيح (١) ان ابن تيمية عن ابي عبد الله (ع) في رجل طاف شوطا و شوطين ثم هرح مع رجل في حاجة - قال (ع) ان كان طواف نافله صلى عليه وان كان طواف فريضة لم يمس ويحويه مرسل (٢) لمحمي وحمين - وبثبت في غير ذلك - لاجماع المالك (هذا) مع ان مقتضى القاعدة فيها ذلك لعدم وجوب الموالاة فيها قطعاً - وفي الجواهر بلا خلاف حده فيه - ونصوص التفصيل محتصة بالفريضة

٢ - المصرح به في حملة من النصوص وفي حملة من الكلمات - ان المدار في موارد التفصيل بين النساء والاستيناف على تحاور لصف - وفي حملة من الكلمات ان المدار على اربعة اشواط وفسر الاول بالثاني - وبعض النصوص الواردة في بعض الاقسام متضمن له - و لكن ليس ذلك لسان التفسير كي يوجب حمل نصوص التجاور عن

النصف عليه - والمندار على تحاور النصف - لا ان يشت لاصحاع على لشي ..
وليس بعيد .

٣- في موارد الساء هل يجوز الاستيفاء م لا - قد استدلل لشي بالامر باسماء الظاهر
في الوجوب ولكنه لوروده مورد توهم لمع لاستخدامه الوجوب - واستدل الاول
بغير (١) حبيب بن مظاهر قال ابتدأت في طواف الفريضة فطعت شوطا واحدا - فدال من
قد اصحاب ابى فادماه فحرحت فعملته ثم جئت فاستدأت الطواف فذكرت ذلك لابي عبد الله
الحسين (ع) فقال (ع) بش ما صنعت كذا ينبغي لك ان تسمى على ما طعت - ثم قال ما به ليس
عليك شيء (وفيه) اولا انه صعب السد - وثانيا - انه يدل على لاجراء لا لجور - بل
قوله بش ما صنعت يدل على عدم الحوار (والحق) ان يقال انه في مورد حوار لساء
لامحالة يكون ما انى به واقعا على وفق امره فليزم من الاستيفاء الزيادة في الطواف
الا اذا قضا - بجوار تدبيل الامتثال ولا نقول به - فليحفظ حكم الزيادة المقدم فالانظر
عدم الجور في الفريضة - وحواره في الدلة .

٤- (هل) يجب لساء من موضع القطع كما هو مقتضى حسن بن سنان واحمد بن
عمر لجلال في العائض المتقدمين وكذا حر ابى عزة الذي تقدم (ام) من الركن
كما هو مقتضى صحيح معاوية المتقدم فيمن احصر شوطا من الامر بالاعاده من حجر
الى الحجر (ام) بحكم بالتخيير جمع بين النصوص وخوفا و اقوال (طهرها) الاول
لان صحيح معاوية في مورد فساد الشوط بالاحتصار المبرور فمورده غير ما نحن فيه
والقاعدة تقتضيه ايضا .

٥- هل تجب الموالاة في طواف الفريضة . كما هو ظاهر لاصحاب - ام لا كما
عن الحدائق - وجهان قد استدلل للثاني بالنصوص المتقدمة - وهي كما ترى احسن من
المدعى - بل حملة من تلك النصوص صريحة في بطلان الطواف بعد ما في الانقص
من النصف فالأظهر هو الاول (وعن) الدروس جعلها الحادى عشر من واجباته ولا بأس
به (نعم) هي غير واحدة في طواف النافلة كما مر .

وهو يجوز قطع طواف المريض عمداً لا تعرض - أم لا - و جهان مبيح على الاعتماد على لدوى المتقدم - الطواف في البيت صلاة - وشموله لذلك - وعدمه . وعليه يجوز قطع النافلة بلا اشكال كما يجوز قطع المريض لحاجة نفسه وغيره - ويشهد به في الشيء بصوص كثيرة وفي لأول مرسل الحجة المتقدم - وأعله كك في لصلاة ايضاً .

لا يجوز تقديم الطواف والسعي على الوقوف

المسألة السبعة (ولا يجوز تقديم طواف حج التمتع وسعيه على الوقوف الا لخائفة الحيض) وللمريض وغيرهما من ذوي الاعذار على المشهور وقدر الكلام في ذلك في محث كعبه لحج والعمرة وعرفان لاظهر بحسب البصوص حواره ولكن لعدم فتاء الاصحاح به لاند من الاحباط (9) ايضا عرفت في مسأله لدول من التمتع - الى لافراد او لفران ابه (لوحاضت) امرئ (قبله) اي في اثناء عمرة لستمع (انتظرت الوقوف فان لم تظهر بطل منعها وصارت حجتها مفردة و تقضى العمرة بعد ذلك و) ايضا ودر في المسألة السابقة ابها (لوحاضت خلاله) اي حلال الطواف (فان حاورت النصف تركت بقية الطواف وفعلت بقية المناسك ثم قصت الفائت بعد ظهرها والافحكمها حكم من لم تطف).

(9) ابها الكلام في المقام في حكم (المستحاضة) فالمشهور بين الاصحاب ابها (اذ فعلت ما يحب عليها كانت كالظاهرة) وعن المعتمر والمتنهي والتذكرة و غيرها دعوى الاجماع عليه - والكلام في مقامين -

الاول - في حوار ان تطوف المستحاضة بالبيت الذي - في شرطية ما يحب عليها من الاعمال وغيرها - اما الاول - فيشهد له صحيح (١) ررارة عن ابي جعفر (ع) ان اسماء بنت عميس بعثت بمحمد بن تى بكر فامرهم رسول الله صلى الله عليه واله حين ارادت الاحرام

من دى الحليفة ان تحتشى بالكرسف والحرق و مهل بالحج فلما قدموا وقد سكبوا
 الماسك وقد اتى لها ثمانية عشر يوما فدمرها رسول الله ﷺ ن تطوف بالبيت و
 تصلي ولم يقطع عنها الدم ومرس (١) يونس عن الصادق عليه السلام المستحاضة تطوف
 بالبيت وتصلى ولا تدخل الكعبة - وموثق (٢) عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال سألت ابا
 عبد الله عليه السلام عن المستحاضة ايطأها روحها وهل تطوف بالبيت الى ان قد قل وتصلى
 كل صلاتين بمسل واحد وكل شيء استحلت به الصلاة فباتها روحها ولطف بالبيت.
 واما لمقام الثاني - فيه وجوه و اقوال (الاول) انه يجوز لها الطوف و ن
 لم تغسل (الثاني) توقف جواره على خصوص العسل (الثالث) توقفه على العسل و
 الوضوء دون سائر اعمالها (الرابع) توقفه على الافعال مطلقا قليلة كانت او كثيرة وغسالا
 كانت او غيرها وقد اشعنا الكلام في ذلك في الجزء الثالث من هذا لشرح.

وما يخص القول - به ربما يستدل لاعتنا بجميع الافعال (بالاجماع) المذكور
 في كلماتهم على انها اذا عملت بوظيفتها كانت بحكم لطاهرة - فان مفهومها اذا
 لم تفعل فهي بحكم الحائض سيما مع نديله في كلام جماعة بقولهم فيجوز لها الدخول
 في المساجد وقرائه العرائم والوطء (وبالاجماع) المدعى في محكي المصابيح و
 حواشي التحرير وشرح السبعة (وبان) الاخبار تغطي انها بحكم الحائض كما يعطيه
 لفظ الاستحاضة فانه استعمال من الحيض (وبان) طاهر كلمات الاصحاب ان حدث
 لا مستحاضة بعينه حدث الحيض و الافعال تصبرها بحكم الطاهرة (وبانها)
 اذا كانت مسوقة بالحيض يكون المنع مقتضى الاستصحاب فيثبت في غير هذه الصورة
 بعدم القول بالفصل (ويقوله) عليه السلام في الموثق - وكل شيء استحلت به الصلاة فباتها
 زوجها ولطف بالبيت - فان ما يحل به الصلاة جميع وطائفيها

وفي الكل نظر (اما الاول) فلان مفهوم مقدر الاجماع المذكور بان لم تفعل
 ما وجب عليها فهي ليست بحكم الطاهرة فلا يجوز لها الاتيان بشيء مما يفسر به

الطهارة من الاستحاضة أو يكون حدث لاستحاضة بعد عن صحته والتدبيل المذكور لا يكون دليلاً على إرادتهم من ذلك عدم حوار الأمور المذكورة وغيرها مما يحرم على الحائض إذ لم تفعل ما وجب عليها - كما يشهد له ذكر المصنف له والمحقق الوطء في عداد تلك الأمور مع بانهما على حوارهن دون الغسل - مع أنه لا يعتبر الوطء في حوار دخول المستحاضة بالاستحاضة القبيحة المساحد لإحلاف الطاهران مرادهم ما ذكرناه (وإما الثاني) فإلأنه من المحتمل قونا كون ما حدثت لإجماع المتقدم آتياً بالتقريب المتقدم (وإما الثالث) فإلأنه بعد ملاحظة أن لشارع حص موضوع الأحكام المذكورة للحائض بما إذا لم يتجاوز دمها عن العشرة ولم يكن أقل من ثلاث وجعل غير هذا الدم قسيماً له كما ترى (وإما الرابع) فلأن كون طاهر كلمات الأصحاب ذلك ليس له ما حدسوى الإجماع مع لتدبيل المذكور وقد عرفت ما فيها (وإما الخامس) فيرد عليه مصافاً إلى ما نكر من أن في هذا الشرح من عدم حرمان الاستصحاب في الأحكام لكونه محكوماً لاستصحاب عدم الجعل - أي أن اغسلت من الحيض فلا ريب في ارتفاع المنع بسبباً على تداول الأعسال وإن لم تعتدل يكون المع باقياً قطعاً (وإما السادس) فلأن الطاهر منه ولا أقل من المحتمل وروده في مقام بيان عدم الفرق بين أحكام الحائض وأنه عند استمرار الدم لا تحل لها الصلاة في أيام قرنها ولا يحل لزوجه أن يأتيها وبعد تلك الأيام كما تحل لها الصلاة بحل لزوجه أن يأتيها - وعليه فالظاهر منه إرادة الحلبة الذاتية من حل الصلاة في مقابل أيام إقرائها لا إحالة الدخول في الصلاة في مقابل المحدث الذي لا يستيع الصلاة ويؤيده أن السؤال إنما يكون عن أصل جواز الوطء والطواف لأحد شرطهما (مع) أنه لا يبعد دعوى انصرافه بنفسه عن ما عدا الغسل (والصحيح) أن يستدل له بالنسوى (١) المشهور - الطواف في البيت صلاة - فإنه يدل على اعتبار جميع ما يعتبر في الصلاة في الطواف

في السعي

(الباب التاسع في السعي وهو واجب في كل احوام مرة) جاء -
وليصوص لكثيره شاعده به كذا مر (٩) الكلام في المقام - في مواضع - الاول -
فيما (يحب فيه) الثاني في مسودته - الثالث - في حكمه -
اما الاول - فوجده اربعة - وعن الدروس عشرة صفا اليها بعض ما تسمعه
في الاحكام والمقارنة ونحو ذلك .

الاول (اليه) اي قصد الى العمل المحصوص متفردا الى الله تعالى - مبرا
لوعه عن غيره - وقد تقدم الكلام في ذلك في بحث البية ولا يعيد .
الثاني (٩) ثالث (الدثة بالصفا والختم بالمروءة) بلا خلاف اجده فيه بل
لاجماع نفسه عليه كذا في الجوهر - وفي المستند بالاجماع لمحقق والمحقق
مستفيضا انتهى - وفي السعي وهو قول لعناء (وما) عن الحلبي من ان السعة فيه
لا بداء بالصفا والختم بالمروءة - ليس خلاف مع ارادته الوجوب من السعة (قلو)
عكس بان بدأ بالمروءة اعاد - لعدم لابقا لما موربه على وجهه (ويشهد) لهذا الحكم
بصوص كثيرة كصحيح (١) معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام من بدأ بالمروءة قبل
الصفا فطرح ما سعى و بدأ بالصفا قبل المروءة - وحبر (٢) علي بن ابي حمزة عنه
عليه السلام عن رحن بدأ بالمروءة قبل الصفا - قال عليه السلام يعيد لا يرى انه لو بدأ
بشماله قبل يمه في الوضوء اراد ان يعيد الوضوء - ونحوهما - صحيح (٣) ابن سنان
وحبر (٤) علي اصابع - وهي تصمت الامر بالدثة بالصفا - وبه لو لم يبدأ بطل -
ولا صراحة لها في لروم الحتم بالمروءة - لكن يمكن ان يقال انها تدل عليه ايضا -
لاستمرار لدثه بالصفا على الطريق المذكور فيها لحتم بالمروءة وصحيح (٥) ابن

١-٢- الوصائل لاب ١٠ - من ابواب السعي - الحديث ١-٤-

٣-٥- الوصائل - الباب ٢ - من ابواب قيام الحج - الحديث ١٥-١٥-

٣- الوصائل - الباب ١٠ - من ابواب السعي - الحديث ٥-

عمار الوارد في حجه ^{التي هي المنفعة} ، ثم نبى الصفا فصعد عليه لئى ان قال ثم انحدر الى المروة فوقف عليها كما وقف على الصفا - حتى فرع من سعيه - و دلالة على البدئية بالصفا ظاهرة - و اما دلالة على الاحتيم بالمروة - فلقوله حتى فرع من سعيه ، وصحيح (١) ان عمار عن لصادق (ع) ثم انحدر ماشيا و علتك السكبة و الوقار حتى تساني الممارة - الى ان قال و كان المسعى اوسع مما هو اليوم ولكن الناس سبقوه ثم امش و عليك السكبة و الوقار فاصعد عليها حتى يبد و لث البيت فاصنع عليها كما صنعت على الصفا ثم طف بينهما سعة اشواط تبدأ بالصفا و تحتم بالمروة - ثم قصر - و نحوها غيرها من النصوص الكثيرة - فلا اشكال في الحكم .

ثم ان تمام الكلام في هذه المسألة انما هو بالبحث في جهات

بيان المراد من الصفا والمروة

١- ان الصفا في اصل اللغة ل حجر الصلب الاملس و الواحدة صفاة - مثل الحصا و الحصاة و المرو حجارة بيض تراقه بقدح منها النار و الواحدة مروة - ثم صاروا علمين لجبلين في مكة مشهورين - و الصفا اصف من جن ابي قبيس براء الصبع الذي بين الركن العراقي و اليمامي - و عن تهذيب النوى و ارتفاعه الآن احدى عشر درجة فوقها ارجح كابوان و عرصة فحة هذا الارح نحو خمسين قدما - و عن كشف اللثام و لظاهر من ارتفاعه الآن سبع درج و ذلك لجعلهم الشراب على ارجح منها كما حرموا الارض في هذه الايام فظهرت المدرجات الاربع .

والمروة اصف من جبل قيقعان كما عن تهذيب النوى و عن الصرى انها في اصل جبل قيقعان و عن النوى هي درجتان - و عن القاسي ان فيها اثنى عشر درجة واحدة و عن ابي حنيفة ان فيها خمس درج
ثم انه حكى عن جماعة من المؤرخين حصول التعبير في المسمى في ايام المهدي

لعاسى و ايام الحراكسة على وجه يقتضى دخول المسمى فى المسجد الحرام - وان
 هذا الموجود لان مسمى مستحد - ولذا اشكل الامر على بعض باعتبار ان المسمى
 لان غير لمسمى الذى سعى فيه رسول الله ﷺ (ولكن) عن الدروس ان المسمى
 كان عريضا قد ادخلوا بعضه و اتفوا بعضا - فلا اشكل - على ان العمل مستمر من
 ساير الناس فى جميع هذه الاعصار (اصف) الى ذلك ان النصوص تدل على لزوم
 المسمى بين الصفا والمروة لخصوص الموضوع الذى سعى فيه رسول الله ﷺ بل
 صحيح معاويه لمقدم عن الصادق عليه السلام متضمن لان المسمى كان اوسع فصبغه الناس
 ومع ذلك لم يسهل عليه على لزوم المسمى فى محل خاص سعى فيه رسول الله ﷺ .

٢ - ان للارام هو السعى بين الحطين - فالسعى على لعمارة المسبة عبيهما
 فى زماننا لا تحرى لانه سعى بين ما فوق الحطين لابسهما - و طاهر الموضوع
 اعصار الثانى

٣ - طاهر حملة من النصوص المتقدم بعضها - المتضمنة للامر بالصعود على
 الصفا وحب ذلك لان طاهر الاصحاب الاندق على عدم وجوبه (ويشهد) به مضافا
 الى ذلك النصوص (١) المتضمنة لحوار السعى راكبا - وعلى الابل وفى المحمل و
 صحيح (٢) المحلى عن بن الحسن عليه السلام عن الساء يطفئ على الابل والدواب يجريهم
 ان يقف تحت اصفا والمروة فقال عليه السلام نعم بحيث يرين البيت بضجيرة عدم
 الفصل بين الساء والرحل - والراكب والراحل - وفى المنتهى والتذكرة - ان فى
 المقام قولاً - بوجوب الصعود من باب المقدمة - ورده بانه يمكن تحصيل العلم
 بتحقيق الواحد بان يجعل عقبه ملاصقا للصفا - وهو حسن .

٤ - يجب السعى بين الصفا والمروة فى المسافة التى بينهما فلا يجوز الاخلال
 بشيء منها بل يصبغ عقبه بالصفا فى الابتداء و اصابع رجله به فى العود وبالعكس

١ - الوسائل - الباب ١٠ - من ابواب السعى

٢ - الوسائل - الباب ١٧ - من ابواب السعى - الحديث ١

في المروة - كذا في التذكرة وغيره ما ظاهرهم الاتفاق على ذلك (ولولاه) امكن القول بالاكْتفاء بالسعي بينهما والابتداء بالصفا والمغتم بالمروة عرفاً الذي هو اوسع من ذلك - سيما بعد ملاحظة نصوص السعي راكبا الذي لا يقع معه عدة الدقة قطعاً - إلا أنه بملاحظته لا يضمن رعاية ذلك (ولا يحصى) بذلك مع عدم صعود الصفا والمروة والا فلا يجب كما هو واضح

وهو يكفى الصاق عقب إحدى رجليه واصابعهما - ام يحترق لصاق عقبهما معا وجهه - اظهرهم الاول لصديق الاستيعاء والبدثة والحنم بذلك - واحوطهما الثاني - لاحتمال شمول معقد الاجماع .

٥- هل يجب ان يكون السعي بالمحط المستقيم - ام لا - اظهره هو الثاني - لصديق السعي بينهما بغير ذلك الطريق - وسعيه ^{بغير} بهذا المحو لا يوجب تعديه لانه يمكن ان يكون من جهة احتيار احد الافراد (بعم) لا يبعد دعوى عدم كفاية لمشي بغير لطريق المعهود كما لو افتحم المسجد ثم خرج من باب آخر او سلك سوق اللين لا يصراف السعي بين الصفا والمروة عن ذلك وكذا لو مشى القهقري وما شا كل

(٩) رابع - (السعي سعة اشواط من الصفا اليه شوطان) بـ رده لى المروة شوطاً وعوده منها الى الصفا شوطاً آخر - بلا خلاف بل الاجماع بقسميه عليه والمحكى منه مستفيض والنصوص الدالة عليه مستتبعة بل متواترة - كصحيح (١) معاودة المتقدم ثم طفت بينهما سعة اشواط وصحيح (٢) هشام بن سالم قل سمعت بين الصفا والمروة ابا عبد الله بن راشد فقلت له تحفظ على فحسن بعدد ما وحيثما شوط واحد اقلع مثل ذلك فقلت له كيف تعد قال داهيا وحيثما شوطا واحدا فانمما اربعة عشر شوطا فذكرنا لا يبعد الله ^{عليه} فقال ^{عليه} قدراد واما عليهم ليس عليهم شيء ويحرمه عمره

استحباب الطهارة في السعي

(و) أما الموضع الثاني فهما (يستحب فيه) ولكن المصنف رده في هذا المقام ذكر ما يستحب فيه وما هو من مقدماته وما يكون من توابيع الطواف والأمر سهل فإن الكل مندوب - منها (الطهارة) من الأحداث وما قال المشهور شهرة عظيمة كادت تكون إجماعاً - كذا في الجواهر - وفي المنتهى ذهب إليه علماء - ويشهد به جملة من النصوص كصحيح (١) الحلبي عن الصادق عليه السلام عن المرتبة تطوف بين الصفا والمروة وهي حائض قال عليه السلام لأن الله تعالى يقول إن الصفا والمروة من شعائر الله وحجر (٢) ابن فضال قال أبو الحسن عليه السلام لا تطوف ولا تسمى إلا بوضوء ونحوهما غيرهما - المحمولة على إرادته لاستحباب لجملة أخرى من النصوص كصحيح (٣) معاوية عن الصادق عليه السلام لأناس أن تقضى الماسك كلها على غير وضوء إلا الطواف فإن فيه صلاة والوضوء أصل وحجر (٤) زيد الشحام عنه عليه السلام عن الرجل يسمى بين الصفا والمروة على غير وضوء فقال عليه السلام لأناس ونحوهما غيرهما (وعن) بعض استحباب لطهارته من الحث فيه أيضاً وفي الجواهر لم يحصرني الآن ما يشهد له سوى مائة التعظيم وكون الحكم بدياً يكفي في مثله سحود ذلك انتهى -

(و) منها (اسلام الحجر) وتقبله مع الأماكن والأشارة إليه مع العدم (والشرب من زمزم) - والاعتقال من الدلو المقابل للحجر) والمراد بالاعتقال الصب على الرأس والجسد (والغروب) للمي (من باب الصفا والصفود عليه) بحيث يرى الكعبة من بابه - وقيل يكفي فيه الصفود على الدرجة الرابعة التي كانت تحت التراب وطهرت الآن حيث زال التراب والوقوف عليه بقدر قراءة سورة لقرة (واستقبال ركن الحجر) أي الرقي الذي فيه الحجر) بالتكسر والتحليل سمعا) ولصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم (والدعاء) لما نود كل ذلك بالإجماع والصحاح المستفيضة وغيرها من المعتبرة

كذا في الرياض - لاحظ صحيح (١) معاونه عن الصادق عليه السلام اذا فرغت من لركعتين فأتيت الحجر الأسود فقله واستلمه وأشار له فيه لابد من ذلك وقال ان قدرت ان تشرب من ماء زمزم قبل ان تخرج الى الصفا فافعل وصحيح (٢) الحلبي عنه عليه السلام يستحب ان تستقي من ماء زمزم دلو او دلوين فشرب منه وتصب على رأسك وجسدك ويكفي ذلك من ابدلوا الذي بهداء الحجر وصحيح (٣) معاونه عنه عليه السلام قال ثم اخرج الى الصفا عن الباب الذي اخرج منه رسول الله صلى الله عليه وآله وهو لباب الذي يقاس بالحجر الأسود حتى تقطع الوادي وعليك السكبة والوقار وصحيحه (٤) الاخر عنه عليه السلام وصعد على الصفا حتى تنظر الى البيت وتستقل لركن الذي فيه لحجر الأسود وحمد الله واثى عليه ثم اذكر من آلائه وبلائه وحسن ما صنع اليك ما قدرت على ذكره ثم كبر الله سبحانه وتعالى وقل لا اله الا الله الى ان قال وقال ابو عبد الله عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله كان يصفى الصفا بقراءة سورة البقرة منسلا وبحواها غيرها - من لمصوص الطاهرة في الاستحباب و المحمولة عليه بقربة غيرها والاحماع (ثم ان) انصوص المصممة للآية الماثورة مختلفة - وقد روى انه ليس فيه شيء موقت .

ثم انه قال في المسند قال والذي ان هذا الباب - باب الصفا - هو باب الذي يشتهر اليوم باب الصفا الذي يستعمل الحجر الأسود الحديث قبل هذا لباب دوح الان في المسند الا انه معلم باستطوع بين فلخرج من سهم وفي الدروس اظاهر استحباب لخروج من لباب الموارى لهما - انتهى

(٩) منها (المنشئ طرفيه) اي اول العمى وآخره - او طرفي المسعى - او طرفي المشي من الطؤ والأسرع الممر عنه بالانقصاد (والهرولة) اي الرمل (من المناورة الى زقاق العطارين) بلا خلاف معتد به احده في صن لحكم من

١-٢- الوصائل لباب ٢- من ابواب العمى الحديث ١-٢

٢- الوصائل لباب ٣- من ابواب العمى - الحديث ٢-

٣- الوصائل لباب ٤- من ابواب العمى الحديث ١-

الاجماع يقسمه عليه كذا في الجواهر - و يشهد لاصل الحكم جملة من النصوص كصحيح (١) ابن عمار عن الصادق عليه السلام ثم احدث ما شيا عليك السكينة والوقار حتى تاتي المسارة وهي طرف السعي فاسمع مؤذنه وحث الي ان قال حتى تلعب المسارة الاخرى - وحسنه الآخر المتقدم - وموثق (٢) سماعة سأل عن السعي بين الصفا و لمروة قال عليه السلام اذا انتهيت الى الدار التي عن يمينك عداول الوادي فاسع حتى تنتهي الى اول رفق عن يمينك بعد ما تحور لو دى الى المروة فاذا انتهيت اليه فكف عن السعي و امش مشيا واذا حثت من عند المروة فابدء من عند الرقاق الذي وصفت لك فاذا انتهيت الى باب الذي قبل الصفا بعد ما تحور الوادي فكف عن السعي و امش مشيا و اما لسعي على الرجال وليس على النساء سعي - وبحوها غيرها (واما عدم) و حقه فيشهد به صحيح (٣) سعيد الاعرج عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل ترك شيئا من ربه في سعيه بين الصفا و لمروة قال عليه السلام لا شيء عليه .

ثم ان المذكور في النصوص و كلمات الرواة و لفقاء صوابين - السعي - السعي من العرواح - الرمل - الهرولة (ا م) الاول هي المجمع لاصل فيه المشي لسريع (و ما) الثاني فهو العدو والاسراع - يقال لمرس ملا فوجه وملا فوجه اذا عده واسرع (واما) الثالث والرابع - هي المجمع الرمل بالتحريك هو الهرولة وهو اسراع المشي مع تقارب الخطا - وعن الدروس وتحرير النوى ونهذيه انه اسراع المشي مع تقارب الخطا دون الوثوب والعدو - وعليه فلا تعارض بين النصوص و الكلمات و فتاوى الفقهاء .

ثم انه ما يستحب استحباب ذلك بالرجال ولا يستحب للنساء - بلا خلاف ويشهد به جملة من النصوص تقدم بعضها في صحيح (٢) ابي بصير عن الصادق (ع) ليس على النساء

١-٢ - الوسائل - باب ٦ - من ابواب السعي الحديث ١ - ٢ -

٣ - الوسائل - الباب ٩ - من ابواب السعي الحديث ١ -

٤ - الوسائل - باب ٢١ - من ابواب السعي - الحديث ١ -

سمى بين الصفا والمروة يسمى الهرولة وبحوه غيره .

واما الراكب فسرع دأته بن حدى الهرولة اجماعا كما عن التذكرة - ويشهده صحيح (١) ابن عمار عن الصادق (ع) ليس على الراكب سعى ولكن يسرع شيئا .
ثم ان محل الهرولة ما فى المشى موافقا للشرايع والقواعد والسافع وجمله من كتب القدماء لصحيح ابن عمار المتقدم (وريدا) علل بانه شعبة من وادى محشر الذى يستحب فيه الهرولة (و لكن عن) الغيبة والهداية والمفيع وجمل العلم والعمل والغبية الى ان يجاوز دقاق العطارين (و عن) اللعبة حتى يبلغ المنتزة الأخرى و يتجاوز سوق العطارين - ولا دليل على شئ منها - فالمتح هو استحباب الهرولة فى المسافة بين المنارتين - ويستحب المشى فى طرفى المسعى على سكة ووقار كما صرح به غير واحد للامر بالمشى كك فى عبر ذلك المكان المخصوص .

ولوسى لهرولة رجع الفقهرى الى الحلف من غير التفات بالوجه - كما عن غير واحد عن المسائل بسنه الى الأصحاب (واستدل له) بالمرسلين (١) ارسلهما الصدوق والشيخ عن الصادق (ع) والكاظم ^{عليهما السلام} من سعى عن السعى حتى يصرف (بصير حل) من لمسعى على بعضه اكله ثم ذكر فلا يصرف وجهه مصرفا ولكن يرجع الفقهرى الى المكان الذى يحب فيه السعى - وحيث ان الصدوق ينسب ذلك اليهما على سبيل المحرم فهو حجة (لا) ان المتح الاقتصار عليها - تما للنص والمتوى (فما) عن القاضى من طلاق العود - وعن المسائل احتمال ارادة الأصحاب التنب كالأصل ثم قل وعلى كل حال لو عاد بوجهه اجراً (ضعيف) كما ان الأوجه الاقتصار على ما اذا ذكره فى الشوط الذى يسير فيه لانه المتأخر الى اللهى من النص فلا يرجع بعد الانتقال الى شوط آخر .

(٩) منها (الدعاء) فى موصع الهرولة - بما تضمنه صحيح معاوية المتقدم

١- الوسائل - الباب ١٧ - من ابواب السعى الحديث ٢-

٢- الوسائل - الباب ٩- من ابواب السعى - الحديث ٢

وغيره .

(٩) منه (السعى ماشيا) لصحيح (١) ابن عمار عن الصادق عليه السلام عن الرجل يسعى بين الصفا والمروة راكبا ولا يسعى لابس ولا مشى فصل وبحوه غيره .

السعى ركن للحج

(٩) اما الموضع لثالث - فالقول فيه فى طى مسائل - الاولى (هو) اى السعى (وكن يبطل الحج بتوكله عمدا) باجماع الطاهر المصرح به فى جملة من العبائر المصنوعة كذا فى الرصاص وفى الجواهر بل لاجماع بقية عليه بل المحكى منهما صريحا وظاهرا مستفيض انتهى . وفى المسعى ذهب ليه عثمان اجمع - وفى التذكرة عند علمائنا اجمع وبشهادة صحيح (٢) معاوية عن ابي عبد الله عليه السلام فى ترك السعى متعمدا - فعليه الحج من قبل وصحيحه (٣) الاحمرع عليه السلام فى حديث انه فى رجل ترك السعى متعمدا لا حج له - وبصد ذلك انه مما تقتضيه القعدة لعدم الاتيان بالماور به على وجهه بعد ثبوت كونه من الواجبات بالصوم المستنبضة المصرحة بذلك (واما) الآية الكريمة (٤) (ن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما) فلا يصح الاستدلال بها على عدم الوجوب بدعوى استعداده من معنى الجاح لما رواه (٥) الصيرفى عن بعض اصحابنا قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن السعى بين الصفا والمروة فريضة ام سنة فقال عليه السلام فريضة قلنا اوليس قد قال الله عز وجل - فلا جناح عليه ان يطوف بهما قال عليه السلام كان ذلك فى عمرة القضا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

١- لوسائل - الباب ١٦ - من أبواب السعى - الحديث ٢-

٢-٣- لوسائل - الباب ٧ - من أبواب السعى - الحديث ١-٣-

٤- البقرة - الآية ١٥٨

٥- الوسائل - الباب ١- من أبواب السعى - الحديث ٦-

شرط عليهم ان يرفعوا الاصنام من الصفا والمروة فتشاعل رجل ترك السعي حتى انقصت
لايم واعيدت الاصنام فحاثوا اليه فقالوا يا رسول الله ان فلانا لم يسع بين الصفا و
المروة وقد عيذت الاصنام فابرأ الله عروجل فلاحاح عليه ن بطوف بهما اي وعليهما
الاصنام - وفي كثر العرفان ان المسلمين كانوا في بداية الاسلام يرون ان فيه حجاجا بسبب
ما حكى ان اسافا نائلة ربا في الكعبة فمسحا حجرا بين و وضع على الصفا والمروة
للاعتبار فلما طل الزمان نوههم ان الطواف كان تعظيما للصعبين فلما جاء الاسلام و
كسرت الاصنام تحرح المسلمون من السعي بينهما فرفع الله ذلك الحرج انتهى والكلام
في وقت الترك و نفوات كما تقدم في الطواف .

(ولا) بطل الحج سرکه (سهواً) (و) لكن (يعود لاجله فان تعدد استماعا)
وكذا ان شق عليه - بالاحلاف في شيء من ذلك ما عدم لاطلاق النصوص متفقة عليه -
وكذا لزوم القضاء بصلا لكلام في انه في صورته التعدد والتعسر يستتبع - اما الكلام
في انه مع عدم التعدد هل تجب الماشرة - ام يجوز الاستئانة والمصوص في المقام
طائفتان - الاولى - ما يدل على وجوب الماشرة و يرجع الى اهله كصحيح (١)
معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لمرجل يسي السعي بين الصفا والمروة
قال عليه السلام يعبد السعي قلت فانه حرج قال عليه السلام يرجع فيعيد السعي ان هذا ليس كرمي
الحجار ان الرمي سعة والسعي بين الصفا والمروة ربصة وبحوه غيره. الثانية ما يدل على
حوار الاستئانة كصحيح (٢) محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام عن رجل يسي ان
يطوف بين الصفا والمروة قال عليه السلام يطاف عنه وبحوه حبر (٣) ريد التحام .

وقد قيل في الجمع بين الطائفتين وجهان (احدهما) ما هو المشهور وهو حمل
لاولى على صورة عدم التعدد والتعسر - وكثيرة على صورة التعدد او المشقة - و

استشهد له في الجواهر . بالفتاوى و الاجماع المحكى و قاعدة المباشرة في بعض
 الافرد ونفى الحرج وقوله للبيان في آخر ما عرفت انتهى . وهذا كما ترى جماع
 تبرع لاشاهد له في نأدى المطروما اما دهره لا يصلح شاهد للجمع بين النصوص (نابيهما)
 الجمع بينهما بالنسبة على التعبير .. وهذا جمع عرفي (ولكن) يمكن ان يقال ان الطائفة
 الثابتة محتصة بصورة لتعدد او لتعسر فان المعروض فيها التذكر بعد الرجوع الى
 اهله وهذا يلزم عال للتعدد او المشقة فيقيد بها اطلاق الطائفة الاولى فالنتيجة ما
 افاده المشهور . واما عدم العلة في صحيح معاوية المتقدم في بيان الطواف المتضمن
 انه لا يجوز الاستئانة به مادام حيال كونه فريضة الموجب لعدم حوزها في المقام ايضا
 لان السعي ايضا فريضة كما نص عليه في صحيح معاوية المتقدم ايضا . بقيد اطلاقه
 بنصوص لاستئانة في صورة التعدد او المشقة والله العالم .

فهو الحاصل ملحق بالعماد كما في محكى المسالك والجواهر وغيرهم . ام
 بالناسي و جهان افواهما الاول . كما هو مقتضى القعدة المشار اليها . بل لا يعدد عوى
 شمول بنصوص لترك متعمدا . سيما بملاحظة ان العالم لا يترك متعمدا .

حكم الريادة على السبع متعمدا

(٩) المسألة الثانية (لوراد على السبع عمدا نطل) بلا خلاف فيه . ويشهده
 خبر (١) عبد الله بن محمد عن ابي الحسن عليه السلام الطواف المعروض اذ اردت عليه مثل
 الصلاة المعروضة اذ اردت عليها فمثلك الاعادة و كذا السعي (وماشقة) سيد المدارك
 فيه سدا . بعد كون الراوى عن من توهم كونه ضعيفا من نقل اجماع العصابة على
 تصحيح ما يصح عنه واستناد الاصحاب اليه في غير محلها . مع ان الضعف انما هو
 من جهة الاشتراك بين الثقة وعبره وقيل انه الثقة ولد اوصاه العلماء بالصحة . ومقتضى
 اطلاقه مبطلية الريادة . قصد الاتيان بالراى من الاول او في الاثناء او تجدله تعمد الزيادة

بعد الانتماء .. ودعوى - عدم شموله للاخير - مراد فاعها (بعم) يعتبر في صدق لريادة الاتيان بالر يد بقصد انه من السعي .. والا فلا تصدق كما مر في الطواف (و يشهد) لاصل الحكم ايضا صحيح (١) معاوية عن الصادق عليه السلام ان طواف الرجل بين الصفا والمروة تسعة اشواط فليسع على واحد ولطرح ثمانية و ان طاف بين الصفا والمروة ثمانية اشواط فليطرحها و ليستأنف السعي - وقد وقع الخلاف في هذا الخبر (بعض) لتهذيب وغيره انه في العائد - ويدل على مطلبة الريادة والشوط الثامن بطلان الاسبوع الاول - وحيث ان مدته المروءة - يكون باطلا بنفسه ايضا ولد امر بطرح لثمانية - واما الشوط التاسع فمدته المروءة فيصح ويكون انتهاء السعي والاسبوع الثاني (و اورد عليه) بان العائد انى بهما بقصد الريدة - فكيف يجعل الشوط لتاسع صحيحا ومدأ لاسبوع لثاني مع انه تشريع وباطل قطعاً وان تى بهما بعنوان السعي الثاني كان مشروعاً ام لا - لم يصدق لريادة و لم يوجب البطلان (ولذلك) و تعبّر جملة جماعة مهم الصدوق على صورة السياك (واورد) عليه انه مضاف للنص والعتوى على عدم مطلبة الريادة السهوية (وفي الحواضر) للصحيح المزبور غير ظاهر الوجه والمنحة لاعتراضه والاعتراض على غيره انتهى (قول) الظاهر من الحديث هو العموم للصورتين عية الامر يحصن بالعائد لمساياتى من النصوص في الناسى - ويمكن ان يجاب عن الاشكال المرور بان الشوطين الرايدتين اذا اتى بهما معا بهما من السعي الاول يصدق لريادة ويوجب بطلان الاسبوع لاول و الشوط الاول مهمما ايضا باطل لانتدائه من المروءة - واما الثاني مهمما فلاوجه لطلانه اذ المروض ان السعي واجب عليه لفرص بطلان الاول وما اتى به واجد لجميع القبول والشرائط ولاوجه لطلانه سوى توهم ان الاتيان به من الاول تشريع محرم - وانه بهذا العنوان غير مأمور به قطعاً فلو وقع حرء أس السعي الثاني لرم وقوعه ما لم يقصد - و يدفع الاول بان قصد كونه من الاول لم يظهر من دليل كونه من الموضع فالثاني به ينطق عليه المأمور به - ويدفع الثاني - بان قصد كونه من الاول او الثاني ليس من

الامور الدخيلة في المأمورة فلا يلزم وقوع ما لم يقصد فتدبر (فالمتحصل) ان الطلآن مع الزيادة العمديه حال عن الاشكال (فشكال) سيدالمدارك فيه . مستندا الى انه لا مدرك له سوى خبر عبدالله بن محمد وهو ضعيف - في غير محله - لما عرفت من دلالة صحيح معاوية ايضا عليه . وان خبر عبدالله بن محمد صحيح او بحكمه .

حكم الزيادة في السعي سهواً

و(لا) يبطل السعي بالزيادة فيه (سهواً) بخلاف والنصوص لاني طرف منها شاهدة به اما الكلام في انه (هل) ننحيز بين اهدار الشوط الرايد فمراد والساء على السعة - وبين اكمال اسوعين كما في الطواف - وهو المشهور بين الاصحاب (ام) يتعين الثاني كما عن طاهر العبة (ام) يتعين الاول كما عن صاحب الحداثق وجعله سيدالرباص احوط (بشهد) للمشهور انه مقتضى الجمع بين طائفتين من النصوص - احدهما . تدل على الاول كصحيح (١) ابن الحجاج عن ابي ابراهيم عليه السلام عن رجل سعى بين الصفا والمروة ثمانية اشواط ما عليه فقال ان كان خطاأ طرح واحداً وعند سبعة وصحيح (٢) معاوية من طاف بين الصفا والمروة خمسة عشر شوطاً طرح ثمانية واعند سبعة نحوهم غيرهما وهي مستند صاحب الحداثق (ثانية) تدل على الاكمال وهي صحيحة (٣) محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قلت لمرحل طاف بالست استيق انه طاف ثمانية اشواط قال (ع) نصف اليها ستفو كذلك اذا استيق انه طاف بين الصفا والمروة ثمانية في نصف اليها ستة (واورد) صاحب الحداثق (ثالثة) الطائفة الثانية - بوجهين (الاول) ان السعي ليس كالطواف ولصلا به يقع واجبا ومستحوا ولم يقع في غير هذا البحر على ما يدل على استحباب السعي (الثاني) انه يلزم من الطواف ثمانية كون الانتداء في الاسوع الثاني بالمروة فكيف يجوز ان يعتد به ويبنى عليه سعيامتا عام مع اتفاق الاصحاب على انه لا يعتد بالسعي الذي بدأ فيه

٢ - الوسائل - الباب ١٣ - من ابواب السعي - الحديث ٣ - ٢

٣ - الوسائل - الباب ٣٥ - من ابواب الطواف - الحديث ١٢

من المروءة . ثم بعد ذلك أظهر تعجبه من سيد لمذارك أنه كيف لم يسه له ذلك وحمد على موافقة لأصحاب في هذا الباب (أقول) و العجب منه قد ع كيف يطرح لغير الصحيح . المعمول به بين الأصحاب يمثل هذه الوجوه التي هي أجهاد تفي بمقابل النص ذاك ما ع من كون السعي في خصوص المقام مستحاً وفي أنه يعود أن يبدأ بالمروءة في الأسبوع الثاني و يخصص العمومات بالصحيح . فالأظهر هو ما ع المشهور (وبهذه) المصوص يقيد إطلاق ما دل على مطلبة الرجدة في السعي المتقدم ثم إن مورد هذه المصوص الأمرة بالطرح و لاكمل - ما إذا اكمل الشوط الثامن - وعليه فالأكمال المتوقف على ثبوت استحبابه يتوقف عليه . فإذ كان في إنشاء لشوط الثامن لأدليل على حوار أكماله والأصل عدمه كما صرح به ابن زهره و شهيد الثاني و سيد الرياض و غيرهم و مصوص الأطرح أيضاً مختصة به إلا أنه إذا لم يبطل بريادة شوط سهواً . فمثلاً يبطل بريادة بعض شوط أولى يتعين في العرص طرح الرائد والاعتداد بسبعة .

الشك في عدد الأشواط

المسألة الثالثة (وبعيدة) أي السعي (لأنه يحصل عدد أشواطه) بمعنى أنه شك فيه فيما دون السعة . كما صرح به غير واحد ووجه لقول في هذه المسألة أنه (تارة) يشك في الرايد على عدد الأشواط كما لو عزم السعة وشك في أن يبدأ لا شكل ولا كلام في أنه يصح سعيه ولا شيء عليه . لتحقق الواجب وعدم منافاة الريادة السهوية كما مر (بعم) إذا كان على وجه يناهض البداية بالصفا . كما لو كان على الصفا وشك في السبعة والسعة فإنه يحل بالانثناء بالمروءة فيبطل سعيه لذات (و أخرى) يشك فيما دون السبعة كما لو شك بين الستة والسعة - فمقتضى القاعدة أنه إن لم يمض محلله بالدخول في الغير لمرتبة الشرعي بحسب الأتيان بالرايد ويصح (ودعوى) أنه يبطل سعيه لتردده بين محدودري الريادة والمعبضة ليس كل منهما مطلقة كما في الجواهر (مدونة) بأن احتمال الريادة ينفي بالأصل فيأتي بما يحتمل النقص ولا شيء عليه (مع) أن الأتيان بالشوط لا يدعي الريادة في السعي بل باحتمال كونه من عدد الأسبوع و

باحتمال الأمر لا يشمل دليل مطلية الريادة كما تقدم. وإن مضى محله . لا يمتنى به .
ولكن في المقام روايتين تفتصيان خلاف ما ذكره أحدهما صحيحة (١) ابن
يسار قلت لا يبعد الله عليه السلام رجل منقطع سعى بين الصفا والمروة سنة اشوط ثم رجع
الى منزله وهو يرى انه قد فرغ منه وقلم اطايره واحل ثم ذكر انه سعى سنة اشوط
فقال لي يحيط انه قد سعى سنة اشواط فإن كان يحفظ انه قد سعى سنة اشوط فيبعد
و ليم شوطا و ليرق دما قلت ماذا قل عليه السلام بقرة قال وإن لم يكن حطت انه قد سعى
سنة فيبعد فليبدأ السعي حتى يكمل سعة اشواط ثم ليرق دم بقرة ومثله صحيح ابن
عمار المتقدم في بعض المسائل المتقدمة . وإن كان لم يعلم منقص فعله . يسمى معيا
وهما يدلان على ان الشك في النقيصة موجب لطلان السعي ولو كان بعد الفراغ من
العمل كما هو فتوى الاصحاب وبها يرفع البدع ما تقتضيه القواعد .

حكم قطع السعي في وقت الفريضة

الرابعة (ولو قطع) سب (ه لقضاء حاجة) نذر اسما (اول صلاة فريضة) حاضرة
وجوبا اذا ضاق وقتها . واستحبابا اذا لم يصب (تممه) بعد ذلك مطلقا ولو كان ماسعى شوطا
واحدا على الأشهر كما في الرياض - وقال المشهور كما في الدواهر - وفي المنتهى
لأنعلم فيه خلافا . ولكن ذكر ذلك في المورد الثاني . وكذا في التذكرة . ويشهد
به جملة من النصوص كصحيح (٢) معاوية بن عمار قلت لا يبعد الله عليه السلام الرجل يدح
في السعي بين الصفا والمروة فيدخل وقت الصلاة ايحط او يقطع ويصلي ثم يعود او
يثبت كما هو على حاله حتى يفرغ قال عليه السلام بل يصلي ثم يعود اوليس عليهما مسجد - أي
موضع صلاة وهذا الصحيح انما يدل على جواز القطع وانصيته - ولا يدل على ابياء
على ما أتى به وغير متعرض لذلك وموثق (٣) علي بن فضال قال سأل محمد بن علي
أبا الحسن عليه السلام فقال له سعت شوطا واحدا ثم طلع العجر فقال صل ثم عد قائم
سعيك ومثله - موثق (٤) محمد بن الفضيل - ودلالتها على المطلوب واضحة

١- الوسائل - الباب ١٤ من أبواب السعي - الحديث ١

٢-٣-٤ الوسائل - الباب ١٨ من أبواب السعي حديث ١-٢-٣

صحيح (١) صموان عن يحيى بن عبد الرحمن الأرق قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يدخل في السعي بين الصفا والمروة فيسعى ثلاثة أشواط أو أربعة ثم يبقاه الصديق لم يجد عونه إلى الحاجة أو إلى الطعام قال عليه السلام إن أحياه فلا بأس - وهذا الحصر أيضا أحسنى من المدعى بل يدل على جوار القطع حصه - وعلى ذلك فلا دليل على المطلوب في القطع لقضاء حاجة ولذلك حكى عن المبيد وسائر أهلها حاجة في القطع لحاجة وحبوها كالتطواف في افتراق مجاورة النصف عن عمدتها - واستدل أنه بحرر آيتين لا يقياس السعي على التطواف كي يرد عليهما ما عن المصنف بأنه قياس مع العرف لا بحرمة التطواف كثر من حرمة السعي - فالقطع لقضاء حاجة حكمه حكم القطع لغيره في ذلك .

فالأولى البحث في الصور العام - أقول - أن جوار الساء على ما أتى به ولو كان شوطا واحدا - من بقتضيه القاعدة - فإنه لا يعتبر الموالاة بين أشواط السعي كما صرح به في المنتهى و التذكرة و ظاهرهما كون الحكم متعفا عليه للأصل بعد عدم الدليل على اعتبارها - وعليه فيجوز القطع لمبرداع حيث لا يحذف الفوت ولو تى بشوط وقطعه ثم عادله الساء على ما أتى به ويؤيده ما ورد في الاستراحة ولقضاء حاجة وللدعاء إلى الطعام

واستدل سيد الرضا لأعذار الموالاة بالناسي - وبأنه المتيقن (ولكن) أنبهم عليهم السلام بالأشواط متوالية لم يظهر كونه منسكا كي يكون موردا للناسي ولعله من باب أحد الأفراد - سيما بعد ورود النصوص بجوار القطع لصلاة فريضة - و لقضاء حاجة - وللدعاء إلى الطعام (مع) أن غاية ما يمكن الاستعداد من الناسي عدم حوار القطع لأوجوب الموالاة - كما هو واضح (والثاني) يدفع بأنه لا ملزم للاقتضار على المتيقن بعد الأصل - نعم بناء على عدم جريان الرأية عند الشك في شرطية شيء أو جريته للأموور به - يتم ما أفاده ولكن المبيى فاسد كما حقق في الأصول .

وامتدل لمذهب اليه المعيد وسار - بحر (١) ابى بصر عن ابى عبد الله عليه السلام اذا حاصت الميرثة وهى فى الطواف بالبيت وبين الصفا والمروة فجاوزت النصف فعلمت ذلك لموضع فاذا ظهرت رجعت فتمت بقية طوافها من الموضع الذى علمته وهى قطعت طوافها فى اقل من النصف فبها ان تسألف لطواف من اوله - و نحوه بحر (٢) احمد بن عمر الحلال عن ابى الحسن (ع) بدعوى ان لطواف عام شامل للسعى بقربة السؤان (وفيه) اولا ان لحررين صعيقان اما الاول فلسمة بن الحطاب و اما الثانى - فلا رسل - وثالث ان الاصحاب اعرضوا عنهما - وثالث - ان الحوائط طهر فى خصوص الطواف و السؤال لا يصلح قرصة على ارادة العموم منه ولعله لم يحجب عن حدوث الحجب فى اثناء السعى - سيد و ان حدوث الحجب فى اثنائه لا يمنع من اتمامه كما دل عليه الخصوص وهو مورد الاتفاق (فالمتحصل) انه لا تجب الموالاة فيه - وانه لو قطع لعرض ولا لقرص سعى على ما اتى به (ثم انه) قد مر فى محبت لطواف حكم مالو قطعه - لتدرك لطواف او بعضه - او ركنيه فراجع .

اذا حل بظن الاتمام

(٩) الحاشية (لوطن الانمام) اى سم لسمى - وعلم به (فاحل) وواقع اهله و قليم الاطفاير ثم ذكر نسيان شوط اتم ويكفر ببقرة) كما عن المعيد و الشيخ فى تنهيد والمصنف فى جملة من كتبه وغيرهم فى غيرها - و يشهد به صحيح (٣) ابن يسار المتقدم قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل منتمتع سعى بين الصفا والمروة ستة اشواط ثم رجع الى منزله وهو يرى انه قد فرغ سعيه ولم اطاف به و احل - ثم ذكر انه سعى ستة اشواط فقال لى يحفظ انه قد سعى ستة اشواط فان كان يحفظ انه قد سعى سعة اشواط فليعد وليتم شوطا ليرق دما فقلت دم ما ذاق لفره الحديث و بحر (٤) بن مسكان عنه عليه السلام عن رجل طاف بين الصفا والمروة

١-٢. البرسائل - الباب ٨٥ - من ابواب الطواف الحديث ١-٢.

٣-٤. الوصائل - الباب ١٢ - من ابواب السعى - الحديث ١-٢.

سنة شواط وهو يظن انها مبيحة فذكر بعد ما احل و واقع النساء انه انما طواف سنة اشواط قال عليه بكرة يذبحها ويطوف شوطا - وصعب سد الثاني مجبر بعمل من سمعت (والايراد) عليهما بعدم ظهورهما في الوجوب كما ترى فان الحملة لخبرية ظاهرة في لوجوب (واضعف) منه الايراد على الثاني مخالفته للعمومات لدالة على وجوب الدية على من جامع قبل طواف النساء وعلى الاول بانه مخالف لما دل على وجوب الشاة في تقليب الاطافير (فانه يرد) عليه اولا ما تقدم من انه لا كفاية على لئاسي وثانيا - انه يخصص العمومات بالحر (وبه يظهر) ادفاع ايراد آخر عنه - وهو انه لا كفاية على لئاسي في غير الصيد - ولا حله حمل بعضهم الحريرين على الاستحباب (ولاوجه) لتخصيص الحكم بالمتنع لاطلاق الحر - كما لاوجه لتخصيصه بطن الفراع - فان الصحيح شامل للعالم بن طاهره - والحر مطلق لاستعمال التل في الانحر في الاعم كثير (بعم) الاظهر هو الانقصار على سنة اشواط لكونها مورد الحريرين وصرح جماعة من الاصحاب بالاحتصاص .

التقصير

(واذا فرغ من سعي العمرة قصر وادناه ان يقص اطرافه او شيئا من شعره) بلا خلاف في رجحان ذلك بل عليه الاجماع وبشهادة صحيح (١) معاوية عن الصادق عليه السلام في حديث السعي ثم قصر من رأسك من جوائه ولحيثك وحذ من شاربك وقلم اطفارك وابق منها لححك فاد فعلت ذلك فقد احللت من كل شيء يحل منه المحرم واحرمت منه وصحيح (٢) عبدالله بن سنان عنه عليه السلام طواف المتنع ان يطوف بالكعبة ويسعى بين الصفا والمروة ويقصر من شعره اذا فعل ذلك فقد احل وحر (٣) عمر بن يزيد عنه عليه السلام ثم انت مرلك تقصر من شعرك وحل لك كل شيء و نحوها غيرها - وتمام الكلام في هذه المسألة - بالبحث في جهات .

ان التقصير من افعال العمرة الواحدة - للآمر به في النصوص ويحزى معنى التقصير - هي لمنهى - وادى في التقصير ان يقصر من شعر ولو كان يسير او اقله ثلاث شعرات لان الامثال يحصل به فيكون محزوا ولما رواه (١) الشيخ في الحسن عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال سانه عن متمتع قرص اطاره واحسن شعره بمشقص قد لانس - مد احسن عماما سهى (قول) و يشهد لما افاده ولما ذكره بعد ذلك بقوله لو قص الشعر بشىء كان اجره انتهى جملة من النصوص كصحيح (٢) الحلى او حسنه قد لانس عبد الله عليه السلام ابي امامة قصبت مسكي للعمرة اتت اهلبي ولم اقصر قال عليك بدنه فب ابي لما اردت ذلك منها ولم تكن قصرت امتنع فلما علتها فرصت بمص شعرها بسببها - فقال رحمها الله كانت افقه منك عليك بدنه وليس عليها شىء ومرسل (٣) اس ابي عمير عن الصادق عليه السلام تقصر المرأة من شعرها لعمرتها مقدار الامة وحر (٤) محمد الحلى عنه (ع) عن امرأة متمتع عاينها روحها قبل ان تقصر فلما تحوف بعلها هوت الى قرونها فقرصت منها باسائها وفرصت بعد فبرها من عليها شىء قال (ع) لانس كن احد بعد المقاريض - وبحرف عرفت وبها يحمل الامر في صحيح معاوية وغيره باخذ الشعر من المواضع الخاصة على الفصل والاستصحاب كما صرح به لاصحاب .

٢. المعروف بين لاصحاب لزوم التقصير في العمرة (و) انه (لا يخلق راسه) وعن الشيخ في الخلاف به يجوز لخلق وانقصرا فصل وقال لمصنفه في محكي المختلف بعد نقل قول الخلاف وكان يذهب لهو لدى (والاول) اصح للامريه في النصوص المتقدمة ولصحيح (٥) ابن عمار - عن الصادق عليه السلام وليس في المنعة الا التقصير - ويمكن ان يستشهد له بطوائف اخر من النصوص (مها) النصوص المتضمنة

١ - ابوسائل - الباب ٢ - من ابواب التقصير حديث ١ -

٢ - ٣ - ٢ - ابوسائل - الباب ٣ - من ابواب التقصير - لحديث ٢ - ٣ - ٢ -

٥ - ابوسائل - الباب ٢ - من ابواب التقصير - الحديث ٢ -

لإبطاله، العمرة إذا أُحسن، لحج قبل التقصير (ومنها) النصوص الواردة في صحة الحج
المقتصر على التقصير في عمرة المتع (و منها) النصوص المشتة للدم على لحاق
رأسه (ومنها) غير ذلك كماعن الخلاف لا وحده ثم (د) المصنف رده في المنهى مع بانه
على حرمة الحلق ووجوب التقصير قال لو حلق رأسه حره وسقط الدم وفي الحقائق
كيف يجزئه ما لم يقم عليه دليل (اقول) يمكن ان يكون لوجه في الآخر مما افاده لشهيد
ره - قل ولو حلق بعض رأسه احره عن التقصير ولا يحرم فيه ولو حلق الجميع احتمل
الأجزاء لحصوله بالشروع وعند التقصير يحل له جميع ما يحل للمحل حتى الوقوع
للص على جواره قولاً وفعلاً انتهى (ومن تعبد) بقده بعد لأعترض على ما افاده
المصنف رده نقل كلام الشهيد في الدروس ثمة ل قول مذكوره من الاحتمال لمذكور
ليس بعيد لكن يسعى نفسه بما ادبوى من وجوب الأمر التقصير خاصة ثم بعد حصول
التقصير وحصول الاحلال به حلق لامي سهي (ونكر) الاظهر عدم الاجراء بحق
البعض ايضاً - فان التقصير مفهوم معاصر بمفهوم الحلق - فيه جعل الشعر او غيره
قصيراً والحلق امر آخر فلا يجري حلق لبعض ولا لكل .

٣- بعد معرفت من وجوب التقصير من يحذور منه لحق مطلبه - كما في
المستند وما الىه سيد المدارك - ام يحذر ككث كماعن القاصي وابن حمزة والشهيد و
غيرهم وهو الظاهر من الكتاب - قد فقه (في فعل كك علمه م) م يحرم قبل التقصير
خاصة كماعن النافع - (واستدل) لقول الآي بالاصل - ولشدي بالاحبار لعل على
ان المتمتع اذا حلق رأسه بمكة كان عليه دم كصحيح (١) جميل عن ابي عبد الله (ع)
عن من منع حلق رأسه بمكة قال (ع) ان كان جاهلاً فليس عليه شيء وان تم مدرك في
وله شهور الحج بشئين يوماً فليس عليه شيء وان تعمد بعد لثلاثين يوماً انى يوفر
فيها الشعر للحج فان عليه دماً يهرقه وحر (٢) ابي بصير عن ابي عبد الله (عليه السلام) عن المتمتع

اراد ان يتقصّر فحرق رأسه قال عليه السلام يهرقه (واستدل) للثالث بالخبرين بدعوى اختصاصهما بما قبل التقصير و هو نام بالسبه الى الثاني (و لكن) الخبر الاول ليس فيه ان الدم لاجل التقصير - بل التفصيل بين ما بعد الثلثين وما قبلها فريضة على عدم كونه له - بل يمكن ان يكون من جهة الاخلال بتوفير الشعر المستحب عند الاكثر الواجب عند بعض (و مورد) الثاني اساسي و قد اتفقت كلماتهم الا عن شاذ عن عدم وجوب الدم عليه فلا بد من طرحه للاعراس - فلامورد لدعوى الاولوية في العمد - وعلى هذا فلا دليل على حرمة الحلق الا الاحماع انشئت - والمتيقن منه ما قبل التقصير - فعلى فرض ثبوته الاظهر هو القول الثالث .

٣- قد مر انه يكفى المسمى في التقصير - وايضا يكفى نى آله امكن ولا يلزم المقراض فهل يلزم كونه في الشعر - ام يكفى كونه في الاطافير - قولان - الظاهر هو الاول - اذ النصوص المتضمنة لقرص الاطافير ليس في شيء منها هو وحده بل ذكر مع الاحد من الشعر وهذا بخلاف المكس فراجع .

٥- لو ترك التقصير عمدا حتى احرم بالحج فهل يبطل منعه وتقصير حجة مبردة ام يبطل احرامه - قولان - ولو كان ذلك تسييا يصح تمتعه بالاخلاف - فهل عليه دم كما افاده المصنف رحمه حيث قال (وكذا لو نسيه حتى احرم بالحج) - ام لا قولان ايضا وقد تقدم الكلام مفصلا في هذه المسألة في بحث احكام الاحرام فراجع .

٦- (ومع التقصير يحل من كل شيء احرم منه الا الصيد مادام في الحرم بالاخلاف ويدل على المستثنى منه النصوص المتقدمة - وعلى المستثنى ان حرمة الصيد انما هي للحرم لا الاحرام .

٧- (ويستحب له ان يشبه بالمحترمين في ترك لبس المخيط) لصحيح (١)

جعص بن البختري اوحسنه عن غير واحد عن ابي عبد الله عليه السلام ينبغي للمتمتع بالعمرة الى الحج اذا احل ان لا يلبس قميصا - وليتشبه بالمحترمين ونحوه غيره .

أعمال الحج

(الباب الثامن في أفعال الحج وفيه فصول - الأول في أحرام الحج إذا فرغ)
 لم تمنع (من أصل) العمرة) وأحل منها (ووجب عليه الإحرام بالحج) إجماعاً و
 النصوص الدالة عليه كثيرة . ويجب أن يكون ذلك (من) طي (مكة) كما مر في مبحث
 لمواقيت كما مر فصل مواضعها ومواضع التمسك ومحل قطعها في مبحث تلبية إحرام
 البتة . وكذا مر كيفية الإحرام وواجباته ومستحباته في مبحث الإحرام . فمافي المتن
 (ويستحب أن يكون يوم التروية عند الروال من تحت الميراب وكيفيته كما تقدم
 إلا أنه ينوي الإحرام بالحج ويقطع التلبية يوم عرفة عند الروال ولو نسيه حتى
 يصل بعرفات أحرم بها أن لم يتمكن من الرجوع ولو لم يذكر حتى يقضى ما سكه
 لم يكن عليه شيء) قد تقدم الكلام في جميعها وعرفت ما هو المختار في كل مسألة
 منها فلا وجه للإعادة .

أوقوف بعرفات ركن

(الفصل الثاني في الأوقوف بعرفات) أي لكونها ولكن تعارف التمسرعه
 بذلك لأنه أفضل مراده (وهو) واجب في الحج إجماعاً على ضرورة من الدين . والنصوص
 شاهدة به بل هو (ركن في الحج) مطلق لا إحلال به عمداً وهو قول علماء الإسلام كما في
 المنتهى . وفي الجواهر فلا خلاف أحده في ذلك بين بل الإجماع يسميه عليه بل
 يسميه غير واحد إلى علماء الإسلام .

ويشهد به مصنف إلى الإجماع المحقق والمحكي (ن) طاهر الأمر به كونه من
 إحراء الحج لأن الظاهر من الأمر شيء في مركب اعتدري كونه جزءاً له أو شرطاً
 والمركب ينتهي بانتهاء أحد أجزائه (وهذا) هو مراد الفقهاء من الاستدلال له بقاعدة
 عدم الاتيان بالأمور به على وجهه (فالإيراد) عليه بأن الأمر به لا يقتضي دخوله في

مهمة الحج فاما يصح لو علما مهمة الحج او قدرا مشتركا ولكنها غير معلومة - في غير محله - (مع) انه برز عليه ما ذكره بعض المحققين - ان ذلك الدحل يجري في كل من فعل وحمل بعض الافعال جرم بالاجماع يجري في ذلك ايضا انتهى - والسوى (١) المقبول في المنتهى والكرو غيرهما بعدة طرق - الحج عرفة - او الحج عرفات (والنصوص) لمتضمنة ان الذين يقفون تحت الاراك لاحج لهم كصحيح (٢) الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال رسول الله ﷺ في الموقف ارتفعوا عن بطن عربة وقل اصحاب الاراك لاحج لهم - ونحوه غيره من الاخبار المتعددة - الدالة على ان من لم يقف بعرفة وان وقف بحدودها كالاراك ونحوه فصلا عن غيرها لاحج له (لا يقدل) ابتلك النصوص لم يصرح فيها بمن وقف في الاراك في الوقت الاختياري فيمكن تنزيهاها على الوثنين - فلانتم ماعن الهابة والمسوط والمهلب والسرثر والباع وفي الشرح والنصرة والقواعد وغيرها - ان الركن هو الوقوف الاختياري بعرفة و مقتضاه عدم الاحتراء بالاصطراحي منه لو ترك الاختياري عمدا (فانه يقال) مصفا الى اطلاق النصوص - صحيح الحلبي صريح في ذلك - ومن موقعه عليه السلام كان في الوقت الاختياري قطعا - فالامر بالارتفاع ح و بعض الحج عن اصحاب الاراك فيه ظاهر فيما قالوه .

ولا ساقبها مرسل (٣) ابن فضال عن ابي عبد الله عليه السلام الوقوف بالمشرع و لوقوف بعرفة سنة و نحوه مرسل (٤) الصليق لاحتمال ارادة ما ثبت و نحوه من السنة منها - بخلاف الوقوف بالمشرع المستند و نحوه من قوله تعالى (٥) فاذا افحصتم من عرفات فادكروا الله عبدالمشرع الحرام - مع انه مرسل فلا اشكال في الحكم (بعم) اجمعوا على ان الركن هو المسمى منه وان كان الواجب الوقوف من الزوال الى

١ - السراج المبرح - ج ٢ - ص ٢٣٦ - ومجمع الزوائد ج ٣ ص ٢٥١

٢ - ٣ - ٤ - لوسائل - باب ١٩ - من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة الحديث

العروب . ويشهده مصافا الى ذلك النصوص المتصلة للكفارة عن من افاض من عرفات قبل العروب فتأمل - وسيأتي لذلك زيادة توضيح ان شاء الله تعالى .

(و لو تركه فاسيا) تداركه مادام بقاء وقته الاحياري او الاضطرابي ولو لم يأت به (حتى فات وقته) بقسمه اجترأ بالوقوف بالمشر . كما ياتي عند تعرض المصفر له (و) لو (لم يصل بالمشر بطل حججه) للتصوص الاتية

كيفية الوقوف بعرفات

ثم انه يقع الكلام في كيفية (و) هي تشمل على واجب ومندوب - فهما مقامان الاول فيما (يجب منه) وهي امور الاول.

(النية) بلا خلاف في وجوبها بل عليه الاجماع بقسميه وقد مر غير مرة بيان حقيقتها ووجه وجوبها في العبادات التي منها الوقوف بعرفات .

ووقتها اول وقت الكون بلا كلام (وما) هي بعض الكلمات من انه هل يجب النية من اول وقت الكون او يجوز التاخير عنه (ليس) خلافا في المسألة كما يشهد له استدلاله للناسي بالنصوص الاتية الدالة على ان اول الزوال ليس اول وقت الكون .

(و) ثنى (الكون بعرفات) اجماعا بل ضرورة من الدين ولا كلام في ان وقت الكون من اول زوال الشمس الى العروب .

في وجوب الوقوف من اول الزوال

اما الكلام في انه هل يجب الاستيعاب ام لا - وفيه اقوال - احدها - اعتبار ان يكون ابتداء الوقوف بعرفات - اول الزوال - بمعنى انه لا يجوز التاخير عنه اختيارا ويجب استيعاب جميع الوقت المحدود من حيث المنتهى بما سيأتي في الموقف حقيقة فلا يجوز الاحلال بجزء منه - كما عن جماعة وفي الجواهر كما صرح به الشهيد ان

في الدروس والمساكن واللمعة والمقداد والكركي وغيرهم من غير اشارة واحد
مهم الى خلاف في المسألة بل ظاهر المدارك بسنه الى الاصحاب مشعرا بالاجماع
عليه بل لم حد الثاني قولاً محرراً بين الاصحاب انتهى - ثم ذكر فقه جملته من كلمات
القدماء والمتأخرين الطاهرة في خلاف ذلك - ثم انعم بعنه الزكية في توجيهها و
حمل كلماتهم على ما ينطبق على هذا القول (القول الثاني) لاجترأ بمسمى الوقوف
كما عن السرائر - وبسب لي لتذكرة والمنتهى الا ان صاحب المحاور يسكر ذلك
ويقول ان التدبر في عبارته التذكرة يقتضي ارادة بين لركن من الوقوف وذكر قرائن
لذلك الى ان يقول وعبارة المنتهى يمكن ان يكون في الدلالة على خلاف ذلك ظهر منها
فيه خصوصاً قوله والامر للوجوب ومثله عبارة التذكرة انتهى - وكذا وجه كلام
السرائر - ومع ذلك في الرياض و ان كان القول بكيفية مسمى الوقوف لا يخلو عن
قرب انتهى (الثالث) ما هو ظاهر كلمات اكثر القدماء وصريح جميع من المتأخرين
كصاحب المحقائق والدخيرة - وفي المستند وغيره وهو انه يجب استيعاب
ما بين الروال الى لغروب عرفا الحاصل بالاشتغال بمقدمات الوقوف لمستحبة في
حدود معرفة ثم الوقوف حتى يكون الوقت مستوعبا بهذه الامور وان كان قبيل من ول الوقت
مصرفا في الحدود بالمقدمات والصلاة .

والاصل في هذا الحكم النصوص المتضمنة لأفعال المعصومين عليهم السلام و
اقوالهم - واليك تلك النصوص (مها) صحيح (١) معاوية بن عمار المتضمنة لصفة
حج النبي ﷺ ثم عداو الدس معه الى ان قال حتى تنهوا الى نمرة وهي بطن عربة
بحيل الأراك فصربت قبته وضرب الناس أحبيتهم عذها فلما رالت الشمس خرج
رسول الله ﷺ ومعه قريش وقد اعسل وقطع التلبية حتى وقف بالمسجد فوعظ الناس
وامرهم وبها هم ثم صلى الظهر والعصر ما دنا واحدوا فقامتير ثم مضى الى الموقف فوقف
به (ومنها) صحيح (٢) من ابي عمير عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث

١- الوسائل - باب ٢ من ابواب احكام الحج - الحديث ٢

٢- الوسائل - الباب ٩ من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة - الحديث ١

قال فاذا انتهت إلى عرفات فاصرب هناك بنمرة وبنمرة هي بطن عرفة دون الموقف ودون عرفة فذا زالت الشمس يوم عرفة فاعتزل وصل الظهر والعصر نادان واحدواقامتين قائما تعجل العصر وتجمع بينهما لتفرغ نفسك للدعاء فانه يوم دعاء ومثله (ومنهما) ما عه (١) عن أبي عبد الله عليه السلام انما تعجل الصلاة وتجمع بينهما لتفرغ نفسك للدعاء فانه يوم دعاء ومثله ثم تأتي الموقف الح (ومنها) حبر (٢) أبي بصير عليه السلام لا يسمى الوقوف تحت الأراك فاما الروي تحته حتى تروى الشمس وينهض إلى الموقف فلا تس (و منها) مارواه فضالة بن (٣) ايوب عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام ان ابراهيم اناه حبر ثيل عند زوال الشمس من يوم التروية إلى ان قال حتى اذا برحت الشمس خرج إلى عرفات فزل سمره وهي بطن عرفة فلما زالت الشمس خرج وقد اغتنى فصلى الظهر والعصر نادان واحدواقامتين وصلى في موضع المسجد الذي بعرفات إلى ان قال ثم مضى به إلى الموقف الح (ومنها) صحيح (٤) أبي بصير عن الصادق عليه السلام عليهما السلام انه لما كان يوم التروية قال حبر ثيل لابراهيم (ع) تروه من الماء - إلى ان قال ثم عداه إلى عرفات فصرب حماد بنمرة دون عرفة في مسجدنا حماري بص وكان يعرف اثر مسجد ابراهيم حتى دخل في هذا المسجد الذي بمررة حيث يصلى الامام يوم عرفة فصلى بها الظهر والعصر ثم عمد به إلى عرفات فقال هذه عرفات فاعرف بها ما سلكك واعترف بذلك فسمى عرفات الخ إلى غير ذلك من النصوص .

واستفادة الحكم منها تنوقف على البحث في امرين - احدهما - انها هل تدل على الوجوب ام لا - الثاني - فيما تدل عليه (١) الاول) فيمكن تقرير دلالتها عليه بوجهين ١٠ - ان حمله فيها متضمنة لوقوفه (ص) في ذلك الوقت من اول الزوال عرفا وحقيقة - وقد امرنا باحد المصنفين عنه عليه السلام تسباليه حدوا (٥) على ما سلككم وهو ان كان صعبا

١ - لو سئل - الباب ١٢ من بواب احرام الحج والوقوف بعرفة الحديث ١

٢ - لو سئل - الباب ١٠ - من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة الحديث ٧

٣ - ٤ - الواسئل - الباب ٢ من ابواب اقسام الحج - الحديث ٣٥ - ٢٤

٥ - تبصير الوصول ج ١ ص ٣١٢

لا أنه مجبر بالعمل والامتثال - ٢ - الأمر بذلك ثلثه أو بالجملة الحبرية التي هي
أصح في الوجوب - ودلائها على اللزوم واضحة (وبذلك) ظهر ما في لريص قال
ودلائها على الوجوب غير واضحة أما ما تضمن منها الأمر بانيات لموقف بعد الصلاتين
فلا يبعد القور به مع ذلك مسبق في سياق الأوامر المستحقة - وأما ما تضمن بعله (ص)
فكذلك بـ على عدم وجوب التماسي وعلى تقدير وجوبه في العبادة فإما غايته لوجوب
الشرطي لا الشرعي وكلاما فيه لافي سابقه للاتفاق كما عرفت عن عدمه انتهى (فانه
يرد) على ما افاده أولا - ان الأمر بالكون بعرفة بعد الصلاة سببا في المتضمن لأنه
انما يعمل الصلوات لذلك طاهر في رادة القور - وبعبارة أخرى طاهر في ان مبدأ
الوقوف الواجب هو ما بعد الصلاتين بلا فصل (ويرد) على ما افاده ثابت ما تقدم مما
مرار من ان كون الأمر في سياق الأوامر المستحقة لا يصلح فريضة لحمله على الملصق و
أما ما افاده ثالثا (فيرده) قوله عليه السلام جنوا على مناسكتكم - مع - ان فعله ذال على
مطلوبينه و حيث لم يرد دليل مرخص في تركه فينبى على اللزوم. وأما ما ذكره رابعا
(فيرده) ان محل الكلام هو الوجوب الشرطي أي كونه من واجبات الوقوف بعرفة
وبالتبع من واجبات الحج - وأما كون تركه مطلقا أم لا فهو كلام آخر (فتحصل) انه
لا يسمى التوقف في دلالة النصوص على الوجوب (و اما الثاني) فقد صرح في جملة
مها التهيؤ له عند الروال واتبان مقدماته والصلاة دون الموقف كما في بعضها و دون
عرفة كما في آخر - ثم الذهاب إلى الموقف وإلى عرفة - وعليه - فالنصوص تدل على
القول الثالث .

وأما منتهى الوقوف فلا خلاف بينهم في به يجب الوقوف فيها (إلى غروب
الشمس من يوم عرفة) وقد ادعى عليه الإجماع - ويشهد بهصوص كثيرة منها
صحيح (١) معاوية بن عمار قال أبو عبد الله عليه السلام ان المشركين كانوا يفيضون قبل ان
تغيب الشمس يخالفهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأفاض بعد غروب الشمس ومها موثق (٢)

يوسر بن يعقوب عنه رحمته قال قلت له متى تعيص من عرفات فقال اذا ذهبت الحمرة من هبها و اشار بيده الى المشرق والى مطلع الشمس ونحوه خبره (١) الاحر ومها لنصوص العشرة للكفارة على من اقص قلبه . الآية (واما) ما عن الشيخ ره والاولى ان يقف الى غروب الشمس ويدفع عن الموقف بعد غروبها (فمراده) ما هي محكي المختلف ان الاولى انتهاء الوقوف بالغروب وعدم الوقوف بعده وان لاولى استمرار الوقوف متصلا الى الغروب وان اجراً لو حرج في الاثناء ثم عاد قبل الغروب .

فروع

ثم ان تمام الكلام بالعرض لغروع - ١ - ان المراد بالغروب هنا هو الذي بين في اوقات الصلاة - وهو استتار القرص على الاظهر - وذهاب الحمرة المشرقية على الاحوط - كما ذكرناه في الجزء الرابع من هذا الشرح .

٢- المراد بالوقوف هو الكون فيها - سواء كان باثماً او مستيقظاً او قاعداً او قائماً - او راكناً او ماشياً - لصدقه على الجميع (وما) عن كشف الكتم من الاشكال في الركوب ونحوه - بدعوى - ان المأمور به في بعض النصوص هو الوقوف وهو لا يصدق على الركوب لمة وعرفاً - ونصوص الكون والانيان لا تصلح لصرفه الى المجاز (غير تام) - لصدقه عليه اولاً - ونصوص الكون لانافيها ثانياً لكونه احد افراد الكون بها - وعمره الآخر الركوب - اضف الى ذلك كله خبر (٢) حماد بن عيسى قال رأيت ابا عبد الله جعفر بن محمد عليهما السلام بالموقف على بركة رافعا يده الى السماء عن يسار والى الموسم حتى انصرف وكان في موقف النبي ﷺ الحج .

٣- الواجب هو الوقوف بعرفة ولا يحزى حدودها - الآية - لما مر - والمرجع في معرفة عرفات لولم يظهر حدودها من النصوص الآية هو العرف ومع الشك لا بد من

١- الوسائل - باب ٢٢ من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة حديث ٣

٢- الوسائل - باب ١٢ من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة حديث ١٠

الاقتصار على المتيقن .

في وقت الاضطرار

قد عرفت ان وقت الاختيار معرفة من روال الشمس الى عروبها - كما عرفت ان من ترك مسماه بطل حججه وان كان الواجب هو جميع ما بين الحدين بالمعنى المتقدم (ولولم يتمكن من الوقوف بهار او قف ليلا ولو قبل الفجر) وقت الاضطرار من عروب الشمس الى طلوع الفجر من يوم البحر - بلا خلاف احده فيه بل في المدارك وصبرها الاحمد عليه كذا في الحواهر - ويشهد به صحيح (١) الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام عن الرجل ياتي بعد ما يقبض الناس من عرفات فقال عليه السلام ان كان في مهل حتى يأتي عرفات من ليلته فيقف بها ثم يمض فيدرك الناس في المشعر قبل ان يعصوا فلا يتم حججه حتى ياتي عرفات و ان قدم رجل وقدا فاته عرفات فليقف بالمشعر الحرام فان الله تعالى اعذر لعمده فقد تم حججه اذا ادرك المشعر الحرام قبل طلوع الشمس وقل ان يقبض الناس فان لم يدرك المشعر الحرام فقدوته الحج فليجعلها عمرة مبردة و عليه الحج من قابل وصحيح (٢) معاوية بن عمار عنه عليه السلام قال في رجل درك الامام وهو بجميع فقال انه ياتي عرفات فيقف بها قليلا ثم يدرك جمعا قبل طلوع الشمس فليأتها وان طئ انه لا ياتيها حتى يعصوا فلا يأتها وليقم بجميع فقد تم حججه وصحيحه (٣) الاخر عنه عليه السلام كان رسول الله صلى الله عليه وآله في سفر فداشيع كسر فقد بارسول الله صلى الله عليه وآله يقول في رجل ادرك الامام بجميع فقال له ان طئ انه ياتي عرفات فيقف قليلا ثم يدرك جمعا قبل طلوع الشمس فليأتها وان طئ انه لا ياتيها حتى يقبض الناس من جمع فليأتها وقد تم حججه وحبر (٤) ادريس بن عبد الله عن الصادق عليه السلام عن رجل ادرك الناس بجميع وحشى ان مضى الى عرفات ان بعض الناس من جمع قبل ان يدركه فقال عليه السلام ان طئ ان يدرك الناس بجميع قبل طلوع الشمس فليات عرفات فان حشى ان لا يدرك جمعا فليقف بجميع

ثم ليخص مع الناس فقد تم حجه وبحوها غيرها من الاحار.

وحجة القول فيما يستعاد من هذه النصوص في ضمن فروع.

١- ان مورد هذه النصوص وان كان غير المتبكي من ادراك الاختياري الا ان

الظاهر ثبوت هذا الحكم في لاسي كما هو ظاهر الاصحاب بل صريحهم - لعموم

علة المصريح بها في صحيح الحس (بل) الظاهر ثبوته في حق الجاهل غير المقصر

كما عن الدروس والدخيرة وفي المستند (ويؤيد) ثبوت الحكم لهما الاحار الاتية

الدالة على ان من ادرك جمعا فقد ادرك الحج .

٢- قد يقال ان مقتضى اطلاق النصوص ان وقت لاضطرار للوقوف يعرفه هو

مالا يفوت معه وقوف اختياري المشعر فلو تمكن منهما معاقل طلوع الشمس كفى

(ولكن) لا بد من تفيد ذلك بما في بعض النصوص من التفيد بالليل - المعتصدين متوى

الاصحاب على وجه قيل لا يعرف فيه الخلاف (ولكن) مع ذلك الاحوط لمن يرى ان

الليل الى طلوع الشمس الجمع بين الوقوفين .

٣- الواجب من الوقوف لاضطراري مسمى الكون لاستبعاد الليل بل خلاف

و عليه الاجماع كما صرح به غير واحد لاطلاق الاحار و لقوله ^{في} في صحيح

معاوية فيقف قليلا .

٤- وجوب الوقوف لاضطراري اما هو مع علمه او طه بانه اذا انى به يدرك

اختياري المشعر اما لو علم بانه ان انى به لا يدركه او طه بذلك بل واحتمل فلا يجب

عليه . اما مع العلم او الظن وللتصريح بذلك في النصوص - واما مع الاحتمال فلغير

ادريس وان حشى ليخ فانه يتحقق الخشية مع احتمال القوت .

٥- اذا علم بانه ان انى به يدرك اختياري المشعر و مع ذلك ترك الوقوف

بها عالما عامدا - فهل يبطل حجه من جهة ان وقت الاضطراب من الوقوف كوقت

الاختياري منه في قوات الحج بقوات المسمى مع العلم و العدد - كما هو مقتضى

كلام الفقهاء الركن مسماه فانه شامل للاضطراب ايضا كما صرح به غير واحد من

متاحري المتأخرين - أم لا - كما يشعر به كلام المصنف ره في محكي القواعد قال الوقوف الاختياري بعرفة ركن من تركه عامداً بطل حجه - وجهه - أظهرهما الأول. لصحيح المجلس المتقدم ان كان في مهل حتى ياتي عرفات من ليلته فيقف بها ثم يعيصر فيدرك الناس في المشعر قبل ان يصصوا فلا يتم حجه حتى ياتي عرفات وبه يقيد اطلاق ما دل على ان من ادرك جمعا ادرك الحج ووجه صاحب الجواهر ره كلام لمصنف ره بقوله و يمكن ان يكون الوجه في اقتضاره بآدانه لا يحري الاقتصار على الاضطراري عمداً بل من ترك الاختياري عمداً بطل حجه وان اتى بالاضطراري انتهى .

٤. قال في الجواهر فما عن الشرح في الخلاف من اطلاق ان وقت الوقوف بعرفة من زوال يوم عرفة الى طلوع المعجم من يوم العيد مرسل على ما عرفت من التمسك الذي ذكره في باقي كتبه فما عن ابن ادريس من ان هذا لقول مخالف لا قول علمائنا و اما هو قول لبعض المخالفين اوردده الشرح في كتابه براد الاعتقاد في غير محله . انتهى .

٥. (ولو لم يتمكن) من الوقوف الاضطراري ايضاً (أو سعى حتى طلع المحر وقف بالمشعر وأجرأه) بلا خلاف - وعن المدارك انه موصع وفق - وعن الانصار والخلاف والعمية والجواهر دعوى الاحماع عليه ويشهد به جميع النصوص المتقدمة في الوقوف الاضطراري المصرحة بذلك .

حكم من افاض من عرفات قبل الغروب

(ولو افاض منها قبل الغروب وجب عليه بدنة ولو عجز صام ثمانية عشر يوماً ان كان عالماً) كما هو المشهور بين الاصحاب شهره عظيمة بل بلا خلاف في اصل الجبر وعن المنتهى انه قول عامة اهل العلم الامس مالك انتهى (وعن الصدوقين ان الكفارة هي الشاة لا البدنة) (وعن) الخلاف اطلاق ان عليه دما (يشهد) للحكم

صحيح (١) ضريس عن ابي جعفر عليه السلام عن رجل افاص من عرفات قبل ان تغيب الشمس قال عليه السلام عليه بدنة يحرها يوم النحر فان لم يقدر صام ثمانية عشر يوما بمكة او في الطريق او في اهله - وصحيح (٢) مسمع عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل افاص من عرفات قبل غروب الشمس قال عليه السلام ان كان حاهلا فلا شيء عليه وان كان متعمدا فعليه بدنة - ومرسل (٣) ابن محبوب عنه عليه السلام في رجل افاص من عرفات قبل ان تغرب الشمس قبل عليه بدنة فان لم يقدر على بدنة صام ثمانية عشر يوما وبحوها غيرها (ثم ان) مقتضى اطلاق النصوص ثبوت الكفارة لمن افاص بعد الروال بقليل - او كثير - لصدق لافاضة قبل الغروب (و دعوى) الانصراف الى صورة ما اد افاص قبل الغروب (مدفوعة) بعبه اولاً - وكونه بدوياً ثانياً (كما) ان مقتضى صريحها ثبوت البدنة - فما عى الصدوقين غير طاهر الوجه - وعن الجامع انه رواه لكنها لم تصل اليها ولا يعتمد عليها - مصافاً الى اعراض الاصحاب عنها على فرض وجودها - كما ان ما في السوى (٧) من ترك سكا عليه دم - على فرض صحته - يفيد اطلاقاً بما تقدم (وهل) الحاهل المقصر ملحق بالعالم - وجهان - اظهرهما الاول - لانفاقهم على انه بحكم العالم (و لكن) مقتضى اطلاق صحيح مسمع عدم وجوب الكفارة عليه

ثم انه لو افاص قبل الغروب بحب عليه العود - بناءً على وجوب الاستيعاب كما احتراه و وجهه واضح - وما على القول الاخر فيه وجهان - استدلل في الحواهر على وجوب العود بانه ح مقدمة لامثال حرمة الافاضة قبل الغروب (و لكن) يرد عليه ان بقائه خارج الموقف لا يصدق عليه عوان الافاضة من عرفات - و عليه فلا دليل على وجوبه على هذا القول (ولو عاد) فهل يسقط عنه الكفارة كما عن الشيخ و انى حرمة و ادريس وفي الشرايع وغيرها - ام لا - كما عن الرقة و كشف اللثام - وجهان - قد استدلل للاول - بالاصل - وبانه لو لم يقف الا هذا الزمان لم يكن عليه شيء فهو ح كمن تجاوز

الميقات غير محرم ثم عاد اليه فاحرم - و يظهر النصوص في غير العائد (ولكن)
 لاصل لا يرجع اليه مع اطلاق الدليل - وعدم الوقوف الا في عبر هذا الرمان عبر لافاصة
 التي هي الموجبة للكفارة - و يظهر النصوص في غير العائد مسوع هد كله اذا كان عالما
 (ولو كان جاهلا او ناسيا فلا شيء عليه) بلا خلاف اجده فيه يسأل
 الاحماع بقسميه عليه كذا في الجواهر - وشهد به صحيح مسمع المتقدم - والاصل
 بعد احتصاصه بنصوص الكفارة بالتمتع - والنص وان احتصر صدره بالجاهل - الا انه
 يحنق به الناس بالاحماع و مفهوم ديه - و ان كان متمتع فعليه بدية - بل يمكن
 ادخاله في الجاهل المصوم عليه (ولو) علم او ذكر قبل لعروب وحب عليه العود مع
 الامكن على القول بوجوب الاستعاب كما مر (وهل) يحب عليه لكفارة لو لم يعد
 كما عن نسي الشهيدين - الظاهر العدم لعدم صدور لافاصة من عرفات عامدا على
 البقاء في خارجة كما عرفت .

ثم ان في لمقام فرع - وهو انه لو كان نتما في الموقف فهل يجزأ بوقوفه
 كما عن الشيخ قده - ام لا ان كان مستوعا كما عن الشهيد في لدروس (والحق) ان
 يقال انه كما يقال في الصوم لو بوى الامساك قبل طلوع الفجر ثم نام واسقط بعد
 غروب الشمس صبح صومه من جهة به صام عن بية ولا ينافي اليوم لصوم - و ان
 نام من دون ان بوى بطل - كذا في لمقام لو بوى الوقوف بعرفة ثم نام يجزئ به والا
 فلا . وقد تقدم الكلام في ذلك في كتاب الصوم في محبت الية مفصلا فراجع وبما
 ذكرناه صرح المصنف به في التذكرة وظهره كونه متفقا عليه .

لا يجزئ الوقوف بحدود وعرفة

قد عرفت انه يجب الوقوف بعرفة . وقد ثبت النصوص على ان عرفة كلها موقف - و
 في التذكرة انه قول علماء الاسلام . (٩) حدود عرفة (نموه) (١) وثوبة (٢) و

١ - مرة يفتح لون وكسر اسماء فتح الراء هي لجل الذي عيه انصب الحرم من يمينك

اذا خرجت من دار مي تريد الموقف

٢ - ثوبة - يفتح لاء وكسر لواو وتشديد اداء - حدود عرفة كذا في لمجمع

دوالمحاز (١) وعروة (٢) والاراك (٣) وهذه (حدود) ما (لا يجرى الوقوف بها) بلا خلاف بل عليه الاجماع . وفي النذكرة بسنه الى الجمهور ايضا الاما حكى عن مالك ويشهد بذلكصوص كصحيح (٤) معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام في حديث وحد عرفة من بطن عرنة وثوبة ونمرة الى ذى المحار وحلف الحيل موقف وحر (٥) سماعه عن الصادق عليه السلام وانق لاراك ونمرة وهي بطن عرنة وثوبة وذى المحار فانه ليس من عرفة فلا يقف فيه وحر (٦) ابي بصير ومعاوية جميعا عن ابي عبد الله عليه السلام قال وحد عرفات من امار من الى الموقف ومرسل (٧) الصادق . قال عليه السلام حد عرفة من بطن عرنة وثوبة ونمرة وذى المحار وحلف الجبل موقف لى وراء الجبل . وقد تقدمت الصصوص الدالة على ان اهل الاراك لاحق لهم - الى غير ذلك من الصصوص (وفي) الجوهر و لعله لاناسا في بين الجميع في كونها حدود عرفة باعتبار الجهات كما في المختلف .

وقت الخروج من مكة

ثم انه قد مر في شرائط حج التمتع انه لا كلام في انه لا بد وان يكون احرام حج التمتع من مكة كما مر فيجب الخروج منها الى جهة عرفات لانه مقدمة الواجب . (٩) انما الكلام في وقت الخروج فالمشهور بين الاصحاب شهرة عظيمة كادت تكون اجماعا بل عليه الاجماع في غير واحد من الكمات انه (يستحب ان يخرج الى منى يوم التروية بعد الزوال) ويحور قلبه ويعدده (وعن) الاسكافي والشيخ انه لا يحور تقديمه على يوم التروية لغير ذوى الاعذار (وعن) الشيخ عدم جوار تأخيرها عن

١- ذوالمجاز هو سوق كل على فرسخ من عرفة ناحية كبك كما في لجوامر

٢- والاراك كصحاب هو موضع بعرفة من ناحية الشام

٣- عرنة كهجرة - وادى بحداء عرنة

يوم التروية .

ويشهد للاول حملة من الصوص كصحيح (١) معاوية عن الصادق عليه السلام ان كان يوم التروية اشدّ فقه تعالى وغسل ثم لبس ثوبين دخل المسجد حافيا وعيك السكينة والوفاء ثم صل ركعتين عند مقام ابراهيم عليه السلام او في الحجر ثم قعد حتى يروى الشمس فصل المكوبة ثم قل هي در صلاتك كما قلت حين احرمت من لشجرة واحرم بالحج وعلبك السكينة ووقرا اذا انتهيت الى الرضاء دون الردم قلب وانتهيت الى الردم واشرفت على الانطرح ورفع صوتك بالتلبية حتى تأتي منى وبحوه حرم عمر بن (٢) يريد - وموثق (٣) ابي بصير

واستدل لعدم حوار التقديم على يوم التروية . بظهور الامر فيها في الوجوب و موثق (٤) اسحاق بن عمار عن ابي الحسن عليه السلام عن رجل يكون شبعا كبيرا او مريضا يحاف صفة الدس و زحامهم يحرم بالحج و يخرج الى منى قبل يوم التروية قال نعم قلت يخرج لرجل الصحيح للتمس مكانا و يتروح بذلك المكان قال عليه السلام لا قلت يعجل بيوم قل نعم قلت يوم منى قل نعم قلت ثلاثة قل نعم قلت اكثر من ذلك قال لا - واحب في المستند عن الاول . بان الصوص المتقدمة وان تضمن الامر الا انها في الخروج بعد الروال لدى هو ليس بواجب قطعا كما ياتي عن الثاني بانه لتضمنه الحملة الحبرية لاندن على اللروم (ولكن) يدفع الثاني بما كرر ما من الحملة الحبرية طهارة في اللروم - ويدفع الاول بان حرم عمر بن يريد هكذا فاذا كان يوم التروية فاهل بالحج - وفي موثق ابي بصير وان قدرت ان يكون رواحك الى منى روال الشمس ولا فتى ما تيسر لك (وبالحكمة) طاهر للصوص عدم جور التقديم

١ - الوسائل اب ١ - من ابواب احرام الحج و لوقوف بعرفة الحديث ١

٢ - ٣ - الوسائل - اب ٢ - من ابواب احرام الحج و لوقوف بعرفة - الحديث

٣ - ٢ -

٤ - الوسائل - اباب ٣ - من ابواب احرام الحج و لوقوف بعرفة - الحديث ١

على يوم التروية ولكن بما انه تكرر دعوى الاحماع في كلماتهم على حوار التقديم
تحمل المصوح على التنب والفصل ومع ذلك لاحتياط بعدم لتقديم لاسعى تركه
(ثم انه) يحوز لدوى لأعداد لتقديم الى ثلاثة نام ولا اشكال - لدلالة الموثق عليه -
وبالنسبة الى اريد منها سعى مرعاه لاحتياط كما في غيرهم بالنسبة الى يوم التروية .
واستدل لعدم حوار التاجر عن يوم التروية بالأمر بالاحرام فيها في لمصوح
لمتقدمة - ولكن بتعين لسانه على حوار لتاجر لمصوح مصرحة بذلك كحبر (١)
عن س يقطين عن ابي عبد الله عليه السلام عن الذي يريد ان يتقدم فيه الذي ليس له وقت ول
مه قال عليه السلام اذا رالت الشمس وعن الذي يريد ان يتحلف بمكة عشية التروية الى اية
ساعة يسعه ان يتحلف قبل يختار ذلك موسع له حتى يصبح مسمى - ومعه ان اول
وقت الخروج الى مسمى روال لشمس من يوم التروية و آخره ليلة عرفة بان يصبح ،
في مسمى وحبر (٢) ليرطى عن بعض اصحابه عن ابي الحسن عليه السلام في حديث وموسع
ليرحل ان يخرج الى مسمى من وقت لروال من يوم لتروية الى ان يصبح حيث يعلم
انه لا يفتوته الموقف و يحوزهم غيرهما - فلا يسعى التوقف في حوار التاجر - واما
التقديم فيحاط بتركه الالدوى الأعداد

ثم انه قدم في آداب الاحرام نقل لاقول في استصحاب لاحرام عقب الصلاة
وبما هناك ان الاظهر في حج التمتع انه ان قدر عسى ان يصلى اول الوقت بمسمى يصلى
الظهر هناك و الاقوى مكة ثم يحرم به - هذا في غير الامام . و المراد به امر الحاج
كما صرح به عرواحد و يشهده - حبر (٣) المؤذن قال حج سماعل بن على بالناس
سنة ربيع ومائة فسقط ابو عبد الله عليه السلام عن بعته فوقف عليه اسماعيل فقال له ابو عبد الله عليه السلام

١- الوسائل - الباب ٢- من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة لحديث ١-

٢- التهذيب ج ٥- ص ١٧٦ الرقم ٥٩٠ ولا يبعد كونه من كلام الشيخ ذكره في

ذيل المرسل .

٣- الوسائل - باب ٥ من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة حديث ١

سرقان الامام لا يفت .

(٩) اما (الامام) فقد صرح غير واحد مناه (بصلّى بها) اى بمى و يشهد به صحيح (١) جميل عن الصادق عليه السلام على الامام ان تصلى لظهر بمنى و بيت بها و تصبح حتى تطلع الشمس ثم يرحل الى عرقات . و يحسوه غيره من الاحبار و طاهرها وان كان لزوم ذلك الا ان الطاهر اتفاق الاصحاب الا ان الاداء منهم على استحبابه فتحمل انصوص عليه .

و ما المبيت بمى فالمشهور بين الاصحاب استحبابه للامام و غيره - و عن القاصى والحلى و حو به للامام - و طاهر الكتاب حيث قل - (ثم يبيت بها الى فجر عرفة) اختصاص رجحان ذلك بالامام . وملخص القول فيه انه يشهد لاستحبابه لغير امام صحيح (٢) ابن عماد عن الصادق عليه السلام ثم تصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء لاجرة و لفجر - و صحيح (٣) محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام هل صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر بمى يوم التروية فقال عليه السلام نعم و العداة بمنى يوم عرفة (وطاهاهما) وان كان لزوم ذلك الا انه يعملان على الاستحباب للنصوص المتقدمة الدالة على حوار الناجزى المبرور الى ان يعلم انه لا يفته الموقف (و اما الامام) فالنصوص الامر به مسته بها كثيرة - لاحظ صحيح جميل المتقدم انه لكن من جهة الاجماع على الاستحباب تحمل عليه .

(٩) من الآداب ان (لا يجوز وادى محصر) بكسر السين المشددة على صيغة اسم الفاعل عن حدسى الى جهة عرفة كما صرح به فى الصحيح (حتى تطلع الشمس) بالاحلاف الا عن الشيخ والقاصى حرماه . ويشهد للحكم صحيح (٤) هشام عن الصادق عليه السلام لا يجوز وادى محصر حتى تطلع الشمس - وطاهاه الحرمة - الا ان تسالم الاصحاب على عدم الحرمة - بوجوب رفع اليد عن ظهوره واقه العالم .

(٩) يستحب (ان يدعو عند توليها والخروج منها وفى الطريق) بم

تضمنته لصورته في صحيح (١) ما رواه عن أبي عبد الله عليه السلام إذا انتهت إلى مي
 قل اللهم هذه مي و هذه مما ست به عليا من الماسك فاستبك ان تم على ما
 مست به على ابيائك فاما اما عندك وفي قصتك وفي صحيحه (٢) الاخر عنه عليه السلام قل
 وانت متوجه ابها انهم اليك صمدت و اباك اعتمدت و وجهك اردت فاسألك ان
 تبارك لي في رحلتى و ن تفضى لي حاجى و ن تخدمى ممن تنهى به ليوم من هو
 افضل مي ثم تلى وانت عاد الى عرفات وفي حسه (٣) اذا توجهت إلى مي قل اللهم
 ياك ارجو وياك ادعو فلبى امي واصبح لى على

(٩) يستحب ايضا . (ان يصف مع السج) اى اسفل الحبل . واوجه الحلى ولو
 قليلا . يشهد للاول (٢) موثق اسحاق بن عمار عن مبرايم عليه السلام عن الوقوف بعرفات
 فوق الحبل احب اليك ام على الارض قال عليه السلام على الارض و صحيح (٥) مسمع عن
 الصادق عليه السلام عرفات كلها موقف و افضل الموقف سح لحبل
 قالوا . ويستحب الوقوف (في ميسرة الحبل) وشهده صحيح (٦) معاوية
 ابن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام وقف في ميسرة الحبل . فان رسول الله صلى الله عليه وآله وقف
 بعرفات في ميسرة الحبل فلما وقف صلى الله عليه وآله جعل لباس يتدرون احدهم بافته
 فيقومون الى حايبه فحاجها . فعملوا من ذلك الى ان قال و هد كنه موقف . و اشار
 بيده الى الموقف الحديث .

استحباب الدعاء في عرفات

ويستحب ان يكون زمان وقوفه بعرفات كله (داعيا) بالدعاء المتلقى عن

١-٣- الوسائل - باب ٦ من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة حديث ١٠٢

٢- الوسائل - باب ٨ من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة - الحديث ١

٣- الوسائل - باب ١٠ من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة - الحديث ٥

٤-٥- الوسائل - باب ١١ من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة - الحديث ١٠٢

اهل البيت عليهم السلام او غيره من الادعية والثناء والذكر - بلا خلاف في الرجوع
من اجتماعا والنصوص الدالة عليه فوق حد التواتر .

اما الكلام في انه ذهب بعض علمائنا الى وجوب الدعاء كالحلى - و بعضهم
الى وجوب الذكر والصلاة على النبي وآله كالفاضل .

و استدلل الاول مصافا الى الامر بالدعاء في جملة من النصوص كصحيح (١)
معاوية عن الصادق عليه السلام ثم دلتى الموقف و عبيك السكينة والوقار فاحمد الله و هلله و
ومحده واثى عليه وكرمائه مرة الى ان قال وافرأى ان هو الله احد ما تمرة و تحير لمسك مسن
الدعاء ما حسنت واجتهد فانه يوم دعاء و مشقة و نعود بالله من الشيطان الرجيم فان
الشيطان ان يذهلك في موطن قط احب اليه ان يذهلك في ذلك الموضع و ايدك ان
تشتعل بالنظر الى الناس و اقل قل بمسك و ليكن فيما تقول اللهم الح حمر (٢) ابي
يحيى زكريا الموصلى عن المدد الصالح عليه السلام عن رجل وقف بالموقف فانه سمى
بيه او سمى بعض ولده قل ان يذكر الله تعالى بشيء او يدعو فاشتعل بالجرع و
لنكاه عن الدعاء ثم افاض الناس فقال عليه السلام لا ارى عليه شيك و قد اساء فليستغفر الله -
ساء اعلى ان الاسائة والاستغفار لنترك الدعاء و سم (٣) رواه في المجالس الورد في
اسئلة اليهودى عن رسول الله صلى الله عليه و قد ورد فيه قول النبي صلى الله عليه و سلم
على امتى الوقوف والتصرع والدعاء في احب المواضع اليه و تكفل لهم بالجنة
(ولكن) الاظهر هو الاستحباب وعدم لوجوب لسالم الاصحاب عليه ولان النصوص
المتضمنة للامر آمرة بادية محصورة ليست بواجبة قطعاً كما هو صريح صحيح
معاوية و حبر الموصلى طاهره كون الاسائة والاستغفار للجرع والنكاه - ولذا قال
بعد ذلك اما لو صرر واحتسب لافاض من الموقف بحسنات اهل الموقف الح و حمر

١- الوسائل - الباب ١٤ - من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة الحديث - ١

٢- الوسائل - الباب ١٤ - من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة الحديث - ٣

٣- الوسائل - الباب ١٩ - من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة - الحديث - ٨

المجالس قابس لأرادة الله سيما بصيغة ترتب الثواب حصه بعد علم كونه في مقام التشريع وكونه في مقام الاحار عما شرع كما لا يخفى ولخبر (١) الأزدي عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام عن رجل وقف بالموقف فاصانته دهشة الناس فنفى ينظر الى الناس ولا يدعو حتى افاض الناس قال عليه السلام بحربه وقوه. و الماقتة في دلالة على عدم الوجوب كما هي الحواهر في غير محله - ولذا رجع هو فقهه عن ذلك وقال لكن الاستحباب عدم حلو الاول عن ظهور في الاحتراء بالوقوف المحرر وانه لا يجب غيره .

واستدل لما ذهب اليه لقاصي بالآلة الكريمة - واحبب بعدم كونه بالوجوب وفيه - انه ليس في آية من لانات امر بالذكر والصلاة على النبي - في عرفات - بل فيها الامر بالذكر عند لشعر الحرام وعلى بهمة الانعام في ايام معدودات وقد فسرت في الاحار بالعبد و يام الشريق - و الذكر فيها بالتكبير عقب الصلوات و بعد قضاء الماسك فيحتمل التكبير المذكور وعمره (فتحصل) ان الاظهر استحبابه ولكن كما افاده سيد المذكر لا ريب في تاكدا استحباب الدعاء في هذا اليوم فانه شريف كثير لركة الى ان قال و الدعوات الماثورة فيه عن النبي صلى الله عليه وآله و اهل البيت عليهم السلام اكثر من ان تحصى واحسن الدعاء المقول عن سيدنا و مولانا ابي عبد الله عليه السلام وولده زين العابدين عليه السلام الح

و يستحب ايضا ان يدعو (قانما) هكذا قالوا و لكن صاحب الحواهر لم يجد نصا فيه بالخصوص ولذا علله بانه افضل الافراد باعتبار كونه احمز و الى الادب اقرب ولكن ان كان هذا هو الملة - فالسجود افضل للاحار والاعتبار - و الامر سهل بعد كون الحكم نديا .

(٩) يستحب (ان يجمع بين الطهرين مادان و اقامتين) للخصوص المتقدمة المتصلة لذلك - هي صحيح معاوية المتقدم وصل الطهر و العصر ناد ن

واحدو فمتين فاما تعجل العصر وتجمع بينهما ، لتعزع نفسك للدعاء فانه يوم دعاء
و مسئلة وهل سقوط الاذان عن الثابة على نحو العريضة او الرحصة - فيه كلام قد مر
في كتاب الصلاة من هذا الشرح .

(ويكره الوقوف في اعلى الجبل) وعن ابنى براح و ادريس تحريمه -
و يشهد لفصلية الوقوف على الارض التي هي المراد من كراهة الوقوف الذي هو من
العدوات موثق اسحاق المتقدم المتضمن لفصلية الوقوف على الارض صريحا - و
صحيح مسمع المتقدم ايضا (و قد استدل) للحرمة - بحر (١) سماعة قالت لابي
عبدالله عليه السلام دصافت عرفه كعب يصمون قال عليه السلام يرتفعون الى الجبل (و لكن)
في دلالة عليها معا - وعن فرصها يحمل على الكراهة لتسالم الاصحاب و لموثق
اسحاق المتقدم .

(٩) مما اشتهر انه يكره الوقوف (فاعدا و راكبا) و عن التذكرة عددا
الركوب و القعود مكروهان - ولكن قد تقدم خبر محمد بن عيسى عن حماد بن
عيسى قال رايت ابا عبدالله جعفر بن محمد عليهما السلام بالوقوف على بقلة
رافعا يده الى السماء الح كما مر ما عن كشف اللثام من السمع عن الركوب وجوابه
(وقد يقال) ان الركوب افضل لما رووه ان النبي صلى الله عليه وآله وقف راكبا (وفيه) ما عن المنتهى
من انه يمكن ان فعل ذلك كان يسا بالجواري كما طاف راكبا (و مع) ذلك كله
الافناء بكراهة الركوب او القعود مطلقا مع عدم الدليل سوى الاشتهار بين الفقهاء
مشكل جدا (ثم ن) في المقام مستحبات اخر تنصص النصوص حملة منها او كلها
ييانها الى الكتب المفصلة .

كفاية الحج الذي وقع على طبق حكم قاضي العامة

حاتمة - في بيان مسألة مهمة متلا بها في هذه الايام هو هي انه بعدما عرفت من ان

وقت لوقوف يعرفات هو يوم التاسع من شهر ذي الحجة (١هـ) لو قامت البسة عند قاصي العامة وحكم بالهلال على وجه يكون يوم التروية عددا علما - او استصحانا عرفة عندهم فهل يصح للامامي الوقوف معهم ويجزى كما عن العلامة الطباطبائي ومال اليه صاحب الجواهر و افنى به جمع من فقهاء لعصر و ما قرب عصرنا - ام لا يصح كما عن جمع آخريين - ام بعض من ما اذا لم يثبت الخلاف فيجوزي - و بين ما اذا ثبت فلا يجزى - كما عن جمع - من متأخري المتأخرين - و حواه - قد استدلل لهجة والاحراء - و حواه (احدها) عمومات الذية كصحاح (١) هشام عن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام و التقية في كل شيء الا في شرب البيرة والمخ على الحقيق و يحويه غيره بتقريب انها تدل على اذن الشارع لا قلص في الاتيان بلواجات على وفق مذهب العامة و موافقة للتقية فكذلك ان الاذن في عبادة خاصة كالصلاة متكاملا و الوضوء مع غسل الرجلين و ما شاكل يوجب اجراء المتي به عن الامر لان الامر بالكلية كما يسقط بمرده الاحتباري كك يسقط بمرده الاضطرابي كك الاذن بامثال اوامر العبادات على وجه التقية يستلزم اجراء ما اتى به على وجه التقية عن الامر - فالامر المتعلق بالحج مع الوقوف يوم التاسع معرفة يسقط بالحج مع الوقوف يوم الثامن من جهة التقية (اقول) لا اشكال في جواز التقية تكليفا - بل عن جمع من المحققين انها قد تجب - و ايشان كرىمان من الكتاب المجيد - و بصوص مستفيضة شاهدة به - الا انها - ربما تحرم ايضا كما في الدماء (و كما) فيما اذا لم من التقية محو الدين وتضعفه كالمسكوت في مقابل سلاطين لجور المدعين في الدين المعاندين للحق الدين اذ احلالهم لجور لو احكام الله تعالى و غير واسة رسول الله صلى الله عليه وآله بحيث لا يبقى من لاسلام الاسمه ومن - القرآن الارسمه و كما فيما اذا كانت الفتنة بحيث تجلب الي المؤمن ذلة و حقارة و حطة عن شرافته ومقامه ادا كنتم الحق ولم يظهره او كان في حياة غيره كناية - فانه

١ - الوسائل - الباب ٢٥ - من ابواب الامر والنهي وما يابها - من كتاب الامر بالمعروف

يحرم عليه التقيّة ح و يحب عليه ان يعرج على قوله الحق حتى لو استلزم ان يعرض نفسه وامواله للذهب والهلاكة - و يستدل الحياة القايّة الحفيّة في ولاية الظالمين بالحياة الدائمة عند الله تعالى - فقد صرح عن (١) سيّدنا الصادق عليه السلام ان الله فوض الى المؤمن موره كله ولم يفوض اليه ان يكون دليلا - اما سمع الله عروجه يقول ولله العزة ولرسوله والمؤمنين فالمؤمن بمعنى ان يكون عربا ولا يكون دليلا بعرضه الله بالايمان والاسلام - فهذا سيّد شباب اهل الجنّة ائمة الصميم ابو عبد الله الحسين بن علي عليه السلام يقول في خطبته (٢) الا ترون الى الحق لا يعمل به و الى الساطن لا يتماهى عنه ليرعب المؤمن في لقاء الله - فاني لا اري الموت الا سعادة و الحياه مع الظالمين الارباء و هو الذي يقول - لا والله لا اعطيهم بيدي اعطاء الدليل ولا امر فرار العبيد و هو الذي قال في خطبته المعروفة لا وان الدعي بن الدعي قدر كرسي اثنين بين السلفه والذلة و هبّات مبالغة يابى الله لذلك و رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم و حواريون و طاهرون و انوار حمية و نفوس ابيه من ان تؤثر طاعة اللثام على مصارع الكرام الا و بي راحف بهذه الاسرة على قلة لعدد و حدلان الناصر (واحدش) من ذلك السكوت عن بيان الحق و كتمانها عند تصويب القوايين المحالفة لقوايين الاسلام و احكام لقران المسئلة بعموان انها من احكام الاسلام و معاذ الله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم معتدرا بانها يمكن ان يتاذى مصادر الامور من ذلك - و تكون لتبيحة ان يفعلوا افعالا تمس بكرامتها او يؤدى لك الى اضرارها من بلادها كما فعلوا بامثالها في حبر (٣) يوسف بن عبد الرحمن عن الصادقين عليهما السلام قالوا - اذا ظهرت البدع فعلى العالم ان يظهر علمه فان لم يفعل سلب نور الايمان وفي خبر (٤) محمد بن حمهور - قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا ظهرت البدع في امتي فليظهر لعالم علمه فمن لم يفعل فعليه لعنة الله وفي خبر (٥) طلحة بن زيد عن الامام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام عن آبائه عن امير المؤمنين عليه السلام ان العالم الكاتم لعلمه يبعث

١- الواسط للباب ١٢ من ابواب الامروا انتهى وما يسهم من كتاب الامر بالمعروف و حديث ١

٢- مقتل الحسين (ع) للحد المرقم - ص ٢٦٣ - ٢١٠ - ٢٥٧

٣- ٥- ٧- ٢- الواسط للباب ٢٠ - من ابواب الامروا انتهى وما يسهم من حديث ٩- ١- ٢

انتفى هل القيمة ربما يلحقه كل دابة من دواب الارض الصغار الى غير ذلك من
النصوص لمروية عنهم عليهم السلام وتفصيل القول في هذه الجهة موكول الى محل آخر
ولعل الله يوفقنا بعد الخلاص من يدى الحاضرة لوضع رسالة في ذلك - بين فيها
موارد جوار التقية تفصيلا بحيث لا يشك لامر كما اشتبه في هذه الابام على كثير
(ولكن) استعادة الاجراء منصوص لتقية وانه بحرى الوقوف مع العامة تنوقف على
امور (الاول) وجود مطلق شامل لجميع ابواب العبادات (الثاني) دلالة ذلك على ان
الماتى به على وفق منهج العامة بدل عن لما موربه الواقعى او على ن التكليف
بالواقع الذى قصت التقية تركه يكون ساقطا - و لا يمنع انتهاء الامر كما ان
الجوار لكيمى لا يكفى للاجراء و سقوط الامر الواقعى - كث الجوار الوصى
الذى غابته كونه مورا به و هذا لا يستلزم سقوط التكليف الواقعى (ثالث) شمول
نصوص لتقية للعمل على طبق الموضوع الخارجى الذى اعتقدوا تحققه فى الخارج
مع عدم تحققه فى الواقع كالوقوف بعرفات يوم النحر اذا اعتقدوا رؤية الهلال فى البيلة
الاسيرة من ذى لقعه فانه لا اختلاف بساويهم فى الحكم الكلى المجمول وهو لزوم
الوقوف يوم التاسع من ذى الحجة واما الاختلاف فى الموضوع الخارجى .

دليل التقية شامل لجميع العبادات

اما الاول فالاحبار التى يستندونها الشمول متعدده - منها - مصحح (١) هشام بن
(ابن) ابي عمير لا عجمى عن الصادق عليه السلام التقية فى كل شيء الا فى السدو المسح
على الخفين و تقريب الاستدلال به انه يدل على ثبوت التقية و مشروعيتها فى كل
شيء ممنوع لولا التقية الا فى العملين المذكورين - فاستثناء المسح على الخفين
مع كون المنع فيه عبريا تشريعا - دليل على عموم الشيء لكل شيء مما يشبهه
من الممنوعات لاجل التوصل بركتها الى صحة العمل - و يدل على
ان التقية ترفع ذلك المنع العبرى ولازم ذلك الامر به و حيث انه امر بعموم التقية

والاصطرار - مة على العباد بالحيفة السمحة فلا محالة يكون بدلا عن المامور به الواقعي - فبدل على ان غسل الرحيل الذي يراه العامة جزء للوضوء مكان مسحه مامور به في حال التقية وبدل عن المسح المامور به الواقعي فلامح له يكون مجزيا وفي معنى هذا الخبر اخبار اخر .

كصحيح (١) زرارة قلت له في مسح الخفين تقية فقال عليه السلام ثلاثة لا تنقى فيهن احد اشرب المسكر ومسح الخفين و متعة الحج قال زرارة ولم يقل الواجب عليكم ان لا تنقوا فيهن احد فان معناه ثبوت لتقية في غير الثلاث من الامور المصوعة شرعا - ولارمه ما ذكرناه في سابقه ولا يقدح في الاستدلال عدم لحلاف بين الاصحاب في حوار المسح على الخفين - ساءا منهم على ان يقتضي الجمع بين هذه لاحد وبين ما دل على جوازه حملها على ارادة نهي الوجوب واحتصاص الاستثناء بعس الامام عليه السلام او غير ذلك من المحال .

و منها موثق (٣) سماعة عن رجل كان يصلي فحرج الامام وقد صلى الرجل ركعة من صلاة فريضة قال عليه السلام ان كان اماما عدلا فليصل اخرى ويصرف ويحملهما تطوعا وليدخل مع الامام في صلاته كما هو وان لم يكن امام عدل فليس على صلاته كما هو و يصلى ركعة اخرى ويحس قدر ما يقول اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله ثم ليتم صلاته معه على ما استطاع فان التقية واسمة وليس من شيء من التقية الا وصاحبها ما جور عليها ان شاء الله تعالى (وتقريب) الاستدلال به ان الامر بتمام الصلاة على ما استطاع مع عدم الاصطرار الى فعل الفريضة في ذلك الوقت معلل بان التقية واسمة يندل على حوار كل عمل على وجه التقية واداء الصلاة على جميع وجوه التقية ومنها الصلاة مع عدم السجود على الارض - و حوار ذلك

١- الوسائل الباب ٢٥- من ابواب الامور التي وما يناسها - من كتاب الامر بالمعروف

حديث ٥-

٣- لوسائل - باب ٥ - من ابواب صلاة الجماعة من كتاب الصلاة حديث ٢

مستلزم للامره كما مر .

ومها موثق (١) مسنده بن صدقة عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث وتفسير ما ينقى
مثل ان يكون قوم سوء ظاهر حكمهم وفعلهم على غير حكم الحق و فعله فكل شيء
يعمل المؤمن بينهم لمكان الثقة مما لا يؤدى الى الفساد فى الدين فانه حائز ساء أعلى ان
المراد بالجوارى فى كل شيء بالقياس الى المصح المتحقق فيه لولا الثقة فيصدق على
عمل الرجلين فى الوصوه فى محل الثقة انه حائز و غير مصوع عنه بالمصح الثالث
فيه لولا الثقة .

واما الامر الثانى فمدطهر فى تفريب دلالة مصصح هشام على حرود الثقة فى
كل عادة تفريب دلالة على كون الماتى به ثقة بدل عن المأموره الرقى فيدل على
الاحراء . وسقوط الاعادة والقضاء .

و اما الثالث فقد يقال ان نصوص الثقة حتى ماله اطلاق منصرفة الى ماله
دخل فى المذهب كعمل الرجلين ومنعة الحج - واماما هو اعتقاد خطأ فى موضوع
خارجى ككون اليوم تاسع ذى الحجة . فالنصوص لاتشمله (ولكن) يمكن ان يقال
انه فرق بين الموضوع الخارجى الصرف وبين ما يرجع الى الحكم - والنصوص
وان لم تشمل الاول الا انها تشمل الثانى - والمقام من قبل الثانى انه اذا حكم الحاكم
بشوت الهلال من جهة شهادة من لا يقبل شهادته اذا كان مذهب الحاكم القول - فترك
العمل به قدح فى المذهب فبدل فى ادلة الثقة كما يشهد به نصوص الصوم
الاتى بعضها .

فى اعتبار المتدوحة

ثم ان تمام الكلام فى استعادة الحكم من هذه النصوص يتوقف على التعرض

١ - الوسائل الباب ٢٥ - من ابواب الامروائى وما ياسبها من كتاب لأمير المروى

لجهات (الأولى) انه هل يعتبر عدم المدوحة كما عن المدارك - ام لا يعتبر - كما عن الشهيدين والمحقق الثاني في البيان والروص و حاسم المقاصد و جهان (ظهرهما) الاول في خصوص المعام و ان كان في باب الوضوء و الصلاة روايات يمكن استعادته علم اعتبار عدم المدوحة منها (ويشهد) لما احتراه جملة من المصنفين كصحيح (١) رواية عن سي جعفر عليه السلام لتقية في كل ضرورة و صاحبها علم بها حين نزل به و حر (٢) العاصم عنه عليه السلام التقية في كل شيء بصطرا اليه ابن آدم فقد حله الله له . و في معامها روايت اخرى و حر (٣) الربطى عن ابراهيم بن شبة كنت ابي ابي جعفر الثاني اسأله عن الصلاة حلف من يتولى امير المؤمنين عليه السلام وهو يرى المسح على الحصص او حلف من يحرم المسح وهو مسح فكتب عليه السلام ان جامعك و اياهم موضع لاتحذبدن الصلاة معهم فادن لعنتك و اقم الح (فالأظهر) اعتبار عدم المدوحة اعم من التمكن حين العمل من الاتيان به موافقا للتوقيع - مثل ان يمكنه عذارة التكبير للتقية من الفصل بين يديه بان لا يصع بطر احدهما على طهر الاخرى بل يفارب بينهما - ومن تعديل موضوع التقية بموضوع آخر كما لو كان في محل اذا اراد ان يصلي هناك التقية تقتضي ان يصلي على خلاف مذهب الحق ولكن له ان يخرج من ذلك المكان الى مكان آخر يتمكن من الصلاة صحيحة (في المقدم) فديتمكن من الوقوف يوم التاسع - وقد لا يتمكن من ذلك مادام مع جماعة خاصة ولكن يمكن له ذلك اذا تحلف عنهم فيعتبر عدم التمكن بكلا معييه (والاستدلال) لعدم اعتباره في العرص الثاني - بلزوم الحرح العظيم - واما التقية اما شرعت تسهيلاتا مر على الشيعة - واما ذلك ربما يؤدي الى اطلاعهم على ذلك و شرنت عليه بمسدة اهم كما في رسالة الشيخ الاعظم ره (في غير محله) فان محل الكلاء مدلولم يرم الحرح ولا ترتب

٢-١- الوسائل - الباب ٢٥- من ابواب الامر والنهي و ما يسبهم - من كتاب الامر

بالمعروف حديث ٢-١

٢- الوسائل - باب ٣٣ من ابواب صلاة الجماعة من كتاب الصلاة - حديث ٢

مفسده اهم ومجرد كون النقية بها شرب سهيل - لا يقتضي ذلك (وعليه) ومن
يمكن من الوقوف في يوم التاسع ولو بالاقصر على ما هو الركن خاصة من دون
يترتب عليه مفسده خاصة او بغيره ولم يحذف من ذلك لاجرة الوقوف معهم ولا فيكون
مجرى من غير فرق من مالو غنم منه ليس يوم التاسع ام ثبت في ذلك .

حكم مالو ترك النقية ووقف اليوم التاسع

ثانية اد ترك النقية ووقف اليوم التاسع ولم يقف معهم فهل يصح حجه
ام لا - ام يقصر من اد وحلت النقية فلا يصح ومن اد لم يحذف فصح وجوه -
لارب في لصحة مع عدم معنى النقية كما في هذه لارمه التي يترتب على ترك النقية
ضرر يحوز نفعه لان معنى عدم وجوبها حوز العمل على وفق مذهب الحق .

و اما في مورد وجوبها كما داره من تركها في من محرمة وما شاكل فقد استدلل
لمطلان (بان) ما هو الامر بالنقية لروها كون الوقوف في اليوم الثامن معهم حراما تنبيها
للحج فيلزم من تركه غلط لا يحج (و بان) الامر بالوقوف معهم - يلزم للهي عن
الوقوف في يوم التاسع والهي عن لعاده بسطره الفيد (بان) الوقوف في اليوم
الثامن كما يكون موافقا لنقته واما ورايه - كترك الوقوف في اليوم التاسع - ولازم
ذلك وجوب ترك وجرمه الفس . ولازمه لمطلان - وفي الجمع طر (اما الاول)
فان الامر بالنقية لمصلحة فيها اهم من في الوقوف في يوم التاسع لاجب سقوط
الامر به حتى يحوز المترتب (واما الثاني) فلما حقه في محبه من ان الامر بالشئ
لا يقتضي النهي عن صده - مع ان الوقوف في اليوم التاسع ليس صدا للوقوف في يوم
الثامن كما لا يجهل (و اما الثالث) فبان ترك الواجب ليس بحرام (اللهم) الا ان يقال
انه اذا ترتب ضرر بحرم تحمله كقتل النفس - على الوقوف في يوم التاسع مثلا فلا
محالة يكون هو سنا للحرام فيكون حراما - و على كل تقدير هذا فرد نادر جدا و
لغالب عدم حرمة تحيل ما يترتب على ترك النقية من المفسدة و عليه فيحوز ترك

التقية والعمل بما يوافق مذهب الحق .

الثاني أنه قد نوههم أن حجر (١) رافعة عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام قال دخلت على أبي العباس بالحيرة فقال يا أبا عبد الله ما يقول في الصيام لمؤء فقال ذلك أبي الإمام أن صمت صمماو أن افطرت افطرتا فقال يا علام حلي ، بما تده فاكلت معه ما أعلم والله أنه يوم من شهر رمضان فكل فطاري يوم و قصته تسر على من أن يصرب عظمي ولا يعبد الله . يدل على أن العمل الموفق للفقهاء لا موجب سقوط الأعادة والقضاء (ولكن) يرد عليه أن الحرر ما يدل على أن لأحرء الوضعية لم تترتب على العمل المخالف للحق تترتب عليه أن صدر عنه كما تترتب عليه بوصف أحبارهم لا فطر مسقط للصوم وأن كان على وجه التقدير وهذا غير مأمور بحل الكلام .. وهو أن عمل المخالف للحق هل يترتب عليه آثار الحق بمجرد الأدب فيه أم لا (ومعارة أخرى) بذلك مطلق . أحدهما أنه لو قصت الفقه ترك الواجب هل موجب ذلك سقوط الواجب أعاده وقضاء أم لا ثانيهما .. أنه لو انقضت الفقه لإبطل العمل مخالف للحق هل يكون ذلك العمل بدلا عن الوقوع وسقط للأعادة أو انقضاء أم لا . محل البحث هو الثاني ومورد الحر هو الأول (فالمتحصل) أن أحبار الفقه بأن على أحرء الوقوف مع العامة و يصح الحجج معه كان الضرر الذي يحدف بوجهه عن تركه نوعا وشخصا . جاز تحمله أم لم يجز . نعم لو كان له مدوحة لأجدرى كما أن الأظهر حوازي ترك الفقه والعمل بمذهب الحق بحسب أهله وبكون محررا دأب . من عررف في جميع ذلك بين الوقوف يوم الشك والوقوف مع اليقين بعدم كونه اليوم التاسع .

الوجه الثاني لأحرء الوقوف مع العامة

الثاني السيرة المستمرة لمصلحة العامة إلى زمان المعصومين عليهم السلام . الكاشفة عن انصافهم لذلك . توضيح ذلك أنه لا ريب في أن المعصومين وأصحابهم كانوا يحجبون

في أيام الحفاه و ولاية الحور و كان ثوب لهلل بحكم الحاكم و الناس كانوا ملجئين بالعمل بما يحكمون به كما يكشف ذلك روايت الصوم المتقدم بعضها ولم يقل في رواية ولا كتب تاريخ ان احدا من متابعي مذهب الحق حلف لئلا في الوقوف و وقف في اليوم الاخر و يكشف ذلك عن متابعتهم لهم في العمل - كما لم يقل انهم احتاطوا او امروا بالاحتياط بالحج في لسة الماخرة - و يكشف ذلك كله عن كون الوقوف معهم محريا قطعاً (وبهذا) لئلا يدفع الجواب عن ذلك بما لم يثبت مع العامة عن ترك الوقوف معهم في اليوم الذي يفعون معرفت و لعله لم يكن هناك مع و كان كل يعمل على طبق عقيدته - لعدم كون هذا الاحلاف اختلافا في المذهب لانفاق كل لطاعتين على ان الموقف هو اليوم التاسع فكل من تبعه ان اليوم اليوم التاسع كان يقف فيه ومن لم يثبت عنده ذلك كان يقف في يوم يليه سواء كان من العامة او الخاصة (وجه الاندفاع) انه فرق بين الموضوع الخارجى الصوف و بين ما يرجع الى الحكم ويلزم من عدم المتابعة القدر في المذهب و المقدم من قبل الثاني ولذا ورد في باب الصوم ما ورد من متابعتهم في الافطار (و لكن) بما انه لا اطلاق لهذا الوجه فاللزم هو الاخذ بالمتين - و هو ما لو شك في ان يوم وقوفهم اليوم لتاسع و ان لو احرر كونه اليوم الثامن الذي هما يتفق - فلا يدري هل وقع ذلك في ازمته ام لا - نعم - وقوع عدم ثبوت كون يوم وقوفهم اليوم التاسع مما لا يقبل الابتكار - فتنبه هذا الوجه هو الاجراء في خصوص الوقوف اليوم الشك كما هو الغالب .

ومن يجرى العمل على وفق مذهب الحق و يعبر ذلك تكليفا . ام لا - لا ريب في الاجراء والحوار - ما الاول - فلا اطلاق ادلة لتكاليف الواقعية الاولى من دون ان يرد عليه عقيد - واما الثاني فلا يصل .

ثم انه قد استدلل للاجراء بوجه اخر - منها . الاجماع العملى و القولى من العلماء المستكشف ذلك من اعمال مقلديهم و ذكرهم في كتب ماسك الحج (وفيه)

[illegible]

(9) ١٠٤٠٠ ن. فوجو العشاش حتى بقى منها خمسة وثلاثون (مع الليل) ولا خلاف في ثلثه بل في غيره. دوى الواحد ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥

۱. الجسٹریس صاحب . میں نے آپ کے قریب ہا جسٹریس . آج کل ہے

۲-۴۔ نو مسائل باب ۴۔ من اداء - اداء یوف بالحق - الحدیث ۳۱

٣-٥-٦- توضيح الـ ٥ من ٤ - ارجو ان يحضر - لحدث ١-٣-٧

بى بين عرفة والمردلة قبل فصلى المغرب وصلى العشاء بالمردلة
ورما يجمع بين الطائفتين بحمل الثامنة على صورة لا صطرار - وهو لا وجه
له بخلاف ما ذكرناه من لجمع - ثم أبى لم اعثر على رواية متعصية لمصوص أربع
بل في بعض النصوص التحديد بالثالث - وبعضها مطلق مصرح به و ان مضى من
الليل مضى وعن كشف اللثام ولعل من اقتصر على الربع نظر الى احبار توقيت
المغرب بالربع وحمل الثالث على ان يكون بعد الفراغ من العشاء عنده (و فيه) ان
المصنف من لا يرى ذلك وقد صرح بقاء وقت العشاءين الى انصاف الليل (و يستحب
ايضا - ان يجمع بينهما نادان و اقامتين) من غير سوء من بينهما - كما يشهد به
النصوص - كصحيح منصور المتقدم و نحوه غيره و (اما) ما في صحيح (١) ابان
صلبت حنف أبى عبد الله المغرب بالمردلة فقام فصلى المغرب ثم صلى العشاء لاجرة
ولم يركع فصا بينهما ثم صلب حمله بعد ذلك سنة فلما صلى المغرب قام فتنفل بأربع
ركعات (محمول) على اربعة بيان الجوار

في اعتبار النية في الوقوف

البحث لثاني - في كيفية (و يجب فيه النية) بمعنى الارادة المحركة للعصليات
بحول لعل - وكون ذلك عن داع قرى لانه من عبادات و عتبار ذلك فيها من لو وضحات
الثابتة بالأدلة وقد مر تفصيل ذلك في الاحرام كما انه ظهر مما ذكرناه هناك انه لا
يعتبر لاحط من يكفى الداعى الموحود في النفس (وهل) يعبر قصد كون وقوفه
لحجة الاسلام وغيرها - كما في لذكره - أم لا - وحيث مبان على كون ذلك من
قبل عنوان الظهيرية والعصرية من العدوين لقصده التحيلة في الامور به ام لا - وحيث
ان الاظهر في لسنى هو الثاني للاصل والنصوص لدالة على ان من وقف بالمردلة
وصلى فيها وذكر لله يحصل الواجب وان جهل بكون الموقف هو المرذلة - فالحق

عدم اعتباره (٩) يعتبر أيضا (التكون فيه من طلوع الفجر الى طلوع الشمس) للرجل المختار غير ذي لعدركما هو المشهور - وعن المدرك والمفتاح وكشف الثام دعوى الاجماع عنه (وعن) اندروس الوقت لاحد ربله - نجر الى طلوع الشمس و بسبب بعضهم في طهر الاكثر (نظر) في حكمهم بحد لا يوصيه قبل الفجر بدمه فقط - ويحكمهم بالصحة الحجة لو قصر فيه (ولكن) حدث راجع منه قرينة على عدم الجوار ولاقل من عدم لدلاله عنه - وصحة الحج لو قصر فيه - دليل عدم كونه بالخصوص ركة لعدم وجوبه - مع ان في الصحة كلاما مساسي - فان طهر عدم قولهم بما ذكره - ولعمري ما افاده بعض المحققين (قال) وشبه ان يكون الرجوع قطعا فيكون مراد من جعل ما بين الطلوع عن حاضيه الوقت لاحترى ما يحرم ترك الوقوف فيه - و من ضم معه قبل الفجر زاد ما يوجب تركه عمدا بطلان الحج انتهى .

وكيف كان فيشهد الاول - صحيح (١) معاوية بن عمار - عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل صلى على طهر بعد ما صلى الفجر فقف ان شئت قرأت في الحلة - شرب حبث فاشت فاد وقعت - وحمد الله عز وجل واثى عليه وذكر من آياته وبلائه ما قدر - عليه الى ان قال - ثم انقص حيث يشرى لك شبر ورمى - لان مواضع احقاقها من رجل (٢) حمل عن بعض اصحابنا عن احدهما عنهما السلام لانه ان بعض الرجل يبل اذ كان في الصلاة فمعه ثوبان من داء لم يكن حاضرا وهو دليل الحرمة (نكح) غايه ما يدل عليه بروم الوقوف بعد طلوع الفجر ولا يدل على ان انتهاء طلوع الشمس (واستدل) في الحديث على استداده الى طلوع الشمس - بالاحبار (٣) الدلالة على ان من ادرك المشعر قبل طلوع الشمس فقد درك الحج ومن لم يدركه في ذلك الوقت فقد فيه الحج .

وقد استدلل بقول الآخر - صحيح (٤) هشام بن سالم وعبره عن ابي عبد الله عليه السلام

١- الوسائل - الباب ١١ - من ابواب الوقوف بالمرح حديث ١

٢- الوسائل - الباب ١٧ - من ابواب الوقوف بالمرح - الحديث ١٨٦

٣- الوسائل - الباب ٢٣ - من ابواب الوقوف بالمرح

في التقدم من مسمى الى عرفات قبل طلوع شمس لاس هو لتقديم من مردلة الى مسمى
 يرمون الحمار ونصادق المعجر مسمى لاس به وبعس (١) مسمع عن ابي
 ابراهيم عليه السلام في رحل وقب مع لاس بجمع ثم قص قبل نه من الناس قال عليه السلام ان
 كان حمارا فلا شيء عنده وان كان افاص قبل طلوع المعجر فعليه دم شاة - ادلوا وحب الوقوف
 بعد المعجر بمسك عن مره بالرحوع - وبالحمار الالية ندانة على من ادرك المشعر
 قبل طلوع الشمس فقد ادرك الحج - وبالحجر (٢) على من عطسه قابا فاصا من لمرداة بابل
 اياوشم من عند الملك لكوني وكان هشام حاتم فاشبه الى حمرة بعقه قبل طلوع
 المعجر فقال لي هشام اي شيء احببنا في حجتنا فحس كك دلت ابو الحسن موسى عليه السلام
 قد رمى الحمار وصرى قطاب نفس هشام (ولكن) يرد على الاول انه مطلق قاب
 الحسن على ذي صدر - فالجمع به وبين ما تقدم نقصى ذلك - ويرى على الثاني -
 ان السكون ليس دليل عدم اوجوب ولد سكك في نصوص الاوصاف من عرفات قبل غروب
 الشمس عن الامر بالعود - ويرد على الثالث - ان تلك الاحراء لا في وجوب عبء ذلك معه -
 واما الرابع فهو قضية في وقعه ولعله لا كان معذور - هذا كله ليرحل المتمكن المختار.

احراء الوقوف بالمشعر بهارا

(ولو فاته) الوقوف بين الطلوعين (الصبر ورؤية) طلوع الشمس (الى التوال) بلا حلال - بل عنه لاجماع كما دعاء غيره وحده - وشهد به جملة من النصوص
 كصحاح (٣) ابن عمر عن لصادق عليه السلام من افاص من عرفات الى مسمى فابرجع
 وليات حمدا ولفق بهو كان قد وجد لاس قد افاص من جمع وموثق (٤) يورس
 عنه عليه السلام في رحل قص من عرفات يمر بالمشعر فلم يقف حتى انتهى الى مسمى فرمى

١ - لوسائل الباب ١٦ من باب الوقوف بالمشعر للحديث ١

٢ - لوسائل الباب ١٤ من باب رمي حمرة لعمه الحديث ٣

٣ - لوسائل الباب ٢١ من باب الوقوف بالمشعر الحديث ٣٠

الحمرة ولم يعلم حتى ارتفع النهار قل ^١ يرجع إلى المشعر فيقف به ثم يرجع و
يرمي الحمرة ويحرقها غيرها (وهي) و ^٢ لم يحدد لمتنبي فيها روال لشمس
إلا أنه يشهد لذلك لخصوص الدالة على أن من أدرك المشعر قبل روال لشمس فقد
أدرك الحج كصحيح (١) جميل عن الصادق ^{عليه السلام} من أدرك المشعر يوم السبت قبل
روال لشمس فقد أدرك الحج الحديث وموثق (٢) صحيح عن أبي الحسن ^{عليه السلام} في
من لم يدرك الموقف من أدرك مرد لفة فوقف بها قبل أن تروى الشمس يوم السبت
فقد أدرك الحج ويحرقها غيرها (وعن) الصادق ^{عليه السلام} هذا الوقت الأصغر يرى إلى
عروب الشمس - وإن كان المصنف ^{عليه السلام} (وذكره) إطلاقاً ما دل على أن من أدرك
المشعر فقد أدرك الحج (ويكن) مرد عليه أن المراد من أدركه في الوقت المحدد له
لا مطلق كما هو واضح والكلام الآن

ثم إن لا يوفى بالمشعر وقتاً حراماً حر مشهود بالأخبار - وهو ليلة
السحر إلى طلوع الشمس - وهي وقت للمعركة وبقي العذر - بالأحاديث وهي لمتنبي
وهو قول كل من يحفظ عنه لعدم انتهى - وشهد به مرسل (٣) جميل المتقدم لأبى
ن بعض لرحل ليل إذا كان حائماً وصحيح (٤) صحيح لآل أبي عبد الله ^{عليهم السلام}
حفت فذاك مع مساء ومضى بهم ليل فقال ^{عليه السلام} بعد يريدان يصنع كما صنع
رسول الله ^{صلى الله عليه وآله} فبت معهم فبعض بهم من ولا بعض بهم حتى تغف بهم بجمع
ثم قص بهم حتى تاتي الحمرة عظمى فرمى بالحمرة الحديث وصحيح (٥) أبي
صغير ^{عليه السلام} رخص رسول الله ^{صلى الله عليه وآله} النساء والصبيان فيصوم من جميع ليل وإن
يرمي بالحمرة ليل فادروا أن تروى ليل وكلوا من يذبح عنهن وحر (٦)
على أبي حمزة عن جدهما لسلامي امرأة لرحل حائف أفض من المشعر ليل
فلأناس فليرم بالحمرة الحديث وصحيح (٧) هشام المتقدم - والتقدم من مرد لفة إلى

١- ٢- ٣- ٤- ٥- ٦- ٧- ٨- ٩- ١٠- ١١- ١٢- ١٣- ١٤- ١٥- ١٦- ١٧- ١٨- ١٩- ٢٠- ٢١- ٢٢- ٢٣- ٢٤- ٢٥- ٢٦- ٢٧- ٢٨- ٢٩- ٣٠- ٣١- ٣٢- ٣٣- ٣٤- ٣٥- ٣٦- ٣٧- ٣٨- ٣٩- ٤٠- ٤١- ٤٢- ٤٣- ٤٤- ٤٥- ٤٦- ٤٧- ٤٨- ٤٩- ٥٠- ٥١- ٥٢- ٥٣- ٥٤- ٥٥- ٥٦- ٥٧- ٥٨- ٥٩- ٦٠- ٦١- ٦٢- ٦٣- ٦٤- ٦٥- ٦٦- ٦٧- ٦٨- ٦٩- ٧٠- ٧١- ٧٢- ٧٣- ٧٤- ٧٥- ٧٦- ٧٧- ٧٨- ٧٩- ٨٠- ٨١- ٨٢- ٨٣- ٨٤- ٨٥- ٨٦- ٨٧- ٨٨- ٨٩- ٩٠- ٩١- ٩٢- ٩٣- ٩٤- ٩٥- ٩٦- ٩٧- ٩٨- ٩٩- ١٠٠-

١- ٢- ٣- ٤- ٥- ٦- ٧- ٨- ٩- ١٠- ١١- ١٢- ١٣- ١٤- ١٥- ١٦- ١٧- ١٨- ١٩- ٢٠- ٢١- ٢٢- ٢٣- ٢٤- ٢٥- ٢٦- ٢٧- ٢٨- ٢٩- ٣٠- ٣١- ٣٢- ٣٣- ٣٤- ٣٥- ٣٦- ٣٧- ٣٨- ٣٩- ٤٠- ٤١- ٤٢- ٤٣- ٤٤- ٤٥- ٤٦- ٤٧- ٤٨- ٤٩- ٥٠- ٥١- ٥٢- ٥٣- ٥٤- ٥٥- ٥٦- ٥٧- ٥٨- ٥٩- ٦٠- ٦١- ٦٢- ٦٣- ٦٤- ٦٥- ٦٦- ٦٧- ٦٨- ٦٩- ٧٠- ٧١- ٧٢- ٧٣- ٧٤- ٧٥- ٧٦- ٧٧- ٧٨- ٧٩- ٨٠- ٨١- ٨٢- ٨٣- ٨٤- ٨٥- ٨٦- ٨٧- ٨٨- ٨٩- ٩٠- ٩١- ٩٢- ٩٣- ٩٤- ٩٥- ٩٦- ٩٧- ٩٨- ٩٩- ١٠٠-

مسي يرمون الحجار ويصلون العجر في مائر لهم بمسي لاناس - وان المنفق منه المحمول عليه - الساء و دو العدر - الى غير ذلك من الاحبار - وقد صرح في هذه النصوص بالساء - والصعاء و الصبان - و الرجل الحائف (و عليه) واستددة حكم كل ذى عدر واصحة - لصدق الضعيف عليه - مصافا الى انه من لتصريح بهؤلاء بصيغة ارسل رسول الله ﷺ اسمه مع الساء كدفي ذبل صحيح بي بصير يستفاد كبرى كلية - صف الى ذلك كله اطلاق صحيح هشام فان المنفق خروج الرجل غير ذى العدر منه يفي لافى ولا اشكال في الحكم .

حكم من اعاض من المشعر قبل طلوع الفجر

ثم ان تمام الكلام في هذه المسألة بالعرض لرفع - ١ - ان غير ذى العدر من الرجال لا يجوز له الاقصة من المشعر قبل طلوع الفجر لكون الوقوف بعده واحا عليه (ولو اقص قبل الفجر عائما عمدا كفر شاة وصح حجه ان وقف بعرفات) كما هو المشهور بين الاصحاب - وفي الحواهر شهرة عظيمة كاذت تكون اجماعا - ويشهد به حسن مسمع المتقدم في رجل وقف مع الناس بجمع ثم اقص قبل ان يعص الناس فقال ^{عليه} ان كان حاملا فلا شيء عليه و كان اقص قبل طلوع الفجر فعليه دم شاة - ودلالة الخبر على لزوم الشاة وصحة - و اما صحه حجه و التقييد بان وقف بعرفات فسياتي الكلام فيهما في الاحكام في المسألة الاولى .

(و) قد عرفت انه (يجوز للمرء والحوالف الاقصة قبله) ولا شيء عليهما .

عدم وجوب استيعاب زمان الوقوف

٢- قد عرفت ان للوقوف بالمشعر اوقاتا ثلاثة - الاختياري - و الاطراري و لاختياري المشوب بالاطراري - والواجب من كل منها المسمى ولا يحب الاستيعاب . اما في الاول فهو المشهور بين الاصحاب و عن التذكرة دعوى الاجماع عليه

(وعن) الصدوق والمعد ولسيد وغيرهم وجوب الوقوف الى طلوع الشمس (وعن) بعضهم وجوبه من طلوع الفجر (بشهادة) للاول اطلاق الامر بالوقوف في صحيح ابن عمار المتقدم لمحقق المسمى بصحيح (١) هشام بن الحكم - عن الصدوق عليه السلام من ادرك المشعر الحرام و عليه خمسة من الناس فقد درك للحج - فانه كسنة عن بقاء قبيل من لوقت و نحوه غيره و مرسل (٢) حميل عنه عليه السلام يسعى للامام ان يقف بجمع حتى تطلع الشمس وسير لاس ان شائوا عطلوا - وان شائوا حروا - والنصوص الدالة على ان من صلى بالمشعر اجزأه .

واستدل للقول الثاني - بالامر بالاخصة حين يشرق لك ثبير في صحيح ابن عمار المتقدم - وبصحيح (٣) هشام بن الحكم عن ابي عبدالله عليه السلام لانه دور وادي محسر حتى تطلع الشمس (و لكن) يرد على الاول - انه قد وردت نصوص كثيرة دالة على ان الاخصة قبل طلوع الشمس بقبيل احب كموتى (٤) اسحاق بن عمار عن ابي ابراهيم عليه السلام قال سالت اى ساعة احب اليك ان اقبض من جمع فان عليه السلام قال ان تطلع الشمس بقبيل فهو احب الماعات الى قلت فان مكنت حتى تطلع الشمس قال عليه السلام لاس و نحوه غيره (وعليه) فيحمل الصحيح على اراده الاسير من الاشراف لو لم يكن بنفسه طاهرا فيه بقربة قوله حين ترى الابل احدها . و يرد الثاني - ان وادي محسر من حدود المشعر لانه وعدم المحاور عنه عم من عدم الاخصة من المشعر - مع - انه لا يمنع عن عدم الاخصة من المشعر سحر لا يستلزم لتجاوز عن ذلك لو ادى (وعن) جماعة وجوب الوقوف اليه على الامام خاصة اى امير الحاج - و استدلو له بما تقدم وبمحرميل المتقدم يسعى للامام ان يقف بجمع حتى تطلع الشمس (وما) تقدم قد مر ما فيه - و حجر حميل لا ظهور له في الوجوب كما لا يحصى لو لم يكن طاهرا في الفضل .

١- الوسائل - باب ٢٣ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ١٠

٢-٣-٤ الوسائل - الباب ١٥ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ١-٢-٤

واما القول الثالث فانه تذكر له وجه - بل الامر بالوقوف في صحيح ابن عمار
بعد صلاة الفجر يشهد بخلافه - كما ان الاصل ينبغي

واما الوقت الثالث - فانه يسمي الوقوف فيه اجما غيبه - وقوله **إِنَّمَا** في
صحيح ابن عمار فمقصود عدم المشعر بحرم ساعته - وتصريح جميع بوضعه بالافاضة
ليلا ورمى الحمار فيه - شهد انه - اما لاون فوضوح - واما اناسي فلانه اهم اي
وقت من الليل رد ومضى بعضها من المشعر عن رواد الليل - لعدم النقائل بوجوبه
يعمل على التلب .

واما اناسي والظاهر به لأخلاف في كفايه يسمي الوقوف فيه ايضا (و يشهد به)
قوله **إِنَّمَا** في صحيح (١) لعطاء . فيضع قبلا بالمشعر لحرام

عده وجوب المبيت بالمشعر

٣- هل يجب المبيت بالمشعر كما فيه في الجوهر الى طاهر لاكثر - ام
لا يجب كما عن حدة من لمحقق منهم الحديث و انصف به في جملة من
كتبهم - وجوه .

قد سدل الاول بصحيح (٢) الحديث عن الصادق **ع** في حديث ولا يحاور
لحياص ليلة المردقة و بصحيح (٣) ابن عمار عنه **ع** صحح ابن طهر عن ما نصلى
العجر - يدعوى به طاهر في المهر و عنه عن المسب و بحر (٤) عبد الحميد عن
الصادق **ع** عن به لم سمي لا يفتح طيح - لان آدم **ع** امر ان شطط في طحاء جمع
و شطط حتى انحر الصبح ، معهود مرسل حمل (٥) المتقدم لانهما لا يفيضان الرجل

١- الوسائل - باب ٢٤ من بواب الوقوف بالمشعر - الحديث ١

٢- الوسائل - الباب ١٠ من بواب الوقوف بالمشعر - حديث ١

٣- الوسائل - باب ١١ من بواب الوقوف بالمشعر - حديث ١

٤- الوسائل - باب ٤ من بواب الوقوف بالمشعر - حديث ٤

٥- الوسائل - باب ١٧ من بواب الوقوف بالمشعر - حديث ١

يلين اذا كان حائفا - و بعد دل على ثبوت الله على من اوصى قبل الفجر - و بالناسى (وفى الكل نظر) ما لاول - فلان عدله لمجاوز عن اخصى اعم من المبيت فى لمرحلة لا مكان لتقدم عنها - مع ان الصحيح مصدر قوله - و بسحب للصورة ان يقف على المشعروطة رحله ولا يجوز الحج - فمكر ان يكون قوله ولا يجوز عطف على قوله يقف ان يكون مسجبا - و اما الثانى - فلاه لا تم مع رحله بسبب ايضا - و به يظهر ما فى الثالث - و اما الرابع - فلان عدله الاصله عم من المسبب به و تقدم فيه لدرك الوقت لا اختيارى - و اما الخامس - فلان الظاهر كونه بدمه برك الوقوف لا اختيارى - و ما السادس - فلاه لا يمكن ان كان اكثر من الامسح به - فلا يظهر هو عدم الوقوف للاصل

٤ (و هذا المشعر بالنسب المار من الى الحصاص الى وادى محسو - فلا خلاف و لمصوص شاهدة و قد عد فى اوسنل ما ان لمود كر فيه حمله من المصوص ٥- (و) قدر ان (هذا الوقوف ركن فى توكه ليل و بهارا عمدا بطل حجه - و لو كان ناسيا و ادرك عرفات صح حجه) - و ساقى ته - بكلام فى ذلك و حكم جميع الصور .

اوقات الاختيار والا ضطرار الموقوفين

لبحث الثالث فى حمله من لاحكامه عبر ما فى صحن البحث السابق و فيه (مسائل الاولى) قد ظهر مما ذكرناه ان اوقات الوقوف خمسة - (وقت الوقوف الاختيارى بعرفات) وهو من روال الشمس يوم عرفة الى غروبها (و) وقت (الاصطراذى) وهو من غروب شمس عرفة (الى) طلوع الفجر من يوم النحر (و) وقت الوقوف الاختيارى بالمشعر يوم (من طلوع الفجر يوم النحر الى طلوع الشمس) و وقت الاختيارى المشوب بالاصطراذى وهو - اصطراذى عرفة (و) وقت (الاصطراذى) المحض - وهو من طلوع شمس يوم النحر (الى الزوال) .

وقد مر انه لو ترك الوقوف جميعا فقد بطل حجه من غير فرق بين كونه عن علم او جهل وسيان . وعليه اجماع علماء الاسلام .

ولو ادرك شئ من الوقوف - فيه صور - خمس منها معددة - وهي - احتبارى عرفة - واضطراريها - و احتبارى المشعر المحصى - و احتبار به المشوب بالاضطرارى والاضطرارى المحصى و ست اخرى منها مركبة من هذه لاقسام الحمسة - الاحتبارين والاضطراريين واحتبارى كل منهما مع اضطرارى لآخر - و احتبارى عرفة مع احتبارى المشوب للمشعر واضطرارىه معه ويدكر يعون الله تعالى حكم كل من لصور مستقلا من حيث صحة الحج و عدمها

حكم من أدرك احتبارى عرفة خاصة

الصورة الاولى . ما لو ادرك احتبارى عرفة خاصة - وفيها احوال (الاول) صحة الحج ذهب اليها المصنف ره في جملة من كتبه والمحقق و الشهابان - و غيرهم بل نسب الى المشهور بل عن ثنى الشهابين على الخلاف فيها و عن المفاتيح عن بعضهم الاحماع عليها (الثاني) بطلان الحج - كما عن السنهوى و لمدارك و المفاتيح (لثالث) النقصين من العامد للعالم فالثاني . والجاهل و الناسى والمضطرب الاول . ولا يبعد خروج العالم العائد عن محل لكلام وعدم التزام احد من القائلين بالصحة بصحة حج العالم العائد و عليه ففى المسألة قولان

وكيف كان فقد استدلل الاول - بالسوى (١) المشهور - الحج عرفة . وبحسب (٢) ابن اديبة عن الصادق عليه السلام عن قول الله عز وجل الحج الاكبر - فقال لا حج الاكبر الموقف بعرفة ورمى الجمار - و تصحيح (٣) ابن ابي عمير عن محمد

١ - المستدرك باب ١٨ - من ابواب احرام الحج الحديث ٣

٢ - الوسائل باب ١٩ - من ابواب احرام الحج حديث ٩

٣ - الوسائل ابواب ٢٥ - من ابواب لوقوف بالمشعر لحديث ٥ -

ابن يحيى الحثمي عن ابي عداة عليه السلام في رجل لم يقف بالمرءة ولم يست بها حتى اتى مي قال عليه السلام لم ير الناس الم يكرمي حين دخلها قلت فانه جهل ذلك قل عليه السلام يرجع قلت ان ذلك قد فات قال عليه السلام لا بأس به ونحوه حره (١) لآخر وصحيح (٢) على من وثاب عن الصادق عليه السلام من افاض مع الناس من عرفات فم يثبت معهم يجمع ومضى الى مي متمدا او مستحفا فعليه مدية. ونحوه صحيح (٣) حرير (اقول) ان بعض هذه الوجوه غير تام. ويرد على الاول به غير مروى من طرفنا. مع انه في مقام بيان اهمية الحجج والابطال الحجج بترك حدة اخرى من الاحراء قطعا. وبه يظهر ما في الثاني (و ما) الاخير من رعاية ما يدلان عليه ثبوت المدية على من تركه وهذا لاستلزام صحة الحجج وقدر في محبت الكفار ان بعض محرمات الاحرام يوجب الكفارة وبطلان الحجج. نعم. دلالة حري الحثمي تامة (و الماشية) في سديهما. من جهة كونه عاميا. بعد كون الراوى عنه ابن ميمون وتوثيق لجاشي الحثمي (في غير محله) و هو وان احتصا بالجاهل الا انه يلحق به لاسي و لمصطر لعدم القول بالفصل بينهما وبينه.

وقد استدلل لفول الآخر - بالمصوص (٢) الدالة على ان من درك جمعا اما مطلقا - او قل روال الشمس فقد ادرك الحج ويمدول من الاخبار على ان من ادرك جمعا بعد طلوع الشمس فقد فاته الحج - كحري (٥) محمد بن فضيل - و (٦) محمد بن سنان - و بحر (٧) لحسين عن الصادق عليه السلام اذا فلتك المرءة فقد فلتك الحج (ولكن) الجميع اعم من حري الحثمي المتقدمين - لعمومها بالنسبة الى الجاهل باحتياري المشعرو غيره - واحتصاصهما بالجاهل به - فيقتد اطلاقها بهما - فلا يظهر صحة لحج - الا في صورة العلم وعدم وفي تلك الصورة تجب المدية والحج

١- الوسائل - الباب ٢٥ - من ابواب الوقوف بالمشر - الحديث - ٥

٢ - ٣ - الوسائل الباب ٢٦ - من ابواب الوقوف بالمشر

٤ - ٥ - ٦ - الوسائل الباب ٢٣ - من ابواب الوقوف بالمشر حديث ٣ - ٤ - ٢

من قابل

الصورة الثانية - ان يدرك اضطراراً عرفه عن الشهيد في الدروس بغير محرج
قولاً واحداً - ونقل لاجماع عليه عن غير واحد (قوب) ان مقصدي حبرى الجمعي
وان كان الصحة لان تمام الاصحاح على الطلاق بوجوب الساء عليه - وترك العمل
بالحبرين في المورد

حكم من أدرك المشعر خاصة

الثالثة - ان يدرك حصاراً المشعر خاصة لا شكك فيه وهو في صحة حجته
ان كان تركه الوقوف عرفه عن عمدى - ولا بد من الاحتج وقد عدم تفصيل القول فيه في
حكم الوقوف بعرفة
الصوره لربعه ان يدرك المشعر بغير (عن) الشهيد اثنى القول بصحة حجته
(وعن) لدخول الساء على الطلاق (و في) المشتبه الظاهر عدم الاحتجاج لمن ترك
عرفه عمد ولا جرمه بعرفه مطلقاً - فالكلام في مورد
الأول - لو ترك عرفه عمداً - فقد قلنا ان مقصدي اطلاق ما دل على ان ادرك مردفة فقد
ادرك الحج كصحيح (١) معاونة بن عمار عن الصادق ع من ادرك حصاراً فقد ادرك الحج
بحوجه صحة حجته ومقصدي ما دل على ان الحج عن صاحب الادراك كحبر (٢) انى يصير
عنه القول ان اصحاب الاركان الذين يرون حجب الاركان لا يحج لهم ويحج غيرهم بطلانه (والسبب)
بين لطائفتين عموم من وجه وحيث ان المحاصر في عارضين بعاص من وجه هو الرجوع
الى احتراز الترجيح - فراجع لها وهي تقتضى بعدم خصوصية الصحة لموقف حصار
الطلاق لعدم (قوب) في التذكرة واما العامة فقلنا لو دونه ان الوقوف بعرفة
الحج مطلقاً سواء وقف بالمشعر اولا شئى (ولكن) قد ساراه رتب للمعركة ودى العذر
فالرجل عبر المعدور لا يكون ذلك وقاله فلاشملة اطلاق دس الصحة (ويدن) على

١ - ابوساكن باب ٢٥ - من يوف بالمشعر - حديث ٢

٢ - الوسائل - باب ٩٠ - من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة حديث ٣

الطلان مصافاً إلى ذلك صحيح (١) لحسنه عن الصادق عليه السلام عن الرجل يأتي بعدما يفيض الناس من عرفات - فقال إن كان في مهر حتى يأتي عرفات في ليلته يقف بهائم يفيض فيدرك الناس بالمشعر قبل أن يعصوا فلا يتم حججه حتى يأتي عرفات من ليلته يقف بها - فيه إذا كان ترك اصططاري عرفة عمداً موجبا للطلان فترك احتيازيها أولى بذلك. الثاني ما لو تركها عن غير عمد وقد استدل لصحة حجه بصحيح الحلبي المتقدم وغيره من المصنوع (٢) الدالة على أن من فاتته عرفة ووقف بالمشعر - أو أقام به - أو أدرك الناس به - ثم حجه - فيها باطلاً كما تشمل المقام وهي أحسن مطلق من ما دل على صحة الحج عن أصحاب الأراك فتقيد - و التخصيص بما بين الطلوعين لأوجه له (أقول) أولاً - أن شمول تلك المصنوع المتضمنه أدراك المشعر قبل طلوع الشمس المصروف عن الأدراك في الليل مبرور - وثانياً أنه لا بد من التقيد بالمرثية وذو العذر لما عرفت من أنه ليس وقتا للرجل غير ذي العذر - فالأظهر هو الطلان مطلقاً .

أجزاء الوقوف بالمشعر نهاراً

الصورة الخامسة أن يدرك اصططاري المشعر خاصة - وإن ترك عرفة عمداً بطل حجه لما مر - وإن كان تركه غير عمدى - فالمشهور بين الأصحاب بطلان الحج - و عن المختلف دعوى الإجماع عليه (وعن) الصدوق في العلل والأسكافي وظاهر السيد والحلي وثاني الشهيدين وصاحب المدارك القول بالاحتراء به وجعله الشهيد قدس أقره . يشهد للأول خصوص كثيرة بل عن المعبد أن أحار عدم الاحتراء به متواترة كصحيح (٣) حرير عن أبي عبد الله عليه السلام عن رجل مفرد للحج فاته الموقعان جميعاً فقال عليه السلام له إلى طلوع الشمس يوم المحر فانطلعت الشمس من يوم المحر فليس له حج ويجمعها عمرة وعليه الحج من قابل وحري (٤) محمد بن فضيل ومحمد بن

١- الوسائل - باب ١٩ - من أبواب إجماع الحج والوقوف بعرفة - حديث ١

٢- ٣- ٤- الوسائل - باب ٢٢ - من أبواب الوقوف بالمشعر حديث ١- ٣- ٤

سان عن ابي الحسن عليه السلام عن احمد الذي اذا ادركه ابرح ادرك الحج فقال عليه السلام :
 اني جمعت الناس في المشعر قبل طلوع الشمس فقد ادرك الحج ولا عمرة به وان
 لم يأت جمعاً حتى تطمع الشمس فهي عمره ومردده ولا حرج به - فان شاء اقام وان شاء
 رجع وعيبه الحج من قاس - ويحوها غيرها
 ورواه هذه لمصوص روات دالة على ادرك الحج بادر كالمشعر قبل روال
 لشمس كصحيح (١) عبدالله بن ابي عمير عن رجل عن ابي الحسن عليه السلام قال لم ادرك
 بالوقوفين جميعاً الى ان قال قد دخل سحابة من عمار على ابي الحسن عليه السلام فساله عن
 ذلك فقال عليه السلام : ادرك مردده فوقف بها قبل ان يروى الشمس يوم المعر فقد ادرك
 الحج وصحيح (٢) جميل عن الصادق عليه السلام من ادرك المشعر الحرام يوم الحرق قبل
 روال الشمس فقد ادرك الحج وصحيح (٣) ابن ابي عمير عن بعض اصحابه عنه (ع)
 تدري لم جعل ثلاث هـ قلت لا قال (ع) فمن ادرك شيئاً منها فقد ادرك الحج -
 ويحوها غيرها وبعض هذه لمصوص روات دالة للمباشرة الا ان اكثرها نامة الدلالة
 على ذلك .

وقد يقال ان الطائفة لثلاثة اعم من الاولى من جهتين احدها - عموم الثانية
 لمن ادرك عرفة ولو صطار ربه - وعدمه - والاولى محصورة بمن لم يدركها - ثانيتهما
 عمومها لما قبل طلوع الشمس نصاً - فيقيد طلائها بالاولى - فان تم ذلك فهو - والا
 فان صحت دعوى عرض الاصحاب عن الثانية فالمسح هو الاولى - وان لم
 تتم وقعت المعارضة بينهما - يقدم الاولى - لشهره والاضهر هو الطلوع في
 هذه الصورة .

الصور المركبة

السادسة - ان يدرك الاحترايين من الوقوفين - وصحة الحج ح ضرورية

الساعة ان يدرك احتياري عرفة مع ليلي المشعر حاصفة فان كان تركه احتياري المشعر عن غير علم وعدم و كان داعتر - او كان الحاج مرأة فلا اشكال في الصحة لأدراكه كلا الوقوفين وان كان تركه اياه عن علم وعدم و كان رجلا - فالأظهر هو الصحة كما عليها لاكثر على ما في المسند - وصاحب الجواهر قد عديان صور التركيب يصرح بالطلان ولكن في محث الوقوف بالمشعر في مسألة مالو افاض قبل المعر عامدا بعدان كان به لا يسي على الصحة ويدعى ان عليها الشهرة العظيمة التي كادت تكون اجماعا .

وكيف كان فيشهد للصحة حسن (١) مسمع عن ابعد الله ^{عليه السلام} في رجل وقف مع الناس بجمع ثم افاض قل ان بعض الناس قال ^{عليه السلام} ان كان حاهلا فلا شيء عليه وان كان افاض قل طوع العجز فعنه دم شاه واورد عليه (بارة) بصف المسد (و اخرى) سانه في مقام بيان حكم الجاهل المعص قبل المعجر و بعده فيكون ح من مسألة ذي العذر (و ثالثة) انه لا يطلق على فتوى الاصحاب فيهم قيدوه بدرك عرفة والحجر مطلق من هذه الجهة ولكن (برد الاول) انه حسن و مجبر بالعمل كما اعترف به المستشكل في غير المقام (و برد الثاني) ان الجاهل لاشيء عليه لو افاض قبل المعجر (مع) انه لادعى ولاوجه لتقييد اطلاقه به (ويرد الثالث) به غير متعرض لحكم صورتي درك عرفة و عدمه فينبى ما يقتضى الفساد مما دل على وجوب وقوف عرفة وانه لاحق لمن تركه .

الثامنة - ان يدرك احتياري عرفة مع اضطراري المشعر في النهار - فان كان ترك احتياري المشعر اضطراريا صح حجه اجماعا و الادلة متطابقة عليه - فانه جعل وقت لذلك - وان كان تركه عمديا - فمن غير واحد دعوى الاحماع على بطلان الحج لتركه احتياري المشعر عمدا (و بشهاده) المصوص (٢) الكثيرة المتقدم طرف منها

١- لوسائل - ايات - ١٦ من ابواب الوقوف بالمشعر الحديث - ١

٢- الوسائل - ايات - ٢٣ من ابواب الوقوف بالمشعر

المتصمة انه ان لم تات جمعا حتى يطلع الشمس وهي عمره معددة ولا حرج له او ما
يقرب ذلك ولا يعرضها . مادل (١) عني ان من ادرك المشعر قبل رواق الشمس فقد
ادرك الحرج لاحتصاصه بغير العدد لادرك للاختباري منه

لتاسعة ان يدرك صطري عرفة - مع بلى المشعر - وان كان ترك احتباري
عرفة عمديا بطل حجه لادرك في مسحت الوقوف عرفة من ترك احتباري عمدا موجب
للطلاق وان كان عبر عمدي فان كان ترك حرجي للمشعر عن عدد او كان مرأة صح
حجه لما مر من صحة الحرج مع درك السبي وحده في العرض فمع اضطرابي عرفة
بظريف ولي - وان كان تركه ما عن عدد صح حجه لاطلاق حسن مسمع لمتقدم
فانه بقدر اختلافه بمن لم يدرك عرفة صلا . وسقى من درك صطر ربهما تحت لاطلاق
فالظاهر هي الصحة مطلقا .

العاشرة - يدرك اضطرابي عرفة مع احتباري المشعر - وان كان تركه احتباري
عرفة عمدا بطل حجه - ولاصح جماع وظهر وجهه مامر

لحادية عشر يدرك صطرابي عرفة - مع اضطرابي المشعر الهاري - وان
كان تركه احتباري عرفة عمد بطر لمامر - وان كان عن عدد - فان كان ترك احتباري
المشعر عمديا بطل ص المامر - وان كان عبر عمدي - فبه قولان (احدهما) ما عن
الشح والصدوق والسيد والاسكافي والحليين والمحقق واحصاف في اكثر كنه
واكثر المتحريين - وهي صحة لجمع (اثاني) ما عن جمع آخرين وهو البطلان و
وطاهر المصنفه في الكتب التردد فيه (والأظهر) هو لاول صحيح (٢) لحسن
لعطار عن الصدوق في اذا ادرك الحاج عرفت قبل طلوع الحجر فاقبل من عرفت
ولم يدرك السامع بجمع ووجدهم قد افاصوا فليقف قبلا بالمشعر لحرام ويلحق
السامع معنى ولا شيء عليه (و ان) العمومات المتصمة لان من لم يدرك لمرولة قبل

١- ابوسائل - اب ٢٣ - من بواب الوقوف بالمشعر

٢ - ابوسائل - اب ٢٤ - من ابواب الوقوف بالمشعر - حدث ١

طلوع الشمس فلاحج له - فهي اعم من الصحبة فيقد اطلاقها . و مكرمة مع
 مادل على ان من دركها قبل روال الشمس فقد ادرك الحج - و لسنة عموم من وجه
 و لترجيح مع خصوص الدرك (٩) قد تلخص مما ذكرناه . به (ان ادرك احدا للموقفين
 اختيارا و فاته الاحر ضروره صح حجه وان ادرك الاصطرايين معافاته الحج
 على قول) وان كان الاظهر صحة في عصر المروص (اما لو ادرك احدهما فانه يبطل
 حجه اجماعا) كذا في المتن ولكن قد مر بقول : لصحة وما هو الحق عدد .

حكم من فاته الحج بعد الاحرام

(الثانية من فاته الحج) بعد الاحرام بموانع احد الموقفين وبحوجه (سقطت عنه
 افعاله) اي بقية ما يمكنه من الهدى ورمى واله ست رمي والخلق والاعتصم فيها او
 الموقف الباقي ان فاته (ويحل) عاخره (بعموده مروه) مع الامكان واسباب فاته
 ثم يتحلل بما يتحلل به المعتمر (ويقتضي الحج في الغالب مع استناده (الوجوب) في
 ذمته - بخلاف في شيء من الاحكام الثلاثة وفي المصد باجماع العلماء المحققين
 والمحكي في الاحكام الثلاثة انتهى

يشهد للحكم الاول مضافا الى الاصل - حر (١) اسحاق عن ابي الحسن عليه السلام
 عن رجل دخل مكة مفرد بالحج فحشى ان يعونه لموقف فقال له يومه الى طلوع
 الشمس من يوم البحر ودا طلعت الشمس فليس له حج فقدت له كعب يصعب باخره
 قال عليه السلام ياتي مكة فيطوف بالنسب ويسعى بين الصفا والمروة فقدت له واصعب ذلك
 فما يصعب بعد قال عليه السلام ان شاء الله ام بمكة وانشاء رجع الى الناس رمي وليس منهم
 في شيء وان شاء رجع الى هبة و عليه لحج من قابل - وصحيح (٢) حرير الانبي
 وموثق (٣) الفصل بن يوسف عن ابي الحسن عليه السلام في رجل عرض له سلطان فاحده

١- الوسائل- باب ٢٣- من ابواب الوقوف بالمعشر حديث ٥

٢- الوسائل- باب ٢٧- من ابواب الوقوف بالمعشر حديث ٣

٣- لوائل- باب ٣- من ابواب الاحصاء والصد حديث ٢ مع اختلاف يسير

يوم عرفة قبل ان يعرف وخلق عنه يوم النحر - وان كان دخل مكة مفرد للحج فليس عليه ذبح ولا حلق رأسه .

ويشهد للحكمين لاجير بن مصافاً الى مامر كثير من النصوص كصحيح (١) صريش عن لافق رضي الله عنه عن رجل خرج متمتعاً بالعمرة الى الحج فلم ينع مكة الا يوم لبحر فقال رضي الله عنه نعم على احرمه الى ان قال فان لم يكن اشترط من عليه الحج من قابل وصحيح (٢) حرير عن الصادق عليه السلام عن مفرد الحج فانه الموقفان جميعاً فقال عليه السلام له لي طلوع الشمس من يوم الحرفان طلعت الشمس يوم النحر فليس له حج ويجعلها عمرة وعليه الحج من قابل قال قلت كيف يصنع قال عليه السلام يطوف بالبيت والنصد والمروة فان شاء اقام بمكة وان شاء اقام بمضى مع الناس وان شاء ذهب حيث شاء ليس هو من الناس في شيء وصحيح (٣) معارية بن عمار عن الصادق عليه السلام ايما حاج سائق للهدى او مفرد للحج او متمتع بالعمرة الى الحج قدم وقد فاته الحج فليجعلها عمرة وعليه الحج من قابل ويحويها غيرها .

انقلاب الحج الى العمرة قهراً

فروع ١٠ - من يقبض الحج الى لعمره قهراً كما عن القواعد والدروس والدخيرة وغيرها فتواي دعالها من عبرية لعمرة لكفى - ام يفسر لية ولا يقبض قهراً كما عن التحرير والتذكرة والمتهى وغيرها - وجه من بظاهر قوله في بعض النصوص ويجعلها عمرة - هو لزوم سنة الاعتمار وقلب احرامه لسابق ليه دليلة - ومن التصريح في كثر النصوص بانها عمرة وانه باتى بقية افعال العمرة من غير تعرض للسنة - اهلاً (والاظهر) هو الاول - لقابليه حمل قوله ويجعلها عمرة على انه فعلها عمرة لايتها .

٢ - ساء اعلى ما احترماه من الانقلاب عمرة - لوقى على احرامه لي السنة الاتية يجب عليه تمام اعمالها ثم لاثان ساعليه من ماسك الحج من حج التمتع وغيره

ولا يكفي إتمام هذه العمرة عن عمره المنع لاعتبار كون عمرة التمتع وحججه في سنة واحدة - كما لا يكفي لو كان عليه حج الأفراد والقرن وهو واضح - بل ظاهر النصوص وجوب إتمامها في تلك السنة للامرية.

٣٠- المشهور بين الأصحاب شهرة عظيمة به لأصح عليه الهدى وكثير نصوص الباب من جهة حلها عنه شاهده به - مضافاً إلى الأصل - وسبب إلى الصدوقين وبعض الأصحاب وجوبه (واستدل) له - بما تقدم من الامرية على المحصور وبصحيح ميريس المتقدم ساعاً على نقل لصدوق رد الله مع صافيه قوله ويدفع شأنه - وبخبر (١) لرفي عن الصادق (ع) قال كنت معه ودخل عليه رجل فقال قدم اليوم قوم قد فاتهم الحج فقال عليه السلام يسئل الله تعافيه من يرى عليهم أن يهريق كل واحد منهم دم شهده ويحاورو عليهم الحج من فاته أو يصرفوا إلى بلادهم الحديث (ولكن يرد) على الأول أنه قدس مع لعارق - وعلى الثاني - أنه في من اشترط على ربه عند إحرامه - وقد مر الكلام فيه في مبحث الإحرام وسوجه - على الثالث - مضافاً إلى ما قبل في سنده - أنه من جهة عدم إتمام الأصحاب بالوجوب بحمل على الدب أو على محامل أخر ككون لغوم مصدودين أو محصورين فإن عليهم حج هدى التحلل كما عن كشف اللثام .. أو أنهم قد أحرموا بعمرة لاحق لما علموا بهم لا - بل يكون الموقف فكان يستحب لهم دفع الشهادة وتحقق بشهاد الحاج - أو حمله على خصوص من اشترط كما عن الشرح وبحمل على لتفة - وعلى أي تقدير لا يعمد بظايره

مسئلات الووف بالمشعر

(الثالثة - يستحب الووف) بالمشعر (بعد الصلاة) من يكون في الووف بعد صلاة الصبح كما صرح به في محكي كلماتهم - في المقنع والهداية والكافي والمراسم وحمل العلم والعمل والشرع والنافع والمنتهى والتذكرة وغيرها

و استدلل له بقوله عليه السلام في صحيح (١) ابن عمار - اصبح على طهر بعد ما تصلي العجر فقف .

(و) يستحب ايضا ان تصوف رعد ووقوعه . في (الدعاء) سيما الدعوات الماثورة (وعن) لسيد و الحلبي و القاضي و حو به . و عن لماتنج و شرحه به لا يخلو من قوة . وفي المستند - وهو كك الآله يعبره البشير من الدعاء انتهى - فقد سدل بلو حوب بالامر به في لانه لكريمة (٢) فادكروا الله عند المشعر الحرام و اذكروه كما هدكم . و مظاهر الاوامر في الاحبار . في صحيح (٣) ابن عمار المتقدم مرارا فاذا وقعت فاحمد الله عروحل و نى عليه و اذكر من آله و بلائها فقدرت عليه و صل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ليكن من قولك اللهم رب المشعر الحرام فك رقتى من النار و وسع على من رزقك الحلال و ادر عى شرفقة المعنى و لاسرهم ات حير مطلوب اليه و حير مدعو و حير مسئول و لكل و اذ حائرة و جعل جازتى في موطنى هذا ن تغلى عثرنى و تقل معدرتى و ان نحاور عن خطبتى ثم اجمل التقوى من الديق رادى . و في عبره غير ذلك (ولكن) الدليلين لوتمت دلالتهما كان مفادهما و حوب مطلق الذكر و الدعاء - لاصرف زمانه بهما و الاظهر حملهما على الاستحباب لتسلم الاصحاب عليه .

(و) ايضا يستحب (و طىء المشعر بالرجل للصورة) لصحيح (٤) الحلبي عن الصادق عليه السلام في حديثه و يستحب للصورة ان يقف على المشعر الحرام و يطأه برجله (قال الشيخ المشعر الحرام جبل هالك يسمى قرح) و نحوه مرسل (٥) بان وفي الرياض - الظاهر ان المراد بالمشعر هنا ما هو اخص من المردفة و سر بجبل قرح في المبسوط و الوسيلة و الكشف و المعرب و غيرها على ما حكاه عنهم بعض

١-٣- الوسائل - الباب ١١ من ابواب الوقوف بالمشعر حديث ١

٢ - البقرة - الآية ١٩٨

٤-٥ - الوسائل - الباب ٧ من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ١-٢

الأحالة تنهى قولاً وعصده قوله لا يقف على المشعر - فإن الوقوف عليه غير الوقوف به - والأم سهل بعد كون الحكم استحياءاً .

(و) قال جماعة منهم لمصعب أنه يستحب (الصعود على قرح وذكرا لله عليه) ومذركه السويان - ولصعبهما - لم يلزم به جمع - ولكن يكفي في الحكم به حمار (١) من سبع وظاهر المصنف أنه معارضة الصعود على قرح لو طوىء المشعر وعن ظاهر الحلبي اتحاد المثلثين

(الرائع يستحب المقاط حصی الرمی منه) أي من المشعر - بلا خلاف - وفي المسند إجماعاً صحيحاً ومحكماً مستقيماً وبشهادة صحيح (٢) ابن عمار حد حصی الحمار من جمع وإذا حدث من رحلك يسمى آخرأك .

(ويجوز) أحدها (من أي جهات الحرم كان عدى المساعد) ويشهد به صحيح (٣) رواية عن الصادق عليه السلام حصی الحمار إذا حدثه من الحرم آخرأك وإن حدثه من غير الحرم لم يحرث و موثق (٤) حبان عنه عليه السلام يجوز أحد حصی لحمار من جميع الحرم الأمن المسجد الحرام ومسجد الحيف وبحوفا غيرهما (ثم إن) الأكثر اقتصر على استثناء المسجدين تبعاً للنص بل عن الصدوق والشيخ والحلي والجلي وابن حمزة التصريح بالحوار من الأحد من غيرهما - وظاهر التذكرة الإجماع عليه (ومع ذلك كله تعدى جمع مهم إلى سائر المساجد أم لا لضعف الخصوصية وتفريق المساط أو للنهي عن إخراج حصی المساجد) (أقول) أما الأول فلا وجه له لعدم حرار المساط - وأما الثاني فقد مر في محله عدم حرمة إخراج الحصی منها - وعلى فرض حرمة لا يستفاد منه هتاد العمل (ودعوى) أنه يجب إعادة فوراً ومقتضاه النهي عن اصطاده ومنها الرمی - والنهي موجب للفساد (مدفوعه) بعدم اقتضاء الأمر بالشئ

١ - الوسائل - باب ١٨ من أبواب مقعة العبادات

٢ - الوسائل - الباب ١٨ من أبواب الوقوف بالمسجد حديث ١

٣ - الوسائل - باب ١٩ من أبواب الوقوف بالمشعر - حديث ٢-١

للنهي عن صده (فهل) بعد العمل بالرمي بالحصى الماحودة من المسجدين أم لا
الظاهر ذلك لأن النهي عن احدهما منهما يستفاد منه المنع لخصوص الحرمه
التكليفية (وعيه) والفرق بينه وبين احدهما من سائر المساحد واضح .

رمي جمرة العقبة

(الفصل الرابع في نزول منى و يحجب يوم النحر بمضى ثلاثة احودها)
رمي جمرة العقبة) ويقال لها لجمرة القصوى نسا . وهي اقرب الحمرات الثلاث الى
مكة . والجراح من مكة الى منى يصل اليها اولاً في سائر الطرق (وفي) المستند
هي منصوبة اليوم في حذر عظيم متصل بل بحيث يظهر منه جهتها الواحدة تنهى
(وفي وجوب) ذلك قولان . وفي لسهى رمى هذه الحرمه بمضى يوم النحر واجب
ولا يعلم فيه خلافا انتهى . مع - انه في محكي المختلف نقل حملة من الأقوال
لمعتلقة في ذلك - عن الشيخ في العمل واس الرج والمفيد وغيرهم من الأساطين
القول بالبدن . ولكن الحل في محكي لسرائر سكر اشداً لا بكار وجود قائل الاستحباب
قول لاجل بين اصحاب في كونه واحداً ولا طل حداً من المسلمين بحالف فيه -
اقول بعض كلماتهم قائل بالعمل على ارادة مائت وجوبه بالنسبة كما افاده ولكن
كمات كثير منهم طاهرة بل صريحة في ارادة الاستحباب .

وكيف كان فشهد لنحو وجوب حملته من النصوص كصحيح (١) معاوية بن عمار
عن لصديق عليه السلام حدثني الحمرات ثم اتت الحرمه القصوى التي عبد العقبة فزعمها من
قيل وجهها ولا ترميها من اعلاها ونقول و لحصى في ذلك الحديث وصحيح (٢) سعيد
لأعراج قلت لأبي عبد الله عليه السلام معاصي قال عليه السلام افص بهن الى ان قال ثم افص بهن
حتى تأتي الحرمه العظمى فبرمين الحرمه الحديث وحمر (٣) على بن ابي حمزة عن

١ - لوسائل باب ٣ - من ابواب رمي جمرة العقبة - الحديث ١

٢ - الوسائل - الباب ١ - من ابواب رمي جمرة العقبة الحديث ١

أحدهما عليهما السلام امرأة ورجل حائض افاض من المشعر الحرام بليل فلابس - فليرم
الجمرة ثم لمصر - الى غير ذلك من النصوص المتقدمه جمله منها في المسائل
لمتقدمة المعتمدة بالتاسي وفوى لفقاء فلاسعي التوقف في وجوبه - ثم للرمي
واجبت ومنحجاب - المقام الاول في واجباته - وهي مور -

واجبات الرمي

الاول - ما صرح به المصنف به - وهو يوم كون الرمي في يوم النحر - وهو
طاهر الأصحاب - قال في المنهى رمي هذه الجمرة في يوم النحر واجب ولا تعلم
فيه خلافا انتهى - وبشهادة جملة من النصوص كصحيح (١) جميل عن الصادق عليه السلام
في حديث قلت له اني مي يكون رمي الجمار قال عليه السلام من رتفع لهار الى غروب الشمس
وحر (٢) صغور بن مهران قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول رم الجمار ما بين طلوع
الشمس الى غروبها وحر (٣) اسماعيل بن همام عن الرضا عليه السلام لانرم الجمرة يوم
النحر حتى تطلع الشمس ويحرقها غيرها (ومن) لعرب ما في المستند - قال لم اعثر
بعد على خبر واحد يصريحه على وجوب كونه في انهي (نعم) يجوز للمثناة و ذي
القدر تقديمه الى الليل كالوقوف بالمشعر - وقد تقدم جمله من النصوص المصرحة
بذلك - المقيدة لاطلاق هذه النصوص .

الثاني ان يرمى (بسمع حصيات) - جماع علماء الاسلام كما في كلام جماعة
كذلك في المستند وفي المنهى ولا يعلم فيه خلافا والاصل فيه فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بسمع حصيات بكر في كل حصاة وهو قول علماء الاسلام انتهى وبشهادة نصوص -
مها خبر (٤) ابي بصير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ذهبت رومي فاذا في بدى ست
حصيات فقال عليه السلام حلوا واحدة من تحت رجلتي قال وفي خبر آخر ولا تأخذ من حصي

٣-٢٠١ الوسائل الباب ١٣ - من يرمي جمرة النية الحديث ١-٢-٧

٤- الوسائل الباب ٧ - من يرمي لعودا في رمي - الحديث ٢

لحمار الذي قلد رمي ومنها صحيح (١) معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام في رجل
احد احدى وعشرين حصاة رمي بها فراد واحدة فلم يدركهن نقص قلبه عليه السلام فليرجع
وليبرم كل واحدة بحصاة ومنها خبر (٢) عبد الأعلى عنه عليه السلام عن رجل رمى الجمرة
بست حصيات فوقعت واحدة في الحصى قلبه عليه السلام بعدها انشاء من ساعته وان شاء من
العد . اذا اراد الرمي ولا يأخذ من حصيات لحمار . ويحوها غيره .

ثالث ان تكون الحصيات (ملتقطة عن الحرم) بلا خلاف . و يشهد به صحيح
ررارة المتقدم وقدمر الكلام فيه في منحنات المشعر .

الرابع . ان يكون الحصى (انكارا) اي غير رمي بهارميا صحيحا . اجماعا
محقق ومحكبا عن الخلاف والعبه والخواهر وفي المدرك والتمنيح وشرحه وفي
لدجيرة لا علم فيه خلافا من الاصحاب كذا في المستند ويشهده خبر عبد الأعلى
لمتقدم ولا يأخذ من حصى لحمار . ومرسل حرير لمتقدم . لا تأخذ من موضعين من
خارج الحرم ومن حصى الحمار . ويحوه . رسل الفقيه لمحرر صعب لجمع بالعمل
للعنصر بالناسي . والسررة

خامس ان يكون ذلك (مع الية) لانه من اعيادات وقدمر حكمها والدليل
على اعتبارها . مرارا .

(و) سدس (اصابة الجمرة) فلولم يصحها لم يجر . وفي المنتهى ولا نعلم فيه
خلاف . ويشهده مصافا الى عدم صدق رمي الجمرة مع عدم الاصابة صحيح (٣)
معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام في حديث . وان رميت بحصاة فوقعت في محض
قاعد مكانها . وان صدت انسانا وجملاته وقعت على الحمار حرأك ويحوه غيره .
السبع ان يكون اصابة الجمرة والرمي (بغلة) بالاحماع كما عن المفاتيح
وفي المنتهى ولا نعلم فيه خلافا . لان الامر بالشئ يقتضي المباشرة . وعليه فلو كانت
الحصاة في يده فصدمة انسان آخر والقيت الى الجمرة لم يكف (ولو القاه) ووقعت

٢-١ . الوسائل - كتاب ٧ من ابواب العود الى مي حديث ٣-١٠

٣- الوسائل - الباب ٦- من رمي جمرة لعبة الحديث ١

على إنسان أو حيوان و وقعت الإصابة - فارة بعدم - حركة لحيوان و الإنسان وجيلة في الإصابة بحيث لو لم تكن لم تصب - و جرى يعلم بعدم دخلها فيها - وثالثة يشك في ذلك - أما الأول فمقتضى القاعده عدم الإحراء - وأما الثاني - فالقاعدة و صحيح ابن عمار بمقدم تقتضيان الإحراء - وأما الثالث فمقتضى القاعدة إحراز الأمتثال وهو في العرض مشكوك فيه - فيسرى على عدم الإحراء

الثامن أن يسمى (بما يسمى رميا) بلا خلاف وفي المسمى وهو قول العلماء. ولو وضعها بكفه في الرمي لم يجزه - لأن الأمر متعلق بالرمي فوجب تحققه. وفي المنتهى ولو طرحها قل بعض الجمهور لا يجزئه لأنه لا يسمى رميا وقد أصححاب الرئي يجزئه لأنه يسمى رميا و الحصان الاحتلاف وقع باعتبار الخلاف في صدق الاسم فإن سمي رميا جازاً بلا خلاف والألم بحر إجماع انتهى

التاسع أن يرمى بيده - فهو رميها برجله أو فمه لم يجزه للانصراف سو لقوله ^(١) في حجر (١) أي بصير حله حصي الجمار بذلك اليسرى وأرم باليسرى فامل. العاشر أن يتلاحق الحصيت ولو رمى بهادفة و حدة لم يحسب الواحدة - و

في الجواهر ويجب لتفريق في الرمي بلا خلاف أحده أنه من اختلاف والجواهر الإجماع عليه ولعله كثر وهو الوجه بعد لانساق خصوصاً مع ملاحظة الأمر بالتكبير مع كل حصاة والتاسي و لسيره انتهى (وهل) الواجب تلاحق الرمي ولو أصابت المتلاحقة رمياً دفعة واحدة أحزاب - كما جرم به صاحب الجواهر - أم تلاحق لأصابة فهي العرض لا يجزئ و لكن لو رمى دفعة و تلاحقاً في الإصابة أحزاب كما سبه في المستدل إلى الأصحاب وجهان - الأول رعاية الأمرين

الحادي عشر أن يكون ما يرمى به حجراً وفي المنتهى و لا يجوز الرمي بعبر الحجارة قاله علمائنا انتهى . والوجه في ذلك - الأمر برمي الحصى في صحيح رواية المتقدم لأنرم الجمار إلا بالحصى - وهي كما عن القاموس صفار الحجارة الواحدة

حصاة والجمع حصات فلا تجزى الرمي بغير الحجر - كما لا يجوز الرمي بالحجر الكبير - وكذا الصغير حد بحيث لا يقع عليه اسم الحصاة فمن المسالك اختلفوا باشتراط تسميتها حجرا من بحوال الجواهر ولكن لا يردح ولا يرسح ولا يقيق فيها لا تجزى خلافا للخلاف ويدخل فيه الحجر الكبير الذي لا يسمى حصاة عرفا - ومن اختار حواري الرمي به الشهيد في الدروس انتهى

ثم ان المراد بالحجره لواء المحصوص او موضعه ان لم يكن كما عن كشف الشام - وعن الدروس انها اسم لموضع الرمي وهو اللواء او موضعه مما يجتمع من الحصى وصرح على ان بانيه لواء الارض و عن المدرك و يسعى القطع باعتبار اصابة اللواء مع وجوده لانه للمروى الآن من لفظ الجمره ولعدم تنفي الحروح من لعمدة بدوئه اما مع رواه ولطاهر الاكتفاء باصابه موضعه انتهى

المقام الثاني في المنتهات .

ما يستحب في الرمي

(ويستحب ان تكون) الحصى (رخوة) اي غير صلبة - لصحيح (١) هشام بن الحكم عن الصادق (ع) كره الصم منها والصم جمع الاصم وهو الصب من الحجر . وان تكون (برشا) بان يكون فيها نقط يحذف لونها كما سب الى المشهور وعن الجوهري وغيره انه حصوص نقط بضم . وعن النهاية الاثرية هو مفيه محنط حمرة وبياضا وغيرهما . وشهد به صحيح هشام المتقدم حد ليرش .

وانما يستحب ان تكون كل حصاة (قدر لانهلة ملتقطة) والمراد ان يكون كل واحدة مأخوذة من الارض مفصلة .

(ولا) تكون (مكسرة) من حجر . وشهد بذلك كنه حبر السريطي (٢) عن ابي الحسن (ع) حصى الجمار تكون مثل الامله ولا تاحذها سوداء ولا بيضاء ولا حمراء حذما كحليه منقطه وحمر (٣) ابي بصير عن ابي عبد الله (ع) النقط الحصى ولا تكسر

منهن شيئاً

(٩) قد مر أنه يستحب أن لا تكون (صلبة).

(٩) يستحب (الدعاء عند كل حصاة) فهي صحيح (١) معاوية بن عمار عن الصدق (ع) حد حصي الحمار ثم ألت الجمره القصوى الى عد لعقة ورمها من قبل وجهها ولا ترمها من علاه، وتقول والحصي في يدك اللهم هؤلاء حصياني فاحصهن لي وارفعهن في عمى ثم نرمي - فنقول مع كل حصاة الله اكبر اللهم ارحمني الشيطان اللهم تصديقاً بكتابتك وعني سه بسك اللهم اجننه حماري ورمي و عملاً مقبولاً وسعياً مشكوراً وذنباً مغفوراً .

(٩) ما يستحب فيه (الظهاره) من الأحداث على المشهور من الأصحاب . و عن المفيد والسيد والامكافي وحوثها فيه . وللتفويض اذ الله عني مطوبتها ورحمتها مستفيضة فهي صحيح (٢) ابن عمار عن الصادق (ع) ويستحب أن ترمي بالحمار على ظهر وفي حجر (٣) أبي عسان حميد بن مسعود - عن أبي عبد الله (ع) عن رمي الحمار على غير ظهر . الحمار عدد مثل لهما والعروه جيطان نطعت بهما على غير ظهر لم يضررك والظهر احب لي فلا تدعه وانت قادر على وفي حجر (٤) لو اسطى عن أبي الحسن (ع) لا ترم الحمار الا واث طاهر وفي حجر (٥) محمد بن أبي حمزة (ع) لا ترم الحمار الا واث على ظهر وطاهر اكثر البصوص الوجوب . وجمعه معها وان كانت طاهرة في الدب الا ان كونه يحوي يصلح لرفع لدعما هو طاهر في الوجوب محس تردد . ولكن بعضها صريح في عدم الوجوب كحمار أبي عسان . المحصر صمعه بالشهرة قادراً لا اشكال في الاستحباب .

(٩) من المستحبات فيه (التباعد) عنه (بمقدار عشرة اذرع الى خمسة عشر ذراعاً)

- لما في صحيح (٦) معاوية المتقدم . ولكن فيما يترك وبين الجمره قدر عشرة اذرع

٢-٣-٤-٥-٦ وسائل - الباب ٢ من ابواب رمي جمره - لعمه حديث ٣-٤-٥-٦

١- الوسائل - الباب ٣ من ابواب رمي جمره - لعقة - الحديث ١

٢- الوسائل - الباب ٣ - من ابواب رمي جمره - لعقة - الحديث ١

او حمسة عشر دراعا - فان المفهوم من هذه العبارة في امثال المقام ذلك - لا التحجير بين الأقل والاكثر كى ما قس فيه بعدم المعول - وعن عيسى بن ديونه تقديرهما ، بالخطا وهما متقاربان .

(و) يستحب ايضا (الرمي حذفاً) بدعجام الحروف - عني المشهور شهرة عظيمة - ولم يحك الخلاف الا عن السد والحلى - و عن المحصف انه من متعديت ليد - والشاهد بالحكم حر (١) ليربط عن ابي الحسن في حديث تحذف حذفا وتضعها على الابهام وتدفعها بظفر السبابة - المحمول على الاستحباب لئلا يصاب الاصابع عليه (و اما) ما في الجواهر من الاستدلال لعدم لوجوب باطلاقات الأدلة - والاصل (فيرد) عنه انهما لا يتاومان لص لخص (ثم ن) الحذف هو الرمي باطراف الاصابع كما عن الخلاص و منه في محكي السرائر الى اهل اللسان ، او الرمي بالاصابع - كما عن الصحاح و الديوان وغيرهما ، او الرمي من بين اصبعين كما عن المعجل و لمفصل - والظاهر اتحاد هذه الثلاثة لان الرمي بالاصابع يكون عالما باطرافها - كما يكون في العلب مصعين (ثم ان) المسحوب هو ان يرمى من طرفي السبابة و الابهام كما في الخبر - فكون هذا الفرد منحنيا (ثم) المحكي - عن السرائر والمقنة والمسوط والتهامة والمصاح ومختصره ، المراسم والكافي والمهذب و الجامع والتذكرة والمستهي والتحرير تخصصه بسطن لانه من عن المختلف بسنه الى المشهور - و لوجه في ذلك مع اطلاق الخبر - ان المأمور به فيه هو الدفع بظفر السبابة و هو لا يتيسر الا بوضعها على سطن الابهام (و اما) ما عن الاصابع من الدفع بظفر الوسطى عن سطن الابهام - ولا دليل عليه والصحيح يحالعه

(ي) يستحب ايضا (ان يستعمل هذه الجمرة) ان يكون مقبلا لها و هو محذور منها من قبل وجهها (و) ح ويلزمه ان (يستند بالقليلة) كما صرح به غير واحد وعن المستهني بسنه الى اكثر اهل العلم وفي الجواهر بل لعله لأخلاف فيه وكيف كان

ويشهد له صحيح (١) ابن عمار المتقدم - رماها من قبل وجهها ولا ترميها من أعلاها وما عن (٢) لشيخ من أن النبي ﷺ رماها مستقبلاً لها مستنداً بالكعبة بل عن بعض أنه ورد الخبر يستدبر القبة في الرمي بوجه البحر واستقبالها في غيره - وهو دال على الأمرين

وبذلك يظهر وجه ما ذكره المصنف من قوله (وفي غيرها يستقبلهما)

(ويجوز الرمي عن العنق) والمطوي والمعمى عليه ومن أشبههم من أصحاب الأعداء لصرورة وظاهر المنهى الاتفاق عليه ويشهد به جملة من النصوص كصحيح (٣) ابن عمار وعبد الله الرحمن بن الحجاج جميعاً عن الصادق (ع) لكسبرو لمطوي يرمي عنهما قال والنسبان يرمي عنهما وصحيح (٤) اسحاق بن عمار عن أبي إبراهيم (ع) عن المريض يرمي عنه الحمار قال (ع) نعم يحمل إلى الحجرة ويرمى عنه قلت لا يطبق ذلك قال (ع) برك في منزله ويرمى عنه وصحيح (٥) رفاعه بن موسى عن الصادق (ع) عن رجل أعمى عليه فقال (ع) يرمي عنه الحمار وحمر (٦) يحيى بن سعيد عنه (ع) عن امرأة سقطت عن المحمل فأكسرت ولم تقدر على رمي الحمار فقال ﷺ يرمي عنها إلى غير ذلك من النصوص

وجوب كون الذبح بعد الرمي

(الثاني) مما يجب يسمى (الذبح) اجتماعاً كتاباً وسنة كما استمر عليك (ويجب الرمي ثم الذبح مرتباً) كما عن الشيخ في أحد قوله والأكثر ولكن عن الشيخ في قوله الآخر والعمامي والحلي والمهلب والمصنف وفي المختلف استحباب ذلك وعن ظاهر المختلف أنه قول معظم الأصحاب وأسنده في محكي الدروس إلى الشهرة

١ - الوسائل الباب ٣ - من أبواب رمي جمره العقب الحديث ١

٢ - المبسوط كتاب الحج فصل النزول يعني

٣ - ٤ - ٥ - ٦ - الوسائل باب ١٧ - من أبواب رمي جمره نفقة حديث ١ - ٢ - ٥ - ٧

وما لخصه - فهي طئعان (لاولى) مظاهره وحوب كون الدبح بعد الرمي
 كصحيح (١) بعد لأعرج عن الصدوق عليه السلام قلت له معاساة قل عليه السلام أفص بهن بلل ولا تنقص
 بهن حتى يصف بهن بجمع ثم أفص بهن حتى ياتى الجمرة العظمى ورمى الجمرة فان
 لم يكن عليهن دبح فبأحد من شعورهن وحبر (٢) عليه السلام عن ابى حمزة عن جدهما (ع)
 فإرم الجمرة ثم ليصن ولأمر من يدبح عنه وصحيح (٣) معاوية عن ابى عبد الله عليه السلام
 إذا رميت الجمرة فأشهره بك (أثابه) ما يدل على جوار التقديم كصحيح (٤) الربيعي
 عن ابى جعفر الكنى عليه السلام قلت له جعلت فداي درجلا من صحابيا رمى الجمرة وحلق
 قل أن يدبح فقد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما كان يوم المحر تاه طوائف من المسلمين
 فقالوا يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دبحنا من قبل أن نرمي وحققا من قبل أن ندبح فلم يبق شيء
 من مانعي أن يقدموه إلا حروء ولا شيء مما يسعى أن يؤخروه لأقدموه فقل رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم لأحرج ولا حرج ويحده غيره

وقيل في الجمع بين طئعان وحوء (جده) حمل لثامه على صورة الجهل و
 السياة (ثامها) حمل الأولى على الدب (ثالثها) حمل لثامه على إرادة عدم بطلان
 الحج وعدم تكافره والأولى على الحكمة لكنى ولكن يدفع لأول أنه لا موجب
 لتخصيص الثام بالجهل والبس وقل به بجمع بين طئعان بذلك قلنا
 به جمع ترعى لأشاهد له - ورد على ثالث - به صلى الله عليه وآله وسلم لم يقل لأشئ عليكم - بل
 قال - لأحرج وهو ظهر في معنى اللزوم لكنى - فالأظهر هو الجمع بالحمل
 على الاستحباب .

وحوب الهدى على المتمتع

ثم إنه يقع الكلام من حيث عليه لدبح قل (وهو الهدى على المتمتع خاصة

١-٢ الوسائل باب ١ - من يواب رمى جمره العقة - حديث ١-٢

٣-٤ الوسائل باب ٣٩ من يواب لدبح - حديث ١-٤

في العرض والمقل) فهي أحكام - وجوب الهدى على الممنوع - عدم اختصاصه بالعرض - عدم وجوبه على غيره

ما الأول فعليه الإجماع قال في المنهى واجمع المسلمون كافة على وجوب الهدى على الممنوع بالعمرة إلى الحج انتهى والكتاب شاهد به قال الله (١) تعالى ومن منع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام والصووص الكثيرة تدل عليه - كحبر (٢) سعيد الأعرج قال أبو عبد الله عليه السلام من تمتع في أشهر الحج ثم أقام بمكة حتى يحصر الحج من قابل فعليه شاه الحديث وصحيح (٣) رواية عن الباقر عليه السلام في الممنوع قال وعليه الهدى فنب وما الهدى فقال (٤) إقصه بدنة وأوسطه بقرة وآخره شاه وصحيح (٥) معاوية عن الصادق عليه السلام يجري في المنعة شاه وهو ما عبر به من الصووص المتواترة الواردة عنهم عنهم السلام بالسنة معروفة.

وأما الثاني فيشهد له إطلاق الأحكام والآلة لعدم اختصاصها بمن تاهد فرضا. وأما الثالث فقد انفتت كلماتهم على أنه لا يجب الهدى على غير الممنوع معتمرا كان أو حاد معترضا أو متعلا مفردا أو قاربا لا ميسوقه القارن عند الإحرام - ونكرر في كلماتهم دعوى الإجماع عليه - وبشهادة - حبر (٥) الأعرج عن الصادق عليه السلام ومن تمتع في غير أشهر الحج ثم حاور بمكة حتى يحصر الحج فليس عليه دم إمّا هي حجة مفردة وصحيح (٦) ابن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام عن المفرد قال عليه السلام ليس عليه هدى ولا أصحبه - إلى غير ذلك من الصووص (فما) في بعض الأحكام من وجوب الهدى على غير الممنوع محمول على الاستصحاب

١- البقرة الآية ١٩٦

٢- الوسائل - الباب ١ - من أبواب الديج - الحديث ١١

٣- ٤- الوسائل الباب ١٠ - من أبواب الديج الحديث ٥-٢

٥- ٦- الوسائل - الباب ١ - من أبواب الديج - الحديث ١١-٢

(و للمولى الرام المملوك بالصوم اوان يهدى عنه فان اعتق قبل احدى
الموقفين لزمه الهدى مع القدرة والاصام) ملاحق في مسئ عن ذنبه للصوم
دلة عليه - ولا يهتم تفصيل لعول فيه

وحوب ذبح الهدى بمسئ

(ويجب فيه النية) لان لذبح من لعادات ذكر وادب عني وحه ارسال المسلمات
واعتبارها فيها من الوصحات ويعبر بهار بمسئ لار دة مسخرة ونة لقربة قصد
كونه هدى التمتع مثلا لان جهاب ارفة الدم معدده فلا تنخص لمذبح هديا
الا بقصد .

(و) من ما يجب فيه (ذبحه بمسئ) عند علمه بما كفا في لذكره . واحما عاكما عن
الماتيع - ويشهده حمر (١) ابراهيم الكرخي عن الصادق عليه في رجل قدم بهديه
مكة في لعشر فقال عليه ان كان هديا واحد فلا مسخره لامي و ن كان لس بواحب
فليسخره بمكة ن شاء وحمر (٢) عبد الأعلى قل بوعد الله عليه لاهدي الامس الابن ولا
ذبح الابمي و صحيح (٣) منصور من حارم عنه عليه في رجل يصل هديه فوجده
رجل آخر فمسخره فقال عليه ان كان مسخره بمسئ فقد حرم عن صاحبه لدى مس
عه و ان كان مسخره في عمر مس لم مسخره عن صاحبه و يجوز مسخرها (و درائه) حبر ن
١- مانخص ذبح لامام عليه مسكة وهو صحيح (٤) معوية قنت لامي عدا الله عليه ن
اهل مكة انكرو عليك لك ذبحت هديك في مسرك مكة - فقال عليه ن مكة كلها
منعرج (ولكن) فعل لامام عليه قصبة في واقعه وعله كان الهدى مندوبا و قوله
يدل على ان مكة مسخر بالسبة الى ذلك لهدى وشبهه - ٢- صحيح (٥) ابن عمار

١- ٢- ٣- الوسائل- الباب ٢- من ابواب الذبح - الحديث ١- ٢- ٣

٣- ابوسائل - الباب ٢٨ - من ابواب الذبح - الحديث ٢

٥ - الوسائل - الباب ٣٩ - من ابواب الذبح - حديث ٥

عن الصادق عليه السلام في رجل سى ن يدبح بمى حتى رار البيت فاشترى بمكة ثم
 دبح قال عليه السلام لا بأس قد أحرقه عنه ولكن ذلك ليس طاهراً في الذبح بمكة - إلا ان
 الاصف ان مسح دلالهما على حور الذبح بمكة مكبرة - سيما الاول فانه وان
 كان في مورد خاص إلا ان عموم اسطيل يشهد بذلك (ولأظهر) بحسب النصوص
 حوار الذبح بمكة ولكن عدمه لاصحابه يسعى رعاية الاحتياط بالذبح بمى

وجوب ذبح الهدى يوم النحر

الثالث من وجوبه - ان يكون الذبح (يوم النحر) و من المدارك انه قول
 علماء - لكن لمسلم منه عدمه بدمه على يوم النحر - وان تأخيره عنه فقد صرح
 جماعة بجواره - ومنهم من قال بحور تأخيره حيازا الى آخر ذى الحجة كالشيخ
 في المصباح ومختصر المصباح والهدية بل وعن العدة الأصحاب عنه - ومنهم من
 قال بجوار تأخيره حيازا الى ثلاثة ايام بعد يوم النحر كصاحب الجواهر - وعن
 طاهر لمهدد جوار تأخيره عن ذى الحجة - وعن جميع الأقوال لأحلاف بينهم في
 انه لو أخره الى آخر ذى الحجة أجره

و من نصوص آيات (فمها) ما سب على نعين يوم النحر - وهو - لسوى (١)
 حدوا على مسكنكم بعد مسلمته انه ذبحه يوم النحر - والنصوص التي مرت في
 الرحضة لئساء و الحائث وبحود المشقة على الأمرين بالتوكيد في الذبح ان خفف
 الحيف (ومها) ما يدل على حور لتأخير ذى الحجة وهي مطلقت الكتاب و
 لسة (ومها) ما يدل على جوار التأخير الى آخر ذى الحجة وعدم جوار التأخير عنه
 كصحيح (٢) حرير عن الصادق عليه السلام في متمنع بعد الثمن ولا يجدا لعم قال يحذف
 الثمن عند أهل مكة ويأمر من يشرى له ويدبح عنه وهو يجري عنه فان مضى ذى الحجة

١- تيسير الوصول ج ١- ص ٣١٢

٢- لوسائل - آيات ٢٢ من أبواب الذبح - الحديث ١

أحر ذلك إلى قاس من دى الحجة وحس (١) الصبرين قرواش عنه عليه السلام في العرض
لادبح عنه الأفي دى الحجة و نحوه عبرهم (ومنها) ما يدل على أن وقته أربعة أيام
كصحيح (٢) عيسى بن جعفر عن أخيه (ع) عن الأصحى كم هو يسمى قتل أربعة أيام
و نحوه موثق (٣) الساطي عن الصادق عليه السلام (ومنها) ما يدل على أنه ثلاثة أيام
كحس (٤) منصور بن حازم عن الصادق عليه السلام قال سمعته يقول المحر يسمى ثلاثة أيام
فمن أراد الصوم لم يصم حتى تمضي الثلاثة الأيام . و نحوه حس (٥) الأسدي هذه جميع
نصوص الباب .

أما الطائفة الأولى فلا تدل على ما استدلل بها له فإنه يرد على الناسي أن
النبي صلى الله عليه وآله وإن حرّوم المحر إلا أنه لأبطل كون دبحه في ذلك اليوم بسبب ضرورة
احتياج الدبح لى وقت وأما نصوص نوكيل الساء في لدبح فلا تدل على عدم جوار
الناحير إذ يمكن أن يكون حائراً و يحوز الوكيل أيضاً . و أما الطائفة الثانية فيقيد
أصلاؤها بغيرها من النصوص . و أما طائفة الثالثة فهي في المعدور . و أما
الطائفة الخامسة فالجمع سها بين الطائفة الرابعة يقتضى جمعها على إرادة يوم للمحر
التي صام بعدها . كما صرح به في حر مصور (فالمتحصن) أن أيام للمحر يسمى أربعة
يام . والمعدور إلى آخر دى الحجة . والمختار أن أحر عن الأربعة أنم ولكن يحزى
عنه إلى آخر دى الحجة .

مرع - قل المصفره في المنتهى ليدلى المتحللة لأدم المحر قال أكثر فقهاء
الجمهور أنه يحزى فيها دبح الهدى لأن هابن البليتين داخلان في مدة الدبح فجار
لدبح فيها كالإمام - حنجاوا بقوله تعالى ليدكروا سم الله في أيام معومات والليالي
تدخل في اسم الأيام . ثم أجاب قده بالجمع من ذلك (و عن) الشهد في الدروس
الحوار قال لو دبح ليالى التشرق والأشبه الجوار و ن معناه فهو مقيد بالاحتيار

١- لو سئل - الباب ٢٢ - من أبواب الدبح الحديث ٢

٢- ٣- ٤- ٥- ٦- ٧- ٨- ٩- ١٠- ١١- ١٢- ١٣- ١٤- ١٥- ١٦- ١٧- ١٨- ١٩- ٢٠- ٢١- ٢٢- ٢٣- ٢٤- ٢٥- ٢٦- ٢٧- ٢٨- ٢٩- ٣٠- ٣١- ٣٢- ٣٣- ٣٤- ٣٥- ٣٦- ٣٧- ٣٨- ٣٩- ٤٠- ٤١- ٤٢- ٤٣- ٤٤- ٤٥- ٤٦- ٤٧- ٤٨- ٤٩- ٥٠- ٥١- ٥٢- ٥٣- ٥٤- ٥٥- ٥٦- ٥٧- ٥٨- ٥٩- ٦٠- ٦١- ٦٢- ٦٣- ٦٤- ٦٥- ٦٦- ٦٧- ٦٨- ٦٩- ٧٠- ٧١- ٧٢- ٧٣- ٧٤- ٧٥- ٧٦- ٧٧- ٧٨- ٧٩- ٨٠- ٨١- ٨٢- ٨٣- ٨٤- ٨٥- ٨٦- ٨٧- ٨٨- ٨٩- ٩٠- ٩١- ٩٢- ٩٣- ٩٤- ٩٥- ٩٦- ٩٧- ٩٨- ٩٩- ١٠٠- ١٠١- ١٠٢- ١٠٣- ١٠٤- ١٠٥- ١٠٦- ١٠٧- ١٠٨- ١٠٩- ١١٠- ١١١- ١١٢- ١١٣- ١١٤- ١١٥- ١١٦- ١١٧- ١١٨- ١١٩- ١٢٠- ١٢١- ١٢٢- ١٢٣- ١٢٤- ١٢٥- ١٢٦- ١٢٧- ١٢٨- ١٢٩- ١٣٠- ١٣١- ١٣٢- ١٣٣- ١٣٤- ١٣٥- ١٣٦- ١٣٧- ١٣٨- ١٣٩- ١٤٠- ١٤١- ١٤٢- ١٤٣- ١٤٤- ١٤٥- ١٤٦- ١٤٧- ١٤٨- ١٤٩- ١٥٠- ١٥١- ١٥٢- ١٥٣- ١٥٤- ١٥٥- ١٥٦- ١٥٧- ١٥٨- ١٥٩- ١٦٠- ١٦١- ١٦٢- ١٦٣- ١٦٤- ١٦٥- ١٦٦- ١٦٧- ١٦٨- ١٦٩- ١٧٠- ١٧١- ١٧٢- ١٧٣- ١٧٤- ١٧٥- ١٧٦- ١٧٧- ١٧٨- ١٧٩- ١٨٠- ١٨١- ١٨٢- ١٨٣- ١٨٤- ١٨٥- ١٨٦- ١٨٧- ١٨٨- ١٨٩- ١٩٠- ١٩١- ١٩٢- ١٩٣- ١٩٤- ١٩٥- ١٩٦- ١٩٧- ١٩٨- ١٩٩- ٢٠٠- ٢٠١- ٢٠٢- ٢٠٣- ٢٠٤- ٢٠٥- ٢٠٦- ٢٠٧- ٢٠٨- ٢٠٩- ٢١٠- ٢١١- ٢١٢- ٢١٣- ٢١٤- ٢١٥- ٢١٦- ٢١٧- ٢١٨- ٢١٩- ٢٢٠- ٢٢١- ٢٢٢- ٢٢٣- ٢٢٤- ٢٢٥- ٢٢٦- ٢٢٧- ٢٢٨- ٢٢٩- ٢٣٠- ٢٣١- ٢٣٢- ٢٣٣- ٢٣٤- ٢٣٥- ٢٣٦- ٢٣٧- ٢٣٨- ٢٣٩- ٢٤٠- ٢٤١- ٢٤٢- ٢٤٣- ٢٤٤- ٢٤٥- ٢٤٦- ٢٤٧- ٢٤٨- ٢٤٩- ٢٥٠- ٢٥١- ٢٥٢- ٢٥٣- ٢٥٤- ٢٥٥- ٢٥٦- ٢٥٧- ٢٥٨- ٢٥٩- ٢٦٠- ٢٦١- ٢٦٢- ٢٦٣- ٢٦٤- ٢٦٥- ٢٦٦- ٢٦٧- ٢٦٨- ٢٦٩- ٢٧٠- ٢٧١- ٢٧٢- ٢٧٣- ٢٧٤- ٢٧٥- ٢٧٦- ٢٧٧- ٢٧٨- ٢٧٩- ٢٨٠- ٢٨١- ٢٨٢- ٢٨٣- ٢٨٤- ٢٨٥- ٢٨٦- ٢٨٧- ٢٨٨- ٢٨٩- ٢٩٠- ٢٩١- ٢٩٢- ٢٩٣- ٢٩٤- ٢٩٥- ٢٩٦- ٢٩٧- ٢٩٨- ٢٩٩- ٣٠٠- ٣٠١- ٣٠٢- ٣٠٣- ٣٠٤- ٣٠٥- ٣٠٦- ٣٠٧- ٣٠٨- ٣٠٩- ٣١٠- ٣١١- ٣١٢- ٣١٣- ٣١٤- ٣١٥- ٣١٦- ٣١٧- ٣١٨- ٣١٩- ٣٢٠- ٣٢١- ٣٢٢- ٣٢٣- ٣٢٤- ٣٢٥- ٣٢٦- ٣٢٧- ٣٢٨- ٣٢٩- ٣٣٠- ٣٣١- ٣٣٢- ٣٣٣- ٣٣٤- ٣٣٥- ٣٣٦- ٣٣٧- ٣٣٨- ٣٣٩- ٣٤٠- ٣٤١- ٣٤٢- ٣٤٣- ٣٤٤- ٣٤٥- ٣٤٦- ٣٤٧- ٣٤٨- ٣٤٩- ٣٥٠- ٣٥١- ٣٥٢- ٣٥٣- ٣٥٤- ٣٥٥- ٣٥٦- ٣٥٧- ٣٥٨- ٣٥٩- ٣٦٠- ٣٦١- ٣٦٢- ٣٦٣- ٣٦٤- ٣٦٥- ٣٦٦- ٣٦٧- ٣٦٨- ٣٦٩- ٣٧٠- ٣٧١- ٣٧٢- ٣٧٣- ٣٧٤- ٣٧٥- ٣٧٦- ٣٧٧- ٣٧٨- ٣٧٩- ٣٨٠- ٣٨١- ٣٨٢- ٣٨٣- ٣٨٤- ٣٨٥- ٣٨٦- ٣٨٧- ٣٨٨- ٣٨٩- ٣٩٠- ٣٩١- ٣٩٢- ٣٩٣- ٣٩٤- ٣٩٥- ٣٩٦- ٣٩٧- ٣٩٨- ٣٩٩- ٤٠٠- ٤٠١- ٤٠٢- ٤٠٣- ٤٠٤- ٤٠٥- ٤٠٦- ٤٠٧- ٤٠٨- ٤٠٩- ٤١٠- ٤١١- ٤١٢- ٤١٣- ٤١٤- ٤١٥- ٤١٦- ٤١٧- ٤١٨- ٤١٩- ٤٢٠- ٤٢١- ٤٢٢- ٤٢٣- ٤٢٤- ٤٢٥- ٤٢٦- ٤٢٧- ٤٢٨- ٤٢٩- ٤٣٠- ٤٣١- ٤٣٢- ٤٣٣- ٤٣٤- ٤٣٥- ٤٣٦- ٤٣٧- ٤٣٨- ٤٣٩- ٤٤٠- ٤٤١- ٤٤٢- ٤٤٣- ٤٤٤- ٤٤٥- ٤٤٦- ٤٤٧- ٤٤٨- ٤٤٩- ٤٥٠- ٤٥١- ٤٥٢- ٤٥٣- ٤٥٤- ٤٥٥- ٤٥٦- ٤٥٧- ٤٥٨- ٤٥٩- ٤٦٠- ٤٦١- ٤٦٢- ٤٦٣- ٤٦٤- ٤٦٥- ٤٦٦- ٤٦٧- ٤٦٨- ٤٦٩- ٤٧٠- ٤٧١- ٤٧٢- ٤٧٣- ٤٧٤- ٤٧٥- ٤٧٦- ٤٧٧- ٤٧٨- ٤٧٩- ٤٨٠- ٤٨١- ٤٨٢- ٤٨٣- ٤٨٤- ٤٨٥- ٤٨٦- ٤٨٧- ٤٨٨- ٤٨٩- ٤٩٠- ٤٩١- ٤٩٢- ٤٩٣- ٤٩٤- ٤٩٥- ٤٩٦- ٤٩٧- ٤٩٨- ٤٩٩- ٥٠٠- ٥٠١- ٥٠٢- ٥٠٣- ٥٠٤- ٥٠٥- ٥٠٦- ٥٠٧- ٥٠٨- ٥٠٩- ٥١٠- ٥١١- ٥١٢- ٥١٣- ٥١٤- ٥١٥- ٥١٦- ٥١٧- ٥١٨- ٥١٩- ٥٢٠- ٥٢١- ٥٢٢- ٥٢٣- ٥٢٤- ٥٢٥- ٥٢٦- ٥٢٧- ٥٢٨- ٥٢٩- ٥٣٠- ٥٣١- ٥٣٢- ٥٣٣- ٥٣٤- ٥٣٥- ٥٣٦- ٥٣٧- ٥٣٨- ٥٣٩- ٥٤٠- ٥٤١- ٥٤٢- ٥٤٣- ٥٤٤- ٥٤٥- ٥٤٦- ٥٤٧- ٥٤٨- ٥٤٩- ٥٥٠- ٥٥١- ٥٥٢- ٥٥٣- ٥٥٤- ٥٥٥- ٥٥٦- ٥٥٧- ٥٥٨- ٥٥٩- ٥٦٠- ٥٦١- ٥٦٢- ٥٦٣- ٥٦٤- ٥٦٥- ٥٦٦- ٥٦٧- ٥٦٨- ٥٦٩- ٥٧٠- ٥٧١- ٥٧٢- ٥٧٣- ٥٧٤- ٥٧٥- ٥٧٦- ٥٧٧- ٥٧٨- ٥٧٩- ٥٨٠- ٥٨١- ٥٨٢- ٥٨٣- ٥٨٤- ٥٨٥- ٥٨٦- ٥٨٧- ٥٨٨- ٥٨٩- ٥٩٠- ٥٩١- ٥٩٢- ٥٩٣- ٥٩٤- ٥٩٥- ٥٩٦- ٥٩٧- ٥٩٨- ٥٩٩- ٦٠٠- ٦٠١- ٦٠٢- ٦٠٣- ٦٠٤- ٦٠٥- ٦٠٦- ٦٠٧- ٦٠٨- ٦٠٩- ٦١٠- ٦١١- ٦١٢- ٦١٣- ٦١٤- ٦١٥- ٦١٦- ٦١٧- ٦١٨- ٦١٩- ٦٢٠- ٦٢١- ٦٢٢- ٦٢٣- ٦٢٤- ٦٢٥- ٦٢٦- ٦٢٧- ٦٢٨- ٦٢٩- ٦٣٠- ٦٣١- ٦٣٢- ٦٣٣- ٦٣٤- ٦٣٥- ٦٣٦- ٦٣٧- ٦٣٨- ٦٣٩- ٦٤٠- ٦٤١- ٦٤٢- ٦٤٣- ٦٤٤- ٦٤٥- ٦٤٦- ٦٤٧- ٦٤٨- ٦٤٩- ٦٥٠- ٦٥١- ٦٥٢- ٦٥٣- ٦٥٤- ٦٥٥- ٦٥٦- ٦٥٧- ٦٥٨- ٦٥٩- ٦٦٠- ٦٦١- ٦٦٢- ٦٦٣- ٦٦٤- ٦٦٥- ٦٦٦- ٦٦٧- ٦٦٨- ٦٦٩- ٦٧٠- ٦٧١- ٦٧٢- ٦٧٣- ٦٧٤- ٦٧٥- ٦٧٦- ٦٧٧- ٦٧٨- ٦٧٩- ٦٨٠- ٦٨١- ٦٨٢- ٦٨٣- ٦٨٤- ٦٨٥- ٦٨٦- ٦٨٧- ٦٨٨- ٦٨٩- ٦٩٠- ٦٩١- ٦٩٢- ٦٩٣- ٦٩٤- ٦٩٥- ٦٩٦- ٦٩٧- ٦٩٨- ٦٩٩- ٧٠٠- ٧٠١- ٧٠٢- ٧٠٣- ٧٠٤- ٧٠٥- ٧٠٦- ٧٠٧- ٧٠٨- ٧٠٩- ٧١٠- ٧١١- ٧١٢- ٧١٣- ٧١٤- ٧١٥- ٧١٦- ٧١٧- ٧١٨- ٧١٩- ٧٢٠- ٧٢١- ٧٢٢- ٧٢٣- ٧٢٤- ٧٢٥- ٧٢٦- ٧٢٧- ٧٢٨- ٧٢٩- ٧٣٠- ٧٣١- ٧٣٢- ٧٣٣- ٧٣٤- ٧٣٥- ٧٣٦- ٧٣٧- ٧٣٨- ٧٣٩- ٧٤٠- ٧٤١- ٧٤٢- ٧٤٣- ٧٤٤- ٧٤٥- ٧٤٦- ٧٤٧- ٧٤٨- ٧٤٩- ٧٥٠- ٧٥١- ٧٥٢- ٧٥٣- ٧٥٤- ٧٥٥- ٧٥٦- ٧٥٧- ٧٥٨- ٧٥٩- ٧٦٠- ٧٦١- ٧٦٢- ٧٦٣- ٧٦٤- ٧٦٥- ٧٦٦- ٧٦٧- ٧٦٨- ٧٦٩- ٧٧٠- ٧٧١- ٧٧٢- ٧٧٣- ٧٧٤- ٧٧٥- ٧٧٦- ٧٧٧- ٧٧٨- ٧٧٩- ٧٨٠- ٧٨١- ٧٨٢- ٧٨٣- ٧٨٤- ٧٨٥- ٧٨٦- ٧٨٧- ٧٨٨- ٧٨٩- ٧٩٠- ٧٩١- ٧٩٢- ٧٩٣- ٧٩٤- ٧٩٥- ٧٩٦- ٧٩٧- ٧٩٨- ٧٩٩- ٨٠٠- ٨٠١- ٨٠٢- ٨٠٣- ٨٠٤- ٨٠٥- ٨٠٦- ٨٠٧- ٨٠٨- ٨٠٩- ٨١٠- ٨١١- ٨١٢- ٨١٣- ٨١٤- ٨١٥- ٨١٦- ٨١٧- ٨١٨- ٨١٩- ٨٢٠- ٨٢١- ٨٢٢- ٨٢٣- ٨٢٤- ٨٢٥- ٨٢٦- ٨٢٧- ٨٢٨- ٨٢٩- ٨٣٠- ٨٣١- ٨٣٢- ٨٣٣- ٨٣٤- ٨٣٥- ٨٣٦- ٨٣٧- ٨٣٨- ٨٣٩- ٨٤٠- ٨٤١- ٨٤٢- ٨٤٣- ٨٤٤- ٨٤٥- ٨٤٦- ٨٤٧- ٨٤٨- ٨٤٩- ٨٥٠- ٨٥١- ٨٥٢- ٨٥٣- ٨٥٤- ٨٥٥- ٨٥٦- ٨٥٧- ٨٥٨- ٨٥٩- ٨٦٠- ٨٦١- ٨٦٢- ٨٦٣- ٨٦٤- ٨٦٥- ٨٦٦- ٨٦٧- ٨٦٨- ٨٦٩- ٨٧٠- ٨٧١- ٨٧٢- ٨٧٣- ٨٧٤- ٨٧٥- ٨٧٦- ٨٧٧- ٨٧٨- ٨٧٩- ٨٨٠- ٨٨١- ٨٨٢- ٨٨٣- ٨٨٤- ٨٨٥- ٨٨٦- ٨٨٧- ٨٨٨- ٨٨٩- ٨٩٠- ٨٩١- ٨٩٢- ٨٩٣- ٨٩٤- ٨٩٥- ٨٩٦- ٨٩٧- ٨٩٨- ٨٩٩- ٩٠٠- ٩٠١- ٩٠٢- ٩٠٣- ٩٠٤- ٩٠٥- ٩٠٦- ٩٠٧- ٩٠٨- ٩٠٩- ٩١٠- ٩١١- ٩١٢- ٩١٣- ٩١٤- ٩١٥- ٩١٦- ٩١٧- ٩١٨- ٩١٩- ٩٢٠- ٩٢١- ٩٢٢- ٩٢٣- ٩٢٤- ٩٢٥- ٩٢٦- ٩٢٧- ٩٢٨- ٩٢٩- ٩٣٠- ٩٣١- ٩٣٢- ٩٣٣- ٩٣٤- ٩٣٥- ٩٣٦- ٩٣٧- ٩٣٨- ٩٣٩- ٩٤٠- ٩٤١- ٩٤٢- ٩٤٣- ٩٤٤- ٩٤٥- ٩٤٦- ٩٤٧- ٩٤٨- ٩٤٩- ٩٥٠- ٩٥١- ٩٥٢- ٩٥٣- ٩٥٤- ٩٥٥- ٩٥٦- ٩٥٧- ٩٥٨- ٩٥٩- ٩٦٠- ٩٦١- ٩٦٢- ٩٦٣- ٩٦٤- ٩٦٥- ٩٦٦- ٩٦٧- ٩٦٨- ٩٦٩- ٩٧٠- ٩٧١- ٩٧٢- ٩٧٣- ٩٧٤- ٩٧٥- ٩٧٦- ٩٧٧- ٩٧٨- ٩٧٩- ٩٨٠- ٩٨١- ٩٨٢- ٩٨٣- ٩٨٤- ٩٨٥- ٩٨٦- ٩٨٧- ٩٨٨- ٩٨٩- ٩٩٠- ٩٩١- ٩٩٢- ٩٩٣- ٩٩٤- ٩٩٥- ٩٩٦- ٩٩٧- ٩٩٨- ٩٩٩- ١٠٠٠- ١٠٠١- ١٠٠٢- ١٠٠٣- ١٠٠٤- ١٠٠٥- ١٠٠٦- ١٠٠٧- ١٠٠٨- ١٠٠٩- ١٠١٠- ١٠١١- ١٠١٢- ١٠١٣- ١٠١٤- ١٠١٥- ١٠١٦- ١٠١٧- ١٠١٨- ١٠١٩- ١٠٢٠- ١٠٢١- ١٠٢٢- ١٠٢٣- ١٠٢٤- ١٠٢٥- ١٠٢٦- ١٠٢٧- ١٠٢٨- ١٠٢٩- ١٠٣٠- ١٠٣١- ١٠٣٢- ١٠٣٣- ١٠٣٤- ١٠٣٥- ١٠٣٦- ١٠٣٧- ١٠٣٨- ١٠٣٩- ١٠٤٠- ١٠٤١- ١٠٤٢- ١٠٤٣- ١٠٤٤- ١٠٤٥- ١٠٤٦- ١٠٤٧- ١٠٤٨- ١٠٤٩- ١٠٥٠- ١٠٥١- ١٠٥٢- ١٠٥٣- ١٠٥٤- ١٠٥٥- ١٠٥٦- ١٠٥٧- ١٠٥٨- ١٠٥٩- ١٠٦٠- ١٠٦١- ١٠٦٢- ١٠٦٣- ١٠٦٤- ١٠٦٥- ١٠٦٦- ١٠٦٧- ١٠٦٨- ١٠٦٩- ١٠٧٠- ١٠٧١- ١٠٧٢- ١٠٧٣- ١٠٧٤- ١٠٧٥- ١٠٧٦- ١٠٧٧- ١٠٧٨- ١٠٧٩- ١٠٨٠- ١٠٨١- ١٠٨٢- ١٠٨٣- ١٠٨٤- ١٠٨٥- ١٠٨٦- ١٠٨٧- ١٠٨٨- ١٠٨٩- ١٠٩٠- ١٠٩١- ١٠٩٢- ١٠٩٣- ١٠٩٤- ١٠٩٥- ١٠٩٦- ١٠٩٧- ١٠٩٨- ١٠٩٩- ١١٠٠- ١١٠١- ١١٠٢- ١١٠٣- ١١٠٤- ١١٠٥- ١١٠٦- ١١٠٧- ١١٠٨- ١١٠٩- ١١١٠- ١١١١- ١١١٢- ١١١٣- ١١١٤- ١١١٥- ١١١٦- ١١١٧- ١١١٨- ١١١٩- ١١٢٠- ١١٢١- ١١٢٢- ١١٢٣- ١١٢٤- ١١٢٥- ١١٢٦- ١١٢٧- ١١٢٨- ١١٢٩- ١١٣٠- ١١٣١- ١١٣٢- ١١٣٣- ١١٣٤- ١١٣٥- ١١٣٦- ١١٣٧- ١١٣٨- ١١٣٩- ١١٤٠- ١١٤١- ١١٤٢- ١١٤٣- ١١٤٤- ١١٤٥- ١١٤٦- ١١٤٧- ١١٤٨- ١١٤٩- ١١٥٠- ١١٥١- ١١٥٢- ١١٥٣- ١١٥٤- ١١٥٥- ١١٥٦- ١١٥٧- ١١٥٨- ١١٥٩- ١١٦٠- ١١٦١- ١١٦٢- ١١٦٣- ١١٦٤- ١١٦٥- ١١٦٦- ١١٦٧- ١١٦٨- ١١٦٩- ١١٧٠- ١١٧١- ١١٧٢- ١١٧٣- ١١٧٤- ١١٧٥- ١١٧٦- ١١٧٧- ١١٧٨- ١١٧٩- ١١٨٠- ١١٨١- ١١٨٢- ١١٨٣- ١١٨٤- ١١٨٥- ١١٨٦- ١١٨٧- ١١٨٨- ١١٨٩- ١١٩٠- ١١٩١- ١١٩٢- ١١٩٣- ١١٩٤- ١١٩٥- ١١٩٦- ١١٩٧- ١١٩٨- ١١٩٩- ١٢٠٠- ١٢٠١- ١٢٠٢- ١٢٠٣- ١٢٠٤- ١٢٠٥- ١٢٠٦- ١٢٠٧- ١٢٠٨- ١٢٠٩- ١٢١٠- ١٢١١- ١٢١٢- ١٢١٣- ١٢١٤- ١٢١٥- ١٢١٦- ١٢١٧- ١٢١٨- ١٢١٩- ١٢٢٠- ١٢٢١- ١٢٢٢- ١٢٢٣- ١٢٢٤- ١٢٢٥- ١٢٢٦- ١٢٢٧- ١٢٢٨- ١٢٢٩- ١٢٣٠- ١٢٣١- ١٢٣٢- ١٢٣٣- ١٢٣٤- ١٢٣٥- ١٢٣٦- ١٢٣٧- ١٢٣٨- ١٢٣٩- ١٢٤٠- ١٢٤١- ١٢٤٢- ١٢٤٣- ١٢٤٤- ١٢٤٥- ١٢٤٦- ١٢٤٧- ١٢٤٨- ١٢٤٩- ١٢٥٠- ١٢٥١- ١٢٥٢- ١٢٥٣- ١٢٥٤- ١٢٥٥- ١٢٥٦- ١٢٥٧- ١٢٥٨- ١٢٥٩- ١٢٦٠- ١٢٦١- ١٢٦٢- ١٢٦٣- ١٢٦٤- ١٢٦٥- ١٢٦٦- ١٢٦٧- ١٢٦٨- ١٢٦٩- ١٢٧٠- ١٢٧١- ١٢٧٢- ١٢٧٣- ١٢٧٤- ١٢٧٥- ١٢٧٦- ١٢٧٧- ١٢٧٨- ١٢٧٩- ١٢٨٠- ١٢٨١- ١٢٨٢- ١٢٨٣- ١٢٨٤- ١٢٨٥- ١٢٨٦- ١٢٨٧- ١٢٨٨- ١٢٨٩- ١٢٩٠- ١٢٩١- ١٢٩٢- ١٢٩٣- ١٢٩٤- ١٢٩٥- ١٢٩٦- ١٢٩٧- ١٢٩٨- ١٢٩٩- ١٣٠٠- ١٣٠١- ١٣٠٢- ١٣٠٣- ١٣٠٤- ١٣٠٥- ١٣٠٦- ١٣٠٧- ١٣٠٨- ١٣٠٩- ١٣١٠- ١٣١١- ١٣١٢- ١٣١٣- ١٣١٤- ١٣١٥- ١٣١٦- ١٣١٧- ١٣١٨- ١٣١٩- ١٣٢٠- ١٣٢١- ١٣٢٢- ١٣٢٣- ١٣٢٤- ١٣٢٥- ١٣٢٦- ١٣٢٧- ١٣٢٨- ١٣٢٩- ١٣٣٠- ١٣٣١- ١٣٣٢- ١٣٣٣- ١٣٣٤- ١٣٣٥- ١٣٣٦- ١٣٣٧- ١٣٣٨- ١٣٣٩- ١٣٤٠- ١٣٤١- ١٣٤٢- ١٣٤٣- ١٣٤٤- ١٣٤٥- ١٣٤٦- ١٣٤٧- ١٣٤٨- ١٣٤٩- ١٣٥٠- ١٣٥١- ١٣٥٢- ١٣٥٣- ١٣٥٤- ١٣٥٥- ١٣٥٦- ١٣٥٧- ١٣٥٨- ١٣٥٩- ١٣٦٠- ١٣٦١- ١٣٦٢- ١٣٦٣- ١٣٦٤- ١٣٦٥- ١٣٦٦- ١٣٦٧- ١٣٦٨- ١٣٦٩- ١٣٧٠- ١٣٧١- ١٣٧٢- ١٣٧٣- ١٣٧٤- ١٣

فيجوز مع الاصطلاح نعم بكرة احتساراً (اقول) ما عدده المصنف ره من سبع شمول
الانام للبدلي لا شكال فيه - و لكن لا بعد دعوى ظهور حسن مدة من الزمان طرفاً
للشيء كونه اطر فانه محو لا يمتدح و مدخل لسالي لموسطة ولكن لا حبس لا يترك
نعم - لا ريب في حواره للمصنف لنصوص (١) بدنه عليه

عدم اجراء الهدى الاعن واحد

(٩) لرابع من الواحات (عدم المشاركة في الواجب) بلا خلاف - و هو
في غير حال الضرورة من الواحات فان كل فرد مأمور بالهدى لو حد
بما الكلام في حال الضرورة - فالاشهر على ما في نواصي انه لا يجري واحد
من متعدد (و عن) المبسوط و لهاته والاقتصاد و الجدل و العقود و غيرها - انه
يجوز في الهدى الواجب عدم الضرورة او حد عن خمسة وعن سبعة وعن تسعة و
يجري عنهم كانوا متفقين في السك او محضين وعن المصنف لا ريب لاجراء
عدم الضرورة عن الكثير دون الاحتسار - وهذا اقوال اجراء

كاختلاف النصوص (مها) و يدل على عدم اجراء لو حد لاعن واحد -
كحبر (٢) محمد بن مسلم عن احمد بن عليهما السلام لا يجوز ان يدعوا قره الاعن واحد حتى
وصحيح (٣) الحسن بن الصادق ع تجري العرة و لدية في الامصار عن سبعة
ولا تجري نسي الاعن واحد و نحوهما عنهما (ومها) ما دل على الاجراء عن متعدد
مطلقاً - كحبر (٤) ابي بصير ع ع لدية والعرة تصحى بها تجري عن سبعة و اجمعا
من اهل بيت واحد و من غيرهم و حبر (٥) سعد بن عبيد عن الصادق ع ع لدية
عن علي ع لدية الجدة تجري عن ثلاثة من اهل بيت واحد و المسة تجري عن
سبعة متفرقين و الجوز يجري عن عشرة متفرقين الى غير ذلك من النصوص (ومها)

١ - ابوسائل - باب ٧ - من ابواب البيع

٢ - ٣ - ٤ - ٥ - الرسائل - باب ١٨ - من باب البيع حديث ١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥

ما يدل على انفصال بين الواجب وغيره كصحيح (١) التحلى عن الصادق عليه السلام عن
 النعم تحريمهم النعمة قل اما في الهدى فلا واما في الاصحى فعم (ومها) ما يدل على
 الجواز عن المتعدد في صورة لضرورة كصحيح (٢) عبد الرحمن بن الحجاج عن
 ابي ابراهيم عليه السلام عن قوم عتب عندهم لاصحى وهم منتمون وهم مترافون وليسوا
 بآهل بيت واحد و قد اجتمعوا في مبرهم و مصرهم واحد لهم ن بدحو بقرة
 قال عليه السلام لاصحاب ذلك الامم ضرورة .

و للاصحاب في الجمع بين النصوص ما لكان (حدهما) حمل بصوص
 الجواز على ما لا يكون واحدا - وبصوص المسع عن الواجب - ويشهد بهذا الجمع
 الطائفة الثالثة (ثانيهما) حمل بصوص الجواز على حال الضرورة و بصوص المسع
 على حال الاحتيار قالوا ويشهد به الطائفة الرابعة - ورحم في محكي بدخيرة الجمع
 لثاني قائل عني اولهما انه لا يحري في صحبة عبد الرحمن ولعل مشأه التصريح
 فيها بانهم متممون (اقول) ان كونهم متممين لاساقى السؤال عن حكم غير الواجب
 وعليه فلا معارض بظهور الاصحى في غير الهدى و يؤيده قوله (ع) لاصحاب ذلك
 الامم ضرورة المشعر بجواز لشركة في حال الاحتيار - والجمع الاول هو المتعين
 (فالمحصى) ان الهدى الواجب لا يجوز الشركة فيه فلو تعدد بتقل لغير الى الدل
 نص الآية الكريمة - واما عن الواجب فيحوز فيه لشركة -

وجوب كون الهدى من النعم

ثم انه يقع الكلام في خمس الهدى - وسه - ووصفه - وعدده - ومصرفه
 فهيهامسائل (٩) لاولى يجب (ان يكون) الهدى (من) الهدى (النعم) الثلاثة الابل
 والقر والنعم - بلا خلاف احده فيه بل الاجماع بقسميه عليه كذا في الجواهر - و

يشهد به صحيح (١) رراره عن سى جعفر (ع) فى المنمنع قال (ع) و عليه الهدى قلب و ما لهدى فقال (ع) انصه بدة و اوسطه بدة و اخره شاه - و حسر (٢) ابى بصير عن الصادق (ع) ان اسنمتعت بالعمرة الى الحج فان عليك الهدى فما استيسر من الهدى ما حرور و اما بقرة و اما شاه و ان لم يقدر عليك الصيام و نحوهما عبرهما (و يؤيده) ما عن المعسر من فى قوله تعالى (٣) لتذكروا اسم الله على مرورهم من بهمة الانعام من ابها الثلاثة المبرورة - و كونه لمعهود و الماثور من فعل السى (ص) و الأئمة (ع) و الصحابة و التابعين (واقاه) واحد من ما ذكر و لاحد لاكثره فقد بحر النسي (ص) ستاوسنين بدة

اعتبار السن في الهدى

الثانية فى السن - فالمنهور اعتبار ان يكون الهدى (ثبنا قد دخل فى السادسة ان كان من المدن و فى الثانية ان كان من البقر و الغنم و يحرى من الصان الجذع اسمة) بل الظاهر عدم الخلاف فيه (و يشهد) لتحكمس - ي - اعتبار كونه ثبنا فى غير الصان و فيه تكفى الجذع حملة من المصوح كصحيح (٢) العيص عن السى عبد الله (ع) عن على (ع) - كان هول ثبنة من الال و الثبنة من البقر و الثبنة من المعرو الجذعة من الصان و صحيح (٥) ابن ساد عنه (ع) يحرى من الصان الجذع و لا يجوز من المعرو لا ثبنا و نحوهما عبرهما و اما حسن (٦) لعلسى عن الصادق (ع) عن اسناد الأصاحي ما المقر فلا يصرك سى اسنهما صحب و اما لابل فلا يصلح الا الثنى مما فوق - فهو فى غير الهدى - فلا اشكال فى لحكم (و اما) لتفسير الذى افاده المصنف و هو ان الثنى من الال ما كمل له خمس سنين و دخل فى السادسة - والثنى من المعرو و الغنم ما

١-٢ - نوسن لب ١٠٠ من ابواب لديح الحديث ١-٥

٣- سورة الحج الآية ٣٥

٤- ٥- ٦- الوسائل - اساب ١١ من ابواب لديح الحديث ١-٢ - ٥

دخل في لثابة و الجدد من الصان مكمل له ستة تامة - فالاول منه لاحلاف فيه بل عن المعاتب دعوى الاجماع عليه و الثاني مشهور من الاصحاب و عن جماعة انه مدخل في الثابتة عن الرواى به الاشهر و الثالث مشهور بين الاصحاب و هناك اقوال اخر فان لم يثبت شيء من لافوال فاللزام للاقتصار على الاعلى سة لقاعدة الاشتغال.

اعتبار كون الهدى تاما

الثالثة - يعنى فى الهدى ان يكون (تاما) ينام الاعضاء حايبة عن العيب فلا يجرى الناقص والمعيب بالاحلاف فيه فى الحملة بل هو اجماعى - وتفتح لقول فى المقام يقتضى لتكلم فى مورد ١٠ - من هناك ما يدل على هذه الكسرى الكله م لا ٢٠ - فى ما ورد به بالخصوص النص لخاص و بيان ما يستفاد منه فى كل مورد وما ينفع عنه - ٣ - فى جملة من التنبيهات.

الاول يشهد لعدم حراء الناقص صحيح (١) عنى من جعفر عن حبه (ع) من الرحمن بشرى الاصبحة عوراء فلا يعلم عودها الا بعد شرائها هل تحرى عنه قل لا يفتح نعم الا ان يكون هدبا واجب فيه لا يبور ناقصا - و مقتضى ذلك عدم اجزاء النقص الاما خرج بالدليل وصحيح (٢) من عمر عن الصادق لا يفتح فى رحى بشرى هدب فكان به عيب عوراء غيره فقل لا يفتح ان كان بقدر ثمة فقد حره عنه وان لم يكن بقدر ثمة رده واشترى غيره (ولا يفتح) ان المعيب هو النقص فان لعب هو لنقص عن الحلقة الاصلية و عليه فيس لنا كبريان احدهما عدم اخره - ناقص - والاخرى عدم اخره المعيب - كى يحتاج الى الاستدلال لثابة كما فى المستند.

و ما التامى - فقد ورد النص فى حملة من الموارد وهى - العوراء - و العرجاء والمريضة البين مرضها - و الكبيرة التى لا تنقى - و فسرها فى المنتهى بالمهرولة التى لامح لها والمكسور قربها الداحل - و مقطوعة الاذن - والحصى - والمهرولة اما الاربع الاولى - هى المنتهى دعوى اتفاق العلماء على عدم اجزاء شيء

مها . واصدله بما رواه (١) الرء من عرب قل قدم فيها رسول لله ﷺ خطيبا فقال
 اربع لانجور في لاصحي العوراء البين عورهما و المريضة البين مرضها والعرجاء
 البين عرجها والكسيرة البين لاسقى و صمعه منحبر بالعمل و يشهدله في الاولين
 حمر (٢) لسكوبى . عن جعفر عن ابيه عن آتائه (ع) قل رسول لله ﷺ لا يصحى بالعرجاء
 بين عرجها ولا بالعوراء من عورها . ولا بالمحفا . ولا بالحرقاء . ولا بالجدعاء . ولا
 بالعصاء . قول العصاء . المهرولة . والحرقاء . المحروقة الادن او التي في ادنها ثقب
 مستدير . و لجدعاء . المقطوعة و المراد بها هـ المقطوعة الادن . و لعصاء .
 المكسوز انقرن الداخل او مشقوقه الادن (ثم انه) قل صمد امدارك كلام الاصحاب
 يقتضى عدم الفرق في العورين كونه من كالحجاف لعين و غيره كحصول البياض
 عليها وبهذا لتعميم صرح في المسهى . واما العرج فاعسر الاصحاب فيه كونه بينا
 كما ورد في رواية السكوبى . وفسروا البين بانه العرج الذي يمشي السبر مع العرج
 ومشار كنه في العرج و لم يعنى قنهر و مقتضى صحة على بن جعفر عدم اعراف
 انقص من الهدى مطلقا انتهى (و ورد) عنه صاحب الحدائق انه قال حمر السكوبى
 احص من لصحيح بقيد اطلاقه به كما هي القاعدة المطردة (اقول) يرد على صاحب
 الحدائق . ان حمر لمطلق على المقيد اما هو في المحالين واما المتوافقان كما في
 المقام فلا يحمل لمطلق على المقيد فيهما . ويرد على السيد ان صدق الناقص على مطلق
 العرج عرفا محض تأمل . ويرد على اصحاب انه ما الفرق بين العور والعرج بعد وحدة
 الدليل حتى من حيث فقد حتى يصح ان يحد العرج بالس دون العور (ثم انه) كما
 وقع الاتفاق على اصحاب الاربع المتقدمة كذلك وقع على ما فيه نقص كثر من هذه
 العيوب كالعمى . ويشهد به ايضا اطلاق صحيح على بن جعفر المتقدم
 واما الخامسة . اي التي انكسر قرنها الداخل وهو الابيض الذي في وسط

المحارج - فيشهد لعدم احرائها في الهدى - واحراء ما كسر قربها المحارج وان صدق عليه النقص صحيح (١) حمل عن الصادق عليه السلام في الاصلحة يكسر قربها قال عليه السلام ان كان القرن الدحل صحيحا فهو بحري

ثم ان هذين الحكمين بجردين في المقطوع لقرن لصحيح (٢) آخر لحسين عن الصادق عليه السلام انه قال في المقطوع القرن او المكسور القرن اذا كان قرن الداحل صحيحا فلا بأس وان كان قرن يظهر المحارج مقطوعا (قال) الصادق سمعت شيعة محمد بن الحسن رضى الله عنه يقول سمعت محمد بن الحسن الصغار رضى الله عنه يقول اذا ذهب من القرن الداحل ثلثاه وبقي ثلثه فلا بأس ان يصحى به ورده جماعة من متأجري الاصحاب بحديثه لم ينصى الحبرين

و في المقطوعه الاذن - فيها روايات - منها صحيح (٣) الربطى باسناده عن احمد بن محمد بن عليهما السلام عن الاصحابى او كذا الاذن مشفوفة ومثقوبة بسمة فدل عليه السلام ما لم يكن منها مقطوعا فلا بأس ومنها صحيح (٤) الحلبي او حسبه عن الصادق عليه السلام عن الصحبة تكون الاذن مشفوفة فدل عليه السلام ان كان شقها وسما فلا بأس وان كان شقا فلا يصح ومنها خبر (٥) سمة بنى حفص عن الصادق عن سماعها السلام كان على عليه السلام يكره لتشريح في الاذن والمحرم ولا يرى بأسا ان كان ثقب في موضع لمواسم ومنها خبر السكوني المنقذ (والمستعاد) من المجموع ان المانع هو خصوص القطع - و ما مجرد الشق او الثقب فليس بمانع - وبها ثبت طلاق صحيح على من جعفر ان صادق انقص على الشق او الثقب.

ثم ان الاصحاب قطعوا بان لصمداء وهي العاقدة الاذن حلقة - تحرى - كما ان الجماء وهي التي لم يخلق لها قرن تحرى (اقول) ان لم يصدق الناقص عليهما. يشهد لاحرائهما لاصل واطلاق الأدلة - بعد عدم شمول نصوص المنع لهما - وان صدق

١-٢ الوسائل - باب ٢٢ من ابواب الذبح - الحديث ١-٣

٣-٤-٥-٦ الوسائل - باب ٢٣ - من ابواب الذبح - الحديث ١-٢-٣

يقيد اطلاق الصحيح بالاجماع .

واستقرت المصنفه في محكي المنتهى اجراء الشراء وهي انى قطعت ديه
وعى سيد لمداركه الناس عنه - وهو كذا لعدم صدق النقص عليه عرفا و لاصل و
الاطلاق يقتضي الاجراء - ولا يهملان الرأى في ن الصمعا حصوص العاقدة صغرى
لادن - ام نعم - فافقه الاذن - بعد ن المحققين صرحوا بن مرادهم لاعم

واما الحصى من المردولة - فلهشهور بن لاصحاب عدم اجرائه - بن عن طهر
التذكرة والمنتهى لاجماع عليه وشهد به حميد بن لصوص كصحيح (١) عبد الرحمن
ابن المحامح عن ابى رهم ^{عليه السلام} عن الرجل يشترى لهدى فبدا ديه اذا هو حصى
مجبور و لم يكن يعلم ان الحصى لا يجزى في الهدى من بحرته ام بعيده قل ^{عليه السلام}
لا يجزى الا ان يكون لا قوة به عنه - و نحوه غيره ثم لظاهر احصاى المسع

بمساول الحصىة

و المرصوص عروق الحصىين حتى تفسد وهو الموحوه فلا بأس به ويشهد
به - حسن (٢) معاوية بن عمار بن ابو عبد الله ^{عليه السلام} اشترى فحلا سبب للمتعة فان لم تجد
فموجوءا فان لم تجد فمن فحولة المعرفان لم يحد فمعه وان لم تجد فلما ستمير من الهدى
وصحيح (٣) محمد بن مسلم عن احدهما (ع) و الفحل من الصان خبر من الموحوه
و الموحوه خبر من المعجدة - والمعجدة خبر من المعرف - وصحيح (٤) ابى بصير عن الصادق
^{عليه السلام} في حديث المرصوص احب الى من المعجدة و ان كان حصيا فليعجدة احب
و نحوه غيرها - فيجزى المرصوص و ان صدق عليه النقص و الحصى - وقد دل
الدليل على عدم اجرائهم لانه يقيد طلاقهما بالاحبار الخاصة .

ثم لمحكي عن النهاية والمهذب والمسوط والوسيلة والمدارك اجراء الحصى
اذا تعدى عره - واستدل لهم بصحيح عبد الرحمن بن الحجاج المتقدم وبحر (٥)

ابن بصير عن ابي عبدالله عليه السلام عن المحصى يصحى به قال لا الا ان لا يكون غيره (ولكن) حر ابن بصير في الاصحيه - والصحيح بقيد الجوار بعدم فدره لاكتف عمى غيره لاعلى تعدد غير دوسياتى لكلام فيه في التسيهات

عدم اجزاء المهرول

ثم به صرح غير واحد به تعتبر ان يكون الهدي (غير مهرول) وفي الجوار هو لا خلاف
اجده فيه ويشهد به حمله من الاحبار كصحيح (١) مصور بن حارم عن ابي عبدالله عليه السلام
وان اشترى لرجل هديا وهو يرى انه سمين حر عهون لم يحدده سمينا - ومن اشترى
هديا وهو يرى انه مهرول فوحده سميا احراعه - وان اشتراه وهو نعم انه مهرول ام
يحر عنه - ونحوه صحيحا (٢) نعمن والحلى الا انها مطلقان غير مختصين باللهى
ومرسل (٣) الفقه (ثم ان) مقصى هذه لتصوص - اعصار قدس في المسح - حدها
الشراء بما انه مهرول او وهو نعم انه مهرول - ثانيا - كونه مهرولا - وانه مع فقد
احدهما يحرى فلو اشترى وهو يعلم انه مهرول فتبين كونه سمينا - و شتراه وهو يعلم
انه سمين فاكشف كونه مهرولا احرا - من غير فرق بين مالو كان لاكتشف بعد لبيع
اوقبله في الصورتين .

وقد عسر المهرول كونه (بحيث لا يكون على كليتيها شحم) كما في الكتاب
والشرايع وعن الميسوط والمنهت و لوميله والرائز والجامع والقواعد والاماع
ويشهد به حر (٤) الفصل قال حجت باهلى سنة فمرت الاصاحي فاطلقت فاشترت
شثنين بعلاء فلما اقيت اها بهما بدمت بدانه شديده لما رأيت بهما من الهزال
فانيته فاحترته بذلك - فقال ان كان على كليتيهما شيء من شحم احرات - وهو و ان
كان غير بقى السد - ومصمرا - الا ان عمل من عرف لعله يكفى في الجبر (ودعوى)
انه ليس تفسيره للهزال - او انه لعل يكون الاحراء لفظه السمن اولا (مدفوعة) انه كان

تفسير له او لم يكن بدل على المطلوب اما على الاول فواضح و اما على الثاني فلانه ح بدل على عسار وقد في مانعه لهرال - وكون لاجراء لطفه السمن بدونه ان ح لا وجه له فيه من لتبديد - و مرسل الشيخ (١) قد و في رواية اخرى ان حد لهرال اد لم يكن على كلبته شيء من الشحم فالأظهر تمامية هذا التفسير

حكم مالو بان النقص بعد نقد الثمن

واما الثالث فبعضى لتنبه على امور ١ استثنى لشح في محكى التهذيب من عدم حراء النافض ما اذا بان النقص بعد نقد الثمن - و استدله - بحسن (٢) معاوية عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل اشترى هدبا فكان به عيب عورا وغيره فقال عليه السلام ان كان قد نكسه فقد احرقه ومن لم يكن قد نكسه رده واشترى غيره - قيل وبه يقيد اطلاق صحيح (٣) على من جعفر عن حبه عليه السلام عن الرحن بشرى الاصلحية عوراء فلا يعلم الا بعد شرائها هل تحرق عه قال عليه السلام نعم لا ان يكون هدبا واجبا فانه لا يجوز ان يكون نافضا - ويخص ساد لم نقد الثمن (و في) المسند ان البسة بين العريقين عموم من وجه فمن استثنى عمل بالاطلاق و من لم يستثن عمل به من الاشتغال بعد دفع اليد عن الاطلاق لتحصيله بالمحمل الموحى لعدم الحجية في موضع الاجمال وهو الاقوى لذلك انتهى (وفيه) ان صحيح على من جعفر وان كان في خصوص العوراء - الا ان دله - فانه لا يجوز ان يكون نافضا - عام - و العرة بعموم الوارد لاحصوا المورد - و قد مر ان العيب هو النقص و على ذلك فالسنة عموم مطلق فيقيد اطلاق الصحيح به الا ان الذي يوجب التوقف في الفتوى عدم افتاء احد غير الشيخ بذلك بل تردد هو نفسه في محكى الاستبصار المتأخر عن

١ - الوسائل - باب ١٦ - من ابواب التذبح حديث ٢

٢ - الوسائل - باب ٢٧ - من ابواب التذبح حديث ١

٣ - الوسائل - باب ٢١ - من ابواب التذبح حديث ١

التهذيب ايضا .

٢ - اذا لم يجد لا فائدة بقيود غير اثبات استثنائه بخصوصه فهل يحرى و ينتقل لمرضى الى الصوم و جهاد - اصحهما الاول - لقوله **يُفْلَحُ** في صحيح (١) ابن عمار المتقدم فان لم تجد فما تيسر لك وفي الآخر - فما استيسر من الهدى .

٣ - قد استثنى عن عدم احراء الناقض الحصى اذا لم يجد غيره جماعة منهم الشهيد فذه وسيد المدارك واستدل بذلك بصحيح (٢) الحلبي . و حر (٣) ابي بصير - المتقدمين في الحصى وما في دبل صحيح ابن عمار فان لم تجدوا تيسر لك (ولكن) قد مر ان صحيح الحلبي يدل على الاستثناء مما اد لم يقدّر المكلف على غيره - و حر ابي بصير في لاصحيه . والسنة بين ما في صحيح ابن عمار وصوص المسع عن الحصى عموم من وجه - ولعل الرجح معصوص المسع لشهره . واصحيه بسند اللهم الا ان يقال ان لشهره عبر ثالثة وفي صحة لسدهما مساوكان - و صحيح ابن عمار موافق لكتاب فقده (مع) انه يمكن لتعدي عن مؤد حر ابي بصير بعدم القول بالاصل بين الهدى والاصحيه في هذه الخصوصيات - فالاستثناء في محله

مستحبات الهدى

الرابعة (ويستحب) أمور - ١ - (ان تكون سميعة) - للاجماع والاحاد - وفي حر (٢) الحلبي عن ابي عبد الله **يُفْلَحُ** قال تكون صحابنا كم سمانا وان انا حمر كان يستحب ان تكون صحبة سميعة وفي حر (٥) محمد عن احمدهما عنهما السلام ان رسول الله **ﷺ** كان يصحى بكش اقرن عظيم فحل باكل في سواد ونظر في سودى لم تجدوا من ذلك شيئا والله اولى بالعدو وحوهما غيرهما

٢ - ان يكون (فتعرف بها) اي احصرت يعرفات عشية عرفة كما عن المعيد و

١-٢-٣- الوسائل - الباب ١٢ من أبواب الدبح الحديث ٧-٨-٣

٤-٥- الوسائل - باب ١٣ من أبواب الدبح حديث ٢-٣

المنهى والتذكرة و المهلب والمدارك والدجيرة والمفاتيح - ومطلق كما عن السرائر
و غيره لصحيح (١) البرطى لا يصحى الا بما قد عرف به و نحوه غيره المحمولة
على الاستحباب لخبر (٢) سعيد بن مسارع عن ابي بصير عليه السلام عن ابي بصير شاة لم يعرف بها
قال لا بأس بها عرف ام لم يعرف (وبذلك) يظهر ضعف ما عن طاهر التهذيب والهيبة
والميسوط والاصاح والمهدب والمبة من الوجوب (ويكفى) حمار النابغ بالتعريف
لصحيح سعيد (٣) قلت لابي عبدالله عليه السلام انا اشتري لعمى ولسن بدرى عرف بها
ام لا فقال عليه السلام انهم لا يكذبون لعلك صح بها

٣- ان يكون (انا) من الابل والبقر وذوات
شاهدة بذلك لاحظ صحيح (٤) ابن عمار قال ابو عبدالله عليه السلام فصل البدن ذوات
الارحام من الابل والبقر وقد تحرى المذكور من البدن والصحاح من الغنم الفحولة و
غير (٥) بن بصير عن اصاحي فقال فصل الاصاحي في الحج الاس والقر و قال
ذو الارحام ولا يصحى بشور ولا حمل - ونحوهما غيرهما - ومقتضاها - جو والعكس
فما - عن طاهر بعضهم من وجوب ذلك برده النص

٤- (والدعاء عند الذبح) هي صحيح (٦) شعوان قال ابو عبدالله عليه السلام اذا
اشتريت هديك فاستقل به القصة و اشعره او ادبجه و قر و جهت و جهى لبدى فطر
السموات والارض حبهما مسلما وما نا من المشركين ان صلوتى وسكى ومجباى و
ممانى لله رب العالمين لاشريك له وبذلك امرت وانا من المسلمين اللهم منك وبت
بسم الله وبالله والله اكبر اللهم تفضل منى ثم امر السكين ولا تحمها حتى تموت و فى
نصوص اخر غير هذا الدعاء والكل حسن -

١-٣٠٢- الوسائل الباب ١٧- من ابواب الذبح الحديث ١-٣-٢

٢-٥- الوسائل الباب ٩- من ابواب الذبح الحديث ١-٢

٣-٦- الوسائل الباب ٣٧- من ابواب الذبح - الحديث ١

عدم وجوب الاكل من الهدى

الجماعة في مصرف الهدى - وفيها فروع - الاول - هل يجب اكل لمات منه ام لا - ذهب الى الاول جمع من المحققين على ما في كتبهم - كالقواعد و لمختلف والشرع و كبر المرفان والدروس و مدارك و الدخيرة و لكفايه وهو طاهر الصدوق و العياشي (وعن) الشيخ و ابى الصلاح و ابن الرافع و جماعة القول باستحباب ذلك - وفي الرصد - وعراه في الدروس الى الاصحاب و لعلمه الاقوى .
و استدل لوجوب الامر به في الآية الكريمة (١) و الذين جعلناكم لكم من شعائره لكم فهو خير فادكروا اسم الله عليها صواف قاد و حب حبوبها فكلوا منها و اطعموا لقابع و المعتز - و بالنصوص (٢) لامر به - كصحيح معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام اذا دبح اوب حرت فكل و طعم - كما قد اتاه نعلي فكلوا منها و اطعموا القابع و المعتز - فقد لقابع الذي يقع بما عطيته و المعتز لدى عزيزك و السائل الذي يمشك في يديه و لبائس الفقير - و بالنصوص (٣) بمنصمة ان رسول الله صلى الله عليه و آله امر ن يؤخذ من كل بدنة صفة فامر بها رسول الله صلى الله عليه و آله فطبخ فاكل هو و علي و حو من لمرق و قد كان النبي صلى الله عليه و آله في هديه (اقول) اما الآية لشريعة فمصد ابى اختصاصها بالذن وهي جمع بدنة وهي من الابن خاصة . و عدم اختصاصها بهدى السبع - فالامر بالاكل فيها لوروده مورد توهم الخطر - خصوصاً بعد ما في كبر المرفان كانت الامم من قل شرعاً بمنعون من اكل سائلكهم فرفع الله تعالى الحرج من اكلها في هذه الملة انتهى لا يستفاد منه الوجوب و بذلك يظهر ما في الاستدلال بالآية الأخرى - وهي (٤) و ادن في الناس بالحج - الى قوله عروحن و يدكروا اسم الله

١ - الحج - الآية ٣٦ -

٢ - لو سائل - اب ٤٠ - من بواب لبيع

٣ - الحج - الآية ٢٦ - ٢٧

في ايام معبومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام فكلوا منها و اطعموا الناس الفقير
واما النصوص الامر به - فهي ايضا من جهة عدم حوازالاكل من الكهارات - ولاجن
ما ذكر في الآية وللامر باطعام الاهل لك واطعم القابع والمعر ثلثا واطعام لمساكين
ثلثا في نصوص حر - لان تكون طهره في وجوب الاكل .

والذي يظهر لي من الجمع بين لنصوص كون المراد انه بعد الذبح يكون
اختيار قسم من الذبيحة بدلا لثالث فعل به ما يشاء لاحظ خبر (١) جابر بن عبد الله
الاصباري قال امر رسول الله ﷺ ان لا نكل لحوم الاصاحي بعد ثلاثة ايام ثم ادن
لما ان باكلو بقدر وهدى الى اهاليا - وحر (٢) عيسى بن اسباط عن مولى لابي عبد الله
عليه السلام قال رأيت ابا الحسن الاول عليه السلام دعا عبده فمحره فماصرت الحرا دون
عرقها فوقعته الى الارض وكشفوا شيئا من ساعها فقال عليه السلام افطعوا و كلوا منها و
اطعموا فان الله تعالى يقول فاذا وحت حبوبها فكلوا منها واطعموا و المراد دلاكل
في هذه النصوص والابتس هو المراد به في الاله الشريفة (٣) لاننا كلوا اموالكم بينكم
بالباطل (وبما) ذكره طهر ما في نصوص كله عليه السلام مع انه اعم من الوجوب ولا يظهر
عدم وجوب الاكل .

عدم وجوب اطعام شيء من الهدى

لثاني - انه صرح جماعة بوجوب اطعام شيء منه - وان سبب الشهيد استصحاب
اصل الصرف في الثلاثة الى الاصحاب - وقد اختلف القائلون بوجوب الاطعام فمن
المحلي يحب التصديق على القابع والمعر ولم يرد على ذلك - و عن الكفاية
والواجب مسمى الاكل و اعطاء شيء الى القابع و اعطاء شيء الى المعتر - و

١- الوسائل - الباب ٤١ - من ابواب الذبيح الحديث ٢

٢- لومائل - الباب ٤٠ - من ابواب الذبيح - الحديث ٢

٣- النساء - الآية ٢٩

عن الدجيرة اعطاء شيء الى الفقير ايضا - وعن المدارك وجوب لاكل منه والاطعام
وعن الدروس والمساكن وجوب الاكل و اهداء الاحوان والصدقة على الفقير وهو
ظاهر الصدوق والعماني .

ما الادلة في احدي الابتنى مر باطعام لقاص و لمعتزل - وفي الاخرى بطعام
البائس الفقير . وفي صحيح (١) ابن عمار - وحرر (٢) على بن اسباط المتقدمين امر
بالاطعام مطلق - وفي صحيح (٣) سيف الثمار عن الصدوق عليه السلام طعم اهلث ثلثا و
اطعم القاص و لمعتزل ثلثا و اطعم المساكن ثلثا و (٤) موثق لعرقوقي عنه عليه السلام
كل ثلثا واحد ثلثا و تصدق ثلث . وفي غيرها عن ذلك (وعليه) فلاحن قرائن ثلاث
يتعين حمل جميع لادنة على اراده بيان كيفية الصرف اذا اراد ان يصرف كما افاده
صاحب الجواهر ره - واليك تلك العرائس ١- ان اطعام الاهل خصوصا انثلث لم
يواجب قطعا - لا يقطع ان السلي الاكرم عليه السلام لم يطعم ثلث سب وسبب بدنة لثي
ساقها في حجة لاحر هله - و كك الوصي عليه السلام لم يطعم هه ثلث ربع و ثلث
بدنة لثي ساق لثي عليه السلام له في تلك السنة - ٢- ان القاص و لمعتزل و الفقير لم
تكن في تلك الايام الخاصة في مسي - ولا تكون ائدا - بحيث يعطيهم كل من يدبح
الهدى - ٣- في الاخبار من الاختلاف - فالظاهر عدم وجوب ذلك ايضا .

الثابت بقاء أعلى وجوب الاكل والاطعام - فالظاهر تحقق الامتثال بمسمى الاكل و
طعام الفقير و لقاص والمعتزل ولا دليل على وجوب لثلث و في الجواهر
لم عرف قائلا به - و اما ما في هدى المسكين من الامر باطعام اهل ثلث و اطعام
القاص و المعتزل ثلثا و اطعام المساكن ثلث - كصحيح لمار المتقدم - فولا التعدي
مه الى مقام بحث الى دليل - و ثانيا - اتفقت كلماتهم على عدم لزوم اعطاء الاهل
ولا اكل المالك الثلث حتى في هدى السياق بل الظاهر عدم امكانه عالما - فيحمل على
ارادة الامتناع مع الاعصاب عماد كرمه و به يظهر حال موثق لعرقوقي المتقدم

المتضمن للامر باكل ثلث واهداء الثلث و تصدق ثلث .

(و) به يظهر مدرك ما عده المصنف من استحباب (ان ياكل ثلثه و يهدى ثلثه و يطعم القانع والمعتز ثلثه) .

اخراج لحم الهدى من مى

الرابع قالوا لاجل فى مرحوجه اخرج لحم الهدى من مى وعن بعضهم الاجماع عليه - واحتلفوا فى حرمته و كراهته بس صاحب الدجيرة الحرمة الى المشهور و قال سيد المدارك هذا مذهب الاصحاب . وسب فى محكي شرح لمعانيع الكرامة الى المشهور .

والحق انه لا يكون حراما ولا مكروها - فان طائفة من المصنفين و ان تضمن الهى عن اخرج لحم من مى - كحسن (١) مدونه قل ابو عبدالله عليه السلام لان اخرج من شيتا من لحم الهدى - ويحوه غيره (لا ان) طائفة اخرى من المصنفين تدل على ان المنع كان لاجل احتياح من فى مى و لا فلا بأس باخره - حتى للمدرك بل له ن تنوود منها - لاحظ صحيح (٢) محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام عن اخرج لحوم الاصاحي من مى فقال عليه السلام كما نقول لا يخرج منها شىء لاجل لباس له هذا اليوم فقد كثر الدمي فلا بأس باخراجه ويحوه مرسل (٣) الصدوق - وخرج حار (٤) مرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا تاكل لحوم الاصاحي بعد ثلاثة ايام ثم اذن له ان ياكل ويقعد ويهدى الى اهاليها ويحوها غيرها كما ان جملة اخرى من المصنفين مصرحة بان نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاخراج بعد ثلاثة ايام كان لاجل حاحه لباس و اما اليوم فلا بأس فللحاح و غيره ان يخرجه ان امكن وعلى هذا فلا يكون لاجراج ولا الادجار حراما ولا مكروها - بل لعله يكون ذلك واحدا لولا المثقة و الحرح فى هذه الايام

١-٢ - الوسائل - باب ٢٢ من ابواب الذبح حديث ٢-٥

٣-٤ - الوسائل - باب ٤١ من ابواب الذبح حديث ٢-٦

خوفاً من اتلاف المال فإن متداول من دهن الهدى في هذه الأزيمة اتلاف له - هذا في لحم - وما لحدها، شاكل فلا اشكال في حوار احرارها وقد صرح به المصوح (١)، وبما ذكره بحل عوبصة وعصة عارضة على جمع من اوصال العصر - به كيف يمكن ان يمارس لشارع الاقدس بدسح الهدى مع ما يرى بالوجدان انه يدحر الجميع في محل وتعدم - وهل نتيجة هذا الحكم سوى اتلاف المال تعالى الشارع الاقدس من الامر بذلك .

ادعى ما ذكره اذا وضع براد في مبي لتحتفظ فيه جميع احوام الاصاحي انى تدسح في الموسم ثم تورع على قراء المسلمين خلال العام الى العام القابل وكك دسعت حاود لحوايات المدسوحة واصوافها وما الى ذلك واعفت اثماها، في مصالح المـلمين - لا يكون في دسح تلك الحيوانات اداً تلاف له لـدون وثدة بل هو ح مشروع اقتصادي مهم لهذا المسلمين و البلاد الاسلامية - و بقاء على ذلك فالاشكال متوجه على المسلمين حيث لا يعملون باوامر الاسلام ومها تحقيق هذا المشروع وليس متوجهاً على من الحكم القاصي منسحة تلك الدسح في الموسم .

حكم من عجز عن الهدى وكان واحداً ثمة

(ولو فقد الهدى) فارة واحد ثمة واخرى فاقد له بصا - وعلى كسبي فارة يتمكن من الاستقراض وادائه - ويكون له مناع او حوس ينسره دفعه باراء الهدى او بعه وصرف ثمة فيه - واخرى - لا يتمكن من ذلك انصا ويتعسر عليه ذلك - وعلى الاول فارة يكون الهدى موجوداً يمكنه تحصيله - واخرى - لا يمكن الا بان يحلف ثمة عنده من يشتره - وثالثة - لا يتمكن من ذلك ايضاً بالكلام في صور .

الاولى لا اشكال ولا كلام في انه اذا كان ثمة موجوداً عنده ويتمكن من تحصيله بالاشتراء وجب عليه ذلك لصدق وحدان الهدى ولا امر بالاشتراء في كثير من المصوح

المستقدم طرف منها .

(٩) الثانية لو كان واحد للثمن ولم يتمكن من اشتراؤه لعدم وجود الهدى فيه
قوال (الاول) ما عن الصدوقين و لشيوخهم والمصنف والمحقق في عر الشرايع بل
الاكثر بل عامة من تاجر . انه ان (وحد ثمنه خلفه عند من يشتريه و يذبحه
طول ذي الحجة) من مصى ذو الحجة اخر ذلك الى قاس من ذي الحجة (الثاني)
ما عن الفقيه والشرايع و لرائر . وهو الانتقال الى الصوم . وسب ذلك الى العباسي
وتنظر فيه بعضهم . و لى لحمل و لعقود . وتنظر فيه آخر (لثالث) ما عن الاسكافي وهو
التحجير بين العدلين و بين التصديق بالوسطى من قيمة الهدى

و ما المصومون فهي طوائف (الاولى) ما يدل على القول الاول كصحيح (١) حريز
عن الصادق عليه السلام في متمتع بحد الثمن ولا بعد لعدم قال عليه السلام يحلف الثمن عند بعض اهل
مكة و يامر من يشتري له ويدفع عنه وهو بحري عنه و من مصى ذو الحجة اخر ذلك الى
قابل من ذي الحجة . و بمضمونه خبر (٢) النصري قرواش الا ان السائل فرص فيه ان يصعب
عن الصيام (الثانية) ما استدلل به للقول الثاني . و هي رواية ابي بصير (٣) عن
احدهما (ع) عن رجل نسع فلم يجد ما يهدي حتى اذا كان يوم القر وجد ثمن شاة
ابدى و بصوم قال عليه السلام بل بصوم فان نام لدفع فدمص (الثالثة) ما يدل على التصديق
بالوسطى . و هي رواية (٤) عبد الله بن عمر . قال كما نمكة واصاب علاء في الاصاحي
فاشترنا بددر ثم بدبار بن ثم لمعت سبعة ثم لم نوجد بقليل ولا كثير فرفع هشام
المكاري رقعة لى من احسن عليه السلام فاحمره بما اشترنا ثم لم نجد بقليل ولا كثير فوقع عليه السلام
انصروا الى الثمن الاول والثاني والثالث ثم تصدقوا بمثل ثلثه .

اقول اما خبر عبد الله . فهو ضعيف لجهالة عدالة و لاعراض الاصحاب عنه
و ما خبر ابي بصير فهو فيمن قدر على لدفع سبعة في مسمى بعد مصى ايام التشريق و

لم يقدر على ثمنه أيضا قبله - فهو غير ما نحن فيه فالمعتمد هو لطائفة الأولى (ودعوى) بها مخالفة للكتاب فان قوله تعالى (١) فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام الحج - يدل على تعين الصوم عليه (ود قبل) ان تسر الهدى و وجد به يمان العين والشمس (قضا) ان وجد ان الهدى انما يصدق على وجدان ثمنه اذا كان موجودا وامكن شرائه لاما دا لم يكن موجودا - كما هي وجدان الماء لما حوز موضوعه لوجوب الوضوء والعلل (مدفوعة) بان النصوص اخص مطلق من الالة لشريعة وقد حقق في محله - به بقيد اطلاق الكتب بالحجر .

الثالثة اذا لم يجد الشمس ولكن تمكن من الاستقراض والاذع او كان له منع تيسر له دفعه ودفع ثمنه براء الهدى - فالظاهر وجوبه وعدم الانتقال الى الصوم لما تقدم من صدق الوجدان والتيسر عليه (نعم) لا يجب بيع ما يحتاج اليه لادلة هي العسر والصرر ويمكن استعادته من صحيح الربطى الانى .

وقد استثنى من ذلك لباس التحمل من الفصل من الكسوة مطلقا و لظاهر انه لا خلاف فيه لصحيح (٢) الربطى . عن ابي الحسن عليه السلام عن المتمتع يكون له فصول من الكسوة بعد الذي يحتاج اليه فسوى بذلك الفصول مائة درهم يكون ممن يجب عليه فقال لابد من كسر او بقاء ثقت له كسر او ما يحتاج اليه بعد هذا لفصل من لكسوة فقال عليه السلام واى شيء كسوه بمائة درهم هذا ممن قال الله تعالى فمن لم يجد الخ و مرسل (٣) على من ساط عن بعض اصحابنا عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قلت له رجل تمتع بالعمرة الى الحج وفي عينته ثياب له ابيع من ثيابه شيئا ويشترى هديه . قال عليه السلام لا هذا يترين به المؤمن بصوم ولا ياخذ من ثيابه شيئا و لو باع شيئا من المستثنى و اشترى هذا و حب دبحه لصدق الوجدان والاستيسار .

الصوم بدل عن الهدى

الرابعة (ولو فقد) الهدى - وقد تم (٤) انما (صام ثلاثة ايام متواريات في الحج وسعة اذا رجع الى اهله) - لا خلاف في الجملة بل هو اجماع بل ضروري والكتب والسنة يشهدان به - وتام الكلام في ضمن فروع .

١- يعتبر ان يكون الثلاثة الايام في الحج في شهره وهو ذوالحجة الذي يصح فيه - لا خلاف ويشهد به صحيح (١) رفعه عن ابي عبد الله عليه السلام عن المتمتع لا يجزئ الهدى - قال عليه السلام يصوم قبل التروية وبوم التروية وبوم عرفة قلت في يوم التروية قال يصوم ثلاثة ايام بعد الشريق قلت لم تقم عليه حماله قال عليه السلام يصوم يوم الحصة وما بعده يومين قلت وما الحصة قال عليه السلام يوم عرفة قلت يصوم وهو مافر قال عليه السلام نعم ليس هو يوم عرفة مافر اما اهل بيت يقولون ان قول الله عز وجل فصيام ثلاثة ايام في الحج يقول في ذى الحجة وصحيح (٢) مقرر عنه عليه السلام من لم يصم في ذى الحجة حتى يهل هلال المحرم فعليه دم شاه وليس له صوم وندبجه يسمى وحش (٣) اس المحترى عنه عليه السلام فيمن لم يصم الثلاثة لادم في ذى الحجة حتى يهل عليه الهلال قال عليه السلام عليه دم لأن الله تعالى يقول فصيام ثلاثة ايام في الحج في ذى الحجة - ونحوها غيرها وما ذكرناه يظهر دلالة لابه الشريعة عليه .

٢- يعتبر نوال في الثلاثة لا خلاف بل عن لسنه و غيره الاجماع عليه كذا في الحواهر - وفي المستند باجماع المصريح به في كلام جماعة - ويشهد به النصوص - منها موثق (٤) اسحاق بن عمار - عن الصادق عليه السلام لا تصوم الثلاثة لادم

١- الوسائل - الباب ٤٦ - من ابواب الذبح - الحديث ١

٢- الوسائل - الباب ٤٧ - من ابواب الذبح - الحديث ١

٣- الوسائل - الباب ٤٧ - من ابواب الذبح - الحديث ٦

٤- الوسائل - الباب ٥٣ - من ابواب الذبح - الحديث ١

من عرفه ومثله الصحيح (١) المروى عن قرب الأساد ومهاجر الحلبي الاتي عن أبي الحسن عليه السلام في حديث ولكن يصوم ثلاثة ايام متتابعات بعد ايام التشريق وبحوا غير هـ . ثم انه قد استثنى الاصحاح من وجوب السبع فيها ما لو صوم يومى التروية وعرفة فاني ثالث بعد ايام التشريق - وعن الحلبي الاجماع عليه - ويشهد به موثق (٢) يحكى الارزق عن ابي الحسن عليه السلام عن رجل قدم يوم التروية منتمعا وليس له هدى فصوم يوم التروية ولا يوم عرفة قال عليه السلام يصوم يوما آخر بعد ايام التشريق وباراه ذلك روياث - منها - خبر (٣) عبدالرحمان بن الحجاج عن ابي الحسن عليه السلام في حديث لا يصوم يوم التروية ولا يوم عرفة ولكن يصوم ثلاثة ايام متتابعات بعد ايام التشريق - ومنها خبر (٤) على بن الفضل الواسطي اذا صام لمستمع يومين لا يتابع الصوم لوم الثالث فقد فاته صام ثلاثة ايام في لحن ومنها صحيح (٥) العيص عن الصادق عليه السلام عن من سمع يدخل يوم التروية وليس معه هدى قال فلا يصوم ذلك اليوم ولا يوم عرفة ويسبح ليلة الحصة فيصبح صائما وهو يوم الفطر ويصوم يومين بعده (وفي) مستندان خبر الواسطي اعم من لطائفه الاولى وفيه اطلاقه بها وبقية الصوص ليست ظاهرة في عدم الحوار لكونها بالجملة الخبرية التي لا تنبذ الا لمرحوخية (ولكن) قد مر غير مرة ان الجماع المعربة ماهرة في اللزوم (و لاحق) ان يقل - ان موثق الارزق صريح في الحوار - ويصوص المصحح ظاهرة في عدم الحوار فتضمن على لمرحوخية حملا للنص على الظاهر - كما افاده الاصحاب .

٣- هل يجب مع الممكن ان يكون الثلاثة الايام لا يدم التي تكون قبل يوم الفطر - كما عن الحلبي مدعي ان عليه الاجماع ام يستحب ذلك كما صرح به جماعة وقد ادعى الاجماع عليه ايضا - وجهان من الامر به في كثير من الصوص كصحيح رفاعة المتقدم وغيره من الاخبار ومن التصريح بحوار التقديم احتيورا في صحيح (٦)

١- ٢- ٣- ٤- ٥- ٦- ابوسائل - اب ٥٢ - من ابواب الديح حديث ٢- ٣- ٤- ٥- ٦-

٦- ابوسائل - اب ٥٢ - من ابواب الديح حديث ١

زارق - عن جدهما عنهما للسلام من لم يجد هديا واحدا من هذه الثلاثة الايام في ول
العشر فلدس - قواهما الثاني فيحمل لصوم الامرة على الاستحباب وعليه يجوز
التأخير ايضا .

وهل يجب المذرة ليه بعد يوم لشرق كما نسب لى لاكثر الامره فى بصوم
فى حر (١) الاررق بصوم ثلاثة ايام بعد ايام التشريق - وفى حر لحلى المتقدم - ولكن
بصوم ثلاثة ايام متتابعات بعد يوم لشرق و بحومها عرهما - ام لا يجب لعدم ظهور
لفظة بعد - فى الاتصال حصوصا وانها جعلت فى لصوم فى قبل الصوم ايام التشريق -
ووجه ظهرهما لثاني

حكم صوم ايام التشريق بمنى

٢٠ - فى صوم يوم التشريق بمنى قول (احدهما) ما عن ابي على من باحة
صومها فيها (ثانيها) ما عن الصدوق و الشيخ فى النهاية و لحنى وسد لمدارك والفصل
لخراسانى وجمع حريين وهو حو رصوم يوم العرو وهو الثالث عشر وسمى يوم الحصة
(ثالثها) ما نسب الى المشهور وهو عدم حو رصومها

وجه الاول قول امر المؤمنين عليه السلام فى حر (٢) صحق عن الصدوق عليه السلام من فاته
صيام الثلاثة لايام البى فى الحج فصمها ايام التشريق فان ذلك حائله - وقوله عليه السلام
فى حر (٣) القدح من فاته صيام الثلاثة الايام فى الحج وهى قبل لتروية بيوم و يوم
التروية ويوم عرفة فصم يوم التشريق فقد ادله - و وجه لثاني صحيح (٣) بعض من
القاسم عن ابي عبدالله عليه السلام عن متمسح بدخل يوم التروية وليس معه هدى قال عليه السلام فلا
بصوم ذلك ليوم ولا يوم عرفة وتسحر ليلة الحصة فصبح صائما و هو يوم العرو
بصوم يوم من بعده وصحيح (٥) رفاة عنه عليه السلام فى حديث نسب فانه قدم يوم التروية

قال عليه السلام يصوم ثلاثة ايام بعد التشريق قلت لم يقم عليه حماله قال عليه السلام يصوم يوم الحصة وبعده يومين قلت و ما الحصة قال عليه السلام يوم نحره - و نحوهما صحيح (١) حماد و صحيح (٢) معاوية وعمرهما من الاحمر - ولا وجه للكلام في ان يوم الحصة يوم ثالث من ايام التشريق او اليوم الرابع من يوم النحر بعد تفسير الروايات بالاول - و وجه الثالث صحيح (٣) ابن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل تمنع و لم يجد هديا قال عليه السلام يصوم ثلاثة ايام قلت فيها ايام التشريق قال عليه السلام لا - و صحيح (٤) عبد الله بن مسعود عنه عليه السلام في رجل تمنع و لم يجد هديا - فيصوم ثلاثة ايام ليس فيها ايام التشريق الحديث و صحيح (٥) الحسن عن ابي الحسن عليه السلام في حديث و لكن يصوم ثلاثة ايام ساجدت بعد ايام لشريق

و لكن الحريين الذين هما مدرك لقول لاول لعدم عمل الاصحاح بهما و موافقتهما لعمامة وصعدهما في نيهما لا يعتمد عليهما ويحملان على لغة ويشعر به نقل الامام عليه السلام ذلك من امر المؤمنين عليه السلام وفي بعض الاحمار شهادته (و اما) مدرك لقولين الاحيرين - فمصوص الثاني منهما حص مطلق من حصار ولهما - فانها في جميع ايام لشريق و هذه في مصوص الاحمر - فمقتضى حمل المطلق على المقيد تفهيد اطلاق الاولى بالثانية - و لئلا على لقول الوسط (ويشهد) به مصافا الى كونه جمعا عرفيا صحيح (٦) صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج قال كنت قائما احدى و ابو الحسن عليه السلام قاعد فدامى واما لا اعلم فحادثه عمار النصرى فسلم ثم جلس فقال له يا ابا الحسن ما نقول في رجل تمنع و لم يكن له هدى قال عليه السلام يصوم الايام التي قال الله الي ان قال فان فاتته ذلك قل بصوم صبيحة الحصة ويومين بعد ذلك قال فلا نقول كما قال عبد الله بن الحسن قل عيش قال قال يصوم ايام لشريق قال ان جعفر ا كان

١- الوسائل- الباب ٥٣- من ابواب الديح حديث ٣

٢- الوسائل- الباب ٢٤- من ابواب الديح حديث ٢

٣- ٤- ٥- الوسائل- الباب ٥١- من ابواب الديح حديث ٢- ١- ٢

٥- الوسائل- الباب ٥٢- من ابواب الديح - الحديث ٣

يقول ن رسول الله امر بدلائل اى ان هذه ايام اكل و شرب فلا يصوم من احد الحديث .
 ٥- قد عرفت انه يجوز تحجير الصوم عن الثلاثة الايام المتصلة بيوم المحر
 (ويجوز) ايضا (تقديم الثلاثة من اول ذى الحجة) و يشهد بالاجير صحيح
 ررارة لمتقدم (٩) طهره (لايجوز تقديمها عليه) اى على ذى الحجة
 (وهل يشترط) ان يكون الشروع فى لصوم بعد التمس بالتمتع - كما هو المتفق عليه
 بين الاصحاب ام لا - الظاهر ذلك لظاهر الآية و الاحار فان الهدى و الصوم الذى بدله
 امر بهما متعفا بالتمتع وهو لا يصدق على من لم يتمس بالتمتع - نعم - لا يعتبر التمس
 بالتحج فماعر بعض من اعترضه - حال عن الدليل دفعه لاطلاق و الاصل - مع انه
 يعتبر او يستحب الصوم من يوم قبل لرويه و التحج من يوم التروية

٦- لا شكال فى حوار ان يصوم هذه الثلاثة فى الطريق بل وفى منزله اذا كان
 له عذر فى البقاء بمكة من سنان او عدم موافقة الرفاء كما يشهد بذلك للصوم و
 هل يجوز ذلك احتجوا ولا عذر - ام يتعين عليه ح ان يصوم بمكة - طهر حر (١)
 على بن الفضل لواسطى سمعت يقول اذا صام الممسح يومين لاسباع الصوم اليوم
 الثالث فقد فاته صيام ثلاثة ايام فى لحج فصم بمكة ثلاثة ايام متتابعات فان لم يقدر
 ولم يقم عنه الحمل فبصمها فى الطريق او اذا قدم على منه صام عشرة ايام متتابعات
 هو كفى - و لا معارض له و الاصحاب افنوا بمصومه

وجوب الهدى على من لم يصم الثلاثة في ذى الحجة

٧- قد طهر مما قدمناه نعب ابداع الصوم فى ذى الحجة - و عليه (فان خرج
 ذو لحجة (ولم يصمها) ي الثلاثة سقط لصوم عنه و (تعيين) عليه (الهدى فى القابل
 بمعنى) على المشهور و طهر المتهى كونه بمكة (وعن) لشيع فى النهاية و المسود
 ان لهدى ح الفصل (و عن) الممد انه ان كان ترك الصوم لعائق او سبان يصوم و

استحسنه في محكي الحجة .

و مشأ الاختلاف اختلاف المصوح - منها - ما يدل على ما هو المشهور
 كصحيح (١) مصورين حرم عن أبي عبد الله عليه السلام من لم يصم في ذي الحجة حتى
 يهل هلال لم يحرم فعله دم شاه وليس له صوم ونذبحه بمى - وصريحه سقوط الصوم
 عنه - وظاهره ثبوت الهدى (وعن) كشف اللثام انه كما يحتمل رادة لهدى يحتمل
 اردة الكفارة بل هي اظهر (و اورد عنه) في الردص و انحوار بانه لا وجه للتقييد
 بل اطلاقه شامل لهما (وفيه) انه يلزم ح استعمال اللفظ في اكثر من معنى ادمى فعبه
 دم شاه على هذا - ان عليه شاس احد هما لهدى و لآخرى للكفارة - الا ان يلزم ح
 بالتداخل وبدل عليه الصحيح - و مثله في الدلالة على سقوط الصوم وثبوت الهدى
 صحيح (٢) عمر بن يحيى عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل
 التي عنى لمستح اذا لم يجد الهدى حتى يقدم هذول عليه السلام نعمت دم وهذا كالصريح
 في لهدى وسقوط الصوم (ومنها) ما يدل على انه يصوم في الطريق وفي منزله . وهي
 كثيرة (٣) تقدم طرفيها - منضمه ان من فاته صومها يمكنه لعدم القدرة او عدم قلة
 الجمال وماشا كل فليصمه في الطريق ان شاء وان شاء اذ رجع الى هله من غير تقييد
 بقضاء ذي الحجة وعدم حروجه .

وقد ذكروا في الجمع بين لفظ نفس وحوها (حدها) معن الدجيرة - وهو تقييد
 صحيح مصور بشهادة صحيح الحلبي . ناسى - ثم الجمع بينهما وبين ما يعارضهما
 بالنساء عن الترحص فيم مناسب الى الشيخ (وفيه) اولاب تقصد حبر مصور بحر
 الحلبي لاوجه له بعد كونهما متوافقين - وثانيا - انه لو سلم ذلك كان الحران احص
 من المستهبة لاختصاصهما بالناسى و عمومها لجمع دوى الاعداد بالقاعدة تقتضى
 تقييد اطلاقها بها (ناسيا) معن الشيخ - وهو حمل الثابة على من استمر به عدم التمكن

٢-١- الوسائل - باب ٢٧ من ابواب الحج - حديث ٢١٠

٢-٢- رجوع الى ٢٧ - ٥١ وعرضا من ابواب الحج

من الهدي حتى وصل إلى بلدته - والاولى على من تمكن من الهدي قبل الصوم (وفيه) انه جمع لاشاهدله

والحق في مقام الجمع ان يقال ان التارك للصوم عمدا وعن غير عذر مشمول لصحيح مصور - والاطاعة الثانية لاشمله فلا شك في تعين الهدي عليه (واما الناسي) فصحيح لعدم صريح فيه وهو احص من المستفصصة فيقيد اطلاقها ويخصصها بعبره من دوى الاعذار فلا يسمى الرد في سقوط الصوم ووجوب الهدي عليه (واما ذو العذر) فالاطاعتان فيه متعارضتان ولسنة عموم من وجه من صحيح مصور وعم من المستفصصة يحاط شموله للعامة ولدى العذر - واحص منها من جهة اختصاصه بما اذا خرج ذو الحجة - والمستفصصة اعم منه من جهة الثانية واحص منه من الاولى - فلا بد على امحتر من الرجوع الى المرجح لصحيح مصور لكونه مشهور بين الاصحاب (فتحصل) ان الاظهر سقوط الصوم وتعين الهدي عليه (ثم انه) ان يوقف في دلالة الصحيح على كون الدم ثابتا ههنا وحاصل كونه كفارة ولم يسلّم لاجتماع على الاول ايضا - فطريق الاحتياط ان يدبح بية ما في الذمة .

ثم به ليس في لصحيح الصريح بانه يدبحة في القابل - ولكن يمكن الاستدلال له بعموم ما دل على ان وقت الدبح شهري لحجه - او خصوص يوم لحر - ويوم لحر ومقتضاه ح التأخير الى العام القابل .

ثم انه هل يجب مع هذا الهدي دم كفارة كما عن جماعة لاطلاق صحيح مصور ولسوى (١) من ترك يسكا فعليه دم - ام لا كما عن الاكثر - الظاهر هو الثاني لان اطلاق صحيح مصور قد تقدم ما به - والسوى ضعيف السند - ولاصل يقتضي العدم فالأظهر عدم ثبوت كفارة عليه .

لو وجد الهدي بعد الصوم

٨- لو صام الثلاثة كاملا لفقد الهدي او ثمنه ثم وجد الهدي في ذي الحجة ولو

قبل التمس بالسعة لم يحب عنه الهدى وكان له المصطفى على صومه - كما في لشرع
وعن لهابة والموسى والعام والفرع والفرع - عن المدرك يسته الى اكثر
الاصحاب بل عن الخلاف الاجماع عليه (ويشهد به) حر (١) حماد بن عثمان عن الصادق
عليه السلام عن من منع صام ثلاثة ايام في الحج ثم صادف هداه يوم خرج من منى قال احراه
صيامه وخبر (٢) ابي بصير عن احد هما عليهما السلام عن رجل تمنع من بعد ما يهدى حتى اذا
كان يوم العروجه شاه ايدى وصوم قال بل يصوم فان ايامه انديح قدمصت - وهو وان
كان مطلقا من حيث الصوم وعدمه - الا انه - للاجماع بعد طلاقه بما اذ صام - فان
قبل - ان حر حماد ضعف بعد الله من بحر كما في الكافي وعبد الله بن يحيى كما في
التهذيب لاشترائه - مع - ان الظاهر كونه تصحيحا وحر ابي بصير ايضا ضعيف وان
روى بعدة طرق - فما - اولا ان حر ابي بصير موسى الكاظمي يرويه باساده عن
الربطى عن عبد الكريم (الظاهر كونه الحثمي) عن ابي بصير - وثانيا - ان الراوى
لحر ابي بصير هو الربطى لدى هو من اصحاب الاجماع - وثالث - ان الاصحاب
عملوا بالحريين فهو كان ضعف فيهما لامحالة بحري العمل .

ثم ان المتن من الاجماع المفيد لاطلاق حر ابي بصير هو ان لم يتنس
بالصوم اصلا - وان لو تنس به فلاجماع على لزوم الهدى فيبقى مشمولاً للاطلاق
وعليه - مما اوردته جمع من المحققين منهم المصنف - من كفاية التنس بالصوم في
سقوط الهدى هو الاظهر .

وعن القاضى وجوب الهدى - واستدل به - بصدق الوجدان - وبحر (٣) عقبة بن
حالد عن الصادق عليه السلام عن رجل تمنع وليس معه ما يشتري به هداه فلما كان صام ثلاثة ايام
في الحج ايسر ايسرى هداه فيحره او يدع ذلك وصوم سبعة ايام دارج الى اهله قال عليه السلام

١-٣ - لوسائل الباب ٣٥ - من ابيات اندبج - الحديث ١-٢

٢ - لوسائل الباب ٣٤ - من ابيات اندبج - الحديث ٣

يشترى هديا فيحرقه ويكون صيامه الذي صامه نافله له (ولكن) الاول لاسبيل له بعد النص
على الاحراء و الحر يحمل على ارادة الله جمعائيه وبين ما تقدم ولا حرج على عدم
الوجوب. ثم ان الحر محتص بما قبل السبعة فلو انصرف ارتلست بها لادليل على حوار
الرجوع الى الهدى. فماعن القواعد من قصد الحوار بما قبل السبعة اظهر .

في انصوم السبعة بعد الوصول الى البلد

٩. قد عرفت انه يجب على من لم يجد الهدى فيصوم سبعة ايام غير الثلاثة
ويجب ان يكون ذلك بعد الرجوع الى منه والوصول الى بلده - بلا خلاف يعرف،
ويشهره - الاية (١) الكرمة. فمن لم يجد فصم ثلاثة ايام في الحج وسعة اذا حجتم
ثلاث عشرة كاملة - ونصوص كثيرة - كصحيح (٢) معاوية عن ابي عبد الله عليه السلام قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان متمتعا فلم يجد هديا فليصم ثلاثة ايام في الحج وسعة اذا
رجع الى اهله - وصحيح (٣) سليمان بن خالد عنه (ع) عن رجل تمنع ولم يجد هديا قال
عليه السلام يصوم ثلاثة ايام بمكة وسعة اذا رجع الى منه - وبحوجه كثير من الاخبار.
وهل يشترط فيها الموالاة كما عن لعنابي والحلي والمقدسي و اس زهرة -
ام لا تشترط - كما هو المشهور بين الاصحاب بل عن المستفي والتذكرة لا يعرف به خلافا
وحهان - شهد للاول - مضاف الى الاصل حمر (٤) اسحاق بن عمار قلت لابي الحسن
موسى بن جعفر عيهما السلام اني قدمت الكوفة و لم اصم السبعة الايام حتى فرغت
في حاجة الى بغداد قال عليه السلام صمها بعداد قلب امرقها قال عليه السلام نعم - وهو وان كان
صميما بمحمد بن اسلم الا انه يحجر صمعه بعمل الاصحاب و عتقادهم عليه و

١. سورة البقرة الاية ١٩٦

٢. الوسائل - الباب ٤٧ - من ابواب الذبح الحديث ٤

٣. الوسائل - الباب ٤٨ - من ابواب الذبح حديث ٧

٤. الوسائل - الباب ٥٥ - من ابواب الذبح - حديث ١ -

بعضه - حسن (١) عبد الله بن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام كل صوم يفرق الثلاثة أيام في كفارة اليمين .

واسئل للقول الآخر بحبر (٢) علي بن حمزة عن أبيه عليه السلام عن صوم ثلاثة أيام في الحج وسعة ابصومها متواليه او يفرق بينها قال عليه السلام بصوم الثلاثة الأيام لا يفرق بينها والسعة لا يفرق بينها ولا يجمع بين لسعة والثلاثة جميعا - وبحسن (٣) الحسين ابن زيد عن أبي عبد الله عليه السلام لسعة الأيام و ثلاثة الأيام في الحج لانفرق اما هي بمكة الثلاثة الأيام في اليمين (ولكن) الاول ضعيف بمحمد بن حمد العلوي - و الجمع بينهما . ومن ما تقدم نقض حملهما على صرب من لكرافة - وان ايت من كون ذلك حمدا عرفيا حتى مع ملاحظة قوى المشهور بعدم الجمع بينهما صرحهما عند انقراض أشهره انما عارض لهما - والاظهر - عدم اعتبار الموالاة فيها نعم لاحوط رعية ذلك

ثم ان الظاهر عسار ان يفرق بين الثلاثة والسعة كما هو المشهور بين الاصحاب من عن المصنف بسنة الى عامنا . وبشهادة طاهر الابنة لشريفة وحضر علي بن حمزة المتقدم آغا (نعم) اذا لم يصم الثلاثة حتى قدم ووصل الى اهله له ان يجمع بين الثلاثة والسعة لخبر (٤) الواسطي المتقدم .

حكم من أقام بمكة

١٠ - لو أقام من وجب عليه السعة بمكة - انتظر وصول اصحابه الى بلده او مضى شهر بلا خلاف يوحد كما عن الذحيرة (وعن) جماعة منهم القاسمي والحليون انتظار الوصول و عدم عتار الشهر (و عن) الشيخ في الاقتصاد عتار مضى الشهر

١-٣- الواسطي - باب ١٠ من ابواب بقية الصوم لواحيين كتاب الصوم حديث ١ - ٢

٢- الواسطي - باب ٥٥ من ابواب الذبح الحديث ٢ -

٣- الواسطي - باب ٥٦ من ابواب الذبح - حديث ٤

فحسب ادلم يذكر فيه غيره - والاول طهر - لصحيح (١) اس عمار عن ابي عبد الله عليه السلام وان كان له مقام بمكة واراد ان يصوم السبعة برك الصيام بقدر مسيره الى اهله او شهر اثم صام بعده (وبه) نقيد اطلاق صحيح (٢) ليرطى في المقام اذا صام الثلاثة الايام ثم يحذور فليستظر منهن اهل بلده فادخلوا فيهم فادخلوا فليصم السبعة الايام ويحوزه غيره (بل) و اطلاق ما عن (٣) الصدوق في المنع عن معاوية عن الصادق عليه السلام عن السبعة الايام اذا اراد المقام فقال عليه السلام يصومها اذا مضت ايام لتشرق ن كان قبلا للتقييد و لافهو معرض عنه عند الأصحاب (ثم ان) الظاهر كفايه الظن بوصول اهله للتصريح به في صحيح ليرطى وغيره

و هل يحتص انتظار الشهر بالمجاور بسكه - م نعم من صد عن وطه كما عن الحلبيين ومقيم حرره رسول الله صلى الله عليه وآله كما عن بعض - او مقيم الطريق ايضا كما عن التحرير وحوزه (لاظهر) هو الاول لاحتصاص الموضوع به - هي غيره يرجع الى ما يقتضيه الله عزه و هو ترك الصوم بمقدار وصول اهله الى بلده منه ومن هذا الصوم كما نص عليه في الآية الكرمة

وهل مبدأ الشهر انقضاء ايام الشريق كما عن غير واحد من يوم يدخل مكة او يوم يعزم على الاقامة - كل محتمل ولادلل على تعين شيء منهما و الاحتياط طريق النجاة -

١١ - من مات ولم يكن له هدى ووجب عليه نسيام - فان لم يتمكن من صوم شيء من عشرة لا يجب على وليه القضاء عنه للاجماع على ما قبل ومرسل (٤) لصدوق شاهديه وان تمكن من فعل الجميع فان مات بعد صوم الثلاثة الايام لم يجب على وليه القضاء وان مات قبله وحب عليه القضاء (دنه) مقتضى الجمع بين صحيح (٥) الحلبي

٢-١ - الوسائل الباب ٥ من ابواب الذبيح الحديث ٢-

٣- المستدرک - باب ٥٤ من ابواب الذبيح - حديث ٣-

٤- الوسائل باب ٢٨ من ابواب الذبيح - حديث ٤-

٥ - الوسائل باب ٢٨ من ابواب الذبيح - حديث ٢

عن الصادق عليه السلام عن رجل تمنع بالعمرة ولم يكن له هدى فصام ثلاثة ايام في ذي الحجة ثم مات بعد ما رجع الى اهله قبل ان يصوم السبعة الايام اعلى وليه ان يقضى عنه قال عليه السلام ما رى عليه قضاء وس ما دل على وجوب القضاء عني وليه . فلفنا كصحيح (١) معاونه عن الصادق عليه السلام من مات ولم يكن هدى لمعته ولصم عنه وليه ونحوه غيره .

اقسام الهدى

(واما هدى القرآن) فله احكام خاصة غير ما مر من الاحكام التي تشترك هو فيها مع غيره . وقبل التعرض لها . يسمى لسببه على امرين

الاول انه كان الاولى اسقاط هذا البحث نقله فائدة في هذه لارامة ولكن نعا للمصنف به نتعرض لامهات مثله . مع مزار كهذا حمالا

الثاني للمصنف به في لستهي كلام لاأس بقية على طوله لدافيه من فوائد غير حمية (قال) فده الهدى على صريين . لاول - التطوع . مثل ان حرج حاجا معتمرا مع هدنا سية ان سحره رمى ومكة من غير ان يشعره او نقلده فهذا لا يحرج عن ملك صاحبه بل هو عني ملكيته يتصرف به كيف شاء . ان بيع او هبة ولولده وشرب لبه فان هلك فلا شيء عليه . الثاني الواجب وهو قسمان احدهما - ما وجوبه بالندر في دمه او وجوبه بغيره كهدى لتمنع والدماء الواحة ترك وحب او من محدود كاللبس والطيب . والذى وجب بالندر قسمان . احدهما . ان يطلق النذر فيقول لله على هدى بدنة او بقرة او شاة وحكمه حكم ما وجب بغير النذر ومياني . والثاني . ان يعينه فيقول لله على ان الهدى هذه البدنة او هذه الشاة فدا قال زال منك عنهما وانقطع تصرفه في حق نفسه فيها وهي امانة للمساكين في يده وعيه ان يسوقها الى المسحر ويعلق الوحوب ها بعينه دون دمة صاحبه بل يجب عليه حفظه وايصاله الى محله فدا تدف بغير تمريط وسرق او ضل كك لم يلزمه شيء لانه لم يجب في الدمة واما تعلق لوجوب

بعينه وليسقط نفعها كالودعة - واما الواجب المطلق كدم التمتع و حراء لصيد و
 البذر غير المعين و ماشاء ذلك فعلى صريين - احدهما ان يسوقه يسوى به الواجب
 من غير ان يعينه بالقول فهذا لا يبرول ملكه الا بدعيه و دفعه الى اهله وله التصرف فيه
 بما شاء من انواع التصرف كالبيع و الهبة و الاكل و عمر ذلك لانه لم يتعلق حق العبره
 فان عطب نصف منه له وان عاب لم يضر دميحه و عليه الهدى الذى كان واجب عليه لان
 وحيه تتعلق بالدمه فلا تترأ منه الا بالصله الى مستحقه و حرى ذلك مجرى من عليه
 دين لآخر فحملة اليه فلف قبل وصوله اليه - الثانى ان يعين الواجب به بقول هدى
 الواجب على فيعين الواجب فيه من غير ان تترأ الدمه منه لو اوجب هدبا ولا هدى
 عليه لتعين فكذا اذا كان واحدا فعينه و يكون مضمونا عليه فان عطب او سرق او وصل
 به بجره و عاد الوجوب الى دمه كما لو كان عليه دين فاشترى صاحبه منه متاعه فتب
 لمتاع قبل القبض فان الدين يعود الى الدمه - ولان التعيين ليس سببا فى ابراء ذمته
 و اما تعلق الوجوب ببعض آخر فصار كالتدين دارهن عليه رهنا فان الحق يتعلق
 بالدمه والرهن فمتى تلف الرهن استوفى من الدين فاذا ثبت انه يعين فانه يبرول ملكه
 عنه و يقطع تصرفه فيه و عليه ان يسوقه الى البحر فان وصل بحره و احراءه و الاسقط
 لتعيين و وجب عليه اجر ح الذى فى دمه على ما قلنا - وهذا كله لا نعم فيه
 خلافا - انتهى

قال الشيخ فى المسوط - الهدى على ثلاثة اصرب بطوع و بغير شيء
 بعينه ابتداء و تعين هدى واجب فى دمه فان كان تطوعا مثل ان يحرر حاجا و معتمرا
 ثم ذكر حكمه كما تقدم فى كلام المصنف ثم قال الثانى هدى ووجه البذر ابتداء
 بعينه ثم ذكر الحكم فيه كما تقدم ايضا - ثم قال الثالث موجب فى دمه عن بذر و
 تركاب محظور كالناس و لطيب و الثوب و الصيد او مثل دم المتعة فمتى ما عينته فى
 هدى بعينه تعين فيه فاذا عساه رال ملكه عنه و انقطع تصرفه فيه و عليه ان يسوقه الى البحر
 فان وصل بحره و احراءه و ان عطب فى الطريق او ملك سقط التعين و كان عليه اخراج

الذى في دمه فاذا نحب محكم ولدها حكمها - تنهى اذا عرفت هذا تمام الكلام
 بالبحث في حمة من الاحكام التى ذكرها لمصنفه وهى المقام

بيان محل ذبح هدى القران او نحره

مما ذكره بقوله (فيحب ذبحه او نحره يسمى ان قر به بالحج وبمكة ان قر به بالعمرة)
 هذا هو المشهور بين الاصحاب بل عن الخلاف والمدرك والدخلة الاحتماع عليه
 يشهد للاول حر (١) عبد الاعلى قال بوعبد الله عليه السلام لا يذبح الا
 يسمى - وللتانى موثق (٢) شعب القرقمى قتل لاسى عبد الله عليه السلام سقت في العمرة
 بنية في نحره قال بمكة الحديث وهو وان كان في البحر الا انه يثب في الذبح
 لعلم الفصل وبه يقيد اطلاق الاول .

وافصل مواضع الذبح فى مكة . لحرورة . بحاء المهمة على وزن قسورة -
 وهى فى اللغة الل الصغير والمراد بها فى المقام الل الذى خارج المسجدين لصفا
 والمروة . ويشهد لاصل الحكم صحيح (٣) معوية بن عمار قتل ابو عبد الله عليه السلام ومن
 سقى هدبا وهو معتمر بحر هديه فى لمحر وهو ماس الصفا والمروة وهى بالحزورة
 الحديث بوطا هرون كان هو الوحوب والموتى لا يصلح شاهد لحمله على اربعة الدب
 لان الجمع الموضوعى اى حمل لمطلق على المقيد ونقييد اطلاق الموتى به مقدم
 على الجمع الحكمى - الا انه - يحمل على الدب لان ماء الاصحاب عليه كما افاده
 سيد المداركه .

فى جوارر كوب الهدى ما لم يضربه وتعيينه للمذبح

(٩) مائه (يحور ركوب الهدى وشرب لسه ما لم يضربه ويؤلده) يبحر

ركوبه مالم يصربه وشربه لسه مالم يصربه بولده - هذا الحكمان مشهوران بين الاصحاب بل عليهما الاتفاق في المشرع به (وعن) ابي علي - لا يختار ذلك في المصومون فان فعل عرم قيمة ما شرب من ليلها المساكين الحرام وفيه علة الناس في محكي المحتجب (وعن) المسالك و لو كان الهدى مصموميا كالكفارات و البذر لم يحرم تناول شيء منه ولا الانساع به مطلقا ومن فعل عرم قيمته او مثله للمسحق اصفه وهو ما كسب الحرام وصاحب الحدائق فصل بما سمعته عن لمصنف - وعن المنتهى الاحماع على استثناء

وكيف كان يشهد للحكمين حملة من المصوص كصحيح (١) سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام ان شرب بدنت فاحلها مالم يصربه بولده ثم انحرها حمية فقلت شرب من ليلها واسقى قل نعم و قال ان علي (ع) كان اذا راى ادا سايه شون فاجهدهم المشي حملهم على بدنة وقال ان صنت راحلة لرجل او هكت ومعه هدى فليركب علي هديه وصحيح (٢) حرير عه عليه السلام ان كان على يفتي اذا ساق لدية و مر على لدية حمية هم على بدنته وان صلت راحلة لرجل ومعه بدنة كها غير مصر ولا منقل وصحيح (٣) يعقوب بن شعيب عه عليه السلام عن الرجل يركب هديه ان احتاج اليه فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يركبها غير مجهد ولا منع ويحوها غيرها (واما) حبر (٤) السكوني عن جعفر اس محمد عليهما السلام انه سئل ما بال لدية تفلد العمل وتشرع قال عليه السلام اما لعل تعرف ايها بدنة ويعرفها صاحبها سمعه واما الاشعار فانه يحرم طهرها عن صاحبها من حيث اشعرها فلا يستطيع الشيطان ان يتسمها (فلقصوره) عن معارضة ما تقدم يحمل على الكراهة - او عن صورة الاصرار (ثم ان) مقتضى اطلاق المصوص عدم الفرق بين كونه مصموميا وغير مصموم - فان تم ما عن المنتهى من الاحماع على استثناء المصومون فهو المعبد للاطلاق والا فالاطلاق يتبع

ثم انه لا شكال ولا خلاف في انه لا يحرج الهدى عن ملك سائقه بشرائهم واعداده وصوفه لاجل ذلك فل عقد الاحرام بل عن المسالك دعوى الاحماع عليه - ويشهد به

حبر الحنسى (وصححه (١) عن أبي عبد الله عليه السلام عن الرجل يشتري الدابة ثم تصل قل
ان يشمرها او يقيدها فلا يبعدها حتى يأتي مئى فسحر ويحد هديه - قال عليه السلام ان لم يكن
اشعرها فهي من ماله انشاء بحرهما وانشاء ناعها - وان كان اشعرها بحرهما - و يحوه
غيره - وعليه فله التصرف فيه باللعب وغيره - وان اشعره او قلده بدون عقد الاحرام
به ولا تأكيده به

نعم ان سافه بمعنى انه اشعره او قلده عاقدا به لاحرام ومؤكدا به لطية العقدة
فلا بد من بحرته او دبحه ولا يجوز له ابداله ولا التصرف فيه بما مسموع من بحرته لنفسه ح
لذلك كما صرح به غير واحد ويشهده الآية الكرسة (٢) لانحواوا شعائر الله ولا لشهر
الحرم ولا لهوى ولا لقلائد فان احلال القلائد عدم صرفها فى جهانها ومسموع اعلمها
من ذلك - وخصوص كثره منها حبر الحنسى المتقدم (ثم ن) مقتضى - لاق الاء و
الحبر - ان لموجب لنفسه ليدبح او البحر هو لاشعار وان لم يعقد الاحرام به ولا
اكده به - الا ان تسالم الاصحاب على عدم العس بالاشعار خاصة بقصد طلاقهما
ويمكن ان يقال ان المراد بهدى القرآن هو ما يقترون به دابة لاحرام سواء عقده به
وبالتسعة واكده به ولكن مع ذلك فهو باق على ملكه يجوز التصرف فيه كما مر

عدم وجوب البدل لو هلك هدى القرآن

(٩) منه - (اذا هلك هدى القرآن لم يلزمه بدله الا ان يكون مضمونا)
ان كان واحدا اصابه لابل السبق وجوب مطلق لا مخصوصا بمرء كالكمارات والمملور
مطلق - باختلاف تعدده فى الحكمين والخصوص بشهد بهما لاحط صحيح (٣) محمد
بن مسلم عن احدهما عليهما لسلام عن الهدى الذى يقد او يشمر ثم يعطى قال عليه السلام ان كان
تطوع فليس عليه غيره وان كان حرا عا أو ندرا فعليه بدله - وصحيح (٤) معاوية بن

١- ابواب - الباب ٣٢ من ابواب تدبج الحديث ١

٢- المائدة - الآية ٣

٣-٢- لرسائل - الباب ٢٥ من ابواب تدبج حديث ٢٠١

عمار عن الصدوق عليه السلام عن رجل اهدى هذه فانكسرت فقال عليه السلام ان كانت مصمومة فعله مكابها - و لمصمون ما كان بذرا او حراء او وجب وله ان ياكل منها فان لم يكن مصمون فليس عليه شيء - ونحوهما غيرهما (و اما) مرسل (١) حرير عنه (ع) و كل شيء اذا دخل الحرم فغط فلا بدل على صاحبه نظوفا او غيره فهو ان كان حاصبا - و يصح لتقيده ما تقدم سيما وفي صدره ما يوافق مصمون سائر المصومين الا انه لا رساله و اعراض لاصحاب عنه لانهتمه عليه (ثم ان) مقتضى اطلاق المصوم كالكتاب عدم الفرق في المصومين بين كونه كتابا في الدمه - ومعيبا - ولكن تسالم الاصحاب بصميمه ما قيل من ان صدق الكلبي من المصومين بوجوب اختصاص الحكم بالكنية و الله اعلم

(٩) منها - انه (لايتعين) هدى السباقي في حج او عمرة (للتصدقه الا بالندرو
شبهه) اي يكونه مندور لتصدق فانه ح لاجور اكفه و اهدائه - بخلاف ما ساقه
نوعا - فان حكمه حكم الهدى المتقدم - وبذل على الحكيمين - حسنة من المصوم
كخبر (٢) اي يصير عن رجل هدى هدا فاكسر قال يُفْلِحُ ان كان مصمونا والمصموم
ما كان في بطنه يعني ندرا وجراء فعليه هدائه . قال اما كل من قول يُفْلِحُ لا بما هو امساك به فان
لم يكن مصمونا فليس عليه شيء . قال اما كل من قال يأكل منه ويحويه غيره (مع) انه في غير النذر
مذكرا به في هدى التمتع بحري في هدى السباقي كما مر بل عرفت انصوص التثبث
في هدى القران (و ناراتها) روايات بذلك على انه يؤكل من الهدى مصموم كان او غير
مصموم كخبر (٣) جعفر بن بشر عن الصادق يُفْلِحُ عن البدن التي تكون حراء الايمان و
امساء و لعمره يؤكل منها قال يُفْلِحُ نعم يؤكل من كل البدن حرة (٤) عبد الملك القمي عنه يُفْلِحُ
يؤكل من كل هدى ندرا كان او حراء او يحويهما غيرهما - وحملها الشيخ قده على حال
الضرورة . ولكن الجميع لعمري يقتضي البقاء على الكراهة الا انه من جهة عدم اذنه

۱۔ الوسائل۔ الباب ۲۵۔ من ایواب الذبح۔ حدیث ۶۔

٢-٣-٤- الوسائل- باب ٤٠- من ابواب اندماج حديث ١٦- ٧- ١٠

الأصحاب بها يعين طرح الشدة وحملها على ما هذه لشيعته

عدم اعطاء الجزاء الجلود

(و) منها (لا يعطى الحرار الجلود من الهدى الواجب) كما هو المذهب
الى المشهور . وعن جماعة نقول بانكره فوقه سواء رصاص - وعارة المنتهى تشعر
به للتعبير بعبء الأسعى - و للصوم من حنيفة منها ما يدل على المسع كصحيح (١) ابن
سحترى عن الصادق عليه السلام بهى رسول الله صلى الله عليه وآله ان يعطى الحرار من جلود الهدى و
جلالها شيئا وحر (٢) مدونه عنه كذا بحر رسول الله صلى الله عليه وآله مدونه ولم يعط لحرار من
من جلودها و لا قلائدها و لا جلالها ولكن تصدق به و لا يعطى السلاح منها شيئا ولكن
عطه من غير ذلك و يحوهما غيرهما (ومنها) ما استدلل به سيد الرصاص للجور وهو
مرسل (٣) الصدوق فى الغيبة عنهم (ع) اما يجوز للرجل ان يدفع الاصلحية الى
من يسلحها بجلدها لان الله تعالى قال فكلوا منها و اطعموا و لعلكم لا يؤكل و لا يطعم
و حر (٤) لا رفق عن ابي ابراهيم عليه السلام عن الرجل يعطى الاصلحية من بطنها بجلدها
قال لا بأس به اما اما قال الله عز وجل فكلوا منها و اطعموا و لعلكم لا تؤكل و لا يطعم
قال قدم و هما و ان وردا فى الاصلحية لكن ذكر الآية انعامه للهدى او الحصاة به طاهر
بل صريح فى العموم (قول) ان مرسى الغيبة مدلل بقوله و لا يجوز ذلك فى الهدى
و هو يوجب صراحتة فى الاحتصاص بالاصلحية - وعلى فرض العموم يخصص عموم
بما تقدم - فالأظهر هو عدم الجوار (ثم ان) مقتضى اطلاق الصوم المسع من الاعطاء
مطلقا - ولكن قيده جماعة بما اذا كان لاعطاء جره و فى الجواهر اما اذا كان على
وجه الصدقة مع كونه من اهلها فلا بأس كما صرح به فى المدارك و محكى ليعقوب
الأصمح و ان لم يذكر الحلال فى الأخير و القلائد ايضا فى سابقه و عن المقنع و
الهداية فى هدى لمنعة و لا يعطى الحرار جلودها و لا قلائدها و لا جلالها ولكن تصدق

بها ولا تعط السلاح منها - انتهى - وطريق الاحباط واضح .

تاكداستحياب الاضحية

(واما الاضحية) بضم الهمزة وكسرها وشديد الاء - وفي مجمع البحرين و
في الاضحية لغات محكمة عن الاصمعي اضحية و اضحية بضم الهمزة وكسرهما - و
اضحية على فعلة والجمع اصحاء كعطية وعطايا واصحاء كدراطه والجمع اصحى
كارطى انتهى - و المراد بها ما يذبح او يسحر من النعم يوم عيد الاضحى وما بعده
الى ثلاثة ايام - ولعل وجه تسميتها بذلك ذبحها في اضحى عال

(فمستحبة) استحبابا مؤكدا - اجماعا بقسميه بل يمكن دعوى ضرورة
مشروعها كذا في الجواهر - و يشهد به - مضافا الى ذلك - والى ما عن جمع من
المفسرين من انه المراد من قوله تعالى (١) فصل لربك وانحر - و ان كان قد عسر في
النصوص (٢) لو اصله لنا برفع اليدين جلاء الوجه ومسقل الفعلة في افتتاح الصلاة
بل في بعضها انه ليس المراد به التحيرة .

خدمة من النصوص - المستنبضة بل المتواترة - كصحيح (٣) محمد بن مسلم
عن ابي ابي بصير رضي الله عنه الاضحية واحدة على من وجد من صبيح او كسروهي سه - وصحيح (٤)
ابن سنان عن الصادق رضي الله عنه عن الاضحى او حب هو على من وجد لنفسه وعياله فقال
رضي الله عنه اما لعنه فلا يدعه واما لعيله ان شاء تركه وحس (٥) لعلاء بن الفضيل عن ابي
عبدالله رضي الله عنه ان رجلا سأل عن الاضحى فقال هو و حب على كل مسلم لا على من لم يجد
فقد له الشئ فماترى في العيال فقال ان شئت فعدت وان شئت لم تفعل فما انت فلا
تدعه الى غير ذلك من نصوص المتضمنة حملة لها ما يترتب على الاضحى من

١- الكوثر الآية ٣

٢- لوسائل - باب ٩ من ابواب تكبير الاحرام من كتاب الصلاة

٣- ٤- ٥- الوسائل - الباب ٦٠ - من ابواب الذبح - الحديث ٣ - ١ - ٥

الثواب - وجمله جرى لبان فوائد اجر مترتبة عليه .

و كيف كان فظاهر اكثر من هذه النصوص هو اوجوب كد عن الاسكافي
الافتاء به .

واحيط به (تارة) بان بعض النصوص تضمن وجوبه على الكبير والصغير .
وحيث انه لا يجب على الصغير قطعاً فلا بد من براديه وجوبه على وليه وهدامه الى استاراه
التقدير وليس هو اولى من حمل اوجوبه على ارادة الثبوت الملائم مع الاستحباب بهارمه
ح بعضها الآخر لمصرح بعدم وجوبه عن العيال فتعين حمل الوجوب بالنسبة الى الصغير على
البدن فان ابقى على ظهوره بالنسبة الى الكبر يلزم استعمال العطف في اكثر من معنى . فيتعين
الحمل على رادة البدن بالنسبة اليه ايضاً (واجري) بانه من تلك النصوص المحتمل
للحيرة - وبعضها مصرح بوجوبه على الصغير وحيث لا يجب عليه قطعاً -
مدور الامر بين تقدير الاولى او جملة على رادة البدن والثاني اولى بملاحظة ما فيه
من قوله وهي سلمو بمصداق منضم الامر بالاستقراض والاصحاء ولا يجب الاستقراض
قطعاً - وبعضها منضم للامر بدفع لكسب الموصوف بصفات خاصة الذي لا يجب
قطعاً فلا دليل على الوجوب .

قول برد (على الاول) انه لا مانع من وجوبه بالخصوص على الصغير و يكون
اولى محطاه ويخصص به ما دل على عدم وجوبه عن العيال - كما ان دعوى انه
ليس التقدير اولى من حمل الوجوب على الاستحباب مدعاه بان التقدير لارم على
كل حال فبعض افراد الصغير لا يقبل توجه الخطاب اليه ولو بدا - فالموجه اليه
الخطاب هو الولي وبرد (على الثاني) ان الجملة لحرية طاهرة في الوجوب وما اريد
من ان التقدير لس اولى من الحمل على البدن قد عرفت ما فيه والمراد بالنسبة يمكن
ان يكون ما ثبت وجوبه بعبر الكسب - وعدم وجوب الاستقراض لا يصلح قرينة لحمل
الامر بها على التنب .

والحق يقال ان تسلم الاصحاب على عدم لوحوب في مثل هذه المسألة المتلاها مع هذه النصوص لكثرة الظهرة في الوجوب من دون معارض - تكون دليلا قطعيا على عدم الوجوب ويوجب صرف ظهور الاحار (وان شئت) قلب - ان لسوى (١) كتب على لحر ولم يكتب عليكم - المسحور صمعه بالعمل - موجب لصرف ظهور الاحار فلا يفسى التأمل في استحباب ذلك عانه الامر استحبابا مؤكدا كما يظهر من ملاحظة النصوص وما فيها من التأكيدات .

وقت الاضحية بمسما والامصار

(١) وقتها يوم النحر وثلاثة ايام (بعده بمسما ويومان في غيرها) بلا غلام يومى المنتهى ذهب اليه عمدنا اجمع - ويشهد به حمته من النصوص - كصحيح (٢) على ابن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليهما السلام عن الاضحى كم هو بمسما قبل رعة ايام و سألته عن الاضحى في غير مسما فقال ثلاثة ايام فقلت فماتقول في رجل مسافر قدم بعد الاضحى بيومين الى ارضه في اليوم الثالث قال لا يصح - والظاهر ان المراد اليوم الثالث من يوم البحر لا الثالث بعده كما استظهره في محكي كشف الشام لا بقرينة ما قبله كما في الجوهر - فيه يمكن حمله على رادة القضاء كما حمله عليه في كشف للثم على ما حكى بل بقرينة التصريح به في موقوف (٣) لصادق عن الصادق عليه السلام عن الاضحى بمسما فقال اربعة ايام وعن الاضحى في سائر البلدان فقال ثلاثة ايام وقال لوان رجلا قدم الى اهله بعد الاضحى بيومين صحى اليوم الثالث الذى قدم فيه - وجوهها غيرهما (وبها) يفيد اطلاق ما دل على ان الاضحى ثلاثة ايام - كبحر (٤) عبات - وقد يقال انه يحمل على الثقة لكونه موافقا لمذهب مبيحيفة ومالك والثوري - فتأمل (واما) صحيح (٥) محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام الاضحى يومان بعد يوم لحر ويوم واحد

١ - كثر العمال ج ٣ ص ١٧ الرقم ٣٤ - وفيه الاضحى على فريضة وعبيكم س

٢ - ٣ - ٤ - ٥ - الوسائل - باب ٦ - من ابواب الذبح حديث ١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥

بالامصار وخبر (١) لاسدى عن الصادق عليه السلام عن الحر فقال اما يسمى ثلاثة ايام واما في البلدان يوم واحد (فقد جمعهما) الشيخ والصدوق على اراده ايام لبحر والاصحى الى لايجوز الصوم فيها - وهى ما ذكر - و يعصد ذلك صحيح (٢) منصور عن الصادق عليه السلام البحر يسمى ثلاثة ايام فمن اراد الصوم لم يصم حتى تمضى الثلاثة الايام و لبحر بالامصار يوم ومن اراد ان يصوم صام من العدة (لا يقال) انه لايجوز صوم يوم الثالث من ايام التشريقسمى (فانه يدعى) انه يجوز بعض افراده وهو صوم بدل لهندي في ليوم الثاني عشر.

ولو انقضت هذه الايام ولم يصح لم يكن عنه قصائنها لعدم الدليل عليه - قال المصنف في المنتهى لو فاتت هذه الايام فان كانت الاضحية واجبة بالسدر وشبهه لم يسقط وجوب قصائنها لان لحمها مستحق للمساكين فلا يحرجون عن الاستحقاق بعوات الوقت وان كانت غير واجبة فقد فات ذبحها فان ذبحها لم يكن اضحية فان فرق لحمها على المساكين استحق الثواب على العرفة دون اذبح انتهى (قول) ان كان النذر متعلقا بالاضحية كما هو المفروض - فقد فات وقتها وحرجت عن كونها اضحية فكيف يجب قصائنها - فالحق عدم وجوب القضاء بعدم عليه كفارة حثت النذر .

واما وقتها بالنسبة الى اليوم الذى تدبج فيه من نى ساعته - ومن جملة منهم الشيخ في المبسوط والمصنف في المنتهى والشهد في الدرر وغيرهم في غيرها انه اذا طلعت الشمس ومضى مقدار ما يمكن صلاة العدة والحظ من بعدها المتخلفين (واستدل) له في المنتهى - بأنها عبادة سبوا آخر وقتها بالوقت فتعقب اوله بالوقت كالصوم والصلاة (و استدل) له في الحذائق - بموئى (٣) سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام قلت له متى تدبج قال عليه السلام اذا انصرف الامام قلت فدا كنت في ارض ليس فيها

١-٢- الوسائل- الباب ٤- من بواب الذبح - الحديث - ٤٠٦

٣- ابوسائل- باب ٣٩- من ابواب صلاة العدين- حديث ٣ - من كتاب الصلاة

من فاصلى بهم جماعة فقال اذا استعلت الشمس . ولكن (يرد) على الاول انه بعد دلالة
النصوص باطلاقها على ان وقتها من ول طلوع الشمس لانعنى به (و يرد) على
الثاني ان اسؤال يمكن ان يكون عن وقت الفضيلة - فلا مفيد لاطلاق النصوص
والأظهر ان وقتها من ول طلوع الشمس الى الغروب - وقدر في محبت الهدى
احتمال الحوار بالليل فراجع - كما مر حكم دحر لحبه و تقسيمه و ارجاه من مس.

في بيان جملة من احكام الاضحية

١ - (ويجزي هدى التمتع عنها) كما في امر وعن الدافع و التلخيص
(وهي) الشرايع و عن غيرها يجزي الهدى الواجب عنها (وعن) الهابة والوسية و
التحرير والمنهى والتذكرة . احراء مطلق الهدى عنها

والأظهر هو لأخبر ويشهده صحيح (١) محمد بن مسلم عن لاقر عنه يجزي
من الاضحية هدىك ويحوه غيره - (ودعوى) الانصراف الى الواجب و خصوص هدى
التمتع . كما ترى (ثم ان) في لفظ الاحراء اشعار بالظهور بذكره غير واحد من ان
لجمع بينهما افضل

٢ - (ولو فقد هاتصدق شئها) و ان احتفت ثمنها جمع الاعلى والوسط و
الادون و تصدق ثلث الجميع بلا خلاف في شئ من ذلك و مدرك الحكم
خبر (٢) عبد الله بن عمر قال كما بمكة فاصابنا غلاء في الاصاحي فاشترينا بديار ثم
بديارين ثم بعنا سبعة ثم لم نوجد بقليل ولا كثير فرفع هشام لملكى رقعة لى بى
الحسن عليه السلام فاحره بما اشترينا ثم لم نجد بقليل ولا كثير فرفع عليه السلام انظرو الى
الشمس الاول و الثانى والثالث ثم تصدقوا بمثل ثلثه (و هي) الحواضر و الظاهر كما
صرح به غيره و حد ان المراد التصدق بقيمة مسوية الى ما كان من القيم - فمن الاثنين

١ - الوسائل الباب ٦٠ - من ابواب الذبح - حديث ٢

٢ - الوسائل - باب ٥٨ - من ابواب الذبح - حديث ١

الصف - و من الثلاث الثالث ومن الاربع الرابع وهكذا و ان اقتصار الاصحاب على الثنت ثلث لرواية التي يمكن ان تكون هي المستدل للاصحاب بما ذكروه في اختلاف قيم المذيب والصحيح - انتهى

٣٠ - (و يكره التصحية بما يريه) لبحر محمد س (١) الفصل عن بي الحس عليه السلام قال قلت جعلت فداك كان عدي كثر سميت لاصحى به فيما حدثه واصححته نظر الى فرحمته و رقف عليه ثم ادى بدحه عدل بي ما كنت حب لك ان تفعل لانرس شيئا من هذا ثم بدحه و مرسل (٢) العقي قال ابو الحسن موسى اس جعفر عليهما السلام لا يصحى لشيء من الدواجن و هي على ما قلناه اهل الدعة لشارة التي نعلمها الدس في منازلهم و كث الباقه والحمام واليوتى . كذا في المجمع .

٢ - (٩) في (اعطاء الحرار الحلود) كلام قد تقدم في هدى القارون و عرفت اختصاص دليل لسع بالهدى و صراحة حرر في بحور في الاضحية فراجع وربما يستدل لكرهه بحر (٣) معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام ذبح رسول الله عليه السلام الى ان قل ولم يعط الحرارين من جلالها ولا من قلائدها ولا من جلودها ولكن تصدق به و حرره (٤) الآخر عنه عليه السلام يتنع بجلد الاضحية ويشري به المتاع و ان تصدق به فهو افضل وقال بحر رسول الله عليه السلام بدنة ولم يعط الحرارين من جلودها ولا قلائدها ولا جلالها ولكن تصدق به ولا تعط السلاح منها شيئا ولكن اعطه من غير ذلك وظاهر الثاني الاحتصاص بالاضحية ان لم يكن روثا وليس بعيد - و يشعره قوله (وقال) وعلى الاحتصاص بحمل على الكراهة بعربة ما تقدم منصوص الجواز و اما على التعميم - وكذا في سابقه - فالحران احص مطلق منهما فيقيد اطلاقهما بغير الاضحية وعليه فلا دليل على الكراهة (ثم ان) صريح الثاني جواز ان يتنع به المالك وان يبيعه ويشترى بشمه متاع البيت الا ان التصديق فصل .

٢-١- الوسائل- الباب ٦١ - من ابواب الذبح- حديث ١-٢

٢-٣- ابواب ٣٢- من ابواب الذبح- حديث ٣-٢

ثم به فلتقدم في بحث احدى انه لا يحب التصديق بها ولا اهداء الاحوان وان له ان يأكل جسمها - وعنه - فهل يجوز بيع لحومها ام لا كما هو المصوب الى بعضهم لظاهر هو الاول لان المأمور به هو الذبح - خاصة - ولكن ادعى بعض المحققين ان الشئح في الاحبار وسره المسلمين في الاعصار يوجب القطع بان الذبح في المأموره شيء آخر اذ ادعى الذبح ولو باهداء جزء منها للاحوان او بالتصدق ببعضها - او اطعام اهلها منها - وليس بعدد وعنه فله ان يتصدق ببعض لحمها ويفعل في غيره ماشاء .

من مناسك منى الخلق او التقصير

(الثالث) من مناسك الخلق و يحب يوم النحر بعد الذبح الخلق او التقصير بمعنى الخلق افضل وتؤكد للضرورة والمصلحة كما سيجري ذلك كنه عبر و حد من الاساطين وتصح القول في طي مسائل

الاولى - المعروف بر اصحاب وحوب لست المبرور - و في المنهى ذهب اليه علماء اجمع الا في قول شاذ للشئح في السان انه مندوب وهو سكت عند علمائنا انتهى (و شهد) ب احوال طوائف من المصوحين - منها ما تضمن الامر به كحجر (١) عمر بن بريد عن الصادق عليه السلام ان رجعت صحتك فاحقر سك و نحوه غيره - و منها - ما دل على انه واجب ان ياتي به يرجع ويأتي كحجر (٢) الحلبي عن الصادق عليه السلام عن رجل يسى ان يعصر من شعره او يحلقه حتى ازاله من منى قال عليه السلام يرجع الى منى حتى يبقى شعره بها حلقا او تقصيرا - و بمعناه روايات اخر - و منها - ما دل على ثبوت الكفارة لورار لست فيه وسكتي - ومنها - ما دل على توقف الاحلال عليه - هذا كله مصدق لى الدسى فلا يسمى التوقف في الوحوب - الثانية يحب ان يكون ذلك بمعنى - و في لحدائق هو مقطوع به في كلامهم

١ - الوسائل - الباب ١ - من ابواب الخلق والتقصير - الحديث ١

٢ - الوسائل - باب ٥ - من ابواب الخلق والتقصير - الحديث ١

بل طاهر المذكورة والمتهى انه موصىح وقد انتهى (واستدل) له الشرح بصحيح الحسى
لمتقدم قال عليه السلام في الدسى يرجع الى مى وحر (١) اى يصبر عن رجل جهل ن
يقصر من رأسه و يخلق حتى رجل من مى قال عليه السلام فصرح الى مى حى يخلق
شعره و يقصر وعلى الضرورة ان يخلق (واما) حس (٢) مسمع عن ابي عبد الله عليه السلام
عن رجل سى ن يخلق رسه و يقصر حتى يفرق عليه السلام يحق في الطريق و بين كان و
حر (٣) سى يصبر عن ابي عبد الله (ع) في رجل ر ر البسولم يحق رأسه ول عليه السلام يخلق
بمكة و يحمل شعره الى مى وليس عليه شيء (فمحمولان) على صورة تعدد العود الى
مى كما عن لشبح وغيره و لعل وجهه ان روايت العود محضه بصورة الممكن
فى ح بمرلة الحاص - فيقد به طلاق الحرير - واولاه لرم طرحهما المحالفتها
لعمل الاصحاب (وقد طعن) صاحب لمدارك فى حسن مسمع اذ لم وثقه احد (وفى)
ولا به قد تدر بعد حصره صحيح - و اخرى حس و نائه بطرحه كما هما عى ما
فى الحدائق - وناسا انه ممدوح و حديثه معدود من الحسن

الثالثة قبل يجب ن يكون ذلك يوم لحر (واستدل) له فعل السى عليه السلام و
الائمة المعصومين (ع) فيجب للدسى و لقوله عليه السلام (٤) حذر عى ماسككم و
مخير (٥) عبد الرحمن بن ابي عبد الله - عن ابي عبد الله عليه السلام كان رسول الله عليه السلام يوم
الحر يخلق رسه و يقدم اظفاره الحديث (واورد) على الاستدلال بهما انه لم يثبت كون
ذلك مسكاً اذ الفعل لا يد و ان يقع فى زمان و فعله عليه السلام فى ذلك اليوم لعله لكونه
احد الافراد (اقول) لو تم ذلك بالنسبة الى ما عزم من الحارح انه عليه السلام كان يخلق
فى ذلك ليوم - لا يتم فى الحر اذ طاهر نقل لمعصوم (ع) ياه كونه مسكاً
فيشمله السوى (الا ن) الكلام فى ان يجبر صعب لسوى و فى به اما يدل على احد

٢-١ - الوسائل - الباب ٥ - من ابواب الحيوان لتقصير - الحديث ٢-٤

٣ - الوسائل - الباب ٦ - من ابواب الحيوان لتقصير - الحديث ٧

٤ - تيسير الوصول ج ١ - ص ١٢٢

٥ - الوسائل - الباب ١ - من ابواب الحيوان لتقصير - الحديث ١٢

المصالح منه وإن ما فعله بما به واجب يكون واجبا على الأمة وما فعله بما به مستحب يكون كذا - ومجرد الفعل وفعل المصنوع بانه لا يشترط كونه واجبا (اللهم) إلا أن يقال إنه إذا ثبت مطلوبته وحسب لم يرخص في تركه فحكم العقل بطروم لاثباته ولو لم يكن ذلك أظهر لأرباب في كونه احوط (فما) عن الحلبي والمتنبي والتذكرة وغيرهما من حواشٍ تأخيره إلى آخر أيام التشريق (ضعيف) نعم لو عصى وأجره يحرق لو قدمه على الطواف وسباني الكلام فيه في آخر وقت الطواف -

وجوب تأخير الحلق أو التقصير عن الذبح

لرابعة اختلف الأصحاب في أنه هل يجب تأخير الحلق أو التقصير عن الذبح أم يستحب ذلك . ذهب الشيخ في المصنوع والاستنصار إلى الأول وحتاره أكثر المتأخرين منهم المصنف به في أكثر كتبه والمحقق في الشرائع وكذلك قال الشيخ في محكي الخلاف وابن أبي عقيل وأبو الصلاح والحلي والمصنف في محكي لمختلف وسيد الرضا مال الله

استدل للأول بالآية (١) الكريمة ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله ففيه مؤثقتان (٢) الساباطي عن الصادق عليه السلام عن رجل خلق قبل أن يذبح قال يذبح وبعيد موسى - لأن الله تعالى يقول ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله وبصووص كثيرة - كعمر (٣) عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام إذا دبخت أصحيتك فاحلق رأسك واعتسل وقلم أظفارك وحد من شاربك - وحر (٤) جميل بن دراج عن الصادق عليه السلام تبدأ بمعنى بالذبح قبل الحلق الحديث وحر (٥) موسى بن القاسم عن علي عليه السلام لا يحلق رأسه ولا يروو حتى يصحى فيحلق رأسه ويروو مني شاء وصحيح (٦)

١ - البقرة - الآية ١٩٦

٢ - الوسائل - الباب ١١ - من أبواب الحلق والتقصير - الحديث ٢

٣ - الوسائل باب ١ - من أبواب الحلق والتقصير حديث ١

٤ - ٥ - ٦ - الوسائل باب ٣٩ - من أبواب الذبح حديث ١٠٩٠٣

عبد الله بن سنان عن امام الصادق عليه السلام عن رجل خلق راسه قبل ان يصحى قال ^{عليه السلام} لا بأس وليس عليه شيء ولا يعود - بناءً على رآده لحرمة من الهوى عن العود و رآده عدم الاعادة من بهي الناس وموتى (١) عذر عنه عليه السلام عن رجل خلق قبل ان يدبح قال ^{عليه السلام} يسع و بعد لموصى لان الله تعالى يقول لا تحلوا رؤسكم حتى يلغ الهدى محله - لى عبر ذلك من الاحبار الواردة فى الموارد الخاصة .
ولكن يرد على الاستدلال بالانه اشرفه ان طاهر بلوغ الهدى محله ليس هو الدبح و موتى لى باطنى بغير ماها لمقتضى لكون بلوغ الهدى محله هو الدبح معارض - حمته حرى من الاحبار فى ذلك - لاحظ خبر (٢) على بن ابي حمزة عن ابي الحسن عليه السلام اذا اشربت صحتك و ورب ثمنه و صرت فى رحلت فقد بيع الهدى محله فان حست ن تحلق فاحق - و خبره (٣) لآخر عن ابي عبد الله عليه السلام اذا شترى الرحمن هدره و قمطه فى به فقد بيع محله و نشاء فالحلق - و خبر (٤) ابي بصير عنه عليه السلام اذا اشربت صحتك و قمطه فى حوت رحلت فهو بيع الهدى محله فان احست ان تحق فاحق - و من - لمسوط و له و الهدى و احتى الاثناء بمصموبها و به لا يجوز لحق د حصن الهدى فى الرحمن و ن لم يدعه (واما المصوص) فانكار ظهورها فى الوحوث مكره (الان) رواه روایات يدل على عدم الوحوث كصحيح (٥) جعل عن الصادق عليه السلام عن الرحمن يرد و لب قبل ن يحق قول ^{عليه السلام} لا يسعى لا ان يكون ناسا ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله ما اس ج م سحر فقال بعضهم رسول الله صلى الله عليه وآله لم يخلق قبل ن ادبح و قال بعضهم حلف قبل ان رمى فم نتركوا شتا كان يسمى ن يؤخره ، لا قدموه فقال ^{عليه السلام} لا حرج و قريب منه صحيح (٦) ان ربى و غيره بل صحيح ابن سنان المتقدم دل عليه قال حمل بهي لاس على بهي الاعادة خلاف ظاهره سيما مع نفعه بقوله وليس عليه شيء - بل هو قريبة على حمل الهوى عن العود على المرحوجة لا المصع (و الجمع) من لصوص يقتضى حمل الاولى على الاستحباب

واما حمل الذب على صورة الجهل و السبب - فهو بلا شاهد - كما ان حملها على ارادة الاحراء والاولى على الحكم التكليفي خلاف ظاهر قوله **يُحَرِّجُ** لا حرج - و قوله **لَا يَنْفَعُ** لادس (نعم) مقتضى الآية - تضمنه ماورد في تفسيرها - عدم حوار الخلق قبل حصول الهدى في رحله - والاحوط تأخيرها عن ادراجها ايضا
ثم انه عني لقول موحوب السحير فظهرهم لا يصدق على به او حاله وقدم الحق ولو عايناه - لا اعده عليه - وشهد به صحيح عند الله سبحانه لمقدمه والماحبر عمار الامر بامر موسى على راسه بعد ادراج فمحمول على انقصته جميعا به و بين الصحيح فلا شك في به - وحيل لصحيح على غير صورة العمدة كما في الحدائق بلا حامل .

لا يتعين الخلق على الضرورة

لعمامة - لاختلاف بين الاصحاب في ان غير ضروره والميلد وهو من حمل على رأسه عملا او سمعا مثلا بوضع و نقل . ومن غرض شعره - محبر من الحق و التفصير - و عن المذكورة دعوى الاجماع عليه - و شهادته فيوصي كصحيح (١) معروفة وحسنه عن ابي عبد الله **عَلَيْهِ السَّلَامُ** بمعنى للضرورة ان يخلق وان كان قد صحح وان شاء قصر وان شاء حق وان شاء شعره او غرضه وان علمه الخلق وليس له القصر وصحيح (٢) الحديث عنه **عَلَيْهِ السَّلَامُ** من ليد شعره او غرضه فليس له ان يقصر وعينه الخلق ومن لم يبدعه تحير اشاء قصر و ان شاء خلق و الخلق افضل و بحوفا غيرهما - اما الكلام في الثلاثة .

اما الضرورة (فمن) المعيدون به الشرح ومسوطه والوسيلة و المنع و الهدى و لاقتصاد و لمصباح ومحصره و في الحدائق والمسند بعين الخلق عنه (وفي) الكتاب والمسهى و المذكورة و بشر بسع والحواهر - وعن الحسن والعقود لسائر

والغية انه لا يتعين بل هو اخص محيرين الحلق والتقصير . وفي المنتهى و لتذكيرة بسنة الى اكثر عمائنا وفي كثير العرفان بسنة الى الاكثر وفي الجواهر بسنة الى المشهور - و الكلام تارة فيما يستفاد من الآية الكريمة واخرى فيما يستفاد من النصوص

ما الآية هي (١) قوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين رؤسكم ومقصرين - وقد استدلل به المصنف به وتبعه غيره على التحجير . بتقريب انه ليس المراد الجمع بينهما اتفاق بل المراد اما التحجير او التقصير والثاني بعيد والارم الاحتمال فتعين الاول (واورد عليه) انه لو اراد التحجير لاني ، وفيكون لو اول للجمع فيكون المراد التقصير اي محلقين على تقدير التلبيد و الصلوة و مقصرين على تقدير غيرهما ومعنى الجمع حاصل بالنسبة الى المصنف وان لم يحصل بالنسبة الى كل شخص - ولزوم الاجمال ليس محذور بعد لسان (اقول) ان ارادة التقصير مستمرة للتقدير - اذ المجموع من حيث المجموع ليسوا متصفيين بلوصفين وكذا كل فرد فرد ولا محالة يكون التقدير محلقين جميعكم و مقصرين جميع آخرون وهو خلاف الظاهر . و اراده التحجير من واوشايه لاحظ لانه الشريعة (٢) منى وثلاث ورباع و ما ذكر من ان الاحمال ليس محذورا بعد البيان فيرده انه ليس في الآية بيان و اظاهر تمامية الاستدلال المرور فلولا يظهر احد القولين من النصوص كما ان الاصل يقتضي لتعجير كث الآية الكريمة .

و ما النصوص . فهي طوائف - (الاولى) ما طاهره لسمع عن التفسير وعين لخلق - كحصر (٣) ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام على الصلوة ان يحلق رأسه ولا يقصر بما لتفسير لمن قد حجب حجة الاسلام و حبر (٤) بكر بن خالد عنه عليه السلام ليس للصلوة ان تقصر و عليه ان يحلق و حبر (٥) الساماني عنه عليه السلام عن رجل برأسه قروح لا يقدر على الحلق قال عليه السلام ان كان قد حج فلها فليستحشر شعره و ان كان لم يحج فلا بد له من الحلق و حبر (٦) ابي سعيد عنه عليه السلام يجب

١- لفتح - الآية ٢٧

٢- النساء الآية ٣

٣- ٤- ٥- ٦- لوسائل - الباب ٧ من ابواب الحلق والتقصير - الحديث ٥- ١٠- ١- ٢- ٣

الحلق على ثلاثة من رجل ليد ، و رجل حج يدو المبحج قبلها ، و رجل عقص رأسه و حمر (١) على بن ابي حمزة عن احدهما (ع) في حديث و تقصر المرأة و يحلق الرجل و نساء قصر . ان كان قد حج قبل ذلك و حمر (٢) سليمان بن مهران في حديث قلت لا بسم الله ﷻ كيف صار الحلق على الصرورة واحد دون من قد حج قال ﷻ لا يصير بذلك موسما بسمه الامين الا تسمع قول الله عز و جل لدخل الح و حمر (٣) بن بصير عن رجل جهن ان تقصر من رأسه و يحلق حتى ارتحل من مسمى قال ﷻ فليرجع الى مسمى حتى يحلق شعره او تقصر وعلى الصرورة ان يحلق و رواه الصدوق باساده عن علي بن ابي حمزة عنه و ذكر مثله الا انه قال حتى يبقى شعره بها حلقا كان او تقصير و على الصرورة الحلق (لثانية) ، يكون قانلا لاراده لوجوب و لاستحباب منه و يكون من هذه الجهة مجعلا و بذلك استدل به كل من الطرفين وهو صحيح (٤) معاوية ابن عمار عن الصادق ﷻ سعى للصرورة ان يحلق و ان كان قد حج فان شاء قصر و ان شاء حلق فاد ليد شعره او عقصه فان عبه لحلق و ليس له لتقصير (الثالثة) ما يدل على تعبير الصرورة بن الامر بن كصحيح (٥) الحلقى عنه ﷻ المتقدم ومن لم يلده تجبر نساء قصر و ان شاء حلق و الحلق افضل . فان عبر المبدأ عم من الصرورة و غيره و صحيح (٦) هشام بن سالم عن ابي عبد الله ﷻ اد عقص الرجل رأسه و ليد في الحج او العمرة فقد وجب عليه الحلق . ان مفهومه عدم وجوبه على غيرهما و ان كان صروره . هذه جميع النصوص المتروكة بالمقام .

اما الطائفة الاولى فاكثرها ضعيفه الصد . (اما الاولى) فلان في طريقه على بن ابي حمزة و سهل بن ردد و هم ضعيفان (و اما الثاني) فلان بكر بن خالد مجهول الحال . ومن لغريب ان المصنف في المنتهى ضعف الخبر . بان في طريقه ابن بن

١- الوسائل - الباب ٨ - من ابواب الحلق و التقصير - الحديث ٢-

٢- ٤- ٥- ٦- الوسائل - الباب ٧ - من ابواب الحلق و التقصير - الحديث ١٢- ١- ١٥- ٢٠

٣- الوسائل - الباب ٥ - من ابواب الحلق و التقصير - الحديث ٢-

عثمان - ولم يتعرض لكر - مع كون امان ثقة على الاظهر وكونه واقفيا غير معلوم وعلى فرصة لا يصح بقول روايه - وقد صرح هو قدس في محكي الخلاصة بان الاقرب عندى قبول روايه وان كان فاسد المذهب (واما الرابع) فلان في طريقه سويد المقلد ولم يشك وثاقه وحاله مجهول (واما الخامس) فعلى بن ابي حمزة (واما السادس) فتتميم بن بهلول وابيه وغيرهما ممن في لطريق (واما السابع) فعلى بن ابي حمزة كما مر - فلم يبق الا موثق الساطي - وهو غير ظاهر الدلالة - فان الراوى تعرض لعدم قدرته على الحلق ومع ذلك دمره به ومن المتفق عليه انه لا يجب الحلق مع عدم اقداره (مع) انه لو سلم تمامية سديدك النصوص ودلالها - تكون النسبة بينها وبين الطائفة الثالثة عموما من وجه - لاعتمدها من حيث الشمول للملبد والمفقوص وغيرهما - واحتصاص الثالثة - بغير الملبد والمفقوص - واعتمد الثالثة من حيث الشمول للصرورة وغيره - فتعارض في الصرورة الذي لا يكون ملبد ولا مفقوصا - وحيث ان المختار عندها هو الرجوع في تعارض العامين من وجه الى حصار لترحيج فبرجع اليها - وهى تقتضى تقديم الثالثة - لكونها اشهر - ولاصحية سند روايتها ولما وافقتها الكتاب كما مر - واما الطائفة الثانية فليس كونهما مجمعة تحمل على لفصل من النصوص مع ان دعوى ظهور سفي في الاستصحاب سمي بقرينة مقابلته بما ذكر في الملبد والمفقوص من دعويهما لحق وليس لهما لتقصير - غير بعيدة (فتحصن) مما ذكرناه ان الاظهر كون الصرورة محبر ابي الحلق والتقصير - والحلق افضل له - بل استحبابه مؤكدا .

واما الملبد والمفقوص فجملة من النصوص المتقدمة تدل على لزوم الحق عليهما - وهى نصوص الطائفتين الاخرتين ولا معارض لها - سوى الآية للكرامة لمفيد اطلاقها بها - فيجب عليهما ذلك - مما دونه اس بن عيسى - وما لا يهيبه المدارك من تعين الحلق عليهما دون الصرورة هو لاظهر .

وجوب التقصير على النساء

سادسة - لاختلاف (٩) لا اشكال في انه (يتعمد في المروة التقصير) وليس عليها حلق - وفي المتن ليس عليها حلق اجماعا انتهى - بل يحرم عليها ذلك لاختلاف وعن المختلف اجماع عليه .

مدركه الاول صحيح (١) الحسن عن الصادق عليه السلام ليس على النساء حلق و يجزيهن التقصير و قول النبي صلى الله عليه وسلم في وصيه (٢) لعلى يُقَصِّرَ ليس على النساء حصة الى ان قل ولا اسلام الحجر ولا حلق - وصحيح (٣) سعيد الارح في حديث انه سأل ابن عبد الله عليه السلام عن النساء فقال يُقَصِّرْنَ ان لم يكن عليهن دبح فليحدن من شعورهن ويقصرن من نظارهن - ونحوها غيرها .

ومدرك الثاني - المرتضى (٤) بهي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تحلقن لمرثءا سها . اما المصوص الاول فهي داله على عدم كون الحلق سكتا لها ولا تدل على حرمة عليها رائدا على ذلك - المرتضى وان كان ضعف السدالا به بحرصه للعلم ومقتضاه حرمة الحلق عليها . مطاعا كحرمة حلق اللحية على الرجال ولا بأس بالانرا بما هو الله العالم ثم به وقع الخلاف في احراء الحلق للامرئة لو فعلته عن التقصير احتار كاشف اللثام لاجراء وذهب صاحب الحواهر به الى عدمه وعن لمصنف به في القواعد النظر في الاحراء - وسندل للاول بان ول جزم من الحلق بل كله تقصير - وفيه - ان التقصير مفهوم مغاير لمفهوم الحلق فانه حمل الشعر او غيره قصيرا والحلق امر آخر وحيث ان المأمور به هو التقصير فلا يحرى الحلق مطلقا لاعتصا ولا كلا (مع) انه قد عرفت حرمة الحلق عليها - فلامحالة لا يكون مجزأ عن الواجب حتى و ان شمل التقصير للحلق لامتناع اجتماع الامر والهي فلامحالة يقيد دليل الامر بغير هذا

١-٢-٣ الوسائل - باب ٨ من ابراب الطهارة التقصير - حديث ٣-٢-١

٢- كتر العسل - ج ٣ - ص ٥٨ - الرقم ١٦٠١

المرد فلايجرى ذلك .

ثم ان اظهر كدية المسمى في تفسيره ، لاطلاق الأدلة - ولحسن (١) الحلي
عن الصدوق عليه السلام قال له ابى لما قضيت سكرى للعمرة اتيت هلى ولم اقصر قل عليه السلام
عيبك بدنة قل قلت بى لما ردت ديت منها ولم تكن فصرت مشعت فلما غلستها
قرصت بعض شعرها باسائها فقال عليه السلام رحمها الله كانت فقه منك عليك بدنة و
ليس عليها شيء . واما - مرسل (٢) بن ابي عمر عن ابى عبد الله (ع) تفصير لمرثة من شعرها
لعمرتها مقدار الامة - فمحمول - على اراده بان قل المسمى - وهل يجب عيها
الجمع بينه وبين النقصير من الاطمار - ام لا - وجه - وقد تقدم الكلام في ذلك و
في التفصير للرحل وفروعه في النقصير للعمرة فراجع

اما الكلام في المقدم في انه اذا اختار الرجل الحلق فهو يجب حلق جميع
الرأس ام يكفي المسمى ؟ اصرح بفاصل ليرقى بالثاني . وفي كبر لمرقا يجب في
الحلق ان يحلق جميع الرأس ولايجزى بعضه انتهى (استدل) للاول بطلاق النصوص
(و لكن) بما ان المأمور به في الآية والنصوص هو حلق الرأس لا لحلق من الرأس
وطاهر حلق الرأس جميعه بتمامه . كما يستفاد ذلك من صحيح (٣) زرارة عن الباقر
عليه السلام في المسح في الوضوء - فان الامام يستدل على وجوب غسل تمام الوجه بقوله
تعالى واعتصموا بحبل الله جميعا ونحوهكم ثم يقول فمرنا حين قل رؤسكم ان المسح ببعض الرأس
لممكن لئلا يحدث (وعلى لحنه) فظهور النصوص في حلق الجميع لا يقلل الاثبات
فلايجزى حلق بعض الرأس

في بحث الشعر الى منى المدفن

(٩) لامة (لورحل قل الحلق اوالتقصير ربح وفعل احدهما فان تعذر

١-٢- الرسائل - باب ٣- من ابواب التقصير حديث ٢-٣

٣- الرسائل - باب ٢٣- من باب الوضوء حديث ١ من كتاب الطهارة

خلق او قصر ابن كان وحوثا) بلا حلاى في شىء من ذلك وقد تقدم تفصيل القول فيه في المسألة الثانية .

اما الكلام في المقام في ما افاده بقوله (ويعت شعره الى متى ليذفن بها استحبابا) فانه وان كان لاحلاف بينهم في رجحان ديعت بشعره الى متى (الا) اهم احتجوا في ذلك على وجه الاستحباب كما في الكتاب عن النهديب والاستصرو عن المدارك سنة الى قطع لاكثر - و - على وجه الوجوب مطلقا كما هو ظاهر الشرايع و عن نهاية الشيخ - اومع العمدة في الخروج من متى كما عن المختلف - ومحل الكلام - ما لو تعدل ن يرجح وانه في هذا الفرص هل يجب ادعت بشعره الى متى ام لا يجب - وعليه - فصوص (١) الهى عن احرار الشعر من متى وانه لو احرجه رده - ولا حبار (٢) لامرة بالرجوع والبقاء اشعر بمتى حضية عن محل البحث

وكيف كان فيشهد للوجوب بعض الاحبار كحسن (٣) حمص بن البختري عن ابي عبدالله عليه السلام في الرجل يخلق رأسه بمكة - قال عليه السلام يرد الشعر الى متى - وحر بن بصير (٤) عنه عليه السلام في الرجل راراست ولم يخلق رأسه - يخلق بمكة ويحمل شعره الى متى ولبس عليه شىء (ودعوى) عدم ظهور الحملة الحيرية في الوجوب قد عرفت دفعها مر را - ومثلها في الصعف دعوى اختصاص الحريرين بالعمامة فانها بلا وجه ولا ظهر هو الوجوب (وهل) يترجح دفعه بمتى لخصوص من يعت شعره اليها او مطلقا ام لا - الظاهر هو الاول لصحيح (٥) معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام كان على بن الحسين عليهما السلام يدين شعره في فمطاطة بمتى ويقول كانوا يستحبون ذلك وحر (٦) ابي شبل عنه عليه السلام ان المؤمن اذا خلق رأسه بمتى ثم دفعه جاء يوم القيمة وكل شعرة لها لسر طلق تلى باسم صاحبها - وظهر هذه المصوص في الاستحباب غير قابس للانكار فماعن الحلبي من وجوب ذلك ضعيف.

حكم من لبس على رأسه شعر

ثمة (و عن لبس على رأسه شعر) حسه ، و عرهما (يمر موسى عليه)
 بلاحلاف في رحمانه . و الصوص تشهد به لاحت حبر (١) ابي بصير عن الصادق عليه السلام
 عن المنتمتع اراد ان يقصر فحلق رأسه قال عليه السلام عليه دم بهريقه و اذا كان يوم المحر
 امر العرسى على رأسه حتى يري دن يحلق و موقوف (٢) السباطي عنه عليه السلام عن رجل
 حلق قبل ان يدسح قال يدسح و بعد لموسى لا الله تعالى يقول ولا تحلقوا رؤسكم الح
 و حبر (٣) ردرة ان رجلا من اهل حرامان قدم حاجا و كان افرع الرأس لا يحسن
 ان يلبس فاستغنى له الله (٤) فمر له ابي بصير عه و ان يمر موسى على رأسه فان
 ذلك يجزى عنه .

و الكلام فيه في موردين . الاول في انه على وجه الاستحباب مطلقا كما عن الاكثر . او على
 وجه الوجوب كك . او الوجوب على خصوص من حلق رأسه في العمره . و الاستحباب
 للافرع . الثاني - في انه على القولين هل يحرق عن التقصير و لا يجب صمه ام لا يجزى
 (ما الاول) فظاهر هو الاستحباب مطلقا - لان قوله عليه السلام في حبر ابي بصير حين
 يريد ان يحلق ما منع عن ظهور الامر في الوجوب . و موقوف السباطي في مقام بيان وجوب
 تقديم الدسح على الحلق كما يشهده السؤال والاستدلال بالآية في الجواب . و حبر
 ردرة لاشتماله على ان ذلك يحرق عه يكون طاهرا في كونه في مقام بيان ان الافرع حكمه
 حكم غيره في ذلك (و اما الثاني) فظاهر الصوص هو الاحراء و عدم لزوم صم التقصير
 و ان به بتدري الوطيه المجموله كما لا يخفى

وجوب تقديم التقصير على زيارة البيت

التسعة (و لا يزور البيت قبل التقصير) او الحلق - بلاحلاف صريح كما عن

الدخيرة - ولكنه هذه شكك في وجوب لتقديم وجعل عدم وجوبه مقتضى كلام جماعة ولعله منهم من اكتمى في لقنوى بوجوب ادم لو حره عنه كالحنى في محكى السرائر وكيف كان .

فقد استدلل لوجوب التقديم - بخصوص (مها) مدلل على من اجر الذبح عن الطواف علما بعدم شدة وسدنى - ثبوت الكفارة بمسلم لم يعلم الحوار كما مر في مبحث لكفارات (ومها) صحيح (١) على من يعطى عن ابي الحسن (ع) عن المرأة رعت وودعت ولم تقصر حتى رأت لبس فطاف وتسعت من اللبلب حالها وما حال الرجل اذا فعل ذلك قال (ع) لا بأس بقصر ويطوف بالبحر ثم يطوف ليردده ثم قد احل من كل شيء (ومها) حمر (٢) على من يجره عن حمره عن حمره (ع) في حديث و بقصر المرنه ويحق الرجل ثم لطف باللبس - وجوه اخر اخر (ومها) حمر (٣) عمر بن يزيد عن ابي عبد الله عليه السلام ثم احل رأسك و عرس وقلم اطمارك و حمر من شاربث ورر اليب وصف سدوعا لحديث اصف لى ذلك كله فعل النبي صلى الله عليه وآله وقد قل (٤) هذا عني مناسكتكم .

و اورد على الاستدلال بالاحاديث ما يعنى حملها على اراده لبس بقربة طائفة اخرى من النصوص طهره في عدم الوجوب كحمر (٥) في نصير عن الصادق عليه السلام في رجل رار البس ولم يحق رأسه قال عليه السلام يحق بمكة و يحمل شعره لى موى و لبس عليه شيء - وصحيح (٦) جميل عنه عليه السلام عن لرحل برور اليب من ان يحلق قبل الصلاة

١- الوسائل - الباب ٢ - من ابواب الحلق والتقصير حديث ١

٢- الوسائل - الباب ١٧ - من ابواب الوقوف بأشهر - الحديث ٢

٣- الوسائل - الباب ٢ - من ابواب زيارة البيت - الحديث ٢

٤- بئر لوصوح ج ١ - ص ٣١٢

٥- الوسائل - الباب ٦ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث ٧

٦- الوسائل - الباب ٣٩ - من ابواب الذبح حديث ٢

لا ينبغي الا ان يكون ناسيا ثم قال ان رسول الله ﷺ اناه امامي يوم النحر فقال بعضهم يا رسول الله اني خلقت قبل ان ادبح و قال بعضهم خلقت قبل ان ارمي فمن يتركوا شيئا كان يسمى ان يؤخروه الاقدموه فقال ﷺ لا حرج و منه صحيح (١) الرطبي - واما فعله ﷺ فقد مرارا انه اعم من الوجوب

اقول اما الصحيحان فليس فيما نقل عن رسول الله ﷺ فيهما تصريح بتقديم ريادة البيت على التقصير - و اما صدرهما - فلو لم يكن طاهرا في عدم حوار تقديم الريادة لا يكون طاهرا في عدم وجوب الحجير (واما) حر اني يصير فهو اعم من حملة منصوص المسع - وعنه فالأظهر وجوب تقديمه على ريادة البيت

(فان طاف قبله عمدا كفر بشاة) بلا خلاف - وشهده صحيح (٢) محمد بن مسلم عن ابي جعفر ﷺ في رجل راد البيت قبل ان يحلق فقال ﷺ ان كان راد البيت قبل ان يحلق وهو عالم ان ذلك لا ينبغي له فان عليه دم شاة

ومل يجب عليه اعادة الطواف - ام لا - عن الشهيد في الدروس سبة الثاني الى طاهر الاصحاب وعن الصيمري التصريح به وعن ثابى الشهيدين دعوى لاحمد ع على الاول - والكلام تازه فيما تقتضيه القواعد واخرى فيما يقتضيه المصنوع الخاصة. اما الاول - فهي لمستند والصواب السد في ذلك على وجوب لتقديم و عدمه فان وجب و حبت الاذنه لكون ما انى به مهيأ له لكونه صدقا واجب الذي هو تاحير الطواف والهي موجب للفساد والا لم يجب انتهى و نحوه في الرياض (و منه) ما حققاه في محله من ان الامر بالشئ لا يقتضى الهي عن صده (والحق) ان يقال انه بناء على وجوب التقديم كما بيينا عليه حيث يكون الامر به طاهرا في لشرطية - فيجب الاعداء لطلان الطواف المأمور به لكونه فاقدا للشرط - فالأظهر وجوب الاعداء بمقتضى القواعد .

١- ابوسائل- الباب ٣٩- من ابواب الدبح حديث ٤

٢- ابوسائل - الباب ١٥- من ابواب الحلق والتقصير

واما الثاني فمقتضى اطلاق صحيح على بن يقطين وجوبها ايضا (واورد عليه) بان قوله لَا يَنْبَغِي في حرامه بصير - وليس عليه شيء طاهر في معنى الوجوب - كما ان صحيح محمد المتخصص لثبوت لدم من جهة السكوت في مقام اليبس يدل على عدم الوجوب (و حجب عنه) في الرخص بان تخصص صحيح على بغير العائد و ابقاء صحيح محمد على طاهره من عدم وجوب الاعاده ليس باولى من العكس و ابقاء هذا على عمومته و حمل الاول على خلاف صدره و بالحمله المتعارض بينهما كتعارض العموم و الخصوص من وجه يمكن صرف كل منهما الى الآخر و حدث الامر رجح بمعنى الرجوع الى مقتضى الاصل وهو وجوب الاعاده (قول) يرد على لابراد عدم ذكر لاعادة في صحيح محمد لاندل على عدم وجوبه و كونه مقام الحاجة ممزوج لجوار كون ذلك معلوما للسائل بوجه آخر (و ما حرر ابي بصير) فطهره و لا اقل من المحتمل - كون المراد به معنى الشيء عليه من ناحية عدم الحلق يسمى الذي هو محط لسؤال الوجوب (ويرد) على الجواب انه لو سلم ظهور صحيح محمد في معنى الوجوب حيث انه احصى مطلق من صحيح على بن يقطين و ظهور المقدم مقدم على ظهور لمطلق فيوجب تقييده و اختصاصه بغير العائد - ولا يصلح ظهور المطلق قرينه لرفع اليد عن ظهور المقيد (فتحصل) ان الاظهر وجوب لاعادة - هذا كله اذ طاف قبله و كان عامدا .

(ولا شيء على الناسي) (و) لكن (بغير طوافه) بلا خلاف طاهر في الحكمين ويشهد للاصل - ومفهوم صحيح محمد بن مسلم المتقدم - ويشهد لثاني صحيح على بن يقطين - واستثناء الناسي في صحيح حماد لابي في وجوب لاعادة و اما الجاهل - فحكمه حكم الناسي لا اطلاق مفهوم صحيح محمد و لاصل في عدم الذم و اطلاق صحيح على في الاعادة - هذا كله في تقديم الطواف على التخصير في حج التمتع و اما تقديمه عليه في احوجه فالظاهر انه جائز كما مر عند بيان شرائطهما .

ثم ان اكثر ما دل على لزوم تقديم التفسير على الطواف تدل على لزوم تقديم الذبح والرمي عليه - فلو قدمه على احدهما - بحسب الاعادة - وهو بحسب الدم لو كان عامدا ام لا - فظاهر هو الثاني للاصل

بيان مواطن التحلل

حائمه - في بيان ما يوجب حله محرمات الاحراء - ومواطن التحلل - وفيها مسائل ثلاث. الاولى - من ما يوجب التحلية الحلق او التقصير (فاذا حلق او قصر احل من كل شيء (ماعذى الطيب والنساء) كما هو المشهور وفي المنتهى ذهب اليه عمائد (ويشهد به)صوص كثيرة كصحيح (١) معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام اذا دبح الرجل وحلق فقد احل من كل شيء احرم منه النساء والطيب قد رار البيت وطاف وسعى بين نصفي ولمرورة فقد احل من كل شيء احرم منه الا النساء واذا صدف طواف النساء فقد احل من كل شيء احرم منه لا لصيد - ي الحرمي - وقوى عمر بن (٢) يردعه عليه السلام اعلم انك اذا حلفت رأسك فقد حللت كل شيء لا النساء والطيب وصحيح (٣) الرطبي عن حميل عن عليه السلام قلت له الممنوع ما يحل له اذا حلق رأسه قل كل شيء الا النساء والطيب قلت فالمرد قال (٤) كل شيء الا النساء (وبدل) على حنية جملة من المحرمات وعدم حله للطيب به صحيح (٥) العلاء قلت لابي عبد الله عليه السلام ابي حلفت رأسي ودبحت واما ممنوع اطلق رأسي بالحاء قال عليه السلام نعم من غير ان تمس شيئا من اطيب قات والبس القميص وانتفع قال عليه السلام نعم قلت قل ان اطوف بالبيت قال عليه السلام نعم - وقريب منه صحيحه (٥) الاخر ويخوفا غيرهما

وبناء هذه الاحبار طوائف من المصوص - الاولى - ما دل على عدم جوار لس المحيط وتغطية الرأس كصحيح (٦) الاعرج عن الصادق عليه السلام عن رجل رمى الجمار ودبح وحلق رأسه ابليس قميصا وقلنسوة قل ان يور الس فقال عليه السلام ان كان متمتعا

١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩-١٠-١١-١٢-١٣-١٤-١٥-١٦-١٧-١٨-١٩-٢٠-٢١-٢٢-٢٣-٢٤-٢٥-٢٦-٢٧-٢٨-٢٩-٣٠-٣١-٣٢-٣٣-٣٤-٣٥-٣٦-٣٧-٣٨-٣٩-٤٠-٤١-٤٢-٤٣-٤٤-٤٥-٤٦-٤٧-٤٨-٤٩-٥٠-٥١-٥٢-٥٣-٥٤-٥٥-٥٦-٥٧-٥٨-٥٩-٦٠-٦١-٦٢-٦٣-٦٤-٦٥-٦٦-٦٧-٦٨-٦٩-٧٠-٧١-٧٢-٧٣-٧٤-٧٥-٧٦-٧٧-٧٨-٧٩-٨٠-٨١-٨٢-٨٣-٨٤-٨٥-٨٦-٨٧-٨٨-٨٩-٩٠-٩١-٩٢-٩٣-٩٤-٩٥-٩٦-٩٧-٩٨-٩٩-١٠٠-١٠١-١٠٢-١٠٣-١٠٤-١٠٥-١٠٦-١٠٧-١٠٨-١٠٩-١١٠-١١١-١١٢-١١٣-١١٤-١١٥-١١٦-١١٧-١١٨-١١٩-١٢٠-١٢١-١٢٢-١٢٣-١٢٤-١٢٥-١٢٦-١٢٧-١٢٨-١٢٩-١٣٠-١٣١-١٣٢-١٣٣-١٣٤-١٣٥-١٣٦-١٣٧-١٣٨-١٣٩-١٤٠-١٤١-١٤٢-١٤٣-١٤٤-١٤٥-١٤٦-١٤٧-١٤٨-١٤٩-١٥٠-١٥١-١٥٢-١٥٣-١٥٤-١٥٥-١٥٦-١٥٧-١٥٨-١٥٩-١٦٠-١٦١-١٦٢-١٦٣-١٦٤-١٦٥-١٦٦-١٦٧-١٦٨-١٦٩-١٧٠-١٧١-١٧٢-١٧٣-١٧٤-١٧٥-١٧٦-١٧٧-١٧٨-١٧٩-١٨٠-١٨١-١٨٢-١٨٣-١٨٤-١٨٥-١٨٦-١٨٧-١٨٨-١٨٩-١٩٠-١٩١-١٩٢-١٩٣-١٩٤-١٩٥-١٩٦-١٩٧-١٩٨-١٩٩-٢٠٠-٢٠١-٢٠٢-٢٠٣-٢٠٤-٢٠٥-٢٠٦-٢٠٧-٢٠٨-٢٠٩-٢١٠-٢١١-٢١٢-٢١٣-٢١٤-٢١٥-٢١٦-٢١٧-٢١٨-٢١٩-٢٢٠-٢٢١-٢٢٢-٢٢٣-٢٢٤-٢٢٥-٢٢٦-٢٢٧-٢٢٨-٢٢٩-٢٣٠-٢٣١-٢٣٢-٢٣٣-٢٣٤-٢٣٥-٢٣٦-٢٣٧-٢٣٨-٢٣٩-٢٤٠-٢٤١-٢٤٢-٢٤٣-٢٤٤-٢٤٥-٢٤٦-٢٤٧-٢٤٨-٢٤٩-٢٥٠-٢٥١-٢٥٢-٢٥٣-٢٥٤-٢٥٥-٢٥٦-٢٥٧-٢٥٨-٢٥٩-٢٦٠-٢٦١-٢٦٢-٢٦٣-٢٦٤-٢٦٥-٢٦٦-٢٦٧-٢٦٨-٢٦٩-٢٧٠-٢٧١-٢٧٢-٢٧٣-٢٧٤-٢٧٥-٢٧٦-٢٧٧-٢٧٨-٢٧٩-٢٨٠-٢٨١-٢٨٢-٢٨٣-٢٨٤-٢٨٥-٢٨٦-٢٨٧-٢٨٨-٢٨٩-٢٩٠-٢٩١-٢٩٢-٢٩٣-٢٩٤-٢٩٥-٢٩٦-٢٩٧-٢٩٨-٢٩٩-٣٠٠-٣٠١-٣٠٢-٣٠٣-٣٠٤-٣٠٥-٣٠٦-٣٠٧-٣٠٨-٣٠٩-٣١٠-٣١١-٣١٢-٣١٣-٣١٤-٣١٥-٣١٦-٣١٧-٣١٨-٣١٩-٣٢٠-٣٢١-٣٢٢-٣٢٣-٣٢٤-٣٢٥-٣٢٦-٣٢٧-٣٢٨-٣٢٩-٣٣٠-٣٣١-٣٣٢-٣٣٣-٣٣٤-٣٣٥-٣٣٦-٣٣٧-٣٣٨-٣٣٩-٣٤٠-٣٤١-٣٤٢-٣٤٣-٣٤٤-٣٤٥-٣٤٦-٣٤٧-٣٤٨-٣٤٩-٣٥٠-٣٥١-٣٥٢-٣٥٣-٣٥٤-٣٥٥-٣٥٦-٣٥٧-٣٥٨-٣٥٩-٣٦٠-٣٦١-٣٦٢-٣٦٣-٣٦٤-٣٦٥-٣٦٦-٣٦٧-٣٦٨-٣٦٩-٣٧٠-٣٧١-٣٧٢-٣٧٣-٣٧٤-٣٧٥-٣٧٦-٣٧٧-٣٧٨-٣٧٩-٣٨٠-٣٨١-٣٨٢-٣٨٣-٣٨٤-٣٨٥-٣٨٦-٣٨٧-٣٨٨-٣٨٩-٣٩٠-٣٩١-٣٩٢-٣٩٣-٣٩٤-٣٩٥-٣٩٦-٣٩٧-٣٩٨-٣٩٩-٤٠٠-٤٠١-٤٠٢-٤٠٣-٤٠٤-٤٠٥-٤٠٦-٤٠٧-٤٠٨-٤٠٩-٤١٠-٤١١-٤١٢-٤١٣-٤١٤-٤١٥-٤١٦-٤١٧-٤١٨-٤١٩-٤٢٠-٤٢١-٤٢٢-٤٢٣-٤٢٤-٤٢٥-٤٢٦-٤٢٧-٤٢٨-٤٢٩-٤٣٠-٤٣١-٤٣٢-٤٣٣-٤٣٤-٤٣٥-٤٣٦-٤٣٧-٤٣٨-٤٣٩-٤٤٠-٤٤١-٤٤٢-٤٤٣-٤٤٤-٤٤٥-٤٤٦-٤٤٧-٤٤٨-٤٤٩-٤٥٠-٤٥١-٤٥٢-٤٥٣-٤٥٤-٤٥٥-٤٥٦-٤٥٧-٤٥٨-٤٥٩-٤٦٠-٤٦١-٤٦٢-٤٦٣-٤٦٤-٤٦٥-٤٦٦-٤٦٧-٤٦٨-٤٦٩-٤٧٠-٤٧١-٤٧٢-٤٧٣-٤٧٤-٤٧٥-٤٧٦-٤٧٧-٤٧٨-٤٧٩-٤٨٠-٤٨١-٤٨٢-٤٨٣-٤٨٤-٤٨٥-٤٨٦-٤٨٧-٤٨٨-٤٨٩-٤٩٠-٤٩١-٤٩٢-٤٩٣-٤٩٤-٤٩٥-٤٩٦-٤٩٧-٤٩٨-٤٩٩-٥٠٠-٥٠١-٥٠٢-٥٠٣-٥٠٤-٥٠٥-٥٠٦-٥٠٧-٥٠٨-٥٠٩-٥١٠-٥١١-٥١٢-٥١٣-٥١٤-٥١٥-٥١٦-٥١٧-٥١٨-٥١٩-٥٢٠-٥٢١-٥٢٢-٥٢٣-٥٢٤-٥٢٥-٥٢٦-٥٢٧-٥٢٨-٥٢٩-٥٣٠-٥٣١-٥٣٢-٥٣٣-٥٣٤-٥٣٥-٥٣٦-٥٣٧-٥٣٨-٥٣٩-٥٤٠-٥٤١-٥٤٢-٥٤٣-٥٤٤-٥٤٥-٥٤٦-٥٤٧-٥٤٨-٥٤٩-٥٥٠-٥٥١-٥٥٢-٥٥٣-٥٥٤-٥٥٥-٥٥٦-٥٥٧-٥٥٨-٥٥٩-٥٦٠-٥٦١-٥٦٢-٥٦٣-٥٦٤-٥٦٥-٥٦٦-٥٦٧-٥٦٨-٥٦٩-٥٧٠-٥٧١-٥٧٢-٥٧٣-٥٧٤-٥٧٥-٥٧٦-٥٧٧-٥٧٨-٥٧٩-٥٨٠-٥٨١-٥٨٢-٥٨٣-٥٨٤-٥٨٥-٥٨٦-٥٨٧-٥٨٨-٥٨٩-٥٩٠-٥٩١-٥٩٢-٥٩٣-٥٩٤-٥٩٥-٥٩٦-٥٩٧-٥٩٨-٥٩٩-٦٠٠-٦٠١-٦٠٢-٦٠٣-٦٠٤-٦٠٥-٦٠٦-٦٠٧-٦٠٨-٦٠٩-٦١٠-٦١١-٦١٢-٦١٣-٦١٤-٦١٥-٦١٦-٦١٧-٦١٨-٦١٩-٦٢٠-٦٢١-٦٢٢-٦٢٣-٦٢٤-٦٢٥-٦٢٦-٦٢٧-٦٢٨-٦٢٩-٦٣٠-٦٣١-٦٣٢-٦٣٣-٦٣٤-٦٣٥-٦٣٦-٦٣٧-٦٣٨-٦٣٩-٦٤٠-٦٤١-٦٤٢-٦٤٣-٦٤٤-٦٤٥-٦٤٦-٦٤٧-٦٤٨-٦٤٩-٦٥٠-٦٥١-٦٥٢-٦٥٣-٦٥٤-٦٥٥-٦٥٦-٦٥٧-٦٥٨-٦٥٩-٦٦٠-٦٦١-٦٦٢-٦٦٣-٦٦٤-٦٦٥-٦٦٦-٦٦٧-٦٦٨-٦٦٩-٦٧٠-٦٧١-٦٧٢-٦٧٣-٦٧٤-٦٧٥-٦٧٦-٦٧٧-٦٧٨-٦٧٩-٦٨٠-٦٨١-٦٨٢-٦٨٣-٦٨٤-٦٨٥-٦٨٦-٦٨٧-٦٨٨-٦٨٩-٦٩٠-٦٩١-٦٩٢-٦٩٣-٦٩٤-٦٩٥-٦٩٦-٦٩٧-٦٩٨-٦٩٩-٧٠٠-٧٠١-٧٠٢-٧٠٣-٧٠٤-٧٠٥-٧٠٦-٧٠٧-٧٠٨-٧٠٩-٧١٠-٧١١-٧١٢-٧١٣-٧١٤-٧١٥-٧١٦-٧١٧-٧١٨-٧١٩-٧٢٠-٧٢١-٧٢٢-٧٢٣-٧٢٤-٧٢٥-٧٢٦-٧٢٧-٧٢٨-٧٢٩-٧٣٠-٧٣١-٧٣٢-٧٣٣-٧٣٤-٧٣٥-٧٣٦-٧٣٧-٧٣٨-٧٣٩-٧٤٠-٧٤١-٧٤٢-٧٤٣-٧٤٤-٧٤٥-٧٤٦-٧٤٧-٧٤٨-٧٤٩-٧٥٠-٧٥١-٧٥٢-٧٥٣-٧٥٤-٧٥٥-٧٥٦-٧٥٧-٧٥٨-٧٥٩-٧٦٠-٧٦١-٧٦٢-٧٦٣-٧٦٤-٧٦٥-٧٦٦-٧٦٧-٧٦٨-٧٦٩-٧٧٠-٧٧١-٧٧٢-٧٧٣-٧٧٤-٧٧٥-٧٧٦-٧٧٧-٧٧٨-٧٧٩-٧٨٠-٧٨١-٧٨٢-٧٨٣-٧٨٤-٧٨٥-٧٨٦-٧٨٧-٧٨٨-٧٨٩-٧٩٠-٧٩١-٧٩٢-٧٩٣-٧٩٤-٧٩٥-٧٩٦-٧٩٧-٧٩٨-٧٩٩-٨٠٠-٨٠١-٨٠٢-٨٠٣-٨٠٤-٨٠٥-٨٠٦-٨٠٧-٨٠٨-٨٠٩-٨١٠-٨١١-٨١٢-٨١٣-٨١٤-٨١٥-٨١٦-٨١٧-٨١٨-٨١٩-٨٢٠-٨٢١-٨٢٢-٨٢٣-٨٢٤-٨٢٥-٨٢٦-٨٢٧-٨٢٨-٨٢٩-٨٣٠-٨٣١-٨٣٢-٨٣٣-٨٣٤-٨٣٥-٨٣٦-٨٣٧-٨٣٨-٨٣٩-٨٤٠-٨٤١-٨٤٢-٨٤٣-٨٤٤-٨٤٥-٨٤٦-٨٤٧-٨٤٨-٨٤٩-٨٥٠-٨٥١-٨٥٢-٨٥٣-٨٥٤-٨٥٥-٨٥٦-٨٥٧-٨٥٨-٨٥٩-٨٦٠-٨٦١-٨٦٢-٨٦٣-٨٦٤-٨٦٥-٨٦٦-٨٦٧-٨٦٨-٨٦٩-٨٧٠-٨٧١-٨٧٢-٨٧٣-٨٧٤-٨٧٥-٨٧٦-٨٧٧-٨٧٨-٨٧٩-٨٨٠-٨٨١-٨٨٢-٨٨٣-٨٨٤-٨٨٥-٨٨٦-٨٨٧-٨٨٨-٨٨٩-٨٩٠-٨٩١-٨٩٢-٨٩٣-٨٩٤-٨٩٥-٨٩٦-٨٩٧-٨٩٨-٨٩٩-٩٠٠-٩٠١-٩٠٢-٩٠٣-٩٠٤-٩٠٥-٩٠٦-٩٠٧-٩٠٨-٩٠٩-٩١٠-٩١١-٩١٢-٩١٣-٩١٤-٩١٥-٩١٦-٩١٧-٩١٨-٩١٩-٩٢٠-٩٢١-٩٢٢-٩٢٣-٩٢٤-٩٢٥-٩٢٦-٩٢٧-٩٢٨-٩٢٩-٩٣٠-٩٣١-٩٣٢-٩٣٣-٩٣٤-٩٣٥-٩٣٦-٩٣٧-٩٣٨-٩٣٩-٩٤٠-٩٤١-٩٤٢-٩٤٣-٩٤٤-٩٤٥-٩٤٦-٩٤٧-٩٤٨-٩٤٩-٩٥٠-٩٥١-٩٥٢-٩٥٣-٩٥٤-٩٥٥-٩٥٦-٩٥٧-٩٥٨-٩٥٩-٩٦٠-٩٦١-٩٦٢-٩٦٣-٩٦٤-٩٦٥-٩٦٦-٩٦٧-٩٦٨-٩٦٩-٩٧٠-٩٧١-٩٧٢-٩٧٣-٩٧٤-٩٧٥-٩٧٦-٩٧٧-٩٧٨-٩٧٩-٩٨٠-٩٨١-٩٨٢-٩٨٣-٩٨٤-٩٨٥-٩٨٦-٩٨٧-٩٨٨-٩٨٩-٩٩٠-٩٩١-٩٩٢-٩٩٣-٩٩٤-٩٩٥-٩٩٦-٩٩٧-٩٩٨-٩٩٩-١٠٠٠-١٠٠١-١٠٠٢-١٠٠٣-١٠٠٤-١٠٠٥-١٠٠٦-١٠٠٧-١٠٠٨-١٠٠٩-١٠١٠-١٠١١-١٠١٢-١٠١٣-١٠١٤-١٠١٥-١٠١٦-١٠١٧-١٠١٨-١٠١٩-١٠٢٠-١٠٢١-١٠٢٢-١٠٢٣-١٠٢٤-١٠٢٥-١٠٢٦-١٠٢٧-١٠٢٨-١٠٢٩-١٠٣٠-١٠٣١-١٠٣٢-١٠٣٣-١٠٣٤-١٠٣٥-١٠٣٦-١٠٣٧-١٠٣٨-١٠٣٩-١٠٤٠-١٠٤١-١٠٤٢-١٠٤٣-١٠٤٤-١٠٤٥-١٠٤٦-١٠٤٧-١٠٤٨-١٠٤٩-١٠٥٠-١٠٥١-١٠٥٢-١٠٥٣-١٠٥٤-١٠٥٥-١٠٥٦-١٠٥٧-١٠٥٨-١٠٥٩-١٠٦٠-١٠٦١-١٠٦٢-١٠٦٣-١٠٦٤-١٠٦٥-١٠٦٦-١٠٦٧-١٠٦٨-١٠٦٩-١٠٧٠-١٠٧١-١٠٧٢-١٠٧٣-١٠٧٤-١٠٧٥-١٠٧٦-١٠٧٧-١٠٧٨-١٠٧٩-١٠٨٠-١٠٨١-١٠٨٢-١٠٨٣-١٠٨٤-١٠٨٥-١٠٨٦-١٠٨٧-١٠٨٨-١٠٨٩-١٠٩٠-١٠٩١-١٠٩٢-١٠٩٣-١٠٩٤-١٠٩٥-١٠٩٦-١٠٩٧-١٠٩٨-١٠٩٩-١١٠٠-١١٠١-١١٠٢-١١٠٣-١١٠٤-١١٠٥-١١٠٦-١١٠٧-١١٠٨-١١٠٩-١١١٠-١١١١-١١١٢-١١١٣-١١١٤-١١١٥-١١١٦-١١١٧-١١١٨-١١١٩-١١٢٠-١١٢١-١١٢٢-١١٢٣-١١٢٤-١١٢٥-١١٢٦-١١٢٧-١١٢٨-١١٢٩-١١٣٠-١١٣١-١١٣٢-١١٣٣-١١٣٤-١١٣٥-١١٣٦-١١٣٧-١١٣٨-١١٣٩-١١٤٠-١١٤١-١١٤٢-١١٤٣-١١٤٤-١١٤٥-١١٤٦-١١٤٧-١١٤٨-١١٤٩-١١٥٠-١١٥١-١١٥٢-١١٥٣-١١٥٤-١١٥٥-١١٥٦-١١٥٧-١١٥٨-١١٥٩-١١٦٠-١١٦١-١١٦٢-١١٦٣-١١٦٤-١١٦٥-١١٦٦-١١٦٧-١١٦٨-١١٦٩-١١٧٠-١١٧١-١١٧٢-١١٧٣-١١٧٤-١١٧٥-١١٧٦-١١٧٧-١١٧٨-١١٧٩-١١٨٠-١١٨١-١١٨٢-١١٨٣-١١٨٤-١١٨٥-١١٨٦-١١٨٧-١١٨٨-١١٨٩-١١٩٠-١١٩١-١١٩٢-١١٩٣-١١٩٤-١١٩٥-١١٩٦-١١٩٧-١١٩٨-١١٩٩-١٢٠٠-١٢٠١-١٢٠٢-١٢٠٣-١٢٠٤-١٢٠٥-١٢٠٦-١٢٠٧-١٢٠٨-١٢٠٩-١٢١٠-١٢١١-١٢١٢-١٢١٣-١٢١٤-١٢١٥-١٢١٦-١٢١٧-١٢١٨-١٢١٩-١٢٢٠-١٢٢١-١٢٢٢-١٢٢٣-١٢٢٤-١٢٢٥-١٢٢٦-١٢٢٧-١٢٢٨-١٢٢٩-١٢٣٠-١٢٣١-١٢٣٢-١٢٣٣-١٢٣٤-١٢٣٥-١٢٣٦-١٢٣٧-١٢٣٨-١٢٣٩-١٢٤٠-١٢٤١-١٢٤٢-١٢٤٣-١٢٤٤-١٢٤٥-١٢٤٦-١٢٤٧-١٢٤٨-١٢٤٩-١٢٥٠-١٢٥١-١٢٥٢-١٢٥٣-١٢٥٤-١٢٥٥-١٢٥٦-١٢٥٧-١٢٥٨-١٢٥٩-١٢٦٠-١٢٦١-١٢٦٢-١٢٦٣-١٢٦٤-١٢٦٥-١٢٦٦-١٢٦٧-١٢٦٨-١٢٦٩-١٢٧٠-١٢٧١-١٢٧٢-١٢٧٣-١٢٧٤-١٢٧٥-١٢٧٦-١٢٧٧-١٢٧٨-١٢٧٩-١٢٨٠-١٢٨١-١٢٨٢-١٢٨٣-١٢٨٤-١٢٨٥-١٢٨٦-١٢٨٧-١٢٨٨-١٢٨٩-١٢٩٠-١٢٩١-١٢٩٢-١٢٩٣-١٢٩٤-١٢٩٥-١٢٩٦-١٢٩٧-١٢٩٨-١٢٩٩-١٣٠٠-١٣٠١-١٣٠٢-١٣٠٣-١٣٠٤-١٣٠٥-١٣٠٦-١٣٠٧-١٣٠٨-١٣٠٩-١٣١٠-١٣١١-١٣١٢-١٣١٣-١٣١٤-١٣١٥-١٣١٦-١٣١٧-١٣١٨-١٣١٩-١٣٢٠-١٣٢١-١٣٢٢-١٣٢٣-١٣٢٤-١٣٢٥-١٣٢٦-١٣٢٧-١٣٢٨-١٣٢٩-١٣٣٠-١٣٣١-١٣٣٢-١٣٣٣-١٣٣٤-١٣٣٥-١٣٣٦-١٣٣٧-١٣٣٨-١٣٣٩-١٣٤٠-١٣٤١-١٣٤٢-١٣٤٣-١٣٤٤-١٣٤٥-١٣٤٦-١٣٤٧-١٣٤٨-١٣٤٩-١٣٥٠-١٣٥١-١٣٥٢-١٣٥٣-١٣٥٤-١٣٥٥-١٣٥٦-١٣٥٧-١٣٥٨-١٣٥٩-١٣٦٠-١٣٦١-١٣٦٢-١٣٦٣-١٣٦٤-١٣٦٥-١٣٦٦-١٣٦٧-١٣٦٨-١٣٦٩-١٣٧٠-١٣٧١-١٣٧٢-١٣٧٣-١٣٧٤-١٣٧٥-١٣٧٦-١٣٧٧-١٣٧٨-١٣٧٩-١٣٨٠-١٣٨١-١٣٨٢-١٣٨٣-١٣٨٤-١٣٨٥-١٣٨٦-١٣٨٧-١٣٨٨-١٣٨٩-١٣٩٠-١٣٩١-١٣٩٢-١٣٩٣-١٣٩٤-١٣٩٥-١٣٩٦-١٣٩٧-١٣٩٨-١٣٩٩-١٤٠٠-١٤٠١-١٤٠٢-١٤٠٣-١٤٠٤-١٤٠٥-١٤٠٦-١٤٠٧-١٤٠٨-١٤٠٩-١٤١٠-١٤١١-١٤١٢-١٤١٣-١٤١٤-١٤١٥-١٤١٦-١٤١٧-١٤١٨-١٤١٩-١٤٢٠-١٤٢١-١٤٢٢-١٤٢٣-١٤٢٤-١٤٢٥-١٤٢٦-١٤٢٧-١٤٢٨-١٤٢٩-١٤٣٠-١٤٣١-١٤٣٢-١٤٣٣-١٤٣٤-١٤٣٥-١٤٣٦-١٤٣٧-١٤٣٨-١٤٣٩-١٤٤٠-١٤٤١-١٤٤٢-١٤٤٣-١٤٤٤-١٤٤٥-١٤٤٦-١٤٤٧-١٤٤٨-١٤٤٩-١٤٥٠-١٤٥١-١٤٥٢-١٤٥٣-١٤٥٤-١٤٥٥-١٤٥٦-١٤٥٧-١٤٥٨-١٤٥٩-١٤٦٠-١٤٦١-١٤٦٢-١٤٦٣-١٤٦٤-١٤٦٥-١٤٦٦-١٤٦٧-١٤٦٨-١٤٦٩-١٤٧٠-١٤٧١-١٤٧٢-١٤٧٣-١٤٧٤-١٤٧٥-١٤٧٦-١٤٧٧-١٤٧٨-١٤٧٩-١٤٨٠-١٤٨١-١٤٨٢-١٤٨٣-١٤٨٤-١٤٨٥-١٤٨٦-١٤٨٧-١٤٨٨-١٤٨٩-١٤٩٠-١٤٩١-١٤٩٢-١٤٩٣-١٤٩٤-١٤٩٥-١٤٩٦-١٤٩٧-١٤٩٨-١٤٩٩-١٥٠٠-١٥٠١-١٥٠٢-١٥٠٣-١٥٠٤-١٥٠٥-١٥٠٦-١٥٠٧-١٥٠٨-١٥٠٩-١٥١٠-١٥١١-١٥١٢-١٥١٣-١٥١٤-١٥١٥-١٥١٦-١٥١٧-١٥١٨-١٥١٩-١٥٢٠-١٥٢١-١٥٢٢-١٥٢٣-١٥٢٤-١٥٢٥-١٥٢٦-١٥٢٧-١٥٢٨-١٥٢٩-١٥٣٠-١٥٣١-١٥٣٢-١٥٣

فلا وإن كان مفردا للجمع فعم - وصحيح (١) محمد بن مسلم عنه عليه السلام عن رجل تمنع بالعمرة فوقف بعرفة ووقف بالمشعر ورمى الحمرة وودح وخلق أعطى رأسه فقال عليه السلام لأختي يطوف بالبيت و بالصفاء والمسروة وبحوهما غيرهما (وقبه) مصدا إلى أن حملة من الصحاح المتقدمة صريحة في الحوار قبل الطواف والجمع بين الطائفتين يقتضي حمل الثانية على الكراهة . بمص أحار هذه الطائفة صريح في كراهه - لاحظ صحيح (٢) منصور عنه عليه السلام بعد النهي عن التعطية ونقله عن أبيه أيضا - فقلنا فإن كان فعل قال عليه السلام ما أرى عليه شيئا وإن لم يفعل كذا أحب إلى .

الثانية مادل على حليه الطبيب ابصاله - كصحيح (٣) سعيد بن يسر عن أبي عبد الله عليه السلام عن المتمتع قال إذا خلق رأسه قل أن يرور البيت بطنه بالحمام قال نعم لحمام والثياب ولطيف وكل شيء لا لئسا ورددها على مرتين وثلاثا قل وسألت أبا الحسن عليه السلام عنها قال نعم الحمام والثياب والطيف وكل شيء إلا النساء وصحيح (٤) لجلجل الطويل عن أبي الحسن (ع) وفي آخره فقال بأبيه أن موسى أكل حبصا فيه رعرع ولم يرور بعد فقال بي هو افقه منك اليس قد خلقتهم رؤسكم وحر (٥) الحرار قل رأيت أبا الحسن عليه السلام بعد ما دح حق ثم صمد رأسه بسك وراز السك وعليه قميص وكان متمتعا (والسك بالصم والتشديد طيب مركب مع عبره) وصحيح (٦) معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام سئل ابن عباس هل كان رسول الله ﷺ ينطيط قل أن يرور البيت قل رأيت رسول الله ﷺ يصمد رأسه بالمسك قل أن يرور - وموثق (٧) اسحاق بن عمار عن أبي ابراهيم عليه السلام عن المتمتع إذا خلق رأسه ما يحل له فقال عليه السلام كل شيء إلا النساء (أقول) أما موثق اسحاق فدلالته بالأطلاق فيفيد بما مر وأما صحيحا ابن عمار والجلجل فهما من قبيل القصية في واقعة فلعن حججهما كان في غير المتمتع بل وكك حبر الحرار

١-٢- الوسائل الباب ١٨ من أبواب الحيض والتفصيل - الحديث ٢-١

٣-٥-٧- الوسائل الباب ١٣ من أبواب الحيض والتفصيل - الحديث ٧-١٠-٨

٤-٦- الوسائل - باب ١٤ من أبواب الحيض والتفصيل - الحديث ٣-٢

بما أن عني ما في بعض النسخ - مفعلاً - بدل مستعاً - فيبقى صحيح سعيد (والجواب) عنه بأنه ليس في نقل الشيخ ناه لفظ - قبل ان يروى الست - و عليه فيحمل بقية ما تقدم عني بعد زيارة البيت و طوافه (غير تام) فانه مصافاً الى الاصل الذي سواه عند دوران الامر بين الريادة والنفسه من انه يسى عني و حود الريادة - يافيه - ما ذكره صاحب الجواهر من وجوده في نسخة الصحيحة من الكافي - فيتعين الجواب عنه بما افاده الشهيد من انه متروك - اذ لم يعم من اصحاب من عمن به فهو شاذ موافق للعامة في طرح او يحتمل على التقية .

الثالثة ما يدل على انه يحل كل شيء الا النساء يرمى حمرة الفقه كحمر (١) الحسين بن علوان عن جعفر عن ابيه عن علي ^{عليه السلام} انه كان يقول اذا رميت جمره العقبة فقد حل لك كل شيء حرم عليك الا النساء وبحره المحكى (٢) عن الفقه المسبوق الى مولانا الرضا ^{عليه السلام} وافى بمصنوعيهما الصدوقان - ولكن الاول ضعيف لان الحسين بن علوان عمي لم يوثق - والثاني لم يثبت كونه كتاب رواية فصلا عن اعتباره .

الرابعة ما يدل على بقاء حرمة الصيد - وهو (صحيح) من عمار المتقدم اذ فييد الصيد بالحرمة يازم منه كون الاستثناء مقطوعاً - قالوا : (و لايه) الكريمة (٣) ايضا تدل عليه لانقتلوا الصيد و انت حرم لصدق ذلك بحرمة الطيب و لساء و كث (الاستصحاب) وقد اتى جمع من الاصحاب به (والفرق بين حرمة من جهة الاحرام - او لحرمة يظهر في اكل لحمه) (اقول) اما الاستصحاب فمضاف الى عدم جرمه في الاحكام يخرج عنه بما تقدم - واما الآية الكريمة فظاهرة في حرمة ما دام كونه محرماً - وهو لا يشمل من حرم عليه شيء خاص - كما لا يخفى - واما الصحيح فهو يدل على بقاء حرمة الصيد و طاهره ولا اقل من المحتمل هو حرمة الاصطيد بان يكون المراد به المعنى المصدري ولا دلالة فيه على كون حرمة حرمة احرامية بل يلائم مع كونه حرمة ولا نسلم كون

١ - النوازل ايات ١٣ - من ابواب الحلق و تقصير - لحدث ١١

٢ - المستدرک باب ١٦ - من ابواب الحلق و التقصير حديث ٣

٣ - لمائدة - الآية ٩٥

الاستثناء منقطعاً احاد المعشئ منه حرمة المحرمات. اما كون جهة الحرمة هو لاحرام
 فبدرجته فيه فالاستثناء متصل على التقديرين - وعليه فما تقدم من النصوص يصلح
 بيانا لهذا المحمل - فالأظهر هو جهة معدا الطلب والساء بالحق او بالتقصير -
 فرع احتلوا في انه من يحصل التحلل عن غير الامرين - بخصوص الحلق او التقصير و
 ان ترك السكين لأخرين لمسى - كما عن المسوط و الهدية والسرائر و لوسيلة و
 الجامع وظهر لتهديب و لاستنصار - او يحصل به وبالرمي كما عن العماني و
 المقفع و تحرير والمسي و المذكور و لأرشاد والشرائع - من توقف على حصول
 ماسك مني كلها كما عن جماعة وحوه (وجه) لأول أكثر النصوص لمقدمة فانها
 متضمنة لتعلق التحلل على لحق خاصة (و وجه) الثاني صحيح مضمون المتقدم
 (وجه) الثالث لأخبار المتقدم مدعوى بها محمولة على الداء من كون لحق بعد
 السكين (ولكن) يرد على لأخبار أن يحمل على الداء محتاج إلى القرينة والاضراف
 إليه لو كان فهو بدوى لا يصلح للتعيين (وبرد) على ما قبله ان التعيين لا يرمى في كلام السائل
 للأمام (واورد) على لأول في المستند - من الحكم وان على في أكثر الأخبار بما
 بعد الحق الا ان اقتدائنا في الأصول ان حمل لفظ على مقتضى اصل الحقيقة اما هو
 دا لم يكن هناك ما يصلح لأن يكون قرينة على التجور و اما معه فلا يجري على صل
 الحقيقة بل ن علم كون ذلك لمرقرينة بحمل على لتجور وان صبح يتوقف ويعمل
 بالأصل و الأصل هنا مع عدم التحلل الا بعد الثلاثة انتهى - و قرينة التي ذكرها هي
 التعارف والعلة - اقول (ولا) ان حمل الأخبار على الغالب لا يلزم منه التجور بل يلزم
 تفهيد الاطلاق و قد حقق في محله - انه لا يكون مجازاً (و ثانيا) ان التعارف والعلة
 لا يصلح للقرينة الا لما شأنا هوهم القرينة سوى الاضراف وقد عرفت ما فيه - فلا ايراد
 على الأول (نعم) يمكن ان يقال ان صحيح (١) ان عمار عن الصادق عليه السلام دا ذبح
 الرجل وحق فقد احل من كل شيء - بالمعهوم يدل على عدم التحلل بدون الذبح

ويدل على دحله لذبح فيه - وبه بقيد اطلاق بقية النصوص ثم يتعدى الى الرمي و
يحكم بدحاؤه ايضا للاجماع المركب - ولما يأتى من المروى عن بصائر الدرجات
فالاظهر توقعه على المساسك الثلاثة (ثم انه) بما ذكرناه يظهر ان غير الممتنع بحل له
لطيب ايضا بالحلق او التقصير وقد صرح به مصافا لى ما ذكر بعض النصوص وافنى
به الاصحاب من غير فرق بين تقديم طوافه وعدمه للاطلاق

حلية الطيب بطواف الزيارة

الثانية من ان من ابواب الحلية طواف الزيارة (فان طواف طواف الزيارة حل
له الطيب) كما فى العنق و المنهى و الشرايع وعن غيرها - ولكن المشهور بين
الاصحاب كما فى الجوهر توقف الحلية على صم السمع ايضا (واستدل) للاول
بصحيح (١) منصور عن ابي عبد الله عليه السلام لا تكسب متممة - فلا تفرس شيئا فيه مسعة
حتى تطوف بالبيت - وحرر (٢) المفصل من عمر المروى عن بصائر الدرجات عن ابي
عبد الله عليه السلام فاذا اردت السعة فى الحج الى ان قال ثم احرمت بين الركن والمقام
الحج فلا ترال محرم حتى ينفى بالموقف ثم ترمى الجمرات و تدبح وتعتل ثم
تزور البيت فاذا ثبت فعلت ذلك حلت للحديث - بل عن كشف الثمام عدم توقعه على
صلاة الطواف لاطلاق النص و لغوى (وشهد) لثانى - صحيح معاوية المتقدم - فاد
رار لبيت وطوف وسعى بين الصفا والمروة فقد احل من كل شىء احرم منه الا النساء
وصحيح (٣) منصور عن الصادق عليه السلام عن رجل رمى وحقق اياكل شيئا فيه مسعة قبل
عليه السلام لا يحى بطوف بالبيت وبين الصفا والمروة ثم قد حل له كل شىء الا النساء حتى
يطوف بالبيت طواف آخر ثم قد حل له النساء وصحيح (٤) آخر لمعاوية عنه عليه السلام

١ - الوسائل - الباب ١٨ - من ابواب ترك الاحرام - الحديث ١٢

٢ - الوسائل - الباب ٢ - من ابواب اتمام الحج - الحديث ٣٠

٣ - الوسائل - الباب ١٣ - من ابواب الحلق و التقصير - الحديث ٢

٤ - الوسائل - الباب ٤ - من ابواب زيارة البيت حديث ١

لطويل في رياره البيت يوم الحر - وفي آخره - ثم اخرج الى الصفا فاصعد عليه واصبح
كما صنعت يوم دخلت مكة ثم اتت المروة فاصعد عليها وطع بينهما سعة اشواط تدأ
باصعد وتحنم بالمروة فادعت ذلك فقد احللت من كل شيء عا حرمت منه الانساء - لحديث
ومحوها غيرها - ومفهوم هذه لنصوص - انه ان لم يطع بالسب او طاف ولم يسع
بين الصفا والمروة لأبجل له لطف - والسنة بينه ح وبني مفهوم عية البحر الاول
ومطوق الثاني هي العموم من وجه - فرجع الى حار لترجيح وترجيح مع الطائفة
الثانية لاصحية سادها ولكونها مشهورة بين الاصحاب .

ثم به هل يتوقف لتحلل على صلاة الطواف - ام لا كما هو المسوب الى طاهر
لاصحاب (الظاهر) هو التوقف عيه - لتصريح به في صحيح بن عمر المتقدم آنه
كان فيما قيل ما نقله منه - ثم صل عند مقام برهم ركعتين الى ان قال هذا فعلت ذلك
فقد حللت الح - ولان الطاهر من مدل على اعتبار اسمي وه ن لمحلل هو لمركب
من الطواف والسعي وما بينهما من الاعمال .

ثم ان قدم الطواف على ساسك مني كما في المعرد والقارن والمتمتع عند
الضرورة او بدونها ان حوز به - فهل يتحلل من الطل ام لا سب سيد المدارك الاول
لى بعض الاصحاب واستوجهه الشهيد لثني ره - و احار هو الثاني (ويشهد به) حر
بصائر الدرجات لمتقدم - ثم حرم من الركن والمقام بالحج فلا يرون محرما
حتى تقف الموقف ثم رمى وتذبح وتغتسل ثم ترور لست بي ان قد فادا فعلت ذلك
فقد احللت

حلية النساء بطواف النساء

الثالثة - (ويحل النساء بطوافهن) بلا خلاف معتد به حده فيه بل الاحماع
بقسميه عليه كذا في الجواهر - ويشهد به حمله من النصوص كصحيح بن عمار و
مصور وغيرها المتقدمة جميعا اما الكلام في موارد :

١- هل تتوقف الحلية على صلاة طواف النساء انصا كما عن الهداية والاقتصاد وفي الجواهر والمستند وغيرهما - ام لا تتوقف عليها كما هو مقتضى اطلاق اكثر القنوي منها ما في لكتاب (الظاهر) هو الاول - لان اكثر النصوص وان كانت مطلقة - الا ان في ذيل صحيح (١) من عمار المتقدم - ثم ارجع الى الست وطف به اسبوعا آخر ثم تصلى ركعتين عند مقام ابراهيم عليه السلام ثم قد اختلفت من كل شيء وهو ع من جعلك كنه وكل شيء احرمت منه .. و احتمال كون ذلك لتوقف الفراغ عنها لاحسن النساء خلاف الظاهر .

٢- كما يحرم النساء على الرجل قبل طوافهن كك يحرم الرجال على النساء قبل ذلك الطواف - كما صرح به جماعة - وقد استدل له في الجواهر بوجوه (لاول) لاصل - ومراة الاستصحاب فانه بالاحرام حرم عليهن الرجل مما لم يقطع طواف النساء لا يعلم بتحقيق الحبة - استصحاب الحرمة (وفيه) ما ذكرناه غير مرة في هذا شرح من ان الاستصحاب في الاحكام الكلية عر حار لكونه محكوما لاستصحاب عدم الجعل (الثاني) الآية الشريفة (٢) فلا ريب ولا فسوف ولا ابدال في المحج، بتقريب ن الروث هو الجماع والنص الصحيح كما مر (وفيه) ما سياتي في طواف النساء من كونه خارجا عن المحج (الثالث) الاجماع والاحمار على حرمة الرجال عليهن بالاحرام (وفيه) ان محل الكلام هو الحرمة عليهن بعد خروجهن عن الاحرام - فان كان معاد الدليل حرمتهم عليهن مدام لاحرام - فلا ربط له بالمقام حيث خرجن عن الاحرام (الرابع) قاعدة الاشتراك (وفيه) ان قاعدة الاشتراك انما هي في الحكم مع وحدة امتعلق ومنعني لحكم هو بالمسة الى الرجال هي لساء - وما يرد اثباته لهن هو حرمة الرجال فلا مورد لها - مع ان العمومات تدل على حلية كل شيء سوى الطيب و النساء بالحقق وهي متسولة للمرثه ومن حمله ذلك الرجال - وهذا ايراد آخر عني -

١- لوسائل الباب ٤- من بواب زيارة البيت الحديث - ١-

٢ لقره - الآية - ١٩٧

لاستصحاب

والصحيح ان يسدل له بالصوف كصحيح (١) لعلاء والمجلى وعلى بن رثاب وعبد الله بن صالح كلهم يروونه عن أبي عبد الله عليه السلام المروءة لمنتمته، واقدمت مكة ثم حاصت نعيم ما سهاوس الروية فان ظهرت طافت بالسبب بين الصفا والمروءة و ن لم تظهر الى يوم التروية اعسبت واحشيت ثم سببت بين الصفا والمروءة ثم خرجت الى مسي ودا قصت لسانك ورايت بالبيت طافت بالسبب طوافا لعمري بها ثم طافت طوافا للحج ثم خرجت فسمعت فاذا فعلت دنت فقد احشيت من كل شيء يحل منه المحرم الا فراش زوجها فاذا طافت طوافا آخر حل لها فراش زوجها - وحبر (٢) عملان عنه عليه السلام في حديث قد قدمت مكة طواف بالسبب طوافين ثم سببت بين الصفا والمروءة فاذا فعلت دنت فقد حل لها كل شيء محلا فراش زوجها فمما عمن محلف المصنف ومالك الشهيدين عدم الظفر بدبانه - في غير محله - دلالة للصوف عليه

٣- صرح بعضهم بان الصبي المميز اذا حجب بحرم عليه النساء بعد البلوغ او ترك طواف النساء - بل ظاهر لحدائق انه تحرم عليه النساء و ن طواف طواف النساء في حال الصغر - قال واما الصبي فلظاهر انه في حكمه كما صرحوا به و دلم يتعلق به تحريم حيث به عبر محاطب شرعا الا ان الاحرام في حقه كالحديث في حال الصغر فانه موجب للطهارة وان تحلف اثره يفقد شرطه كدلوغ او وجود ما سبب كالحبس فمضى وجد شرطه و زال ما سببه عمل عمله فكما انه تحرم انصلا على الصبي بعد البلوغ بالحديث السابق حتى ينظر كك تحرم عليه النساء بعد البلوغ بالاحرام السابق حتى ياتي بطواف النساء انتهى (وفيه) ان الحديث اما يؤثر من دونه يتوقف على تكليف شرعي به وان شئت قلت ان الطهارة شرط وهي تتوقف على سبب ولبس الاحرام وحرمة النساء كك بل المحرم هو الاحرام لشرعي و عليه فان كانت عبادات الصبي شرعية فكما يصح احرامه ويعقد ويترب عنه آثره كك يصح طوافه و ترتب عليه اثره و

هو حلية النساء . وان كانت عبر شرعية فالاحرام لا يؤثر في لحرمة - فلا اشكال وما اذا طواف طواف النساء (وان تركه) فعلى القول بشرعية احرامه يحرم عليه النساء بعد البلوغ الا اذا طواف طواف النساء - فيه بعد البلوغ يصدق عليه انه حيح و لم يطف فيشملة الادلة

واما غير المميز فقطع الشهيد بكونه كالمميز ان احرم به الوصي - وقد تقدم في اوائل كتاب الحج بمصبل القول في مشروعيه احرامه وعدمها والحكم هديتسى على تلك المسألة كمالاتا يخفى

الرجوع الى مكة للاتيان ببقية المناسك

(الفصل الخامس في بقية المناسك فاذا تحلل بمضى مضي ليومه او عده) وجوبا او استحبابا على الخلاف لاني (ان كان متمتعا و يحوز للقارن و المفرد طول ذي الحجة) بخلاف (الى مكة لطواف الحج ويصلى ركعتيه - ثم يسعى للحج - ثم يطوف للنساء كل ذلك سبعاً ثم يصلى ركعتيه و صفة ذلك كما قلناه في افعال العمرة - وطواف النساء واجب على كل حاج) بخلاف في ذلك كله - وتفصيل هذا الاحمال في طي مسائل.

الاولى - لاجلهم في رجحان ان يمضى لمتمتع الى مكة يوم المحر وعده

اما الخلاف في انه هل يجب - ام يستحب - ذهب المفيد والمرئسي و سائر والمحقق في الشرايع والمصنف في جملة من كتبه و غير هم الى الاول بل في الذكره آخر وقت هذا الطواف اليوم الثاني من ايام المحر للمتمتع عند عمتائنا انتهى (وعن) لسائر والمحقق و الدروس و المسالك و المدارك وغيرها اختيار الثاني و انه يعود الى آحرذى الحجة بل عن المدارك بسنه الى سير المتأخرين (وعن) الغة و الكافي و الدجيرة حوار التاخير الى آخر ايام التشريق و لا يعود

التاجير عنه .

واما النصوص فهي طوائف (الاولى) ما ظهره عدم حوار التاجير عن يوم لبحر
 كصحيح (١) اس عمار عن الصادق (ع) في زيارة البيت يوم المحرق قال (ع) رده قد شغلت فلا
 يصرك ان ترور البيت من العلولا تؤخر ان ترور من يومك فانه يكره للمتمتع ان يؤخره وموسع
 للمعرد ان يؤخره وصحيح (٢) محمد بن مسلم عن الباقر (ع) عن المتمتع متى يرور البيت
 قال (ع) يوم لبحر وصحيح (٣) منصور عن الصادق (ع) لا يبيت المتمتع يوم المحرق يسمى
 حتى يزور البيت ويحوجه غيرها (الثانية) ما يدل على عدم جواز التاجير عن ليلة كصحيح (٤)
 المحلى عنه (ع) يسمى للمتمتع ان يرور البيت يوم المحرق من ليلته ولا يؤخر ذلك
 (الثالثة) ما يدل على جواز التاجير الى المد . ولا يجوز التاجير عنه كصحيح (٥) آخر
 لمعاوية عنه (ع) عن المتمتع متى يرور البيت قال (ع) يوم المحرق من الفدولا يؤخر
 والمعرد والمقارن ليسا بسواء موسع عليهما (الرابعة) ما يدل على جواز التاجير الى
 آخر ايام التشريق . قبل وعلى عدم حوار التاجير كصحيح (٦) عبدالله بن سنان عن ابي
 عبدالله (ع) لا بأس ان تؤخر زيارته لبيت الى يوم لبحر اما يستحب تعجيل ذلك
 معرفة لاحداث والمعريض وموثق (٧) اسحاق بن عمار عن ابي ابراهيم (ع) عن زيارة البيت
 تؤخر الى اليوم الثالث قل (ع) تعجلها احب الى وليس به بأس اذا حره وصحيح (٨)
 البرقي عن المحلى عن ابي عبدالله (ع) عن رجل اخر الزيارة الى يوم النحر قال (ع)
 لا بأس ولا يحل له الساء حتى يرور البيت بطرف طواف النساء . (الخامسة)
 ما يدل على جواز التاجير الى آحرذى الحجة كصحيح (٩) المحلى عن الصادق (ع)
 عن رجل سعى ان يرور السجتي اصبح قل (ع) لا بأس اذا رما حرته حتى تذهب
 ايام التشريق ولكن لا تقرب الساء والطيب وصحيح (١٠) هشام عنه ^{في} لا بأس اذا حرت
 زيارة البيت الى ان يذهب ايام التشريق الا انك لا تقرب الساء ولا الطيب وهما وان
 لم يصرحا بحوار التاجير الى آحرذى الحجة الا انهما بالاطلاق يدلان عليه هذه جميع

نصوص الباب .

والحق في الجمع بين النصوص ان يقال ان الطائفتين الاخيرتين صريحتان في حوار التأخير عن يوم النحر وعده ولا حينهما بحمل الطوائف الثلاث لاولة على الاستصحاب (فان قيل) منى امكن لجمع الموضوعي لا نصل لبويه الى الجمع الحكيمى - وفي لمقام يمكن الاول بحمل الاخيرتين على القارن والمفرد - لصراحة نصوص الطوائف الاولى في المتجنب (فها) ان نصوص الطائفة لاجرة طاهره في تمتنع للمهى عن الطيب - لما عرفت من ان المفرد والقارن محل لهما الطيب بالخلق ولفصير - فمعنى الجمع بما ذكرناه - واما الطائفتان الاخيرتان فالاولى منهما لاتدل على عدم حوار التأخير عن ابام التشرىق الاعلى القول بمفهوم الوصف ولا يثبته دلالة الموثق عليه بمفهوم الشرط - فان الشرط فيه سبق لبيان تحقق الموضوع (وعنه) فلا معارض للطائفة لاجره - وعلى فرض دلالتها على عدم حوار التأخير عنها - لجمع بينهما فنقصى الساء على استحباب القديم (ودعوى) انه يمكن الجمع بحمل الاجرة على غير العمد (فها) انه لاوجه له ولا يمكن فى صحيح لحلى - لقوله الطلاق اما ربما اخرته (فنحصل) ان الاظهر حوار تأخيرها الى آخر ذى الحجة نعم لانجور التأخير عنه - احروح شهر الحج ح الذى يجب بحادافعال الحج فيها .

ثم ان اكثر من فنى بعدم حوار التأخير - ذهبوا الى انه لو احرأثم ويجريه طوافه وسعيه اذا وقعهما في ذى الحجة - وعن لغنية والوسيلة عدم الاجراء (واستدل) للاجراء في الحدائق بان عية ثمرة الهى التأنيم والهى اما توجه الى امر خارج عن العدة وهو التأخير فلا يوجب بطلانها (وعنه) ان الامر والهى في العبادات لمركبة طاهران في الشرطية او لجزئية والمائعية و لقاطعية (فالاصح) ان يسدل له بان نصوص التأخير ان لم تصلح لصرف مظهره حرمة التأخير - لاربيب في صلاحيتها للدلالة على الاجزاء الذى هو صريحها .

ثم ان هذا في المتمتع وام القدر والمفرد فيجوز لهما التأخير اذ مضافا الى احتصاص دليل المسح عن التأخير بالتمتع بعض تلك المصوص مصرح بالتوسعة عليهما - و مقتضى اطلاقه - والاصل - و الاحصاء المركب - وما دل على ان وقت افعال الحج لى آخر ذى الحجة حوار التأخير ليه كما هو المشهور بين الاصحاب اصف اليه اولويه ذلك من تأخير المتمتع الذي عرفت جواره (وما) عن صريح الكافي وطهر لعنه و لاصح انه لا يجوز لهما التأخير عن ايام التشريق - غيرهم - ولعل وجهه اطلاق مصوص الطائفة الربعة - ولكن قد مر عدم دلالتها على عدم جواز التأخير عنها فراجع .

الثابة و ماسكه ح مكة طواف البيت للحج و ركعته والسمي - وقد مر كيمية الثلاثة و احوالها ومستحباتها واحكامها في العمرة والجميع في المورد على سواء فلا يعيد - كما انه قد تقدم وجوب تأخير هذا الطواف والسمي عن الحلق و لتفصيل - في المسألة لربعة مسائل الحق - فراجع .

وجوب طواف النساء في الحج

ثلاثة - يجب بعد طواف البراءة والسمي طواف النساء في الحج بأواعه جماع محققا ومحكما مستقيضا جدا - كذا في المستند - وفي الجواهر اجماعا بتسميه بل المحكي منهما مستقص انتهى وفي المتن هذا الطواف المسمى بطواف النساء فرض و حب على ارحال النساء والحصيان من لافين وغيرهم - ذهب اليه علمائنا اجمع و اطلق الجمهور على انه ليس بواجب انتهى - و مثلهما في التذكرة (ويشهد به) احبار كثيرة كصحيح (١) معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام على المتمتع بالعمرة الى الحج ثلاثة طواف بالبيت و صبيان بين الصفا والمروة وعليه اذا قدم مكة طواف بالبيت و ركعتان عند مقام ابراهيم (ع) وسعي بين الصفا والمروة ثم يقصرو قد احل هذا

للعمره - و عليه للحج طوافان وسعى بين الصفا والمروة و يصلى عند كل طواف بالبيت ركعتين عند مقام ابراهيم وصحيح منصور (١) عنه رحمته على المنتمتع بالعمرة الى الحج ثلاثة اطواف بالبيت و يصلى لكل طواف ركعتين وسعيان بين الصفا والمروة (٢) وصحيح معاوية عنه رحمته المفرد للحج عليه طواف بالبيت و ركعتان عند مقام ابراهيم وسعى بين الصفا و المروة وطواف الزيارة وهو طواف النساء و صحيح الحلبي (٣) عنه رحمته اما سلك الذي يقرن بين الصفا و المروه مثل سلك المفرد ليس بافضل منه الا ان سلك لهدى و عليه طواف بالبيت و صلاة ركعتين خلف المقام وسعى واحد بين الصفا والمروه و طواف بالبيت بعد الحج الى غير ذلك من النصوص الكثيرة . و تمام الكلام في هذه المسألة في طي مروع .

في وجوب طواف النساء في العمرة

١- بعد ما عرفت من وجوب طواف النساء في كل حج - نفع الكلام في انه هل يجب في لعمرة ام لا - و الكلام فيه في موردتين . الاولى - في العمرة المفردة و المشهور بين الاصحاب شهرة عظيمة و حرمه فيها بل لم يعرف الخلاف الا على لجمعى بل في لذكورة هذا الطواف واجب في الحج و العمرة المتنولة عند علمائنا اجمع و يشهد به صحيح (٤) محمد بن عيسى كتب ابو القاسم محمد بن موسى الرازي الى لرحل يسئله عن العمرة المتنولة هل على صاحبها طواف النساء و لعمرة التي يتمتع بها الى الحج فكتب رحمته اما العمرة المتنولة فعلى صاحبها طواف النساء و ما التي يتمتع بها الى الحج فيس على صاحبها طواف النساء و حرم اسماعيل (٥) بن رباح سأل بالحق رحمته عن مفرد العمرة عليه طواف النساء قال رحمته نعم . و نحو هذا غيرهما من النصوص الصحيحة و غير الصحيحة المنجبة بالعمل (و استدلل) للجمعى

١ ٢ ٣ - الوسائل - كتاب ٢ من ابواب اتمام الحج الحديث - ٩ - ١٣ - ٦

٢ - ٥ - الوسائل - كتاب ٨٢ - من ابواب الطواف الحديث - ١ - ٨ -

بعملة من المصوص كحجر (١) على بن يقطين عن أبي الحسن عليه السلام عن معمر لعمرة عليه طواف النساء قل عليه السلام ليس عليه طواف لساء و نحوه غيره من المصوص الصريحة او الظاهرة في عدم الوجوب (لكن لا غراض الاصحاب عنها - ومعارضتها مع المصوص المتقدمه على وجه لا يمكن الجمع بينهما - كما يظهر من جمع قوله عليه السلام في تلك المصوص في معمر العمرة على صاحبها طواف النساء مع قوله في هذه المصوص ليس على صاحبها طواف النساء فانه يراهما المروي متعارضين و الترجيح معها للشهرة و موافقه هذه للعامه - لا بد من طرحها .

ثاني في لعمرة المتمتع بها - فالمشهور من الاصحاب عدم وجوبه فيها ويشهده - صحيح محمد بن عيسى لعمرة في مقدم في مورد لاول وصحيح معاوية ومصور المتقدمان في اول بحث وصحيح (٢) صفو رساله بوجوب طواف لساء في العمرة اني لجمع طواف و سمي وقصر هل عليه طواف لساء قل عليه السلام لا لساء طواف لساء بعد الرجوع من مي - والاحبار الكثيرة الداه على حبه كل شيء بالنقصير بعد السعي كصحيح (٣) معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام ذا فرغت من سعيك وانت متمتع بقصر من شعرك من حواشيه ولحيث واحد من شاربك وقلم اصمرك وابق مهالحجك فادفعت ذلك فقد احللت من كل شيء يحل من المحرم و احرمت من الحديث و نحوه غيره - والمصوص الوارده في محامدة لساء قبل النقصير لداله على لاكتفاء في تلك الحالة بقطع شيء من الشعر - كحسن (٤) الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال له جعلت فداك اني لما ذهب بسكي للعمرة اتب اهلي ولم اقصر قل عنك بدنة قلت اني لم ادرت ذلك منها ولم تكن قصرت امتنعت فلما عدتها فرصت بعض شعرها فاسبها قال رحمه الله كانت افقه منك عليك بدنة وليس عليها شيء - و نحوه غيره .

١- الوسائل - الباب ٨٢ من ابواب الطواف الحديث ٩-٦

٢- الوسائل - الباب ١ - من ابواب النقصير حديث ٧

٣- الوسائل - الباب ٣ - من ابواب النقصير - الحديث ٢

وليس بآراء جميع هذه النصوص المعمول بها سوى خبر (١) المروى عن أئمة
 الطائفة إذا حصر الرجل محل مكة متمتعاً طواف بالنسب وصلى ركعتين حنيفة قدم إبراهيم (ع)
 وسعى بين الصفا والمروة وقصر فقد حل له كل شيء ما خلا النساء لأن عليه لتحلله
 النساء طوافاً وصلاة (وارد عليه) تارة بأنه ضعيف سداً كما في (دواهر) (ولعل)
 بظنه الشريف إلى الراوى عن المروى وهو محمد بن عيسى - نطهر غريبة الراوى
 والمروى عنه في العددى البوسى - وقد ضعفه جمع - منهم الشيخ و بن طاووس
 والشهيد ثنى والمحقق وكاشف لرموز والمصنف وسيد الأئمة وغيرهم (واخرى)
 بأنه قاصر دلالة لاحتمال أن يكون المراد بالطواف والسعى الذين ليس له لوطى
 بعدهما إلا بعد طواف النساء ما يكون للحج - على ما أواذه الشيخ ره (ولكن) يدفع
 الأول أن جماعة آخرين ونفوه وقد حذر المصنف ره أجراً قول روايته وهو الحق
 لأن الذين ضعفوه نعموا الشيخ ره وهو قد بنى تضعيفه على تضعيف الصدوق التابع
 لابن الوبيد وكلام بن وليد ليس بالأعلى المخرج في لرجل بل على عدم الاعتدال على
 خصوص ما رواه عن يومس - ونفصل القول في ذلك محل آخر. ويدفع الثاني أن
 ظاهر قوله دخول مكة متمتعاً طواف هو لدخول الأول للعمرة ولطواف ظاهر في طوافه
 (فالحق) أنه لا قصور فيه سداً ودلالة - نعم حيث لا يمكن الجمع بينه وبين ما تقدم -
 والأصحاب امر صواعبه - ومعارضه مشهور بين الأصحاب وسدده صحيح بقدم عليه

٢٠- لا يحنص وجوب طواف النساء بالرجال بل بحب على النساء والحيثى
 والنخضيان بلا خلاف وعن غير واحد دعوى الإجماع عليه - وبشهادة صحيح (٢)
 على بن يقطين عن أبى الحسن عليه السلام عن النخضيان والمرئة الكبيرة أغلبهم طواف
 النساء قال عليه السلام نعم عليهم لطواف كلهم - وقد تقدم في الموطأ الثالث ثبوته على
 الصبيان أيضاً - كما تقدم تنفخ القول في توقف حبة الرجال للنساء عليه

١- الوسائل- الباب ٢٨ من أبواب الطواف - الحديث ٧

٢- الوسائل- باب ٢ - من أبواب الطواف حديث ١

٣- طواف النساء كطواف العمرة والحج . كعبه - وشرطا - وصلاة واحكاما لا مائتاني - لوحدة الأدلة في الجميع .

في وجوب تقديم السعي على طواف النساء

٤- المعروف من مذهب الاصحاب ان طواف النساء بعد السعي في الحج و العمرة ولا يجوز تقديمه عليه احتيরা - و يجوز مع الضرورة - و خوف احيص فبهنا احكام .

يشهد للحكم الاول و هو عدم حوار التقديم احتيরা صحيح (١) معاوية بن عمار عن الامم لصادق عليه السلام في حديث . في زيارة البيت يوم الحرة - ثم طاف بالبيت سبعة شواط كما وصفت لليوم قدمت مكة ثم صل عند مقام ابراهيم (ع) ركعتين ثم رآ فيهما الى نزل . ثم اثن المروة فاصعد عندها وطف بينهما سبعة اشواط نبدأ بالصفا ونختم بالمروة فاذا فعلت ذلك فقد اخلت من كل شيء احرمت منه الا النساء ثم ارجع الى بيت وطف به اسبوعا آخر ثم تصلى ركعتين عند مقام ابراهيم (ع) الحديث ومرس (٢) احمد بن محمد عن ذكره قلت لابي الحسن عليه السلام جعلت فداك من متعذر البيت فطاف طواف الحج ثم طاف طواف النساء ثم سمي قال عليه السلام لا يكون السعي الا من قبل طواف النساء فقلت افعه شيء فقال عليه السلام لا يكون السعي الا قبل طواف النساء - ونحوها في ذلك صحيح (٣) الفصلا المتقدم

ولا يعارضهما موقوف (٤) سماعة عن ابي الحسن العاصمي عليه السلام عن رجل طاف طواف الحج وطواف النساء قبل ان يسمى بالصفا والمروة قل عليه السلام لا يصح طواف بين الصفا والمروة وقد فرغ من حجه (لا) من جهة حمله على لاسي كما يده الشجره و

١- الوسائل - باب ٤ - من ابواب زيارة البيت حديث ١

٢- الوسائل - باب ٤ - من ابواب الطواف حديث ١-٢

٣- الوسائل - باب ٨٣ - من ابواب الطواف حديث ١

تعه صاحب الحدائق أنه لا وجه له (ولا) من جهة جملة على راده الأجراء و حمل ما تقدمه على الحكم لتكلمي - فإن بخصوص عدم الحور ايضا طاهرة في الحكم الوصفي ولأمره عدم الأجراء لوقدم (بل) من جهة كونه شاداو معة لعا لاجماع الأمة. و اما لحكم الأجران - فقد استدلل لهما - بوجوه (الاول) أنه في الحرج - (وفيه) انها لاتصلح لالغاء شرطية لشرط وحرثيه الحرء بل هي ن شملت مورد ايلزم منها، في الحكم و الأمر بالركب كما حقق في محله (ثاني) - في الحدائق - و هو ان المستند من العمومات ان الضرورات مبيحة للمحظورات (وفيه) انها مبيحة بكلام وهذا لا يربط له بما هو محل الكلام من سقوط اعتبار تقديم السعي - بل سببها سبيل ادلة في الحرج (الثالث) ما في المسند - وهو اطلاق حر (١) الحسن بن عيسى عن ابي الحسن الاول (ع) لآماس بتعجيل طواف الحج وطواف النساء قبل الحج يوم لترويقه من حروجه الى مكي وكث من عاف امرأ لايتها له الانصراف الى مكة ن بطوف و بوع البيت ثم يمر كما هو من منى اذا كان حائفا (وفيه) انه في تقديم الطوافين معا على لوفوفين ولا يدل على تقديم طواف النساء على السعي الذي بعد طواف الحج فتدبر (الرابع) ما في الحواهر وهو موقوف (٢) صماعة المتقدم - بدعوى ان الجمع بينهما يبره يقتضي الحمل على صورة الضرورة وقد عرفت ما فيه - فبدأ لأدليل عليه سوى تسلم الأصحاب (وايده) بعضهم بصحيح (٣) ابي ايوب الحراري قال كتب عند ابي عبد الله (ع) فدخل عليه رجل ليلا فقال له اصلحك الله امرأة مما خاصت و لم تطف طواف النساء فقال لقد مثلت عن هذه المثلة اليوم فقال اصلحك الله اما روحها و قد احببت ان اسمع ذلك منك فاطرق كانه يباحي معه وهو يقول لا يقيم عليها حملها ولا يستطيع ان يتحلف عن اصحابها تمضي وقد تم حجهما - ادلوحا رترك الطواف من صله للضرورة جاز تقديمه بطريق اولي - وسبأتي الكلام في الصحيح

١ - الوسائل - باب ٤٢ - من ابواب الطواف - الحديث ١

٢ - الوسائل - الباب ٦٥ من ابواب الطواف - حديث ٢

٣ - الوسائل - الباب ٥٩ من ابواب الطواف حديث ١

٥ - لو قدم الطواف على السعى سيما احرأه على المشهور بين الاصحاب ومدركه موثق (١) سماعة المتقدم - وحديث (٢) رفع القلم عن الناس - ولأول قد مرافيه - والثاني - لا يدل على سقوط الشرطه سيما مع التذكر والوقت باق (وبذلك) يظهر حال لحاقل اذ مدرك الاحراء بالنسبة اليه - لموثق - وحديث الرقع (وقد يستدل) له فيه بمعوم مادل على معذوريه الحاقل في فعل الحج و ما لانه في الجواهر (وفيه) ان المبعثر على عموم يدل على ذلك واما الدليل على عدم الكفاية عليه لأعلى سقوط لجرئية او الشرطه - وطريق الاحياط معلوم -

٦ - لو ترك طواف النساء - فتارة يكون ذلك عن علم وعمد - واخرى يكون عن سبب - و ثالثة يكون عن جهل وقد تقدم الكلام في جميع الفروض في احكام الطواف وقد بيناه ان ترك طواف النساء عمدا لاوجب بطلان للحج لكونه واجبا خارجا عن الحج - فراجع .

وجوب العود الى منى للمبيت بها الى التشريق

(فاذا فرغ) لحاج (من هذه المماسك) الخمسة بمكة من الطواف وركعتيه والسعى وطواف النساء وركعتيه (رجع الى منى) اجماعا لعده مماسك عليه كما ستمر عليك (وبات بها ليلتي العادى عشر والثاني عشر من ذي الحجة) مطلقا والثالث عشر على تفصيل يستمعه اشياء الله تعالى (واجبا) لا خلاف احده فيه بل الاجماع بقسميه عليه كذا في الجواهر - وفي المنتهى قاله علماء اجمع - وفي التذكرة عند علماء - ووافقا كثر من حالها كما نقله عنهم في المنتهى والتذكرة (وعن) لشبح في التبيان القول باستحباب المبيت (وعن) الطرسى استحباب مماسك من جميعها السابقة واللاحقة (واما) ما عن بعض الكتبة من جعل لمبيت من النساء وحصر واجبات الحج في غيره

١ - الوسائل - الباب ٦٥ - من باب الطواف لحديث ٢

٢ - الوسائل - باب ٥٦ - من باب جهاد النفس عن كتاب الجهاد.

و نه اوطاف الساء تمت ماسكه او حجه او محدودك . فليس حلاق في المسألة لحوا
ان يكون البراد بالسء مائت وجوبه بغير الكتاب - وحصر واحداث الحج في غيره
لا يماي وجوبه كما في طواف الساء على المختار - و مثله تمامه ماسك الحج و
لحج نفسه .

و كيف كان فيسنى اولاً لقل للصوم الواردة في المقدم ثم بان ما يستغاد منها .
لاحظ صحيح (١) معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام اذا فرغت من طوافك
لنحج وطوف الساء فلانك لا تسمى الا ان يكون شعلت في سكك و ان خرجت
بعد نصف الليل فلا بصر لك ان تبت في غير مسي - و صحيح (٢) آخر له عنه عليه السلام
لانك ليالي الشريق الا تسمى و ان في غيرها فعليك دم فان خرجت اول الليل
فلا ينصف ليل الاوانت بمسئ الا ان يكون شعلت بسكك او قد خرجت من مكة و
ان خرجت بعد ما انصف الليل فلا بصر لك ان تصبح في غير ها و صحيح (٣)
صعوان قال ابو الحسن سألني بعضهم عن رجل بات ليلة من ليالي مسي بمكة ففت
لا يرى ففت له جعلت فداك ما تقول فيها فقال عليه السلام عليه دم شه اذا بات فقلت ان كان
انما حسه شه لدى كان به من طوافه وسعيه لم يكن ليوم ولانده اعليه مثل ما على
هذا قال عليه السلام ما هذا بصر له هذا وما حب ان يشق له العجر الا وهو مسي و حر (٤)
جعفر بن ناجية عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل سألني بمكة فقال عليه السلام عليه ثلاثة
من لعم يذبهن - و صحيح (٥) علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام عن رجل بات
بمكة في ليالي مسي حتى اصبح قل عليه السلام ان كان اتهاهاهاها فبات حتى اصبح
فعليه دم شه هريفة - و صحيح (٦) العيص بن القاسم عن ابي عبد الله عليه السلام عن الربابة
من مسي قال عليه السلام ان راد النهار او عشاء فلا يفجر الصبح الا وهو بمسئ و ان راد بعد
ان ينصف ليل او السحر فلا ينام عليه ان يفجر الصبح و هو بمكة . و صحيح (٧)

١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩-١٠-١١-١٢-١٣-١٤-١٥-١٦-١٧-١٨-١٩-٢٠-٢١-٢٢-٢٣-٢٤-٢٥-٢٦-٢٧-٢٨-٢٩-٣٠-٣١-٣٢-٣٣-٣٤-٣٥-٣٦-٣٧-٣٨-٣٩-٤٠-٤١-٤٢-٤٣-٤٤-٤٥-٤٦-٤٧-٤٨-٤٩-٥٠-٥١-٥٢-٥٣-٥٤-٥٥-٥٦-٥٧-٥٨-٥٩-٦٠-٦١-٦٢-٦٣-٦٤-٦٥-٦٦-٦٧-٦٨-٦٩-٧٠-٧١-٧٢-٧٣-٧٤-٧٥-٧٦-٧٧-٧٨-٧٩-٨٠-٨١-٨٢-٨٣-٨٤-٨٥-٨٦-٨٧-٨٨-٨٩-٩٠-٩١-٩٢-٩٣-٩٤-٩٥-٩٦-٩٧-٩٨-٩٩-١٠٠-١٠١-١٠٢-١٠٣-١٠٤-١٠٥-١٠٦-١٠٧-١٠٨-١٠٩-١١٠-١١١-١١٢-١١٣-١١٤-١١٥-١١٦-١١٧-١١٨-١١٩-١٢٠-١٢١-١٢٢-١٢٣-١٢٤-١٢٥-١٢٦-١٢٧-١٢٨-١٢٩-١٣٠-١٣١-١٣٢-١٣٣-١٣٤-١٣٥-١٣٦-١٣٧-١٣٨-١٣٩-١٤٠-١٤١-١٤٢-١٤٣-١٤٤-١٤٥-١٤٦-١٤٧-١٤٨-١٤٩-١٥٠-١٥١-١٥٢-١٥٣-١٥٤-١٥٥-١٥٦-١٥٧-١٥٨-١٥٩-١٦٠-١٦١-١٦٢-١٦٣-١٦٤-١٦٥-١٦٦-١٦٧-١٦٨-١٦٩-١٧٠-١٧١-١٧٢-١٧٣-١٧٤-١٧٥-١٧٦-١٧٧-١٧٨-١٧٩-١٨٠-١٨١-١٨٢-١٨٣-١٨٤-١٨٥-١٨٦-١٨٧-١٨٨-١٨٩-١٩٠-١٩١-١٩٢-١٩٣-١٩٤-١٩٥-١٩٦-١٩٧-١٩٨-١٩٩-٢٠٠-٢٠١-٢٠٢-٢٠٣-٢٠٤-٢٠٥-٢٠٦-٢٠٧-٢٠٨-٢٠٩-٢١٠-٢١١-٢١٢-٢١٣-٢١٤-٢١٥-٢١٦-٢١٧-٢١٨-٢١٩-٢٢٠-٢٢١-٢٢٢-٢٢٣-٢٢٤-٢٢٥-٢٢٦-٢٢٧-٢٢٨-٢٢٩-٢٣٠-٢٣١-٢٣٢-٢٣٣-٢٣٤-٢٣٥-٢٣٦-٢٣٧-٢٣٨-٢٣٩-٢٤٠-٢٤١-٢٤٢-٢٤٣-٢٤٤-٢٤٥-٢٤٦-٢٤٧-٢٤٨-٢٤٩-٢٥٠-٢٥١-٢٥٢-٢٥٣-٢٥٤-٢٥٥-٢٥٦-٢٥٧-٢٥٨-٢٥٩-٢٦٠-٢٦١-٢٦٢-٢٦٣-٢٦٤-٢٦٥-٢٦٦-٢٦٧-٢٦٨-٢٦٩-٢٧٠-٢٧١-٢٧٢-٢٧٣-٢٧٤-٢٧٥-٢٧٦-٢٧٧-٢٧٨-٢٧٩-٢٨٠-٢٨١-٢٨٢-٢٨٣-٢٨٤-٢٨٥-٢٨٦-٢٨٧-٢٨٨-٢٨٩-٢٩٠-٢٩١-٢٩٢-٢٩٣-٢٩٤-٢٩٥-٢٩٦-٢٩٧-٢٩٨-٢٩٩-٣٠٠-٣٠١-٣٠٢-٣٠٣-٣٠٤-٣٠٥-٣٠٦-٣٠٧-٣٠٨-٣٠٩-٣١٠-٣١١-٣١٢-٣١٣-٣١٤-٣١٥-٣١٦-٣١٧-٣١٨-٣١٩-٣٢٠-٣٢١-٣٢٢-٣٢٣-٣٢٤-٣٢٥-٣٢٦-٣٢٧-٣٢٨-٣٢٩-٣٣٠-٣٣١-٣٣٢-٣٣٣-٣٣٤-٣٣٥-٣٣٦-٣٣٧-٣٣٨-٣٣٩-٣٤٠-٣٤١-٣٤٢-٣٤٣-٣٤٤-٣٤٥-٣٤٦-٣٤٧-٣٤٨-٣٤٩-٣٥٠-٣٥١-٣٥٢-٣٥٣-٣٥٤-٣٥٥-٣٥٦-٣٥٧-٣٥٨-٣٥٩-٣٦٠-٣٦١-٣٦٢-٣٦٣-٣٦٤-٣٦٥-٣٦٦-٣٦٧-٣٦٨-٣٦٩-٣٧٠-٣٧١-٣٧٢-٣٧٣-٣٧٤-٣٧٥-٣٧٦-٣٧٧-٣٧٨-٣٧٩-٣٨٠-٣٨١-٣٨٢-٣٨٣-٣٨٤-٣٨٥-٣٨٦-٣٨٧-٣٨٨-٣٨٩-٣٩٠-٣٩١-٣٩٢-٣٩٣-٣٩٤-٣٩٥-٣٩٦-٣٩٧-٣٩٨-٣٩٩-٤٠٠-٤٠١-٤٠٢-٤٠٣-٤٠٤-٤٠٥-٤٠٦-٤٠٧-٤٠٨-٤٠٩-٤١٠-٤١١-٤١٢-٤١٣-٤١٤-٤١٥-٤١٦-٤١٧-٤١٨-٤١٩-٤٢٠-٤٢١-٤٢٢-٤٢٣-٤٢٤-٤٢٥-٤٢٦-٤٢٧-٤٢٨-٤٢٩-٤٣٠-٤٣١-٤٣٢-٤٣٣-٤٣٤-٤٣٥-٤٣٦-٤٣٧-٤٣٨-٤٣٩-٤٤٠-٤٤١-٤٤٢-٤٤٣-٤٤٤-٤٤٥-٤٤٦-٤٤٧-٤٤٨-٤٤٩-٤٥٠-٤٥١-٤٥٢-٤٥٣-٤٥٤-٤٥٥-٤٥٦-٤٥٧-٤٥٨-٤٥٩-٤٦٠-٤٦١-٤٦٢-٤٦٣-٤٦٤-٤٦٥-٤٦٦-٤٦٧-٤٦٨-٤٦٩-٤٧٠-٤٧١-٤٧٢-٤٧٣-٤٧٤-٤٧٥-٤٧٦-٤٧٧-٤٧٨-٤٧٩-٤٨٠-٤٨١-٤٨٢-٤٨٣-٤٨٤-٤٨٥-٤٨٦-٤٨٧-٤٨٨-٤٨٩-٤٩٠-٤٩١-٤٩٢-٤٩٣-٤٩٤-٤٩٥-٤٩٦-٤٩٧-٤٩٨-٤٩٩-٥٠٠-٥٠١-٥٠٢-٥٠٣-٥٠٤-٥٠٥-٥٠٦-٥٠٧-٥٠٨-٥٠٩-٥١٠-٥١١-٥١٢-٥١٣-٥١٤-٥١٥-٥١٦-٥١٧-٥١٨-٥١٩-٥٢٠-٥٢١-٥٢٢-٥٢٣-٥٢٤-٥٢٥-٥٢٦-٥٢٧-٥٢٨-٥٢٩-٥٣٠-٥٣١-٥٣٢-٥٣٣-٥٣٤-٥٣٥-٥٣٦-٥٣٧-٥٣٨-٥٣٩-٥٤٠-٥٤١-٥٤٢-٥٤٣-٥٤٤-٥٤٥-٥٤٦-٥٤٧-٥٤٨-٥٤٩-٥٥٠-٥٥١-٥٥٢-٥٥٣-٥٥٤-٥٥٥-٥٥٦-٥٥٧-٥٥٨-٥٥٩-٥٦٠-٥٦١-٥٦٢-٥٦٣-٥٦٤-٥٦٥-٥٦٦-٥٦٧-٥٦٨-٥٦٩-٥٧٠-٥٧١-٥٧٢-٥٧٣-٥٧٤-٥٧٥-٥٧٦-٥٧٧-٥٧٨-٥٧٩-٥٨٠-٥٨١-٥٨٢-٥٨٣-٥٨٤-٥٨٥-٥٨٦-٥٨٧-٥٨٨-٥٨٩-٥٩٠-٥٩١-٥٩٢-٥٩٣-٥٩٤-٥٩٥-٥٩٦-٥٩٧-٥٩٨-٥٩٩-٦٠٠-٦٠١-٦٠٢-٦٠٣-٦٠٤-٦٠٥-٦٠٦-٦٠٧-٦٠٨-٦٠٩-٦١٠-٦١١-٦١٢-٦١٣-٦١٤-٦١٥-٦١٦-٦١٧-٦١٨-٦١٩-٦٢٠-٦٢١-٦٢٢-٦٢٣-٦٢٤-٦٢٥-٦٢٦-٦٢٧-٦٢٨-٦٢٩-٦٣٠-٦٣١-٦٣٢-٦٣٣-٦٣٤-٦٣٥-٦٣٦-٦٣٧-٦٣٨-٦٣٩-٦٤٠-٦٤١-٦٤٢-٦٤٣-٦٤٤-٦٤٥-٦٤٦-٦٤٧-٦٤٨-٦٤٩-٦٥٠-٦٥١-٦٥٢-٦٥٣-٦٥٤-٦٥٥-٦٥٦-٦٥٧-٦٥٨-٦٥٩-٦٦٠-٦٦١-٦٦٢-٦٦٣-٦٦٤-٦٦٥-٦٦٦-٦٦٧-٦٦٨-٦٦٩-٦٧٠-٦٧١-٦٧٢-٦٧٣-٦٧٤-٦٧٥-٦٧٦-٦٧٧-٦٧٨-٦٧٩-٦٨٠-٦٨١-٦٨٢-٦٨٣-٦٨٤-٦٨٥-٦٨٦-٦٨٧-٦٨٨-٦٨٩-٦٩٠-٦٩١-٦٩٢-٦٩٣-٦٩٤-٦٩٥-٦٩٦-٦٩٧-٦٩٨-٦٩٩-٧٠٠-٧٠١-٧٠٢-٧٠٣-٧٠٤-٧٠٥-٧٠٦-٧٠٧-٧٠٨-٧٠٩-٧١٠-٧١١-٧١٢-٧١٣-٧١٤-٧١٥-٧١٦-٧١٧-٧١٨-٧١٩-٧٢٠-٧٢١-٧٢٢-٧٢٣-٧٢٤-٧٢٥-٧٢٦-٧٢٧-٧٢٨-٧٢٩-٧٣٠-٧٣١-٧٣٢-٧٣٣-٧٣٤-٧٣٥-٧٣٦-٧٣٧-٧٣٨-٧٣٩-٧٤٠-٧٤١-٧٤٢-٧٤٣-٧٤٤-٧٤٥-٧٤٦-٧٤٧-٧٤٨-٧٤٩-٧٥٠-٧٥١-٧٥٢-٧٥٣-٧٥٤-٧٥٥-٧٥٦-٧٥٧-٧٥٨-٧٥٩-٧٦٠-٧٦١-٧٦٢-٧٦٣-٧٦٤-٧٦٥-٧٦٦-٧٦٧-٧٦٨-٧٦٩-٧٧٠-٧٧١-٧٧٢-٧٧٣-٧٧٤-٧٧٥-٧٧٦-٧٧٧-٧٧٨-٧٧٩-٧٨٠-٧٨١-٧٨٢-٧٨٣-٧٨٤-٧٨٥-٧٨٦-٧٨٧-٧٨٨-٧٨٩-٧٩٠-٧٩١-٧٩٢-٧٩٣-٧٩٤-٧٩٥-٧٩٦-٧٩٧-٧٩٨-٧٩٩-٨٠٠-٨٠١-٨٠٢-٨٠٣-٨٠٤-٨٠٥-٨٠٦-٨٠٧-٨٠٨-٨٠٩-٨١٠-٨١١-٨١٢-٨١٣-٨١٤-٨١٥-٨١٦-٨١٧-٨١٨-٨١٩-٨٢٠-٨٢١-٨٢٢-٨٢٣-٨٢٤-٨٢٥-٨٢٦-٨٢٧-٨٢٨-٨٢٩-٨٣٠-٨٣١-٨٣٢-٨٣٣-٨٣٤-٨٣٥-٨٣٦-٨٣٧-٨٣٨-٨٣٩-٨٤٠-٨٤١-٨٤٢-٨٤٣-٨٤٤-٨٤٥-٨٤٦-٨٤٧-٨٤٨-٨٤٩-٨٥٠-٨٥١-٨٥٢-٨٥٣-٨٥٤-٨٥٥-٨٥٦-٨٥٧-٨٥٨-٨٥٩-٨٦٠-٨٦١-٨٦٢-٨٦٣-٨٦٤-٨٦٥-٨٦٦-٨٦٧-٨٦٨-٨٦٩-٨٧٠-٨٧١-٨٧٢-٨٧٣-٨٧٤-٨٧٥-٨٧٦-٨٧٧-٨٧٨-٨٧٩-٨٨٠-٨٨١-٨٨٢-٨٨٣-٨٨٤-٨٨٥-٨٨٦-٨٨٧-٨٨٨-٨٨٩-٨٩٠-٨٩١-٨٩٢-٨٩٣-٨٩٤-٨٩٥-٨٩٦-٨٩٧-٨٩٨-٨٩٩-٩٠٠-٩٠١-٩٠٢-٩٠٣-٩٠٤-٩٠٥-٩٠٦-٩٠٧-٩٠٨-٩٠٩-٩١٠-٩١١-٩١٢-٩١٣-٩١٤-٩١٥-٩١٦-٩١٧-٩١٨-٩١٩-٩٢٠-٩٢١-٩٢٢-٩٢٣-٩٢٤-٩٢٥-٩٢٦-٩٢٧-٩٢٨-٩٢٩-٩٣٠-٩٣١-٩٣٢-٩٣٣-٩٣٤-٩٣٥-٩٣٦-٩٣٧-٩٣٨-٩٣٩-٩٤٠-٩٤١-٩٤٢-٩٤٣-٩٤٤-٩٤٥-٩٤٦-٩٤٧-٩٤٨-٩٤٩-٩٥٠-٩٥١-٩٥٢-٩٥٣-٩٥٤-٩٥٥-٩٥٦-٩٥٧-٩٥٨-٩٥٩-٩٦٠-٩٦١-٩٦٢-٩٦٣-٩٦٤-٩٦٥-٩٦٦-٩٦٧-٩٦٨-٩٦٩-٩٧٠-٩٧١-٩٧٢-٩٧٣-٩٧٤-٩٧٥-٩٧٦-٩٧٧-٩٧٨-٩٧٩-٩٨٠-٩٨١-٩٨٢-٩٨٣-٩٨٤-٩٨٥-٩٨٦-٩٨٧-٩٨٨-٩٨٩-٩٩٠-٩٩١-٩٩٢-٩٩٣-٩٩٤-٩٩٥-٩٩٦-٩٩٧-٩٩٨-٩٩٩-١٠٠٠-١٠٠١-١٠٠٢-١٠٠٣-١٠٠٤-١٠٠٥-١٠٠٦-١٠٠٧-١٠٠٨-١٠٠٩-١٠١٠-١٠١١-١٠١٢-١٠١٣-١٠١٤-١٠١٥-١٠١٦-١٠١٧-١٠١٨-١٠١٩-١٠٢٠-١٠٢١-١٠٢٢-١٠٢٣-١٠٢٤-١٠٢٥-١٠٢٦-١٠٢٧-١٠٢٨-١٠٢٩-١٠٣٠-١٠٣١-١٠٣٢-١٠٣٣-١٠٣٤-١٠٣٥-١٠٣٦-١٠٣٧-١٠٣٨-١٠٣٩-١٠٤٠-١٠٤١-١٠٤٢-١٠٤٣-١٠٤٤-١٠٤٥-١٠٤٦-١٠٤٧-١٠٤٨-١٠٤٩-١٠٥٠-١٠٥١-١٠٥٢-١٠٥٣-١٠٥٤-١٠٥٥-١٠٥٦-١٠٥٧-١٠٥٨-١٠٥٩-١٠٦٠-١٠٦١-١٠٦٢-١٠٦٣-١٠٦٤-١٠٦٥-١٠٦٦-١٠٦٧-١٠٦٨-١٠٦٩-١٠٧٠-١٠٧١-١٠٧٢-١٠٧٣-١٠٧٤-١٠٧٥-١٠٧٦-١٠٧٧-١٠٧٨-١٠٧٩-١٠٨٠-١٠٨١-١٠٨٢-١٠٨٣-١٠٨٤-١٠٨٥-١٠٨٦-١٠٨٧-١٠٨٨-١٠٨٩-١٠٩٠-١٠٩١-١٠٩٢-١٠٩٣-١٠٩٤-١٠٩٥-١٠٩٦-١٠٩٧-١٠٩٨-١٠٩٩-١١٠٠-١١٠١-١١٠٢-١١٠٣-١١٠٤-١١٠٥-١١٠٦-١١٠٧-١١٠٨-١١٠٩-١١١٠-١١١١-١١١٢-١١١٣-١١١٤-١١١٥-١١١٦-١١١٧-١١١٨-١١١٩-١١٢٠-١١٢١-١١٢٢-١١٢٣-١١٢٤-١١٢٥-١١٢٦-١١٢٧-١١٢٨-١١٢٩-١١٣٠-١١٣١-١١٣٢-١١٣٣-١١٣٤-١١٣٥-١١٣٦-١١٣٧-١١٣٨-١١٣٩-١١٤٠-١١٤١-١١٤٢-١١٤٣-١١٤٤-١١٤٥-١١٤٦-١١٤٧-١١٤٨-١١٤٩-١١٥٠-١١٥١-١١٥٢-١١٥٣-١١٥٤-١١٥٥-١١٥٦-١١٥٧-١١٥٨-١١٥٩-١١٦٠-١١٦١-١١٦٢-١١٦٣-١١٦٤-١١٦٥-١١٦٦-١١٦٧-١١٦٨-١١٦٩-١١٧٠-١١٧١-١١٧٢-١١٧٣-١١٧٤-١١٧٥-١١٧٦-١١٧٧-١١٧٨-١١٧٩-١١٨٠-١١٨١-١١٨٢-١١٨٣-١١٨٤-١١٨٥-١١٨٦-١١٨٧-١١٨٨-١١٨٩-١١٩٠-١١٩١-١١٩٢-١١٩٣-١١٩٤-١١٩٥-١١٩٦-١١٩٧-١١٩٨-١١٩٩-١٢٠٠-١٢٠١-١٢٠٢-١٢٠٣-١٢٠٤-١٢٠٥-١٢٠٦-١٢٠٧-١٢٠٨-١٢٠٩-١٢١٠-١٢١١-١٢١٢-١٢١٣-١٢١٤-١٢١٥-١٢١٦-١٢١٧-١٢١٨-١٢١٩-١٢٢٠-١٢٢١-١٢٢٢-١٢٢٣-١٢٢٤-١٢٢٥-١٢٢٦-١٢٢٧-١٢٢٨-١٢٢٩-١٢٣٠-١٢٣١-١٢٣٢-١٢٣٣-١٢٣٤-١٢٣٥-١٢٣٦-١٢٣٧-١٢٣٨-١٢٣٩-١٢٤٠-١٢٤١-١٢٤٢-١٢٤٣-١٢٤٤-١٢٤٥-١٢٤٦-١٢٤٧-١٢٤٨-١٢٤٩-١٢٥٠-١٢٥١-١٢٥٢-١٢٥٣-١٢٥٤-١٢٥٥-١٢٥٦-١٢٥٧-١٢٥٨-١٢٥٩-١٢٦٠-١٢٦١-١٢٦٢-١٢٦٣-١٢٦٤-١٢٦٥-١٢٦٦-١٢٦٧-١٢٦٨-١٢٦٩-١٢٧٠-١٢٧١-١٢٧٢-١٢٧٣-١٢٧٤-١٢٧٥-١٢٧٦-١٢٧٧-١٢٧٨-١٢٧٩-١٢٨٠-١٢٨١-١٢٨٢-١٢٨٣-١٢٨٤-١٢٨٥-١٢٨٦-١٢٨٧-١٢٨٨-١٢٨٩-١٢٩٠-١٢٩١-١٢٩٢-١٢٩٣-١٢٩٤-١٢٩٥-١٢٩٦-١٢٩٧-١٢٩٨-١٢٩٩-١٣٠٠-١٣٠١-١٣٠٢-١٣٠٣-١٣٠٤-١٣٠٥-١٣٠٦-١٣٠٧-١٣٠٨-١٣٠٩-١٣١٠-١٣١١-١٣١٢-١٣١٣-١٣١٤-١٣١٥-١٣١٦-١٣١٧-١٣١٨-١٣١٩-١٣٢٠-١٣٢١-١٣٢٢-١٣٢٣-١٣٢٤-١٣٢٥-١٣٢٦-١٣٢٧-١٣٢٨-١٣٢٩-١٣٣٠-١٣٣١-١٣٣٢-١٣٣٣-١٣٣٤-١٣٣٥-١٣٣٦-١٣٣٧-١٣٣٨-١٣٣٩-١٣٤٠-١٣٤١-١٣٤٢-١٣٤٣-١٣٤٤-١٣٤٥-١٣٤٦-١٣٤٧-١٣٤٨-١٣٤٩-١٣٥٠-١٣٥١-١٣٥٢-١٣٥٣-١٣٥٤-١٣٥٥-١٣٥٦-١٣٥٧-١٣٥٨-١٣٥٩-١٣٦٠-١٣٦١-١٣٦٢-١٣٦٣-١٣٦٤-١٣٦٥-١٣٦٦-١٣٦٧-١٣٦٨-١٣٦٩-١٣٧٠-١٣٧١-١٣٧٢-١٣٧٣-١٣٧٤-١٣٧٥-١٣٧٦-١٣٧٧-١٣٧٨-١٣٧٩-١٣٨٠-١٣٨١-١٣٨٢-١٣٨٣-١٣٨٤-١٣٨٥-١٣٨٦-١٣٨٧-١٣٨٨-١٣٨٩-١٣٩٠-١٣٩١-١٣٩٢-١٣٩٣-١٣٩٤-١٣٩٥-١٣٩٦-١٣٩٧-١٣٩٨-١٣٩٩-١٤٠٠-١٤٠١-١٤٠٢-١٤٠٣-١٤٠٤-١٤٠٥-١٤٠٦-١٤٠٧-١٤٠٨-١٤٠٩-١٤١٠-١٤١١-١٤١٢-١٤١٣-١٤١٤-١٤١٥-١٤١٦-١٤١٧-١٤١٨-١٤١٩-١٤٢٠-١٤٢١-١٤٢٢-١٤٢٣-١٤٢٤-١٤٢٥-١٤٢٦-١٤٢٧-١٤٢٨-١٤٢٩-١٤٣٠-١٤٣١-١٤٣٢-١٤٣٣-١٤٣٤-١٤٣٥-١٤٣٦-١٤٣٧-١٤٣٨-١٤٣٩-١٤٤٠-١٤٤١-١٤٤٢-١٤٤٣-١٤٤٤-١٤٤٥-١٤٤٦-١٤٤٧-١٤٤٨-١٤٤٩-١٤٥٠-١٤٥١-١٤٥٢-١٤٥٣-١٤٥٤-١٤٥٥-١٤٥٦-١٤٥٧-١٤٥٨-١٤٥٩-١٤٦٠-١٤٦١-١٤٦٢-١٤٦٣-١٤٦٤-١٤٦٥-١٤٦٦-١٤٦٧-١٤٦٨-١٤٦٩-١٤٧٠-١٤٧١-١٤٧٢-١٤٧٣-١٤٧٤-١٤٧٥-١٤٧٦-١٤٧٧-١٤٧٨-١٤٧٩-١٤٨٠-١٤٨١-١٤٨٢-١٤٨٣-١٤٨٤-١٤٨٥-١٤٨٦-١٤٨٧-١٤٨٨-١٤٨٩-١٤٩٠-١٤٩١-١٤٩٢-١٤٩٣-١٤٩٤-١٤٩٥-١٤٩٦-١٤٩٧-١٤٩٨-١٤٩٩-١٥٠٠-١٥٠١-١٥٠٢-١٥٠٣-١٥٠٤-١٥٠٥-١٥٠٦-١٥٠٧-١٥٠٨-١٥٠٩-١٥١٠-١٥١١-١٥١٢-١٥١٣-١٥١٤-١٥١٥-١٥١٦-١٥١٧-١٥١٨-١٥١٩-١٥٢٠-١٥٢١-١٥٢٢-١٥٢٣-١٥٢٤-١٥٢٥-١٥٢٦-١٥٢٧-١٥٢٨-١٥٢٩-١٥٣٠-١٥٣١-١٥٣٢-١٥

محمد بن مسلم عن احمد بن ع (ع) انه قال في ثوباره اذا حرجت من مبي قبل عروب الشمس فلا تصح الاضحية و صحيح (١) حمل عن الصادق عليه السلام من رار مقام في الطريق فان بات بمكة فليدوم و ان كان قد حرج منها فلمس عليه شيء و ان اصبح دون مبي و صحيح (٢) محمد بن اسمعيل عن ابي الحسن (ع) في الرجل يروى فيمقام دون مبي فقال عليه السلام اذا حار عقة المدينة فلا بأس ان ينام - و صحيح (٣) هشام بن الحكم عن ابي عبد الله عليه السلام اذا رار لحاح من مبي فحرج من مكة فجاور بيوت مكة فنام ثم اصبح قبل ان يأتي مبي فلا شيء عليه و حر (٤) ابي الصلاح الكاشي سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الدليجة الى مكة ايام مبي و ان يريد ان يروى البيت فقال عليه السلام لا حتى يشق المعر كراهية ان يبيت الرجل غير مبي و صحيح (٥) العيص سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل فاته ليلة من ليلتي مبي قال عليه السلام ليس عليه شيء و قد اساء و صحيح (٦) سعيد بن سار قلب لاني عبد الله عليه السلام فتنى ليله لمبيت بمبي من شغل فقال عليه السلام لا بأس - و حر (٧) علي (و ان طاهر انه ابن بي حمرة) عن ابي ابراهيم عليه السلام عن رجل رار البيت فطوف بالبيت و نصد و المروة ثم رجع فملته عينه في الطريق فنام حتى اصبح قال عليه السلام علمناه و حر (٨) لبيث المرادي عن ابي عبد الله (ع) عن الرجل يأتي مكة ايام مبي بعد فريضة من زيارة البيت و يطوف بالبيت فطوعا فقال عليه السلام المقام بمبي احب الي و صحيح (٩) حمل عنه عليه السلام لا بأس ان يأتي الرجل مكة فيطوف بها في ايام مبي ولا يبيت بها و صحيح (١٠) روضة عنه عليه السلام عن الرجل يروى البيت في ايام التشريق فقال عليه السلام نعم ان شاء و موثق (١١) اسحاق بن عمار قلت لابي ابراهيم عليه السلام رجل رار فقصى طواف حقه كله ابطوى بالبيت احب اليك ام بمبي على وجهه الى مبي قال عليه السلام اي ذلك شاء فعل ما لم يست و حر (١٢) ابي

١-٢-٣-٤-٥-الوسائل - ١٥٠ - من ابواب العود الى مبي حديث ١٦-١٥-١٧-١١-٧

٦-٧-١٢-الوسائل-الباب ١-من ابواب العود الى مبي حديث ١٢-١٥-٢٢-٢١

٨-٩-١٠-١١-الوسائل - الباب ٢ - من ابواب العود الى مبي حديث ٥-١-

المختري عن جعفر عن يه عن علي عليه السلام في الرجل اقص الى البيت فقلت عليه حتى اصبح قال عليه السلام لا بأس عنه ويسمعه الله ولا يعود وصحيح (١) عيص عن ابي عبد الله عليه السلام عن لريدة بعد ربه النجح في ايام لتشرق فقال عليه السلام لا وصحيح (٢) يعقوب بن شعيب عنه عليه السلام عن زيارة البيت ايام لتشرق فقال عليه السلام حسن وحر (٣) مالك بن اعين عن ابي جعفر (٤) عن العباس استاذ رسول الله صلى الله عليه وآله بيت بمكة لدلى مسمى وذن له رسول الله صلى الله عليه وآله من اجل سفارة الحاج

وتمام الكلام فيما يستند من هذه النصوص في ضمن فروع

١- يجب البيوتة مسمى - و يستند ذلك من اكثر نصوص المقدمة و جملة منها باهية عن الميت الاسمي - وهي طاهره في الوجوب و جملة منها بمفهومها تدل على ثبوت لصر او الدس مع الترك - وهو ملزم للوجوب - وبعضها متضمن للترخيص في عدم الميت لاحسن التقية - وطائفة منها منصفة لثبوت الدم على من لم يبيت بها - وقدر عمره الملازمة بيه وسن الوجوب وما يظهر من بعضها من جوار الترك فهو في خصوص الصور التي ستمر عليك التي يحوز ترك الميت فيها ومحمول عليها بقية غيره - والوجوب حال عن الاشكال

٢- يجب ان تكون البيوتة المذكورة في ليلتي الحادي عشر و الثاني عشر من ذي الحجة مطلقا والثالث عشر في بعض لصور الذي سيمر عليك - بلا خلاف ويشهده صحيح ابن عمار لاسمي - وما تضمن (٤) حج رسول الله صلى الله عليه وآله المتضمن انه بات بها ليالي التشریق - فقد امر صلى الله عليه وآله باحد (٥) المماثل منه .

٣- لا اشكال في اعتبار الله بمعنى قصد الفعل المقوم لاختياريته لان لما مور

٢٠١- لوسائل - الباب ٢ - من ابواب العود الى مسمى الحديث - ٣٠٦

٣- لوسائل - باب ١ - من ابواب العود الى مسمى - الحديث - ٢١

٤- لوسائل - باب ٢ - من ابواب قيام الحج

٥- تيسر لوصول ح ١ ص ٣١٢

به هو الفعل الاختياري فمصدره مفر اختيار خارج عن الأمور به ولا يطبق عليه (واما) الية بمعنى القرينة فظهر الدروس والجواهر والمستند المعروغة عن اعتبارها - فان كان هناك اجماع - ولا مقتضى الاصل - اى اصاله التوصلية فى كل واجب الا ما حرج على ما حقق فى محله عدم اعتارها - ويظهر من الجواهر حيث نقل عن اللمعة الحسية انها لا تحب واستدلله باصاله التعدية - عدم كون المسألة اجماعية - وعليه فلا يظهر عدم اعتارها فلو دلت غير قصد القرينة لانهم عليه ولا كده (ولو) بات بغير احتير فهل عليه الفدية نظرا لى عدم تحقيق التوتة الأمور بها - لانست عليه - من جهة انصرف الدليل الى ترك التوتة الحقيقى لا الحكمى وجهه - وطريق الاحتياط واضح .

عدم لزوم المييت بمضى لوبات بمكة مشتغلا بالعبادة

٢- الظاهر من حجة من النصوص ان المييت بمضى اما يحب على غير من بات بمكة مشتغلا بالعبادة لاحط صحيحى ابن عمار المقدس وغيرها فيكون محيرا بينهما وان كان الميت بمضى افضل لصحيح صفوان (ثم ان) صحيحى ابن عمار مختص بالاشتغال بالطواف والسعى والدعاء - وكذا صحيح صفوان الا وعموم التعيل فى صحيح ثالث لاس عمار ليس عليه شىء كان فى طاعة له يقتضى شمول لحكم لكل عبادة واحدة او مندوبة - ويمكن ان يقال ان المسك نعم كل طاعة - وعليه فالنصوص كثرتها تشمل كل عبادة (فهي) يعتبر اسباب البيل الا ما بصر اليه من عداء او شرب او نوم يعاب عليه كما يصح عليه الشهيدان - ام لا - الظاهر ذلك - لانه المييق من مورد النصوص فيقتصر فى الخروج عن اطلاق ما دل على وجوب السات بمضى على المييق (وعنه) فقد يشكل استثناء المذكورات سيما الاحرمها - لعدم الدليل عليه - وفى الجوهر ولعل وجه استثناء الاولى حلا لاطلاق النص على الغالب بل لعل الثالث ايضا كذلك انتهى (ويرد عليه) منع لعله - ومع مشائته للاصراف الموحى للتصديق خصوصا فى الاحير منها (نعم) يمكن ان يقال فى الاولى بعدم مافاة مد القدر من الاشتغال

للاستيعاب العرفى - ولو موى بالاكل و الشرب النفوى على العدة يرتفع لاشكال
 رأسا (واحتمل) الشهيد كونه القدر الواجب ما كان يحب عليه بمى وهو ان يتجاوز
 نصف ليل (وفيه) به لادليل عليه - والترام به يحالف الاصل بلاوجه (بهم) صرح
 غير واحد انه ان مضى الى مى بعد الفراغ من العادة وان علم انه لا يتركها قبل
 انقضاء الليل فقط عنه الدم الملازم لعدم لباس عليه (واستدل) له بصحيح حميل و
 هشام وعص المتقدمة (و ورد) عليه الفاصل الرقيق به يعارضها رواية على المتقدمة
 فيرجع الى عمومات وجوب قدم (اقول) اما صحيح حميل فهو يدل على ان الدم على
 من بات مكة ولو حرج عنها لبس عليه دم وهو فرع آخر سيأتى الكلام فيه - وكذا
 صحيح هشام - واما صحيح العيص فهو مطلق بقدر اطلاعه بما دل على مقدار المبيت
 بمى - وبما به جرى يدل على ان من لم يكن اول الليل بمى يجب ان يكون آخره
 بها - ولا يدل على عدم اعسار شىء آخر. واما حرج على فلم اهتم وجهه، رخصته معها -
 فانه يدل على ان من نام فى لطريق فها و غير اختيار و بات به يحب عليه الدم -

٥- ربما يقال ان صحيح سعد بن سار المتقدم يدل على ان الاشتغال بشغل آخر
 غير الطاعة فى مكة او غيرها انما يسقط لوجوب البات بمى - فما المانع من
 الالتزام به (ولكن) يرد عليه بظاهر الصحيح عدم وجوب البات بمى فبعض طرحه
 لمخالفة للصومس المتواترة و سوى الاصحاب - و على اى تقدير لم يفت احد
 بمصومه بطراح او يحمل على صورة المسن والاضطرار .

٦- يظهر من الصحيح الثلاثة لحمين - و هشام ومحمد بن اسماعيل - ان
 البيت فى طريق مى بعد ما خرج عن مكة و حدودها ومن حدودها عقبة المديين -
 بمرة البات بمى - فالواجب هو البات فيها او فى طريقها من ناحية مكة - بعد
 الخروج عن حدودها - وبها يحمل - حرج على المتقدم الدال على ثبوت لدم لولام فى
 الطريق - على ما قد لم يخرج من حدود مكة ولا بأس بالانترام به وان لم يصرح به لا
 بعض متأخرى لمتأخرين (و يؤيده) ما عن الدروس - قال وروى الحسن فىمن ر

وقضى بسكه ثم رجع الى مى فام فى الطريق حتى يصبح ان كان قد خرج من مكه و حار
عقه المديين ولا شىء عليه و ان لم يجر العفة فعليه دم انتهى وان لم يقب على هذا
الخبر فيما ما يادينا من الكتب .

بيان زمان المييت بمنى

٧ - لا شك في اختلاف في عدم وجوب استيعاب الليل بالبيت يسمى - كما
لا خلاف بين الأصحاب طاهرا - في عدم الاكتفاء بالمسمى - وإنه يحب المبيت به
بصف الليل، ويشهد بجميع ذلك النصوص المتقدمة، أما الخلاف في موردتين (أحدهما)
أنه هل يتم للصف الأول كما هو المنسوب إلى طاهر الأصحاب - أم ينحصر فيه وبين
الصف الثاني كما عن جمع من مآثر المتأخرين (ثانيهما) - في أنه إذا حرج بعد
انقضاء الليل من مسمى - فهل به أن يدخل مكة قبل الفجر - كما هو المشهور -
أم لا يجوز له ذلك كما عن الناهة والمسوط والرسلة والحرثي والجامع
أما الأول فالصحيح أن الثلاثة لا يسمون عمارا والعصا المتقدمة تدل على الاكتفاء
بالصف الأول، وبه لا مانع من الخروج بعد انقضاء ليل وصحيح ابن عمار الثاني - وصحيح
العصا الأول - يدلان على كفاية الصف الثاني ولانعارض من لطافتين فالعمل بهما
معامتين (نعم) الأفضل الكون به إلى الفجر كما صرح به غير واحد للصحيح لكناني
لمتقدم، ولا يفيده حر (١) عبد العار الحارثي عن الصادق (ع) أن حرج من مسمى بعد نصف ليل
لم يصرفه شيء كما عن المختلف - فإن الجمع فيه وبين صحيح لكناني يقتضي الحمل
على رادة عدم المسم من الخروج وعدم ثبوت القدح عليه.

واما لثاني فمقتضى اطلاق ما تقدم من المصوص وصريح صحيح العيص المتقدم
وحرر (٢) على بن جعفر عن ابيه موسى (ع) عن رجل ذات صكة حتى اصبح في ليالي
مسي فقال (ع) ان كان اناها نهار امانات حتى اصبح فعليه دم شاه بهرقه وان كان حرج

من متى بعد نصف ليل فاصبح بمكة فليس عليه شيء، جوار الخروج بعد انقضاء الليل ولودخل مكة.

واما القول الآخر فقد اعترف غير واحد منهم الشهيد بعدم العثور على ما حده وقد (استدل) بعضهم له . بان مقتضى إطلاق بعض النصوص وجوب المبيت بمعنى تمام الليل . وقيل لدليل على جوار الخروج منها بعد انقضاء الليل والمتيقن منه ما لو خرج عنها ولم يحاور حدود مسمى ولم يدخل في حدود مكة التي هي بحكم منى بمقتضى بعض النصوص (وقيه) انه اجتهد في مقابل النصوص المطلقة والصريحة فلا اعتراف بعدم العثور على ما حدهم لثق بشانهم من هذا الوجه السحب

ثبوت الدم على من لم يبيت بمنى

٨- لاحلاق ولا اشكال في ثبوت الغدنة على من ترك البيوتة معنى . واسنده في المنتهى الى علما ثامؤدا بدعوى الاحماع عليه . وبشهادة صحيح ابن عمار الثاني وصحيح صهوان - وجر على - ورواية جعفر بن راحة وصحيح جميل المتقدمة (وما) يظهر من صحيح العيص الثاني من عدم وجوبها لمعارضته مع النصوص المتقدمة وعدم فتوى الاصحاب به بطرح او يحمل على بعض الصور (ثم ان) اكثر النصوص المتقدمة وان تضمنت ثبوت الدم ولا تصرح فيها بالشاة (لانه) في حري على و جعفر صرح بالشاة والعم - وبهما بقدر اطلاق ما ير النصوص فالواجب خصوص الشاة كما عليه الاصحاب (ثم ان) مقتضى اطلاق النصوص ثبوت الدم على الجاهل والباسي والمصطر - (وعن) الشهد استثناء الجاهل - و في المستند وجهه غير معلوم (اقول) ان طاعن وجهه - مدل على عدم وجوب القدية على الجاهل في باب الحج كحس (١) ابن عمار عن الصادق (ع) وليس عليك فداء ما آتيت به جهالة لا لصيد (وان كان) يرد عليه انه في الكفارة العترة على اتیان شيء من المحرمات - ولا يشمل الفداء

المرتبة على ترك الواجب (اللهم) إلا ان يسندل بعدم القول بالفصل - او تنقيح المصا
او يقال ان المصوص يدل على ترتب الدم على الميت بغير مى - فيشمله النص
و لا بأس به

واما المصطر والناسى - فيمكن ان يسندل لعدم وجوب الفدية عليهما بوجهين
(أحدهما) ان الفدية كفارة ولا كفارة على من لم يعاقب بالحكم اللومى - فتأمن
(ثانيهما) حديث (١) رفع القلم عن الناسى والمصطر بقاءً على ما هو المختار من
عمومه لكل حكم تكليفى او وصى - اللهم لان يقال انه يحتص بمضى روعه منة على
الامة - و روع الفدية ليس فيه منة على لامة وان كان فيه منة على الشخص - وحمل
بعض الفقهاء صحيحى بعض وسعد لمتقدمين المصممين انه لاشىء على من فاته
الميت بمضى على هذه الصور - (ولعل) دلل كلفه بضممة عدم الفصل بينهما وبين
المحاضن تكفى فى الحكم بعدم وجوبها عليهما

ثم انه لم ار من تعرض لمحل هذا الداء وانه هل يجب ان يكون الذبح ممتنى
ومكف - او يجوز فى كل مكان مفتضى اطلاق المصوص انه محبر فى ذبحه فى اى
مكان شاء - وما تقدم من الكرى لكتبة من ان الموجب للداء ان تحقق فى العمرة فمحل
الذبح هو مكة - وان كان الموجب له محققا فى الحج فمحل الذبح مى - اما يحتص
بالمحرمات حال الاحرام ولا يشمل المقام (وبدل) عليه بصاحر (٢) اسحاق بن عمار عن
الصديق عليه السلام عن الرجل يحترق من حجته شيئا يرمه به دم يجزىه ان يذبحه ذارجع
لى هله فقال عليه السلام نعم - وقال فيما اعلم يتصدق به - وقريب منه حرره الاحمر (٣) و
الاحتراح - بمعنى الافساد اى نقص من حجته شيئا - وعليه فلا يبعد احتصاصهما بغير
ما يلزم من ترك الاحرام فتدبر ولا يتوهم ان الميت خارج عن الحج - فانه ان لم يكن
من احرائه لاريب فى كونه من نوانعه المحقق لصديق هذا العنوان .

١- الوسائل- باب ٤٥- من ابواب جهاد النفس من كتاب الجهاد

٢- ٣- الوسائل باب ٤٥- من ابواب الذبح حديث ١

في لروم ثلاث شياة لو بات الليالي الثلاث بغير مى

ثم ان المحكى عن الجمعية والهداية والمراسم والكافى وجمل العلم والعمل - التعبير - بان من بات لى مى بغيرها وجب عنه لدم - وحيث - ان هذه لعارة قائله للحمل على معيين (احدهما) السوية بين الميت للة - وليس - او ثلاث - فى وحبوب دم واحد (ثانيهما) انه لا يحب الدم الا بالميت فى جميع الليالي فلو بات وحدة من الليالي فى مى - لا يحب عليه لدم - فتداوق كمن من لحكمين محل الخلاف .

قول اما الاول - فرمى يقال مقتضى اطلاق صحيح - من عمر الثاني و صحيح على من جعفر الواردى فى سنوته لىلى مى بمكة - ثبوت دم واحد فى يتونة الليالي الثلاث - و مقتضى صحيح صفوان و حرر على ثبوت الدم فى الميت ليلة واحدة - وهما لستامفر صحت لحكم الميت لثنتين لكن يمكن اسفاة حكمه ايضا من صحيح حسن - فتنبه هذه النصوص هى ثبوت دم واحد بات ليلة او لثنتين او ثلاثا (ولكن) خبر جعفر يدل على ثبوت ثلاث شاة فى ميت - ل ثلاث - و به يقيد اطلاق لنصوص المتقدمة ويحمل قوله عليه دم او عليه شاة - على رادة الجسم الملائم مع المتعدد من الافراد (و على هذا) فقد يتوهم - ان لجمع بين جميع النصوص يقتضى لساء على وحبوب الثلاث فى الميت جميع الليالي - وشاة واحدة فى غير ثلاث كما هو احد محتملات قول الاسكافى و لحنى ومن قل بمقاتلتهما و حناره فى المستند (اقول) ان قوله ثلاث بات للة من لىلى مى بمكة - انما به صاهر فى يتونة ليلة وحدة بقيد الوحدة كان ما افيد بانما و ما ان قلنا ان المراد به ان كل ليلة من لىلى مى حكمها ذلك - فلم القول ثبوت دميين فى الميت ليلتين (فتأمل) و به قابل للمناقشة من وجوه - فالانصاف عدم حلوه عن قوة بحسب الدليل او لم يكن خلاف الاجماع .

و ما لحكم الثانى - فقد يقال - ان اكثر مصوص الدم فى الميت فى جميع الليالى - يبقى صحيح جميل - وحر على - وصحيح صفوان .. اما الاخير فهو مروى فى الوسائل هكذا (سألتى بعضهم عن رجل مات ليالى مسي) و عليه فهو ايضا فى الميت فى جميع الليالى .. وحر على ضعف السند واما صحيح جميل - فهو فى مقام بيان الفرق بين الميت بمكة - والميت خارج مكة الذى هو بحكم مسي كما مر ولا اطلاق لهم من هذه الجهة فاداً لادلل على وجوب الدم فى لميت ليلة او ليلتين بل صحيح العيص الثانى يدل على عدم وجوبه فى الميت ليلة و حدة - بل و كث صحيح سعيد (و توجهه عيه) اولان انكار اطلاق صحيح جميل من هذه الجهة فى غير محله .. فان مورد هذا الاطلاق قوله من زار مسم فى الطريق و الدال على الحكم الذى اريد فى الحملة ثابته .. و ثابته .. ن صحيح صفوان مروى فى المنتهى و لحدائق و لريص و الجواهر و المستند و غيرها مما رتباه من الكتب بالسحو الذى ذكرناه فهو صريح فى لميت ليلة و حدة و الجمع بينه و بين صحيح العيص لا يصح .. قبل من حسن صحيح صفوان على الاستصحاب كما فى المسند .. فان اهل العرف يرونهم متعارضين .. د قوله عليه دم شاه .. بهاقت قوله ليس عليه شيء و لترحيع مع صحيح صفوان (فالمحصل) انه يجب الدم فى ليلة .. ودمان - فى ليلتين و ثلاث فى جميع الليالى .

حوار المييت بغير مسي لدوى الاعذار

٩. - لاخلاف فى بهيجور الميت بغير مسي لاشخاص - ووقع الخلاف فى جواره لآخرين - والقسم الاول - اصناف . ١ - ذو الاعذار بالعدو المانع عن التكليف فى سائر الاحكام كما لو كان الميت به حرجاً او ضرراً - فان ادله فى الضرر والحرع كما ترفع سائر الاحكام المخرجية ككثرت رفع هذا الحكم - ومن الاعذار الخوف على النفس او الضع او المال المحرم .. ومهاتمريض المريض الذى يخاف عليه .. ومهاوجود

ما يصح عدم اوجاض الجمع منه كغيره لاحتجاجه و غيره و عن المنتهى الاجماع على ذلك
وهو يسقط لعداء نسا كما عن العبة - ام لا - كما في المستند و جهن تقدم في
القرع السابق .

٢- لجهل غير المقصر - والناسي - ومدرک مستثما حديث (١) لرفع الدل
على رفع الحكم صدره في الاول - و وافقه في الثاني (و د) لجاهل المقصر وحديث
الرفع لا يشمله وقد دعوا لاجماع على انه يحكم العامد - وما قبل من معسورة الجاهل
في فعال الحرج لم نشأ ليدبحوا الكرى الكلية وقد تقدم حكم فدانها

٣- الرعاة - وفي المسهي لا يعلم خلافا في الترخص - و سدله في المنتهى
ان الميت بمعنى مثلهم يشق عليهم فيكون معادله في الحرج - وعليه - والحكم بدور
مدار اضطرار الراعي وعدمه - ولا يصح لحكم بهذه كنية - انهم الا ينقل ان افاده من
قبل حكمة لتتبرع والا فدلل لحكم اتفاق اصحاب - وعليه - فينتي الحكم على وجوده
(وفصل) بعضهم كالمصنف في المنتهى والشهد - بين ما اذا غربت الشمس عنه بمعنى
يجب عليه الميت بها و غيره فلا يجب واستحسنه في محكي كشم اللثام (وفي الجواهر)
قلت المدار على ارتفاع العذر وعدمه و الا لو فرض احتياج لرعاة الى السرعة
ليلا كان لهم ذلك و ان غربت الشمس لهم معنى انتهى و هو حسن ان كان مدرک
الحكم ادله في الحرج و ان كان لمدرک الاجماع فالمنقضى منه ما لو لم تغرب الشمس
عليهم بمعنى .

القسم الثاني اهل سقنة الحاح - و حص في المسهي و عن غيره - استثناء اهل
السقنة باولاد عيسى بن عبد المطلب ومدرک لحكم حرم الناس اعين المتقدم وهو
محتص بالناس منه و ن سى على العدى لادمن التعدى الى كل ساق و ان لم يكن
من اولاده و وجه التعدى حمل قوله ^{في} في الخبر من اجل سقنة الحاح على لتعيل
وتعدي عنه - و ن سى على عدم العدى - فلا وجه لثبوت الحكم لا ولاده مع ان

الحبر صعب .

في وجوب رمي الحمار الثلاث ايام التشريق

(٩) يحب ان يرمى في كل من (اليومين) اى الحادى عشر و الثانى عشر (الحمار الثلاث كل حمرة في كل يوم بسبع حصيات) ، لا خلاف محقق احده فيه كما اعترف به بعضهم كذا في الجواهر - و في المنهى و لا بعدم خلافا في وجوب الرمي . و تفصيل لقول بالبحث في موارد .

١٠- يترجح ان يرمى كل يوم من ايام التشريق كل حمرة من الحمار الثلاث اجماعا

محققا و يشهد له بصوص متواترة - منها صحيح (١) اس عمار عن ابي عبد الله عليه السلام رم في كل يوم عند روال الشمس و قل كما قلت حين رميت حمرة لعقه سوابدا بالجمرة الاولى فارمها عن يسارها من بطن لميل و قل كما قلت يوم البحر ثم قم عن يسار الطريق فاستقص انقله و احمد الله واثن عليه وصل على النبي و آله ثم تقدم قليلا فتدعو و تستله ان تنقل منك ثم تقدم ايضا ثم فعلت عبد الثالثة واصنع كما صنعت بالاولى و تنف و تدعو ثم كما دعوت ثم تمضي الى الثالثة و عيبك السكية و الوقار فارم و لا تنف عنها و حسن (٢) اس ادينة عنه عليه السلام عن قول الله تعالى ارحم الاكر قال عليه السلام ارحم الاكر الوقوف يعرفون رمي الحمار و يحوهما عمرهما . مما سيمر عليك

اما الخلاف في ان ذلك واجب كما هو المشهور بين الاصحاب و المعروف بينهم كما عن المدرك و الدخيرة و لا يعلم فيه خلافا كما في المنهى بل بالاجماع كما عن المفاتيح - ام يكون مستحبا - كما عن السان و الجمل و لحمل و العقود و لتهديب و لاسكافي و اس البراح حيث عدوه من السنة . و ان كان المصنف في المنهى

١ - ذكر صدره في الواسائل - في الباب ١٢ - من ابواب رمي جمرة العقبة - الحديث ١

و ذكر ذيله - في الباب ١٠ - من تلك الابواب - الحديث ٢

٢ - الواسائل - الباب ٤ - من ابواب العود الى مي - حديث ١

ره حمل كلام الشيخ على ارادة مائب وجوبه بغير الكتاب - وحمله بعضهم على رمي جمرة العقبة - واستظهره الفصل المرقى من الجمل و لقود و قد مر - لمسوق الى الطرمي استحباب مائت مئ كنه و عن المعبد ان فرض الحج لآحرم والتلبية والطواف والسعي والموقفان وما بعد ذلك من بعضها او كدس بعض

يشهد للاول صحيح ابن عمار المتقدم - بل و حسن من ادسه و صحيح (١) آخر لاس عمار عن الصادق عليه السلام في رجل احدث وحى وعشرين حصاة فرمى بها وراحت واحدة فلم يدريهن نقص قال عليه السلام فليرجع و ليرم كل واحدة حصاة الحديث و صحيحه (٢) الثالث عنه عليه السلام في امرأة جهلت ان ترمى لجمار حتى نفرت لى مكة قال عليه السلام فليرجع فليرمى لجمار كما كانت ترمى والرجل كثر و فوى (٣) عمر بن يزيد عنه عليه السلام من عقل رمى الجمار او بعضها حتى تمضى بام التشريق فعنه ان يرميها من قابل فان لم يحج رمى عنه و ليه - فان لم يكن له ولى استعان برجل من المسلمين يرمى عنه فانه لا يكون رمى الجمار الا بدم لشريق الى غير ذلك من النصوص الواردة المذكورة فى الايوب المختلفة من الوسائل وغيرها من كتب الحديث وليس درائها ما يصلح ان يوجب صرفها عن ظاهرها - فوجوبه حال عن الاشكال

٢٠- يجب ان يرمى كل حجرة فى كل يوم سبع حصيات بالاحماع و يشهد به صحيح ابن عمار المتقدم وصحيحه (٤) ايضا عن ابي عبد الله عليه السلام فى حديث فى رجل رمى الجمار فرمى الاولى باربع والاخرتين بسبع سبع قال عليه السلام يعود فيرمى الاولى بثلاث وقد فرغ و ان كان رمى الاولى ثلاث و رمى لآخرتين بسبع سبع فليعد وليرمهن جميعا بسبع سبع - وان كان رمى الوسطى ثلاث ثم رمى الاخرى فليرم الوسطى بسبع وان كان رمى الوسطى باربع رجع فرمى ثلاث و نحوهما

١- الوسائل - الباب ٧ من ابواب العود الى مى حديث ١

٢- ٢- الوسائل - الباب ٣ - من ابواب العود الى مى حديث ١- ٢

٣- ٢- الوسائل - الباب ٦ - من ابواب العود الى مى حديث ١

غيرهما مما مروى .

٣- ان القود المعثرة في رمي حمرة العقبة المتقدمة معثرة في المقدم ايضاً

بلا خلاف والصواب شاهد به .

في اعتبار الترتيب في رمي الجمار

و يجب مراعاة على ما تقدم لترتيب - بان (يبدء بالحمرة الاولى) وهي بعد احمرات من مكة وهي الى بلى لمشر (و يومئها) ثم يرمى الثانية وهي لوسطى - ثم حمرة العقبة التي مرنا بها في عمل يوم الحرة بخلاف - وفي الجواهر بل الاجماع بقسمه عليه بل المحكي منه صريحاً وظاهراً مستفيض انتهى - و يشهد به بصوص كثيرة . كصحيح (١) معاوية بن عمار عن امي عبد الله رضي الله عنه في حديث - و ابدأ بالجمرة الاولى فرمها عن يساره من بطن لمسل - وقل كما قلت يوم للحرم قم عن يسار الطريق فاستقل فضلة واحمد الله واثني عليه وصر على النبي وآله ثم تقدم قليلاً فتدعو وتسأله ان يتقل معك ثم تقدم بصاً ثم افعل ذلك عند الثانية واصبح كما صعدت بالاولى ونقف ويدعو الله كما دعوت ثم يمشي الى الثالثة و عليك الحكمة والوقار فرم ولا تنف عدها - وبحوه غيره الا في طرف من تلك الاحاد .

ثم ان المعروف بين الاصحاب - استحباب ان يرمى حمرة العقبة - (عن يسارها) مكثراً داعياً ثم الثانية مكث ثم الثالثة مكث) وصحيح ان عماراً شاهد بذلك كله - (وعن) لخواص يستحب رمي الاولى عن يساره - و بحوه - عن بعض نسخ الشرايع - و يرد طاهر الصحيح - وان المراد من يسارها في الحديث حاشا اليسار بالنسبة الى المتوجه الى الفضلة فيجعلها ح عن يمينه فيكون بطن المسيل لابه عن يسارها كما صرح به المحقق في محكي لنا .

وقد تقدم في رمي حمرة العقبة يوم الحرة به يستحب ان يستقل حمرة العقبة

يستدبر الفضلة - وفي الاولتين يستقل الجمرة فراجع ما ذكرناه .

٤- (ولو نكس عاد على ما يحصل معه الترتيب) عمدي كان المكس وغير عمدي ملاحاف وفي التذكرة عند عمدائنا - وفي الجواهر بل الاحماع بقسميه عليه ويشهد به نصوص - كصحيح (١) ابن عمار عن لصادق عليه السلام في حديث في رجل رمى الجمار رمى الاولى باربع و الاخرى سبع سبع . قال عليه السلام يعود فرمى الاولى بثلاث وقد فرغ - الحديث وصحيح آخر (٢) لاس عمار عن اسمع الله (ع) ان قلت له لرجل يرمى الجمار مكوسة قال عليه السلام يعيدها على الوسطى و حمرة العقبة وحسن (٣) مسمع عنه عليه السلام في رجل سى رمى الجمار يوم النسي فبدأ بحمرة العقبة ثم الوسطى ثم الاولى . يؤخر ما رمى يرمى الوسطى ثم حمرة العقبة وصحيح (٤) الحلبي عنه عليه السلام في رجل رمى الجمار مكوسة قال عليه السلام يعيدها على الوسطى و حمرة العقبة (ومقتضى) اطلاق لخصوص عدم لفرق بين العائد والناسي والجاهل - ومقتضى القاعدة ايضا ذلك .

هد اذا قدم المناحره على جميع رميات المتقدمة ولو قدمها على بعضها . فان كان ما قدمه اربعاً فما فوق اتم النافية من المتقدمة من غير اعادة المناحره . وان كان اقل منها اعد المتقدمة بجميع رمياتها ثم انى بالمناحره . ملاحاف في ذلك الا عن علي بن بابويه ويشهد به خبر (٥) علي بن اسباط قال ابو الحسن عليه السلام اذا رمى الرجل الجمار اقل من اربع لم يحربه اعد عليها وعلى ما بعدها وان كان قد اتم ما بعدها . واذا رمى شيئاً منها اربعاً سى عليها ولم يعد على ما بعدها ان كان قد اتم رميه وصحيح (٦) معاوية بن عمار عن اسمع الله عليه السلام في رجل رمى الحمرة الاولى بثلاث والثانية بسبع والثالثة بسبع قال عليه السلام يعيد برميهن جميعاً بسبع سبع قلت فان رمى الاولى باربع والثانية بثلاث والثالثة بسبع قال عليه السلام يرمى الجمرة الاولى بثلاث والثانية بسبع ويرمى جمرة العقبة بسبع قلت فانه رمى الجمرة الاولى باربع والثانية باربع والثالثة

١-٥-٦- الوسائل - باب ٤ - من ابواب العود الى متى حديث ١-٣-٢

٢-٣-٤- الوسائل - الباب ٥ - من ابواب العود الى متى حديث ١-٢-٣

يسع قال ^{بطل} يعبد في رمي الأولى ثلاث والثانية ثلاث ولا يعيد على لثالث ونحوهما غيرهما - وحاصل هذه النصوص انه يحصل الترتيب المأمور به في رمي المتاحرة بعد ما رمى اربع حصيات على المتقدمة .

ومقتضى إطلاقها ن لباسي والجاهل والعامد متساوون في الساء على الأربع - كما في به في محكي المسوط والخلاف والجامع والتحرير والتامخيص واللمعة (و عن) المصنف في جملة من كسه والشهيدان المحققان لباسي - وعن سيد المدرك نسبة التخصيص به او بالجاهل الى اكثر الاصحاب بل نسب الى المشهور وقد استدل له بوجوه (الاول) من المصنف وهو ان الاكثر انما يقوم مقام بكل مع السبان (واورد عليه) انه اعادة للمدعى - ووجهه صاحب الجواهر انه بان المراد ان الاصل عدم قيام غير ذلك مقامه بالنسبة الى الترتيب (وفيه) انه انما مع عدم الاطلاق للنصوص المتقدمة من مقتضى طلاق ادله لترتيب الروم انما يقع رمت المتاحرة بعد تمام رميات المتقدمة ولكن عرفت دلالة الدليل على ذلك وبه يخرج عن الاصل المشار اليه (الثاني) ما عن الروضة انه مهي عن رمي للاخفة قبل اكمال السابقة - والمهي يوجب الفساد (وفيه) انه على فرض الاطلاق لثلاث نصوص لا يكون الاخفة بعد اكمال الأربع مهيها عنها (مع) انه اجتهد في مقاس النص (لثلاث) ما في الجواهر قل ضرورة عدم شموله في النص - للعامد لثبوته فلا يصرف اليه القول المعنى عنه الجواب (وفيه) ان بكرة فرد وعلة آخر - لانصلح مشأاً للانصراف لتعبد للاطلاق (الرابع) ما في الجواهر ايضا قل مصافاً الى حمل فعل المسلم على الصحة - والظاهر ان مراده انصراف النص عن العامد لاجل ذلك - وهو ايضا كما ترى غير صالح لان يكون مشأاً للانصراف (الخامس) ما في الجواهر ايضا وهو اطلاق ما دل على وجوب الترتيب المقتضى لفساد لسابق المعتصد بما سمعته من موسى الاصحاب (وفيه) ان نصوص الباب حاكمة على ادلة الترتيب - فان ثبت قلب انها مقيدة لاطلاقه (فالمنحصر) ان لاظهر هو الشمول للعامد ايضا .

ثم ان لصووص المتضمنة لاعددة رمي اللاحقة اذا كان ما اتى به من رميات السابقة اقل من الاربع مصرحة باعددة رميات السابقة بصافلا يكفي اكمالها مع ما بعدها كما هو صريح معظم لغتاوى (ف) عن القواعد والتحريرو والتذكرو والمنتهى من تكميل الباقي واعددة ما بعده للاصل (ضعيف) فانه يحرج عن الاصل بالنص (بعم) لو كان انقص في الاحيرة كملها واكتفى به من غير فرق بين الاربع وغيرها .. لعدم دليل على وجوب الموالات بين الرميات و الاصل يقتضى عدم غيرها ولا ترتيب عليه بعدها .

وقت الرمي

٥- (و وقت الرمي ما بين طلوع الشمس الى غروبها) كما عن المشهور (وعن) جماعة محدثهم في امداء وعن آخرين في لمتهى - فمن الوسيلة والاشارة وولد الصدوق بامداه وللهرو هو طلوع الفجر - وعن الخلاف والعبه واصحاب و لخواهر ان امداء الروال - وعن الصدوق ان منتهاء الروال .

والمصوص على طوائف (ومها) ما يدل ان وقته لهار كصحيح (١) يريد العلى عن ابى عبدالله (ع) عن رجل سى رمى الحمرة الوسطى في اليوم الثاني قال (ع) فليرمها في اليوم الثالث لما فاتته و لما نحت عليه في يومه وحر (٢) عبدالله بن سنان عنه (ع) عن رجل افاض من جمع حتى انتهى الى مى فعرض له عارض فلم يرم حتى غابت الشمس قال (ع) رمى دا اصبح مرتين مرة لما فاتته والاخرى ليومه الذى يصبح فيه الحديث ومقتضى اطلاق هذه المصوص حوار الرمي ما بين طلوع الفجر الى غروب الشمس (ومها) ما يدل على حوار الرمي بعد طلوع الفجر وقبل طلوع الشمس كحجر (٣) على من عطه اقص من المرد لغة بليل انا و هشام بن عبد الملك

١-٢ - الوسائل الباب ١٥ من ابواب رمي جمرة العقبة حديث ٣-١

٣ - الوسائل الباب ١٢ من ابواب رمي جمرة العقبة حديث ٣

الكوفي فكان هشام حائفا فابهاها الى حمزة العقبة طلوع المحر فقال لى هشام اى شىء احدثنا فى حجنا فحس كك اذ لقنا ابو الحسن موسى (ع) فدرمى الجمار و انصرف فطابت نفس هشام (ومنها) ما يدل على ان وقته الروال كصحيح (١) معاوية ابن عمار عن الصادق (ع) ارم فى كل يوم عند روال الشمس - وهذا يدل على ان المبدأ والمنتهى هو الروال (وسها) ما يدل على ان مداه ارتفاع النهار - كصحيح (٢) جميل عنه (ع) فى حديث قلته الى متى يكون رمى الجمار فقال (ع) من ارتفاع النهار الى غروب الشمس (و منها) ما يدل على ان وقته ما بين طلوع الشمس الى غروبها كصحيح (٣) منصور عن ابي عبدالله (ع) رمى الجمار ما بين طلوع الشمس الى غروبها وصحيح (٤) زرارة وابن اذينة عن ابي جعفر (ع) فى حديث هو والله ما بين طلوع الشمس الى غروبها ويحويهما صححا (٥-٦) صفوان بن مهران ومصور .

اما الطائفة الاولى فلو سلم اطلاقها - بعيدا دل على ان المبدأ طلوع الشمس واما الثانية فهي قضية فى واقعة فعله ^{كفعل} كان حائفا مثل هشام - او مرصدا وله عند آخر سياىنى انه يجوز لهؤلاء التقديم. واما الثالثة فهي محمولة على ارادة الفصل لصراحة ما بعدها فى ان وقته اوسع من ذلك سيما صحيح زرارة وابن اذينة - واما الرابعة فهي اما محملة او طاهرة فى ارادة طلوع الشمس من ارتفاع النهار فعلى الثاني يتحدد مصوبها مع الخامسة و على الاول بين احتمالها بها - والطائفة الخامسة لامعارض لها - وبما ذكرناه طهر مذارك ساير الاقوال و ضعفها - كما طهر مذرك القول المشهور المصور - وطهر ايضا ان فصل اوقاته الروال .

(و) كيف كاد (لايجوز الرمي لئلا) لما عرفت بل جميع الطوائف الخمس شاهدة به (الا للمعدور كالثائف والرعاه و المرضي و العبيد) بلا خلاف -

١ - الوسائل الباب ١٢ من بواب رمي حمزة العقبة حديث ١

٢-٣-٤-٥-٦- الوسائل الباب ١٣ من بواب رمي حمزة العقبة حديث ١-٢-٣-٤-٥-٦

لا اشكال في غير المريض - ويشهده بصوض كثيرة كصحيح (١) عبدالله بن سنان عن اصادق عليه السلام لابس من يرمى الحائف بالليل ويبيض بالليل و موثق (٢) سماعة عنه عليه السلام رخص للعدو الحائف والراعى في الرمي ليلا وصحيح (٣) محمد بن ابي مسلم عنه عليه السلام في الحائف لابس فان يرمى الجمار بالليل ويبيض بالليل ويبيض بالليل ونحوها غيرها .

واما المريض فالظاهر تما لهم على انه يجوز له الرمي بالليل - اما الكلام في مدركه فقد استدلوا له بحصر ابي بصير (٤) سالت ابا عبدالله عليه السلام عن الذي ينبغي له ان يرمى بلبس من هو قال عليه السلام الحائفة والمملوك الذي لا يملك من مره شبها و الحائف والمدين والمريض الذي لا يستطيع ان يرمى بحمل الى الجمار فان قدر على ان يرمى والافارم عنه و هو حاضر (و لكنه) ربما يناقش في دلالة نظرا الى جوار كون قوله المريض - متده أحبره بحمل و يكون بيانا لحكم المريض ولم يكن معطوفا على سابقه - وهو حسن فلا دليل على استثنائه .

و مقتضى اطلاق اكثر الصوض و المتاوى عدم الفرق بين الليلة السابقة و اللاحقة - وان كان ماورد في حمرة العقبة ظاهرا في الليلة البقرة - الا انه لا مفهوم له كي يقيد اطلاق عبره من الصوض . وقال سيد المدارك والظاهر ان المراد بالرمي ليلا رمي حمرات كل يوم في ليلته ولو لم يتمكن من ذلك لم يعد جوار رمي الجميع في ليلة واحدة لانه ولي من ترك و التأخير وربما كان في اطلاق بعض الروايات المتقدمة دلالة عليه انتهى واستحسنه جمع ممن تأخر عنه .

٦- (فاذا اقام اليوم الثالث) من ايام التشريق (وماها ايضا) بلا خلاف و الصوض المتقدمة شاهدة بهوسيمر عليك انه لو رمى في اليوم الثاني سقط عنه وجوب الرمي - اما الكلام فيما افاده (والادفن حصاه بمنى) و طاهر ذلك وجوه - وفي المنتهى - يستحب له ان يذبح الحصيات المحتصة بذلك اليوم بمنى - و الطاهر به لم يعت

بالاستحباب غير المصنف والشهيد وقعهما بعض من تاجر عنهما (اما) القول بالوجوب فهو بدعي السطلان (واما) الاستحباب فلم يقع على دليل يدل عليه (وربما) يقال ان خبر (١) الدعائم عن جعفر بن محمد عليهما السلام انه قال من تعجل النفر في يومين ترك ما بقي عنده من الجمار يسمى يدل عليه (لكنه) كما ترى لا يدل على استحباب الدوس (وهي المستند) ولكن يمكن ان تدعى بقوى الفاضل والشهيد في الدروس لان المقام مقام المسامحة (وبه) ان احذر (٢) من بلغ التي هي مدرك القاعدة لا تشمل فتوى العقي بل هي محتصة بما يروى عن المعصوم ^{عليه السلام} حسابا لدخل للحدث فيوعده بالافتاء به لا مدرك افتاء غير ما ابرل الله و يكون حراما - فالمتعين التوقف -

- ٧ - (٩) فدراسة (لوبات الليلتين غير مضي وجب عليه عن كل ليلة شاة الا ان يبيت بمكة مشتغلا بالعبادة) فدراسة في مسألة وجوب المسبب انه (يجوز ان يخرج بعد نصف الليل) .

في جواز النفر الاول للمتقى

(٩) يجوز النفر الاول لمن اتقى الصيد والنساء اذا لم تعرب الشمس في الثاني عشر من ذي الحجة (كما هو المشهور) و تمام الكلام في ضمن مسائل الاولى الحاج محير يعني ان يفر من مضي بعد الرمي في اليوم الثاني عشر من ذي الحجة وان يؤخر الى لفر الثاني وهو الثالث عشر منه بلا خلاف في اصل الحكم في الجمعة بل عليه الاجماع فيسميه ولم يحالف احد من الفقهاء فيه الا الحلبي فانه نسب اليه عدم حوار النفر الاول (وبشهادة) لحواره الآية الكريمة (٣) وادكروا لله في ايام ممدود - فمن تعجل في يومين فلاثم عليه ومن تاجر فلاثم عليه لمن اتقى - وقد فسرت الآية الكريمة

١ - المستدرك - باب ٧ - من ابواب النفر الى مضي حديث ٢

٢ - الوسائل - باب ١٨ - من ابواب مفصلة المبادات

٣ - سورة البقرة - الآية ٢٠٣

في الاحار بالنقرس - و ستأتي تلك الاحار في ضمن الفروع الآتية -وجملة من النصوص الآتية و لم اظهر بما يمكن ان يستدل به للحلي - فقوله محالف للكتب و السنة و الاجماع .

الثانية المقطوع به في كلام الأصحاب انه لايجوز النحر الأول الأيمن اتقى الصيد والسماء في احرامه ولو جامع في احرامه او قتل صيدا وان كفر عنه لم يجز له ان ينحر ويجب عليه ان يعيم الى النحر الثاني - وشهد به نصوص كثيرة كحبر (١) حماد بن عثمان عن الصادق (ع) في قول الله عزوجل فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه لمن اتقى الصيد يعنى في احرامه فان اصابه لم يكن له ان ينحر في النحر الأول حرمه (٢) الآخر عنه (ع) اذا اصاب المحرم الصيد فليس له ان ينحر في النحر الأول وصحيح (٣) حمل عنه (ع) في حديث ومن اصاب الصيد فليس له ان ينحر في النحر الأول وحرم (٤) محمد بن المنستير عن ابي عبد الله (ع) من اتى النساء في احرامه لم يكن له ان ينحر في النحر الأول - والجمع بين هذا الحرح وبين ما قبله يقتضى البناء على اعتبار الانتقاء من الصيد ومن النساء في حوار النحر الأول - واورد عليها (نارة) بصعب الاسد (واخرى) بان الآية الكريمة فسرت في النصوص الآخر بغير ذلك كما يظهر لمن راجع الروايات (وثالثة) بان مفهوم حرمان المنستير يعارض منطوق ما قبله وكذا العكس (ولكن يرد) الأول مضاف الى عدم تمامته في جميع النصوص والى ما سيأتى من نصوص اخردالة عليه ان استناد الأصحاب بوجوب جبره لو كان هناك ضعف - ويرد الثاني - انه يمكن ان يكون المراد بالآلة الكريمة المعنى الجامع - و النصوص المختلفة مبنية لمصاديق ذلك المعنى فلا تعارض بينها - ويرد الثالث - ان منطوق كل من الطائفتين احصى من مفهوم الاخرى فقيد اطلاقه .

الثالثة المنسوبة الى الطبرسى ان من اتقى الصيد والنساء في احرامه لايجوز له النحر الأول الا اذا اتقى الصيد الى انقضاء النحر الآخر (وعن) الحلي لايجوز النحر الأول الا

لمن تقى عما يوجب الكفارة مطلقا (وعن) ابن سعيد انه لايجوز لالمس اتقنى كل ما حرم عليه باحرامه .

واستدل للاول بحرف (١) معاوية بن عمار عن الصادق (ع) من يعرف النحر الاول متى يحل له الصيد قال (ع) اذ رآب الشمس من اليوم الثالث وحر حمدا (٢) عنه (ع) اذا صاب المحرم الصيد فليس له ان يسهر في النحر الاول - ومن يعرف النحر الاول وليس له ان يصيب الصيد حتى يسهر الناس وهو قول الله عز وجل فمن تعجل في يومين فلاثم عليه لمن اتقى فقال اتقنى الصيد (واورد عليهما) بانه لو تم دلتهما فعليه وحوب ابقاء الصيد وحرمة الصيد لادخاؤه في جوار النحر الاول (الا ان) لاصاب ظهورهما في شرطيته لجوار النحر بقية قوله وهو قول الله الح - و رشح مهمافي ذلك صحيح آخر (٣) لمعاوية عنه (٤) في قول الله عز وجل فمن تعجل في يومين فلاثم عليه ومن تأخر فلاثم عليه لمن اتقى فقال (٥) اتقنى لصد حتى يفرأهل منى الى لعر لآخر وهو صريح في ان ما جعل شرطا لجوار النحر الاول في الآية الكريمة هو بقاء الصيد الى النحر الثاني - واما آخره (٦) الثالث عنه (ع) يسعى لمن تعجل في يومين يمسك عن الصيد حتى يقضى اليوم الثالث فلا يدل على عدم لزوم داث - فاب سعى - لمن صهر في عدم اللزوم - ولا يعارض هذه النصوص - متقدم - فاد هذا لقول بحسب النصوص قوى لان عدم انقضاء الاصحاب به يوقف عن الانقضاء - ولا يحتاج طريق الحق .

وما القول الثاني فلم اظهر مدركه الادعوى انه لا خصوصية لصد لساء والمقدار على انقضاء ما يوجب الكفارة - وهي كما ترى

واما القول الثالث فاستدل له باطلاق الآية الشريفة - وحر (٥) من لم يسهر عن ابي جعفر (ع) قال لمن اتقى الرقت والفسوق والحدال وما حرم الله عنه في احرامه (ولكن) الاول يردده اجمال لاية الكريمة لعدم معلوميه معلق الانقضاء ولا مورد لانقضاء وقد فرست لاية في النصوص بما لا ينطبق على ما عايد وقد تقدم طرف مهم - واما الثاني فردد عليه

اولا انه صعب السد ولو كان الراوى هو سلام بن المستنير كما في غير الوسائل - فهو مسمى مجهول وان كان هو محمد كما في الوسائل فهو مهمل - وثانيا - انه لم يعمل به الاصحاب وثالثا - انه مجمل ايضا .

ثم ان المساق الى الدهن من اتقاء الصيد هو عدم قتله وعدم اصطاده كما صرح به الشهيد لثاني وسيد المدارك وصاحب الحواهر وغيرهم - كما ان المساق الى الدهن من عدم اتيان لساء عدم وطيهن (فهل) يلحق به سائر المحرمات المتعلقة بهن كالقنلة والتمس والطر ومشاكل وحها ان اطهرهما الذي لعدم الوجه للتعدى - لان الاحتياط حسن (ثم به) قل سد المدارك قد نص الاصحاب على ان الاتقاء معشر في احرام الحج وقوى الشارح اعتباره في عمرة التمتع ايضا لارتباطها بالحج ودخولها فيه والمسئلة قوية الاشكال انتهى (قول) طلاق النصوص اشامل لها ايضا يرفع الاشكال فما رده الشهيد الذي رده قوى (ثم) مقتضى طلاق النصوص عدم الفرق بين العامد والباسي والسهل - والفرق بين الصيد وغيره لوجود الكفارة في الاول - فلا عارق فيما هو محل البحث لعدم من ان النصوص ليست ظاهرة في ان لمدارعى ما يوجب الكفارة وبذلك اجبتا عن الحل .

تدبير ربما اشكل من ظاهر قوله تعالى (١) ومن تأخر فلاثم عليه يعطى ان التأخير ربما كان مظنة للائم فعلى ذلك بقوله لا اثم عليه . مع ان التأخير افضل للاتمان بمناسبة اليوم الثالث - واجيب عنه باحوية اكثرها ذكرها سيد المدارك (ومها) ان لرحصة قد تكون عريضة كما في رفع الحرج والجناح في التقصير و لطواف فلمكان هذا الاحتمال رفع الحرج في الاستعجال والناحر دلالة على التخفيفين الامرين (ومها) ان اهل الجدية كانوا قريبين منهم من يحمل المتعجل آثما ومنهم من يجعل المتأخر آثما وبين الله تعالى ان لا اثم على واحد منهما (ومها) ان المراد عدم لائم على المؤخر لمن راد على المقام ثلاثة ايام فكانه قبل ان ايام متى ثلاثه فمن نقص فلا اثم عليه ومن راد عليها ولم

ينعزم مع عامة الناس فلائم عليه (ومنها) ان هذا من باب رعاية المقابلة والمشاكلة مثل (١) وجراء سيئه سيئه مثنها (ومنها) ما في الحد ثقب من المراد من ذلك رفع ما يتوهم من المفهوم الاول المقصود ثبوت الاثم على غير المعجل وابده بصحيح (٢) ابي اسوب عن ابي عبد الله عليه السلام قتل له اماريد ان تتعجل السرور كالت ليلة المرحين سأله فاي ساعة تنصرف قل (ع) لي اما لوم كذا فلا تنصرف حتى تزول الشمس وهذا اليوم الثالث وهذا ابصت الشمس فصر على كتاب الله فان الله عز وجل يقول الى ن قال فلو سكنت لم يبق احد الا تعجل ولكنه قد و من ناجر فلائم عليه - وهذا كوجوه اخر - من اراد الوقوف عليها فليراجع كتب التفسير

في الشرط الثاني لجواز النفر الاول

الرابعة بشرط في حوار النفر الاول شرط آخر وهو ان لا تعرب الشمس عليه اليوم الثاني عشر في مي - فلو عرفت الشمس عليه وهو يسمى لم يجر له النفر بل وجب عليه الميت بها ليلة لثالث عشر - بلا خلاف فيه - بن عن جماعة دعوى الأحماع عليه - وهو كك والنصوص شاهده به لاحظ صحيح (٣) معوية بن عمار عن ابي - عبد الله عليه السلام اذا عرفت في نذر الاول فان شئت ان تقيم بمكة وتبيت بها فلا بأس بذلك وقال اد جاء الليل بعد النذر الاول فتسمى فليس لك ان تخرج منها حتى تصبح وخبر (٤) ابي بصير عنه عليه السلام عن الرجل يفر في النذر الاول قال عليه السلام له ان يفر ما به وبين ان تسهر الشمس فان هو لم يفر حتى يكون عند عروها فلا يفر وليست تسمى حتى اذا اصبح وطلعت الشمس فسر متى شاء وصحيح (٥) الحلبي عنه عليه السلام من تعجل في يومين فلا يفر حتى تزول الشمس فان اذركه المساء بات ولم يفر ولم يكن

١ - سورة الشورى الآية ٤٠

٢ - الوسائل الباب ٩ من ابواب العود الى مي حديث ٤ .

٣ - ٢ - ٥ - الوسائل الباب ١٠ من ابواب العود الى مي حديث ٢ - ٤ - ١

استعادته من الآية الكريمة . فتقريباً تدل على ان محل التعجيل النهار فادا مضى و لم يتعجل فلو تعجل في الليلة الثالثة لزم كون تعجيله ليس في اليومين فيكون آثماً وهو المطلوب هكذا افاد العاقل المقداد

و لو ان تعجل و غرب الشمس قبل ان يتجاوز حدود مي وحب الميت لانه يصدق غروب الشمس عليه بمي . ومثقة لحط لا يوجب سقوطه . نعم لو تجاوز حدودها وغربت و ن لم يصل بمكة لاحتب الميت . ثم انه قد تقدم في مسئة الميت ان من تحب عليه البتوة بمي لو تركها يحب عليه دم شاة عن كل لنة (فان نقر) من لا يجوز له النهر الاول (كان عليه شاة) كما امر حكم تركه الرمي

واما من يجوز له النهر . فكما يسقط عنه وجوب الميت لما مر يسقط عنه وجوب الرمي وعن المتهنى في الخلاف عنه . وعن الاسكافي انه يرمى حصي ليوم اثنان عشر في الثاني عشر بعد رمي يومه . لكنه يحتاج الى دليل مفقود . والاصل يقتضي عدمه . كما ان الاصل يقتضي عدم وجوب الاستئانة وحيث ان وجوب العود مجتمع على عدمه . فيتعين سقوط وجوب الرمي في اليوم الثالث عشر (وابصاراً) طاهرهم الاتفاق على عدم وجوب القدية على من ترك الميت في الليلة الثالثة و كان يجوز له النهر الاول و لذلك قال الشيخ في محكي الخلاف والمبسوط من بات عن مي ليله كان عليه دم ومن بات عنها ليلتين كان عليه دم . فان بات الليلة الثالثة لاطرمه لان له العرفي الاول و قد ورد في بعض الاخبار ان من بات ثلاث ليال عن مي فعليه ثلاث دماء وذلك محمول على الاستصحاب او على من لم يرم في الاول حتى غابت الشمس انتهى (و يمكن) ان يستدل له مصافاً الى تسالم الاصحاب . . و الى ان القدية كفارة او حبران و على التقديرين لا مورد لها مع ترخيص الشارع في ترك الميت . فان ما دل على ثبوت الدم في ترك ميت كل ليلة لا إطلاق له يشمل ترك الميت في الليلة الثالثة . فتدبر

عدم جواز النفر في الاول قبل الزوال

(١) و المأخر في الاول يخرج بعد الزوال و في الثاني يحوز قبله)

بلا خلاف الامام المصنف ره في التذكرة حيث قال باستحباب التأخير الى ما بعد الزوال قال ويمكن حمل كثير من العبارات عليه - واستدل للاول - بصحيح (١) معاوية عن الصادق عليه السلام اذا اردت ان تنفر في يومين فليس لك ان تنفر حتى تزول الشمس وان تحرت الى آخر انام التشريق و هو يوم النحر الاخير فلا تنسئ عليك اي ساعة نفرت قبل لزوال او بعده وصحيح (٢) الحلبي المتقدم - من تعجل في يومين فلا ينفر حتى تزول الشمس و صحيح (٣) الخزاز المتقدم - اما اليوم الثاني فلا تنفر حتى تزول الشمس و صحيح (٤) الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام عن الرجل ينفر في النفر الاول قبل ان تزول الشمس فقال لا ولكن يحرج نفسه ان شاء ولا يحرج هو حتى تزول الشمس وهذه المصووص و ان كانت طاهرة في وجوب التأخير - الى ما بعد الزوال وبها يقيد إطلاق خبر (٥) ابي بصير المتقدم - له ان ينفر ما يشاء ان تنفر الشمس - و يحسن على رادة ما بين الزوال والغروب - كما ان بهائين اجمال صحيح (٦) جميل عن الصادق عليه السلام لا بأس ان ينفر الرجل في النفر الاول الى ان قال و كان ابي عليه السلام يقول من شاء رمى الجمار ارتفاع النهار ثم ينفر - بحمل ارتفاع النهار على لزوال - وان كان يردده انه خلاف الظاهر جدا - سيما وان ارتفاع النهار جعل طرفا للرمي اللهم الا ان يقال انه ايضا مطلق حقيقى بما مر (الا انه) يعارضها خبر (٧) زرارة عن ابي جعفر عليه السلام لا بأس ان ينفر الرجل في النفر الاول قبل لزوال - والجمع بينهما في المصووص المتقدمة يقتضى حملها على ارادة الاستحباب منها - ولكن ضعفه في نفسه للجتهالة - ولا عراض

الاصحاب عنه يجمع عن العمل به (واما ما قيل بان الواجب انما هو الرمي والبيتوتة والاقامة في اليوم مستحبة فاذا رمى حذر العير متى شاء فاجتهاد في مقاس النصوص الصحيحة المعمول بها - فما قدوة المشهور هو المصنوع .

ثم به قد ظهر مما مر من النصوص ان من يعرف العير الثاني يجوز له النحر في اى ساعة من النهار شاء بعد الرمي (وعن) النهاية والموسط والمهذب و لغيره غيرها اختصاصه بعير الامام و ن عليه ان يصلى الظهر بمكة - وعن جماعة استحباب ذلك له - واستدل الاول بصحيح (١) اجلى عن ابي عبد الله (ع) يصلى الامام الظهر يوم العير بمكة - ولكن حذر (٢) ابوبن يوح كنت اليه ان اصحاب قد اختلفوا عما قيل بعضهم ان لعير يوم الاحد بعد الزوال افضل وقال بعضهم قبل الزوال فكتب (ع) اما علمت ان رسول الله (ص) صلى الظهر والعصر بمكة ولا يكون ذلك الا وقد عرف قبل الزوال - بدل على مساواة الامم و غيره في هذا الحكم وان افضل للجمع العير قبل الزوال وانه ليس بالحكم لزوما فتدبر .

لونسى رمى يوم قضاء

خاصة في بيان مسائل - الاولى (ولونسى رمى يوم قضاء من العدد) بلا خلاف فيه وفي لجواهر بل الاجماع بقسمه عليه .. ويشهد به نصوص كصحيح (٣) عبد الله بن مسعود عن ابي عبد الله (ع) عن رجل افاض من جمع حتى انتهى الى منى فمر من له غارض فلم يرم حتى عانت الشمس قال (ع) يرمى اذا اصبح مرتين مرة لما فاته والاخرى ليومه لدى يصبح فيه ويلفرق بينهما يكون احدهما مكرة وهى للامس والاخرى عند زوال الشمس - وصحيح (٤) معوية بن عمار عن الصادق (ع) في حديث قال قلت - الرجل ينكس في رمى الحمار فيبدأ بحجرة العقبة ثم الوسطى ثم العظمى قال (ع) يعود فيرمى الوسطى ثم

١-٢- الوسائل - ١٢٥ - من نوب العود الى منى حديث ١-٢

٣- الوسائل - باب ١٥ - من نوب رمى حجرة العقبة حديث ١

٤- الوسائل - ٥٧ - من نوب العود الى منى حديث ٤

يرمى حمرة العقبة وان كان من العدد - ونظام الكلام بالبحث في فروع .

١٠- المشهور بين الاصحاب انه يجب ان يكون القضاء (مقدما) على الاداء - صحيح ابن سنان يشهده (واورد عليه) سيد الرصاص بان الصحيح امر بالتقديم مقبدا بقيد وهو كون احدهما نكرة والآخرى عند زوال الشمس - وهذا القيد استجابي لصحيح (١) آخر دال على انه يفرق بينهما ساعة - ولانفاق الاصحاب على حوار الجمع بينهما - فيكون الامر بالتقديم استحبابا (وفي) انه قد مر مرارا ان المولى دا امر بامور ورحص في ترك بعضها دون آخر يكون ما رخص في تركه مستحبا وعبره وحيا من دون ان يبرم محذور استعمال النافذ في اكثر من معنى واحدا لا الواجب والاستحباب خارجان عن حریم الموضوع له والمستعمل فيه - فلا مانع من كون لقيد استجابيا - واصل التقديم واحدا - فالأظهر وجوب تقديم القضاء على الاداء - ٢- لافرق في وجوب القضاء من ما لو ترك الرمي بسبب - او جهلا - او اضطرارا او عمدا - وفي جميع لفروض يجب القضاء كما هو المعروف بين الاصحاب - واطلاق الصحيحين شاهد لذلك .

٣- حكم سبيل رمي حمرة واحدة ورمي حمرتين - حكم سبيل رمي الثلاث لاطلاق صحيح ابن سنان المتقدم - وصراحة صحيح معاوية الذي تقدم آثما في سبيل رمي حمرتين - وصراحة صحيح (٢) العلوي عن ابيه عليه السلام عن رحن عليه السلام رمي الحمرة الوسطى في اليوم الذي قد انقضى فليرميها في اليوم الثالث لما فاته ولما يجب عليه في يومه قلت فان لم يذكر اليوم النهر قد انقضى فليرميها ولا شيء عليه - في سبيل رمي حمرة واحدة .

٤- ادعى رمي حمرة من الحمار واراد الاثنان به فهل يجب عليه ان يعد رمي الحمرة المتاحرة ام لا قولان - مقتضى القعدة - هو الاول (لا) لما قل من ان الامر

١- الوسائل - باب ٣ - من ابواب العود الى منى حديث ٣

٢- الوسائل - باب ١٥ - من ابواب رمي حمرة العقبة - حديث ٣

بإتيانه في العديس امر أقصائيا بل هو توسعة في الوقت فإنه خلاص الظاهر (بل) لانه ترك رمى المتقدمة فرمى لمساخرة باطل لفقد الشرط وهو الترتيب فيجب قصائمه ايضا (ولكن) ظاهر صحيح المعنى المقتصر على قضاء رمى الوسطى عدم وجوب إتيان رمى المتاخرة (اللهم) الا ان يقال ان صحيح (١) ان عمار المصريح ضمن بكس يانه يرمى الوسطى ثم يرمى جمرة العقبة و ان كان من العبد بل على لزوم الاتيان به و به يرمع البدع يظهر صحيح المعنى الذي ظهوره ليس الامن حقه عدم التعرض لوجوب رمى المساخرة - فالأظهر هو لزوم الأعادة .

٥ - قال سيد المدارك قد امة نسفى ايقاع الغائت بعد طلوع الشمس و ان كان الظاهر حوار الاتيان به قبل طلوعها لاطلاق الاحار - وفيه (اولا) ان مدول على لزوم كون رمى الجمار بعد طلوع الشمس عام شامل للغائت والحاصر ولا حله بحمل قوله بكرة في الحر - على ارادة طلوع الفجر كما اعترف به في محكي كشف اللثام (وثانيا) ان الظاهر من الامر باتيان شيء له قيود وشروط ثانيا - اعتبار جميع تلك القيود والشروط في المأمورة التي - فلو امر لمولى باعادة صلاة الظهر يفهم العرف اعتبار جميع ما ينعثر في الأصل في المعادة - وكذا في سائر الموارد - ففي المقام امر الشارع باتيان المأمورة في الغد - فظاهره اعتبار جميع ما ينعثر في الرمي لادائي في المأمورة القصائي كما لا يخفى - فالأظهر لزوم كونه بعد طلوع الشمس كما عن المنتهى التصريح بذلك

٦ - مما ذكرناه طهرانه يستحب ان يكون ما يرميه لأمسه عدوة وما يرميه ليومه عند الزوال كما صرح به المصنف وغيره ودونه في الفصل التعريق بينهما ساعة لصحيح (١) بن عمار عن الصادق (ع) في حديث يرمى متفرقا بفصل بين كل رميتين ساعة - و حيث ان الساعة في لسان الاحاد ليست خصوص ما هو المصطلح في هذه لارمه فيحصل الفصل

١ - اوسائل - الباب ٥ - من ابواب العود الى مي - الحديث ٢ -

٢ - لوسائل - باب ٣ - من ابواب العود الى مي - حديث ٣ -

دالمسمى . و يجوز ان يأتى بهما محتملا لما ادعاه سيد الرياض من الاجماع على جواز الاتيان بهما في وقت واحد .

حكم من نسي رمى حمره و جهل عينها

لمسألة الثانية (ولو نسي حمره و جهل عينها رمى الثلاث) كما صرح به عصر واحد . و استدله بوجهين (احدهما) ما في الجواهر - قال لا يمكن كونها الاولى فتبطل لاحبرتان . وفيه - انه بناء على ما حققناه في كتابنا - القواعد الثلاث - من انه لا تختص قاعدة الفراع باب الصلاة وانها تجري في جميع الابواب - تجري القاعدة في رمى كل من الاولين - وبحكم بانه رهاهما - ولانعارضهما قاعدة الفراع في رمى الثالثة - لعدم بقاء امره - اما لكون رميهما مطلقا لسبب - اولان المسمى رمى ما قبلها فرميهما بطل لفقد الشرط - فعلى التقديرين يكون الامر برميهما دقيقا و لم يمثل قطعا فلا تجري فيه قاعدة الفراع (ثانيهما) لعدم الاحتمالي بوجوب رمى احدهما - المقتضي للاتيان بالجميع (وفيه) انه يستحل هذا العلم الاحتمالي بالعلم يلزم رمى الاحيرة على جميع التقادير كما مر و الشك في وجوب رمى ما قبلها من الجمرتين - فيرجع في مورد الشك الى اصول المقتضية لعدم الوجوب (وقبل) ان موضوع وجوب القضاء عدم الرمي وعليه فيستصحب عدم رمى الاولى - وكذا - عدم رمى الثانية وبحكم بالزوم الاتيان بهما - ولا يصح ان يقال ان العلم الاحتمالي بعدم مطابقة احد الاصلين للواقع للعلم بان المشرك واحد يسمع عن حربائهما - فانه يتوجه عليه - ان العلم الاحتمالي مانع عن جريدن لاصلين اذ لزم منهما المخالفة العملية لتكليف لرومي والا فلا يكون مانعا من غير فرق بين لاصول التبرلية وغيرها (فلما) ان قاعدة الفراع الجارية في رمى كل من العظمى والوسطى توجب الساء على صحتهما (فالاطهر) الاكتفاء برمي الاحيرة وهي جمره العقبة .

ولو فاته دون الاربع من جمره و جهل تعبها كرره على الثلاث للعلم الاجمالي

من دون ان يكون هناك احلال - اد لو كان الفائت من الاولين لم تطل الاحيرة -
وهل بحسب الترتيب ام لا وجهان الاظهر هو الثاني اد المخصوص انه لا يجب الا
رمي وحده من العمرات ووجوب الباقي من باب المقدمة .

ولواته ثلث وشك في كونها من واحدة او اكثر رمتها عن كل واحدة .
ولو كان الفائت اربعاً وشك في كونها من واحدة فيجب اعادةها - فعلى المختار
يكفى عادة الاحيرة وعنى ما ذكره غير واحد في المسألة السابقة بعيد لجمع - او اكثر -
ولا يجب استيفاء شيء منها - فلا بعد القول بأنه يكفي ان يرمى كل واحدة من الجمرات
ثلاثاً - وذلك لما حقق في محله - من ان قاعدة الفراغ المقنضية لعدم وجوب
شيء لاتصح لمعارضه قاعدة الفراغ المصححة بل الثانية تجري مثلاً لو عمم به ام
ترك سجدة واحدة - او ركوعاً - فان كان المتروك هو الركوع بطل الصلاة وان
كان هي السجدة الواحدة فيجب قصاتها بعد الصلاة - وقاعدة الفراغ في الركوع مصححة
وقاعدة الفراغ في السجدة نافية لوجوب القضاء - ولا يصح ان يقال ان القاعدة تن
متعارضتان للعلم الاجمالي بترك احدهما - بل تجري قاعدة الفراغ في الركوع بلا
معارض - ووجهه اجمالاً ان قاعدة الفراغ في السجدة تعلم تفصيلاً بعدم حرمانها فيها
اما تركها - او لطلان الصلاة على فرض كون المتروك هو الركوع - وتمام الكلام في
رسالة فروع العلم الاجمالي التي صفاها بعض الافاضل تقريراً للاحداث .

في المقام - قاعدة الفراغ بالنسبة الى ترك اربع من كل واحدة تجري فانها
مصححة - اد لو كان المتروك اربعاً من واحدة تطل ويجب استيفائها واعادة ما بعدها -
ولا يعارضها قاعدة الفراغ عن ترك ثلاث فما دون من كل واحدة - وعليه يرجع في كل
منها الى اصالة عدم - واصالة عدم الحارية في ترك الثلاث من كل واحدة تقتضي
لرؤم ثلاث من كل منها - فتدبر فانه دقيق جداً .

في وجوب الرجوع لو نسي رمي الجمار حتى دخل مكة - ٢٧٣ -

حكم من نسي رمي الجمار حتى دخل مكة

الثالثة - (ولو نسي الرمي حتى دخل مكة رجع ورمى) مع بقاء أيام التشريق التي هي زمان الرمي بلا خلاف وبشهادة صحيح (١) معاوية عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت لرجل نسي رمي الجمار حتى أتى مكة قال عليه السلام يرجع فيرميها بفصل بين كل رميتين ساعة قلت فاته ذلك وخرج قال عليه السلام ليس عليه شيء ومثله حسبه (٢) (ومقتضى) إطلاقهما هو وجوب الرجوع من مكة و الرمي و ان كان بعد انقضاء أيام التشريق (لكن) صرح جماعة منهم الشرح بأنه اما يجب مع بقاء أيام التشريق وهو المتصور لو جهل - الأول - قوى (٣) عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام من أعمل رمي الجمار أو بعضها حتى تمضي أيام التشريق فعليه ان يرميها من قابل فان لم يحج رمى عنه وليه فان لم يكن له ولي استعان برجل من المسلمين يرمى عنه فانه لا يكون رمي الجمار الا أيام التشريق (والأبواب) عليه بصف السد لان في طريقه محمد بن عمر بن يزيد وهو لم يرد فيه توثيق ولا مدح يعتد به (في غير محله) لاسناد المشهور اليه حتى قال صاحب الجواهر لا يجد فيه خلافا فيتجر صفة بذلك (الثاني) ما مر من ان الامر باتان الشيء المأمور به المقيد بقبول والمحدود بحدود ظاهر في اعتبار جميع تلك القود فيه - وبصر عن ذلك بالاطلاق المقامي فيقتضى الاطلاق لتصوص في المقام اعتبار ذلك (ولعله) الى ذلك نظر صاحب الجواهر به حيث قال بل يمكن دعوى عدم تناول الاطلاق لهذه الصورة انتهى .

ثم ان ما ذكرناه يجري في الجاهل ايضا لو ردد النسي فيه ايضا لاحظ صحيح (٤) ابن عمار عن الصادق عليه السلام عن امرأه جهلت ان ترمي الجمار حتى بعثت الي مكة قال عليه السلام فلترجع فلترمي الجمار كما كانت ترمي والرجل كثر ورجوه حسبه (٥) عنه عليه السلام وفيه - قلت فانه نسي او جهل حتى فاته وخرج قال عليه السلام ليس عليه ان يعيد

ابن عمار والبطي جميعا عن ابي عبد الله (ع) الكسبر والمبطون يرمى عنهما قالوا ان الصبيان يرمى عنهم - وموثق (١) اسحاق بن عمار عن ابي الحسن موسى (ع) عن المريض ترمى عنه الجمار قال (ع) نعم - يحمل الى الجمره ويرمي عنه قلت لا يطبق ذلك قال (ع) يترك في مرله ويرمي عنه - وحبر (٢) داود بن علي البقوبي عنه (ع) عن المريض لا يستطيع ان يرمى لجمار فقال (ع) يرمى عنه - وصحيح (٣) حريز عن ابي عبد الله (ع) المريض المعلنور والمقضى عليه يرمى عنه ويطاف به - ونحوها غير هاتين النصوص وتام الكلام في ما يستعاد من هذه النصوص في طي فروع .

١- المعلنور تارة يكون شاعرا لذلك - فيجب عليه ان يباشر نفسه او يستنصب حاية الامر لادليل على كونه وقتئذ مصيفا فان قوله ^{في قوله} في قوى عمر بن يزيد المتقدم ونلم يكن له ولي استعان برجل من المسلمين يرمى عنه لم يقيد بسنة خاصة - وان لم يكن شاعرا - فالنصي عبر المميز الذي احرمه الولي لا يبعد القول بوجوب ان ياتي وليه به - واما غيره من الممدورين فلم يدل دليل على وجوب ذلك عنه على احد ولذا عبر الفقهاء عن هذا لتحكم بالجوار - وهو الذي يقصبه الاصل .

٢- هل يجب حمل المعلنور مع الامكان الى الجمره ثم يرمى عنه - ام يستحب ذلك بسبب الى طاهر الاصحاب الثاني . ولكن مقتضى موثق اسحاق هو الاول بالنسبة الى المريض واما في غيره فلا دليل على الامتناع ايضا .

٣- هل يشترط دون الرمي عنه كماض المسوط - ام لا يقتصر ذلك كما عن المنتهى وجهان - اظهرهما الثاني لاطلاق الأدلة هذا في الرمي عنه المتوجه المكلف والا فلا يسمى التوقف في عدم الاشتراط .

٤- لورمي عنه النائب فرال عدده - فان كان الوقت نافيا يجب عليه الاتيان به (لا) لما افاده في المستند - رداعلى القائلين بعدم الوجوب المستدلين به بان الامتناع يقتضى الاجزاء من ان الامتناع يقتضى الاجزاء عن الفاعل فيما امر به (فانه يرد) عليه

انه على فرض توجه الامر الى النائب اما يكون امر لمبوب عنه ساقطا للعذر او على فرض بقائه يكون الامر ن تحيير بين لاسخو تكليفين معيين كى لا يسقط احدهما بتمثال الآخر (ب) من جهة ان امر النائب بما يكون من قس لا و مر الاضطرابية المتوقعة على الاضطراب في ترك المأمور به في جميع لمدة المصروبه له - فمن رفع العذر في اثناء الوقت سكتف عدم الامر الاضطرابى من اول الامر - و عليه فلا يكون اتيانه مجزيا .

(٩) العامة (يستحب الإقامة بمعنى أيام التشريق) و ن كان يجوز له ن ياتى الى مكة تلك الايام لزارة البيت تطوعا .

ويشهد لعدم وجوب الاداء بها - مضافا الى اصل بعد حصاص الدليل على وجوب المبيت بالليل صحيح (١) حمل عن ابي عبد الله عليه السلام لانس ان ياتى لرجل مكة فيطوف بها في ايام منى ولا سبها - وصحيح (٢) روجه عنه عليه السلام عن الرجل يورود البيت في ايام التشريق فقل عليه السلام نعم نشاء - وصحيح (٣) يعقوب بن شعيب عنه عليه السلام عن ربيعة البيت ايام التشريق فقال عليه السلام حسن .

ويدل على ان الافضل المقام بها ايام التشريق ن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اقام بها و صحيح (٤) عيسى بن القاسم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن لرباره بعد زيارة الحج في ايام التشريق فقال عليه السلام لا . لمحمول على لكرامة تقربة ما تقدم من لاحد و حر (٥) الثالث المرادى عنه عليه السلام عن الرجل ياتى مكة ايام منى بعد فراغه من زيارة البيت فيطوف بالبيت تطوعا فقل عليه السلام المقام بمعنى حب الى - ثم ان لمراد بالكرامة التى حملت لحرر عليها هي الكراهة فى إعادة معنى فضايه لمقدم لمرجوحه زيارة لبيت (فاذا فرغ من هذه المسائل تم حجة)

استحباب طواف الوداع

الفصل السادس - فيما يستحب بعد إخراج - من العود إلى مكة وطواف الوداع وما شا كل (٩) فيه مسائل - الأولى - المعروف من الأصحاب أنه إذا فرغ من المناسك (استحب له العود إلى مكة لطواف الوداع بل لأحلاف فيه - وهي الجواهر بل الإجماع نفسه عليه - تشهد لرحيل الوداع صحيح (١) معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام إذا أردت أن تخرج من مكة فإني هنك فودع البيت وطع أسواعوان استعطت أن تسلم الحجر الأسود والركن اليماني في كل شوط فافعل ولا تفتح بهو احتم وإن لم تستطع ذلك فموسع غلث ثم تنى - مستجار فصنع عنده مثل ما صنعت يوم قدمت مكة ثم تحجر لغيت من الدعاء ثم سلم الحجر الأسود ثم الصق بطنك بالبيت وأحمد الله وثن عليه وصل على محمد وآله ثم قل اللهم صل على محمد عبدك ورسولك وأمينك وحبيبك وبحبك - حريك من حلقك اللهم كما نفع رسالتك وجاهد في سبيلك وصدع بأمر الله ودى بيت وفي حرك حتى أتته أيقين اللهم أفسى مهجها معجها مستحجابا إلى - فصل ما ترجع به أحد من ورك من المعقرة والركرة والرصون و العاقبة مما يسمى إذا طبت وتعطى مثل - لدى عطشه فصل من عندك وتريدني عيه - اللهم نامنى فاعمرلى - وإذا حسنى واررره من فاس اللهم لأنجعله آخر لمهد من بيتك اللهم بى عندك ورسولك واس منك حمى عنى دنك وسيرتى فى بلادك حتى أدخلنى حرمك وامنك وقد كان فى حسن طى بك أن تعمرلى ديونى فإن كنت قد عرفتلى ديونى فردد عى رصا وة بى دنك دلى ولا تة عدنى وإن كنت لم تعمرلى فمن الآن فاعمرلى قبل أن تى عن سبك درى - وهذا هو - انصرافى انكس ادركلى فعر راعب عنك ولا عن بيتك ولا مسدلك ولا لاه - اللهم أفعطى من بين يدى ومن حلقى وعن يمينى وعن شمالى حتى تمنى اهنى واكفى مؤونة عبادك وعيالى فانك ولى ذلك

من خيفك و منى - ثم اثت رمزم فاشرب منها ثم احرح قتل آثون تائون عبدون
لربنا حامدون الى ربنا راعبون الى رسا راجعون - ونا بعبدا لله لما انودعه و اراد ان
يخرج من المسجد خرج ساجدا عند باب المسجد طويلا ثم قام فخرج - ونحوه غيره
المحمول ما فيها من الامر على الاستحباب للاجماع ولخير (١) هشام بن سالم سالت
ابا عبد الله عليه السلام عن سى ريادة البيت حتى رجع الى اهله فقال لا يصره اذا كان قد قصى
ماسكه - ونحوه غيره وهى وان وردت فى الناسى - الا ان قوله ولا يصره اذا كان
قد قصى ماسكه اشارة الى عدم كونه من الواجبات وان الواجبات غيره كما لا يخفى.
ثم ان المستحب هو وداع البيت لا العود الى مكة فلو كان ودع البيت قبله لادليل
على استحباب العود الى مكة - الا العمومات الدالة على استحباب ريادة البيت و
الطواف فيه مطلقا .

ثم ان الصحيح مشتمل على جملة من المستحبات التى لم يدكرها المصنف - مثل
استحباب ثياب المستحار - والثراصة - واستلام الحجر الاسود والركن اليماني فى كل
شوط - ولاهى الامتناع والاحتتام - والصاق الطل بالبيت بعد الطواف - والشرب
من ماء زمزم بعد الطواف - وغير ذلك مما يظهر لمن لاحظ

استحباب دخول الكعبة

الثابة (٩) يستحب ايضا (دخول الكعبة خصوصا للصورة) بلا خلاف - و
المصوص فيه طوائف (الاولى) ما ظهر مرجحان دخول الكعبة لكل شخص - كموتى (٢)
ابن القداح عن حمير عن ابيه (ع) عن دخول الكعبة قال عليه السلام الدخول فيها دخول فى
رحمة الله والخروج منها خروج من الذنوب معصوم فيما بقى من عمره معفوره ما سلف

١- الوسائل - الباب ١٩ - من ابواب العود الى مى حديث ١

٢- الوسائل - الباب ٣٣ - من ابواب مقدمات الطواف وما يشتملها حديث ١

من ذنوبه وسجوه غيره (الثانية) مظاهره رجحه للصورة - وعدمه لغيره كصحيح (١)
حماد بن عثمان عن الصادق عليه السلام عن دخول البيت فقل بسم الله اما الصورة فيدخلها
وما من قدح ولا وحر (٢) سليمان بن مهران عن حماد بن محمد عن محمد بن عيسى عن حماد بن عيسى
قال قلت له وكيف صار الصورة يستحب له دخول الكعبة دون من قدح - قال عليه السلام
لان الصورة الح - و سحوها غيرهما (لثالثة) مظاهره وجوبه على الصورة
كصحيح (٣) سعيد الاعرج عن ابي عبد الله عليه السلام لا بد للصورة - يسجل البيت قبل
ان يرجع وحر (٤) عيسى بن حماد عن حماد بن محمد عن حماد بن محمد عن حماد بن محمد عن حماد بن محمد
من حج قال هو واجب اول حجه - ثم ان شاء فعل وان شاء ترك (٥) مظاهره قد كند
لاستحباب للصورة واستحبابه لغيره - كمرسل (٥) محمد بن الصادق عليه السلام احب
للصورة ان يدخل الكعبة وان نطأ المشعر الحرام ومن اس من الصورة فب و حاد الى
ذلك سبيلا واحب ذلك فعل و كان مأجورا وان كان على من كعبه حرام ولا
يزاحم الناس .

اقول اما بخصوص الوجوب على الضرورة وحما معنى رادى تأكيد الاستصحاب
للاجماع على عدم الوجوب ولم يرسل المصنف . واما بخصوص الضرورة على الاستصحاب
على غير الضرورة فتحمل على معنى تأكيد الاستصحاب - ضرورة مرسى - والاحتمال
على استحبابه له - ويمكن الاستدلال له بحجج على من جعل نظرا الى انه ومن عدى
لامعنى لايأخذه فتدبر ولاظهر استحبابه لكن حدودا كذا ضرورة

ثم ان طاهر جمله من لصوص عدم استجابة لثناء كصحيح (٤) لحرار عن
ابي بصير عن الصادق ^{عليه السلام} في حديث لس علي السلام جهر بالنية والادوية

۱- ۲ ۳ ۴-۵. ابوالسائل۔ باب ۳۵۔ من باب تعدد نظرات ابی یوسف علیہا حدیث

8-0-1-4-3

۴۔ الوسائل - باب ۴۱ - من یواب منعماتہ الطوف و ما یسعی احدہ ۳ -

وبحوه خبر (١) ابي سعيد المكارى - و مرسل (٢) فضالة بن ايوب - و مرسل (٣) الصدوق (ولكنها) تحمل على نفي التاكيد لصحيح (٤) عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام عن دخول النساء الكعبة فقال عليه السلام ليس عليهن وان فعلن فهو افضل - ولا بهما النزاع في ان لمرثه الضرورة - هل يتأكد الاستحباب لها - لمصوص الضرورة م لا لهذه المصوص - للذين بهما عموم من وجه - كما لا يحصى .

الثالثة يستحب لمن دخل الكعبة ان يكون ودخوله بغير حذاء (والصلاة في رواياها وبين الاسطوانتين و على الرخامة الحمراء) ركعتين يقرأ في الاولى الحمد وحم السجدة وفي الثانية الحمد و عدد آياتها من القرآن بلا حلف ولا اشكال في شيء من ذلك هي صحيح (٥) معاوية عن الصادق عليه السلام اذا اردت دخول الكعبة وعشلت قل ان تدخلها ولا تدخلها بحذاء ونقول اذا دخلت اللهم انت قلت و من دحجه كان آمنت فأمنى من عذب النار ثم تصلى ركعتين بين الاسطوانتين على لرخامة (٦) الحمراء تقرأ في الركعة الاولى حم السجدة وفي الثانية عدد آياتها من القرآن وتصلى في رواياها وتقول اللهم من نهيأ لح الى عبر ذلك من الاحذر الكثيره

استحباب التحصيب

(٩) الرابعة - يستحب لمن هجر من ملى الى مكة التحصيب تامياً برسول الله صلى الله عليه وآله وهو على ما في الكتب - وعن الدروس (دخول مسجد الحنيفة) بالابطح (وهو ما بين لعقبة وبين مكة وقيل هو ما بين لجبل الذي عند مقام مكة والجبل الذي يقابله مصعدا في الشق الايمن لقاصد مكة وليست المقره به) (٩) الصلاة فيه والاستلقاء فيه على قفاه

١-٢-٣-٤- الواسئل - كتاب ٤١ - من بواسعفت الطو كومايتعه حديث ٢٠٤-٥-١

٥- الواسئل - باب ٣٤ - من ابواب مقدمات الطوف ومايتعه - الحديث ١

٦- المراد بها الكعبة المشرفة - كما في المجمع

والص الواردة في المسألة فاصبر عن إفادته استحباب كل ذلك لاحظ > (١) معدوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قد نهرت وأبهرت أبي الحصصاء . وهي الطحفاء فشئب أن تنزل قليلا فانما عبد الله عليه السلام ول كان مني بر لها ثم يحمل فيدخل مكة من غير نيام بها . وحبر (٢) أبي مريم عنه عليه السلام عن لخصصة فقال عليه السلام كان أبي يبرل لا يطح قليلا ثم يجيء فيدخل البيوت من غير أن يسم بالانطح فقالت له أرأيت أن تعجل في يومين أن كان من أهل اليمن عليه أن يحضب قال عليه السلام لا . ويخوضها حبر (٣) دعائم .

وليس في هذه النصوص كما ترى استحباب الصلاة ولا الاستلقاء على قدام نعم في مروي (٤) عن لعنه المذنب لى مولا بالرضا عليه السلام الأخير لكنه لم يثبت لما كونه كتاب رواية كما أنه ليس فيها دخول المسجد (وعن) أن أدريس ليس للمسجد أثر إلا فتأدى هذه أسنة ما درول في لمحضب - وقد عثرى بذلك غير واحد (ولكن) طاهر كلام الصدوقين والشحج والمصنف وجوده في رماهم - وكف كان فالأمر سهو (ثم إن) المستند من حراسي مريم . اختصاص هذه السنة بالبر في الممر الأخير كما صرح به جمع من الفقهاء .

الحامسة - قال المصنف ره (وكانت بمسجد الخيف) طاهره استحباب ودحو له وإصلاحه فيه بن والاستلقاء فيه على قدام . ففي حبر (٥) أبي نصير عن لصادق عليه السلام صلست ركعات في مسجد منى في أصل لصومعة . وفي حبر (٦) لثمالى عن الباقر عليه السلام من صلى في مسجد الخيف بمى مائة ركعة قبل أن يخرج منه عدلت عاودة سبعين عاما - ولكن لا ربط لذلك بالمحج ودحو له مكة بل الصلاة فيه نفسها من المسححات لشرف المكان . كما أنه ليس في الأحبار ما يشهد باستحباب الاستلقاء فيه .

١ - ٢ - أبو سائل - باب ١٥ - من أبواب العود إلى منى - الحديث ١ - ٣

٣ - المستدرک - باب ١٣ - من أبواب العود إلى منى حديث ٢

٢ - فقه لرصا (ع) ص ٢٩

٥ - ٦ - أبو سائل - باب ٥١ - من أبواب أحكام المساجد حديث ٢ - ١ من كتاب الصلاة

التعليقات كلها مروية ولكن كثرتها غير واضحة الامداد (وعن) الشهدية استحباب المجاورة لمن ينق من معه بعدم ترتب شيء من تلك المحذورات. وحكي قولاً باستحباب المجاورة للعادة وكراهتها للتجارة .

والنصوص فيها مختلفة (فمنها) ما طاهره مرحوجيتها كحبر (١) ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام اذا فرغت من مسكك فارح به فانه اشوق لك الى الرجوع ومرسل (٢) الفقيه قد وروى عن النبي صلى الله عليه وآله والائمة عليهم السلام انه يكره المقام بمكة لان رسول الله صلى الله عليه وآله حرج عنها والمقيم بها يقسوقله حتى ياتي فيها ما ياتي في غيرها ومرسل (٣) المعيد قال الصادق عليه السلام لا أحب للرجل ان يقيم بمكة سنة وكره المجاورة بها وقال ذلك يقى القاب . و صحيح (٤) محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام لا يسقى للرجل ان يقيم بمكة سنة قلت كيف يصح قال عليه السلام يتحول عنها . و صحيح (٥) الحسن بن الصادق عليه السلام عن قول الله عز وجل ومن يرد فيه بالحاد بظلم نذقه من عذاب اليم . فقال كل الظلم فيه الحاد حتى لو صرحت حادك ظلماً حشيت ان يكون الحاداً فذلك كان الفقهاء يكرهون سكى مكة . وبحوها غيرها (ومنها) ما يدل على رجحان المقام بها كصحيح (٦) علي بن مهزيار عن ابي الحسن عليه السلام عن المقام بمكة افضل او الخروج الى بعض الامصار فكتب عليه السلام المقام عديت الله افضل ومرسل (٧) الصدوق قال علي بن الحسين عليه السلام الطاعم بمكة كالصائم فيما سواه . والماشي بمكة في عادية الله عز وجل قال وقال ابو جعفر عليه السلام من حاور سه عمر له ديمونه ولاهل بيته ولكل من استغفر له و لعشيرته الى ان قال . والانصراف والرجوع افضل من المجاورة والنائم بمكة كالمتجهج في البلدان والساجد بمكة كالمتشحط بدمه في سبيل الله .

وقد يجمع بين النصوص بحمل الثابتة على فضيلة المقام من حيث هو . والاولى على مرحوجيته لانطباق عنوان ثابوي عليه ولذلك اتى الشهيد بما اتى . وقد يجمع

١-٢-٣-٤-٥-٦ - ابوسائل - باب ١٦ - من ابواب مقدمات الطواف وما يتبعها حديث

٢-١-٥-١١-٨-٧

٧- ابوسائل - باب ١٥ - من ابواب مقدمات الطواف وما يتبعها حديث ٢-١

بجعل الثانية على العنوان لثاوي اى افضلية العادة فيها - وحمل الاولى على مجرد المقام او المقام للتجدة - وقد يجمع بحمل الاولى على المجاورة وهو المقام بقصد الدوام - و الثانية على المقام مدة لانتحاور عن سبه ولا يبعد ارجحية الاول خصوصاً بعد طرح جملة من المصوص المذعة لصعب اساده (فالمتحصل) ان من يثق من نفسه بعدم ترسئى من المحذورات المذكورة يسحب له المقام بمكة -

حكم من أحدث ولجأ إلى الحرم

٢ المشهور من الاصحاب ان من أحدث ما يوجب حداً وتعزيراً او قصاصاً في غير الحرم ولجأ إلى الحرم صق عليه في المطعم والمشرب ولا يدخل السوق وما شاكل حتى يخرج فيؤخذ ويحرق عليه الحد والقصاص وطاهر للتذكرة والمنتهى ان الحكم لاختلاف فيه ولاصل فيه الكتب والسنة لاحظ قوله تعالى (١) ومن دحبه كان آمناً وصحيح (٢) الحلبي عن ابي عبد الله (ع) عن قول الله عز وجل ومن دخله كان آمناً قل (ع) اذا أحدث العبد في غير الحرم جناية ثم فر إلى الحرم لم يسع لاحدا ان ياحده في الحرم ولكن يمنع من السوق ولا يناع ولا يطعم ولا يسقى ولا يكلم به اذا فعل ذلك يوشك ان يخرج فيؤخذ فاذا جرى في الحرم حدية قيم عليه الحد في الحرم لانه لم يبرع للحرم حرمة وصحيح (٣) ابن عمار عنه (ع) عن رجل قتل رجلاً في الحل ثم دخل الحرم قال (ع) لا يقتل ولا يطعم ولا يسقى ولا يناع ولا يؤوى حتى يخرج من الحرم ويقم عليه الحد قلت فما تقول في رجل قتل في الحرم وسرق قال (ع) يقدم عليه الحد في الحرم صاعراً لانه لم يبر للحرم حرمة الحد وحر (٤) على من ابي حمزة عن ابي عبد الله (ع) عن قول الله عز وجل ومن دخله كان آمناً سرق سارق بغير مكة او حتى حدية على نفسه فعلى مكة لم يؤخذ مادام في الحرم حتى يخرج عنه ولكن يمنع من السوق فلا يناع

١- آل عمران - الآية ٩٧

٢- ٣- الوسائل - الباب ١٤ - من ابواب مقصد الطواف وما يشي حديث ١-٢-٣

ولا يجالس حتى يفرج منه فيؤخذ و ان احدث في لحرم ذلك الحدث اخذ فيه و يحوها غيرها .

ومعاد هذه النصوص ترك الاطعام والاسقاء والابسواء والتكلم والمجالسة وفي متون الفتاوى يصيب عليه من هذه الأمور وقصره بعضهم بان لا يطعم ولا يسقى الا بما يسد به الرمق - او بما لا يحمله مثله عادة وقصره بعض آخر - بان لا يمكن من ماله لانما يطعم ويسقى ما لا يحمله مثله - او يسد به الرمق (والذي) الجاهم الى ذلك مع كونه خلاف النصوص - ان العمل بالنصوص قد يؤدي الى تنفيع النفس المحترمة حيث لا تكون جانيته لنفسه مستغرفة بل ولو كانت مستغرفة فان امساك لطعام منه والشراب اتلاف له من هذا الوجه فقد حصل في لحرم رند الهرب منه (ولكن يرد) على ذلك ان التلفح مستند الى نفسه فان له ان يفرج من لحرم ولا يتنفيع.

ثم ان فيما افاده جمع من الفقهاء من انه لا يمكن من ماله الا بما يسد به الرمق اشكالا من وجه آخر وهو ان النصوص باهنة عن الاطعام والاسقاء والابسواء - فلو كان له ماوى او ما يكفيه من الطعام و الماء لا دليل على منعه منه لا كلا ولا بعضا ومقتضى الاصل حواره .

ولو احدث الحدث في الحرم فويل بما يقتضيه حياته من حد او تعزير او قصاص بلا خلاف للنصوص المتقدمة وغيرها .

وبعض الاصحاب الحق بالحرم مسجداً الى (ص) ومشاهد الائمة عليهم السلام محتجاً باطلاق اسم الحرم عليها في بعض الاخبار ولا ريب في صعبه (ولكن) سيرة المشرعة عليه - بل كان بناء المسلمين على احراء ذلك في منازل علماء الاسلام الى

وقد ورد في كثير من (١) الاخبار في حق كره لا ان الله تعالى اتعده حرماً أما وان لموضع قبر الحسين (ع) حرمة معلومة من عرفها واستجار بها احير - و انها

اعظم حرمة من الحرم و من جميع بقاع الارض . و هي بعض تلك الاحبار ان حرمة موضع القبر من فرسخ الى فرسخ من اربع حواب القبر ومقتضى ذلك كله اجارة من استجاره (اضف) الى ذلك كله ان التعرض لمن لجأ بأحد المشاهد المشرفة نوع استخفاف واهانة لمن شرفه عرف . فان شئت فاحتر ذلك من حال من التحا بأحد كبار لعصر هل لا يعد لتعرض له استخفافا واهانة بمن التحا به .

٣ . قدمو حكم من قتل صيدا في الحرم في محنت لكفارات - كما مر انه يحرم من الصيد على المحل في الحرم ما يحرم منه على المحرم في الحل .

٤ . قد تقدم في الجزء الخامس من هذا الشرح . ان المسافر معبر في ان يتم صلاته في الحرم وان يقصر وان الافضل له ان يتم .

٥ . يكره لاهل مكة منع الحاج من دورها ومساكنها . ويشهد به صحيح (١) الحسين بن ابي العلا قال ابو عبد الله عليه السلام ان معاوية اول من علق على باب مصر عين بمكة فمنع حاج بيت الله ما قال الله عز وجل سواء الماكف فيه والباد و كان الناس دا قدموا مكة برل البادى على الحاصر حتى يقضى حجه ومرسل (٢) الصدوق عن الصادق عليه السلام لم يكن ينبغي ان يصنع على دور مكة ابواب لان الحاج ان يزلوا معهم في دورهم في صاحة الدار حتى يقصوا ما سلكهم و ان اول من جعل لدور مكة ابوابا معاوية نحوهما غيرهما و طاهر الجميع الكراة (و لكن) عن الاسكافي و الشيخ تحريره . و نعم ما اعاده الفاضل الراقي من انه لافائدة مهمة لنا في تحقيق هذه المسألة ولا بعض ما تقدم عليها اذ قلما يتفق لنا التمكن والاحتياج الى العمل بمقتضاها .

٦ . للقطعة الحرم احكام خاصة سيأتى تحقيق القول فيها في كتاب اللفظة .

٧ . المشهور بين الاصحاب انه يكره ان يرفع احد ساءاً فوق الكعبة . و عن

الشيخ والقاضى والحلى . انه يحرم . ومترك الحكم - مع قطع النظر عما قبل من

استلزامه الالهية لها - الذي هو كما ترى - صحيح (١) محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام ولا يبعى لاحد ان يرفع بناء فوق الكعبة - ومثله مرسل (٢) المفيد والظاهر ان نظر المفيد رده الى هذا الصحيح فالعمدة ذلك - وهو مجمل من حيثين احدهما انه كما يحتمل ان يكون المراد به مرجوحة ان يبنى بناء ارفع من سطح الكعبة ككث يحتمل ان يكون المراد به الهى عن بناء فوق سطح الكعبة - ثانيتهما - انه قابل للحمل على الكراهة وعلى الحرمة لان لفظ لا يبعى ليس طاهرا فى شيء منهما - ثم على فرض ارادة المسمى الاول من الناحية الاولى لطهره ارادة البناء المتجاوز عن سطح الكعبة بحيث يكون مشرفا عليها سواء كان فى الجبل او غيره قريبا من الكعبة او فى مكان يرى الكعبة - نعم - لا يشمل سائر الامصار - و الاحمال من الناحية الاولى لادافع له - ومن الناحية الثانية يبنى على الكراهة بصيغة لاصل - ثم ان للكعبة احكاما اخر - تقدم بعضها - ويأتى بعض فى سائر الكتب .

في تحديد حرم المدينة

٨ - قد مر ان لمكة حرما - وبها حده - و المشهور بين الاصحاب ان للمدينة ايضا حرما - بل لم يعرف الخلاف فيه - وفي الجواهر لا خلاف بين المسلمين فضلا عن المؤمنين انتهى و الخصوص متفق عليه - اما الكلام في موارد الاول - في حده الثاني - في حكم قطع الشجر به - الثالث في حكم صيده - اما الاول - فقد صرح غير واحد بان حده من ظل عاثر الى ظل وغيره - والاحبار شاهدة به لاحظ صحيح (٣) معاوية عن الصادق عليه السلام انه قال ان مكة حرم الله حرما ابراهيم عليه السلام وان المدينة حرمى ما بين لاشها حرمى لا يعصد شجرها وهو ما بين ظل عاثر الى ظل وغير لس صيدها كصده مكة تؤكل هذا ولا يؤكل ذاك و هو يريد و

۳-۱-۲- الوسائل باب ۱۷- من ابواب مقدمات الطواف وما يتعلقها حديث ۳-۱

٣- الوسيط - الباب ١٧ - من ابواب المراسم بسبب حديث ١

حر (١) الحسن الصبقل عن ابي عبد الله عليه السلام حرم رسول الله من المدينة ما بين لابتيها قال وما بين لابتيها قلت ما احاطت به حرمان قال وما حرم من الشجر - قلت من غير الى وغير - وقال ابن مسكان قال الحسن وساله رجل وانا حارس فقال له وما بين لابتيها قلت ما بين الصوريين الى الثنية (توضيح) وغير صطبه الشهد الاول بفتح الواو - والمحقق الثاني بضمها وفتح لعين المهملة وذكر الشهد الثاني ان وغير وعائر جيلان يكتنفان لمدينة شرقا وغربا - والمراد بظل وغير فيه كما في مرسل الصدوق والتعبير بالظل للتنبيه على ان الحرم داخلهما بل بعضه - فلتأني بين الخبرين حيث ان في الثاني منهما من غير الى وغير - كما لامافاة بين ما حدد الحرم بذلك وبين ما حدده يريد في يريد - لانه على ما قيل ما بين المجلس هذا لمقدار - واما ما بين لابتيها (اللاية الحرة كما عن الجوهري) فتدور في صحيح معاوية - بما سئل عائر الى ظل وغير - وفي غير الحسن فسر اولها احاطت به حرمان (وهما حرة واقم وهي شرقية مدينة وحرة لبلى وهي غربتها) والحرة بالفتح والتشديد ارض ذات احجار سود وفي دبله بما بين الصوريين الى الثنية - و لظاهر اتحاد الجميع كما ان الظاهر اتحاد ما نصحه الحرام من التحديد - مع ما في حر (٢) ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام حرم رسول الله صلى الله عليه وآله من المدينة من رباب الى واقم والعريض والنقب من قبل مكة (ودباب ككتاب حد بشامي لمدينة - وواقم حصن من حصون مدينة - والعريض بالتصغير وادى شرقي الحرة قرب قاة وهي ايضا واد بالمدينة والنقب الطريق في الجبل) .

واما الثاني فالمشهور بين الاصحاب حرمة قطع شجرها على ما قيل - وبشدهبه قوله في صحيح معاوية لا يبعد شجرها الى لا يقطع - وصحيح الصبقل - ولم يرد رواية بجوار القلع ومع ذلك ذهب جماعة الى الكراهة منهم المصنف في محكي القواعد والمحقق في النافع على ما حكى - بل عن المسائل انه المشهور وهل يحتصر الحكم بالشجر - ام يعم كل نبات وجهان - يشهد للثاني موقوف زرارة (٣) عن ابي جعفر عليه السلام

حرم رسول الله ﷺ المدينة ما بين لابتيها صيدها و حرم ما حولها يريد في يريد ان يحتل حلالها او يصد شجرها لاعدى الناصح (والخلابصم الحاد و فتح اللام الست الرقيق الذي اذا يس صار حثيثا) و لا تحتل اي لاجر فمقد الحر حرمة جرابلس الرقيق مادام رطبا - وادابس لمانع من حزه للاصل .

و اما الثالث فالمسوق الى اكثر علمائنا هو الفصل في الصيد بين مصيد بين الحرتين حرة و اقم وهي شرقية المدينة وحره بللى وهي غربيتها وهي حرة العقبة فيحرم و بين مصيد في غيره فلا يحرم بل عن طاهر لمتنهي و صريح الخلاف دعوى الاحماع عليه - وعن جماعة من لاساطين منهم المصنف في القواعد القول بالكرهه وعن المالک ادعاء كونه مشهورا بين الاصحاب .

واستدل للاول .. بماتص من النصوص انه يحرم من صيد المدينة ما صيد بين الحرتين كصحيح (١) عبدالله بن سنان عن الصدوق عليه السلام يحرم من صيد المدينة ما صيد بين الحرتين - و نحوه غيره (و لكن) يرد عليه انه لا بد من حملها على الكراهة لصحيح (٢) ابن عمار المتقدم ليس صيدها كصيد مكة يؤكل هذا ولا يؤكل ذلك و نحوه غيره (و دعوى) احتمال حر ابن عمار هي حرمة الاكل لا الاصطياد كما في الجواهر (مدونة) بان صحيح ابن سنان وما شاكله ايضا طاهرة في حرمة الاكل لان الحرمة لم تستند فيها الى الاصطياد ولا الصيد حتى يحمل على معناه المصدرى - بل استندت الى ما صيد هو طاهر في الاكل - فالجمع يقتضى السوء على الكراهة (وما) في الجواهر من قصور حر ابن عمار عن معارضة تلك النصوص سدا و عملا (يرد عليه) ان سده صحيح وجمع من الاصحاب عملوا به كما مر - ولا تعارض بين الطائفتين بعد وجود الجمع العرفي كى ترجع تلك النصوص بالاصحية (ويؤيد) عدم الحرمة خبر (٣) ابي العباس عن ابي عبدالله عليه السلام عن حرمة صيد المدينة - لا - يكلب الناس - و موثق (٤) يونس قال لاني عبدالله عليه السلام يحرم على في حرم رسول الله ﷺ ما يحرم

على في حرم الله - قال عليه السلام لا فالأظهر عدم الحرمة .

ثم ان الحكم حرمة او كراهة يحتص بالصيد بين الحرتين ولا يشمل غيره

ثم اعلم انه لا كفارة في صيد المدينة على القولين - ولا في قطع شجرها - ولا يجب

احرام في دخولها - كل ذلك للاصل .

في الاجبار على زيارة النبي (ص)

٨- ذهب جماعة الى انه لو ترك الناس زيارة النبي صلى الله عليه وآله اجبروا عليها - وقد

يقال انه تكون زيارته ح من الواجبات الكفائية - لعدم مشروعية الاجبار على غير

الواجب - وفيه نظر - وكيف كان فيشهد له صحيح (١) المصلا عن الصادق عليه السلام لو

الناس تركوا الحج لكان على الوالي ان يجبرهم على ذلك وعلى المقام عندهم ولو

تركوا زيارة النبي صلى الله عليه وآله لكان على الوالي ان يجبرهم على ذلك وعلى المقام عنده فان

لم يكن لهم موال اتق عليهم من بيت مال المسلمين - و طاهره لزوم الاجبار و بعده

تصير لزيارة ابضا واجبة بل يمكن ان يقال ان نفس الامر بالاجبار كالامر بالامر

بشيء ظاهر في الامر بذلك الشيء في امثال المقام والقول بكونها من الواجبات

الكفائية قوى جدا .

و عن النافع انه يجبر الحاج عليها لو تركها - ومدركه ان ترك الحاج زيارته

جماع له عليه السلام بحكم العرف والعادة - ولخير (٢) الاسلمي عن ابي عبد الله عليه السلام قال

رسول الله صلى الله عليه وآله من اتى مكة حاحاولم يرمى الى المدينة جعوته يوم القيامة الحديث

حيث انه عليه السلام لا يجمع غير الجافي - وعلى الوالي ان يجبر الناس على ترك الجفاء

فالحكم استجابي واقع العالم .

(ويستحب) المحاودة (بالمدينة) بلاخلاف وعن الدروس الاجماع عليه

١- لوسائل الباب ٥ - من ابواب وجوب الحج وشرائطه حديث ٢

٢ - لوسائل باب ٣ من ابواب المراد وما يناسبه حديث ٣

ويشهد به - مصافحا الى ماورد (١) في مدحها و دعاء النبي ﷺ لها - جملة من النصوص لاحظ خبر (٢) الزيات عن الصادق عليه السلام من مات في المدينة بعثه الله في الامم يوم القيامة - و خبر (٣) مرارم قال دخلت ابا وعمار وجماعة على ابي عبد الله عليه السلام بالمدينة فقال مقامكم فقال عمار قد صرحا بطهرنا وامرنا ان يؤتى به الى خمسة عشر يوما فقال (ع) اصتمت المقام في بلد رسول الله (ص) والصلاة في مسجده و احملاوا لآخرتكم و اكثروا لانفسكم الحديث - و نحوهما غيرهما - (وفي الحديث) انه يستند من مادل على كراهة سكي مكة معللا بالخوف من ملازمة الدب فان الدب فيها عظيم - و بان المقام فيها يقسى القلب - و بان من سارع الى الجروح منها يدوم شوقه اليها وذلك مراد الله تعالى - كراهة المقام في سائر الاماكن المشرفة والمشاهد المعظمة (ولكن) ذلك كما ترى استساض علة بعيد عن مقام فيه مثله .

في استحباب زيارة النبي (ص)

١٠٠- (ثم) انه يستحب ان (يأتي) الحاج (المدينة لزيارة النبي (ص) استحبابا مؤكدا) اجماعا وضرورة من الدين - و النصوص المتضمنة لمصل زيارته فوق حد التواتر لاحظ خبر (٤) فضيل بن يسار عن ابي عبد الله (ع) ان زيارة قبر رسول الله (ص) وزيارة قبور لشهداء وزيارة قبر الحسين (ع) تعدل حجة مع رسول الله (ص) و خبر (٥) المعلى بن ابي شهاب قال الحسين (ع) لرسول الله (ص) يا ابتاه ما لئس رارك فقال رسول الله (ص) من رارني حيا او ميتا او رار اباك او رار اخاك او رارك كان حقا على ان اوره يوم القيمة و اخلصه من ذنوبه و خبر (٦) محمد بن علي قل رسول الله (ص) يا علي من زارني في حياتي او بعد موتي او رارك في حياتك او بعد موتك او رار ابيك في حياتها او بعد موتها صحت له يوم القيمة ان اخلصه من اهلها و اشد ثلها حتى اصبره معي في درجتي و خبر (٧) علي بن شعيب عن الصادق (ع) في حديث

١-٢-٣- الوسائل - باب ٩- من ابواب المزار حديث ٣-٣-٢

١-٢-٣-٤-٥-٦-٧- الوسائل - الباب ٢- من ابواب المزار حديث ١٣-١٤-١٥-١٦-١٨

قال رسول الله (ص) من أتاني بعد ودني رآني رآني لا يريد إلا ريدتي فله الجنة وحبر (١)
 ريد لشحم عن أبي عبد الله (ع) قلت له مالي زار رسول الله (ص) قال كم رآني الله
 فوق عرشه وفي حجر (٢) حميد بن صالح عنه (ع) ان زيارة قبر رسول الله (ص) تعدل
 حجة مع رسول الله مروره الى غير ذلك منصوص التي لاتعد ولا تحصي وقدم
 واستحباب زيارته لمن حج أكد - حتى ان تركها عذفاء .

ثم انه قد خلت الاخبار في ان الافضل البدنة بمكة والمتم بالمدينة . او العكس
 . او هما سواء . لاحظ صحيح (٣) العيص عن ابي عبد الله عن العاصم عن كوفه يبدأ
 بالمدينة فصل ومكة قال (ع) بالمدينة وحبر (٤) عياض بن ابراهيم عن جعفر
 عن ابيه عن ابي جعفر (عليه السلام) بدأ بالمدينة او بمكة قال (عليه السلام) بدأ بمكة واحتم بالمدينة
 فيه افضل - وصحيح (٥) عيسى بن يقطين عن ابي الحسن (عليه السلام) عن الممر بالمدينة في
 البدنة الفصل وفي الرحلة قال لا بأس بذلك اية كانت - وربما يحمل بنصوص البدنة
 بمكة على سبق الوقت . بنصوص لتساوى على عدم اللزوم . فالافضل للمختران
 يبدأ بالمدينة - وهو الموافق للاعتبار - فانه مقتضى ترتيب الصعود وآتوا البوت من
 ابوابها - والجمع الفصل .

استحباب زيارة فاطمة عليها السلام عند الروضة

- ١١ - (٩) يستحب (زيارته فاطمة الزاهرة عليها السلام) - بن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)
 روضة امير المؤمنين (عليه السلام) ام الحسين عليهما السلام استحبابا مؤكدا اجماعا - بل هو
 من ضروريات المذهب - روى عن يربدس (٦) عبد الملك عن ابيه عن جده قال دخلت
 على فاطمة (ع) فبدأتني بالسلام ثم قالت ما عداك قلت طلب المركة قالت اخبرني

١ - ٢ - الوسائل - الباب ٣ - من ابواب المراد حديث ٦ - ٧

٣ - ٤ - ٥ - الوسائل - الباب ١ - من ابواب المراد حديث ١ - ٣ - ٢

٦ - الوسائل - الباب ١٨ - من ابواب المراد حديث ١

ابى وهو دا انه من سلم عليه و على ثلاثة ايام اوجب الله له الجنة قست في حيوته و
حيوتك قالت نعم وبعد موتا - واحتلفت كلمات الاصحاب كالروايات في موضع
قبرها ظاهر المصنف ره حيث قد استحباب زيارتها بقوله (من الروضة) واقتصر عليه
وكذا المحقق في شريع كونه في الروضة وهو اظهر من الشرح في محكي النهاية
ويشهد بهصوص (١) كشره متضمنه لقوله (ص) ما بين قري ومري روضة من رياض
الجنة هي مرسل (٢) ان امي عمر عن بعض اصحابنا عن امي عبدالله عليه السلام قال رسول الله
^{عليه السلام} ما بين قري ومري روضة من رياض الجنة ومري على نزع من نزع الجنة
لان قبر فاطمة عليها السلام بين قبره ومريه وقبرها روضة من رياض الجنة واليه تركة
من نزع الجنة (وعن) الميبدو لصدوق انه دفن في سها فلما دنت بنو امية في المسجد
صار في المسجد - ويشهد به صحيح (٣) الرطبي - عن امي الحسن عليه السلام عن قبر
فاطمة فقال عليه السلام دفن في بيتها فلما راد بنو امية في المسجد صار في المسجد
(وقيل) انه في النقيع - قال الصدوق (٤) احتلفت الروايات في موضع قبر فاطمة (ع)
فمنهم من روى انه دفن في النقيع الح واسمعه جماعة منهم الشيخ في التهذيب وان دريس
وان سعيد - والمصنف في محكي التحرير (وعن) الشرح في التهذيب بعد ذكر لاختلاف
في ذلك ونقل الخبرين الاولين - وهاتان الروايتان كالمقارنتين والافضل ان يرور
الامان في الموضعين جميعا فانه لا يضره ذلك ويحور به احرا عظما (وعن) المسند
بعد الاحتمالات كونها في الروضة الاولى زيارتها في المواضع الثلاثة (وعن) لمدارك
ان لروضة حرم من مسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي ما بين قبره ومريه الى طرف الطل - وحين
بعضهم ذلك وجه جمع بين الاحبار - ويؤيد - ما افاده السيد ما في دل حبر (٥) مراد
عن الصادق عليه السلام - قلت ما حد الروضة قال عليه السلام اربع اساطين من الممر الى النعلان -
(وحيث) ان الموضع معارضة - اصفا اليه ان ذلك من لامور الواقعية لا يشت بغير

١-٥ - الوسائل - باب من ابواب المزاور - حديث - ٣

٢-٣ - الوسائل - باب ١٨ من ابواب المزار - حديث - ٣-٥

الحجر لقطعى - فالاولى ربيتها في المواضع الثلاثة .

(٩) يستحب ايضا (زيارة الائمة) الاربعة (عليهم السلام) بالقبيع) اجماعا وضرورة من المذهب والنصوص الدالة عليه كثيرة - منها ما تقدم .

(٩) ايضا يستحب (زيارة الشهداء ع) خصوصا قبر حمزة (ناحد) بلا حلا ولا راجع الوسائل ابواب المزار .

ثم انه قد وردت نصوص فوق حد الاحصاء في فصل زيارة كل واحد من المعصومين عليهم السلام سيما سيد الشهداء (ع) - وقد ورد في فصل زيارته ما يحير العقول راجع الوسائل .

(٩) من المستحب (الاعتكاف ثلاثة ايام بها) اي بالمدينة - وقد تقدم في محث الاعتكاف تمام الكلام فيه.

العمرة المفردة واجبة

(الباب التاسع في العمرة وهي فريضة مثل الحج شرائطه و اسائه)
بلا حلا ولا وفي الحوامر بل الاجماع بقسميه عليه - وفي الرياض والمسنند والحدائق وغيرها دعوى الاجماع عليه او نفى الحلا ولا عنه وفي المنهى العمرة واجبة مثل الحج على كل مكلف حاصل فيه شرائط الحج باصل الشرع ذهب اليه علماء اجمع انتهى وبشهادة بقوله تعالى (١) واتموا الحج والعمرة لله : والامر بتمام العمرة والحج طاهر في رادة لزوم تيامهما تامين باحرائهما و شرائطهما - و يكون من قبيل - انا (٢) لا يصعب اجر من احس - عملا اي اوحده - ما - وقد صرح بذلك في النصوص الكثيرة .
الدالة على وجوب العمرة لاحظ صحيح (٣) رواية عن ابي جعفر عليه السلام العمرة واجبة على لخلق بممرة الحج لان الله تعالى يقول واتموا الحج والعمرة لله واما نزات العمرة

١- ليرة - الآية ١٩٤ - ٢- الكهف - الآية ٣٠

٣- الوسائل - الباب ١ - من ابواب العمرة الحديث ٢٠

بالمدينة ومثله صحيح (١) معاوية بن عمار وراى قلت فمن تمتع بالعمرة الى الحج
 ايجزى عنه قال صحيح نعم - و خبره (٢) الآخر عن ابي عبد الله عليه السلام العمرة واجبة
 على الخلق بمنزلة الحج على من استطاع اليه سبيلا لان الله عز وجل يقول واتموا الحج
 والعمرة لله صحيح (٣) الفصل عه (ع) في قول الله عز وجل وانموا الحج والعمرة
 لله قال (ع) هما فروضان الى غير ذلك من النصوص وتام الكلام بالاشارة الى امور .
 ١- المشهور بين الاصحاب وجوب العمرة عند تحقق استطاعتها وعدم توقعه على
 تحقق الاستطاعة للحج . كما انه لو استطاع للحج وجب من غير توقف على تحقق الاستطاعة
 للعمرة (وعن) الشهيد في الدروس انه يجب الحج عند استطاعته خاصة وان لم يستطع للعمرة و
 ليس ككث العكس (وقيل) ان وجوب كل منهما كما يتوقف على استطاعته يتوقف على استطاعة
 الآخر (و الاول) اطهر لاحلاق الأدلة وعدم وجود ما يبدل على ارتباط احدهما بالآخر
 هذا في العمرة المفردة (واما) العمرة المتمتع بها الى الحج فلا ريب في توقف وجوبها
 على استطاعة الحج كالعكس لانهما عمل واحد وذلك موضع اتفاق الفتوى والنصوص
 ٢- كما ان الحج ربما يجب بالعارض ككث العمرة غير الواحدة بالاصل لفقد شرط
 وجوبها قد نجب بدراو عهد او يمين او استيجار او افساد بان افسد عمرته المندوبة و
 بقوت الحج فانه يجب التحلل منه بعمرة كما تقدم في مواضع من الكتاب منها في
 المسألة الثانية من الفصل الثالث في الوقوف بالمعشر كما تقدم ايضا الكلام في ان من دخل
 مكة مفتترا فخرج عن الحرم قبل ان يهل بالحج - من تجب عليه الاحرام بالعمرة
 ام لا - فراجع .

٣- اذا احرم بالعمرة المفردة في اشهر الحج - ودخل مكة حار ان يبوى بها
 عمرة التمتع ويحج بعدها و يلزم الهدى كما تقدم .

العمرة المفردة واجبة على حاضري المسجد الحرام

٤- العمرة المتمتع بها إلى الحج فرض من إى عن مكة - والمفردة فرض حاضري المسجد الحرام ومن يحكمهم من الدين يعدلون إلى الأفراد بإحلاف فيهما بين الأصحاب كما عن المدارك وظهر المستهى الإجماع عليهما - و يظهر من الشهيد الثانى المعروعة عن ذلك (قال) فى شرح قول المحقق ونقسم (العمرة) إلى متمتع بها ومفردة. فالأولى تجب على من ليس من حاضري المسجد الحرام ولا تصح إلا فى أشهر الحج وتسقط المفردة معها بعد الإبراد عليه بأنه يفهم من لفظ القوط أن العمرة المفردة وحده باصل الشرع على كل مكيف وأنها تسقط عن المتمتع تحفيها - ومن قوله و لمفردة تلزم حاضري المسجد الحرام عدم وحوها على الثانى من رأس وبين المفهومين تدافع مذهب - (موجها) لذلك نأبه فى اصل الشرع كانت المفردة وحده على كن حد قبل ببول انتمتع - وعمرة التمتع بعد تشريعها قائمه مقام الأصلية مجربة عنها و هى منها مسرلة الرخصة عن العزيمة - بقوله الأول اشارة إلى ابتداء التشريع - والثانى إلى استقرره انتهى ملخصا - وهذا كما ترى صريح فى المعروعة عن عدم وجوب العمرة المفردة على الثانى .

وكيف كان يشهد به مصاف (لى) السيرة القطعية من المتدبين و لمتشركة - فى جملة من موارد - منها - انه من استطاع للعمرة فى المحرم مثلا لا يقدم على السفر للاعتماد مع احتمال الموت وفور وقوعها - ومنها - ما لومات هذا الشخص قبل شهر الحج لاستناحره من التركة - ولم يذكر ذلك فى كتاب - ومنها - ان الأخير للحج عن لبلاد النائية بعد الحج لأياتى بعمرة مفردة - فلو كانت واجبة على الثانى كان يجب الاتيان بها لتحقيق الاستطاعة بقاء على ما احتراه من عدم ارتباط العمرة المفردة بالحج - لى غير ذلك من الموارد (والى) حلول النصوص الدالة على مشروعية المياها والاستيجار عن التعرض لآتيان العمرة المفردة مع تعرضها لأن من وحب عليه الحج

لايجوز له ان يبوب عن غيره - صحيح (١) الحلى عن ابى عبد الله عليه السلام دخلت العمرة في الحج الى يوم القيمة لان الله تعالى يقول ومن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى فليس لاحد الا ان يتمتع لان الله قد ابرك ذلك في كتابه وحجرت به السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم وبحوه غيره فانها تدل على دخول العمرة في الحج لكل احد مخرج ما حرج وبقي لماقى - وان شئت قلب بها كما تدل على ان الحج المأمور به لكل احد هو المتمتع كك تدل على ان العمرة المأمور بها هي العمرة المتمتع بها الى الحج فخرج عن ذلك حاضرو المسجد الحرام وبقي غيرهم - وبعبارة ثالثة - ان لعمرة اثنى دخلت في الحج ليست هي المندوبة لانها كما مبجى - مستحبة بانفرادها في تمام السنة - ولا العمرة لواحدة للحاضر - كما هو واضح - ولا العمرة غير المأمور بها - فينبغي ان يكون الدخلة العمرة لواحدة للثاني اثنى هي واحدة في العمر مرة واحدة (فالحق) انها فرصة على حاضرى المسجد الحرام دون الثاني و بذلك يظهر الحكم في المروع المشار اليها .

صورة العمرة المفردة

(و) كيف كان (افعالها) ثمانية (النية والاحرام والطواف وركعتاه والسعي وطواف النساء وركعتاه والتقصير او الحلق) اما السعة الاولى فقدم الكلام فيها - و لكلام في المقام اما هو في خصوص الاحرام - لاحلاف بن الاصحاب في انه يحصل التحلل من العمرة المفردة بالحلق او التقصير - ويشهده صحيح (٢) ابن سنان عن الصادق عليه السلام في الرجل يجيء معتمرا عمرة مثولة - قال عليه السلام يجزىه اذا طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة وحلق ان يطوف طوافا (واحدا) بالبيت ومن شاء ان

١- الوسائل - باب ٣ - من يوافي اقسام الحج حديثه ٢

٢- الوسائل - باب ٩ - من يوافي لعمرة حديثه ١

يقصر قصر - وصحيح (١) معاوية بن عمار عنه رضي الله عنه المعتمر عمرة مفردة اذا فرغ من طواف العريضة و صلاة الركعتين حلف المقام والسعي بين الصفا والمروة خلق او قصر و سألته عن العمرة المستولة فيها الخلق قال نعم - و قال ان رسول الله ﷺ قال في العمرة المستولة اللهم اغفر للمخلفين قبل يا رسول الله (ص) و للمقصرين فقال و للمقصرين.

و لكن الخلق افضل - و يشهده ديل صحيح معاوية - وحسن (٢) سالم امي العسل - قال قلت لابي عبد الله عليه السلام دخلنا بعمره نقصر او مخلق فقال خلق فان رسول الله ﷺ ترحم على المخلفين ثلث مرات و على المقصرين مرة واحدة . المحدول ما فيه من الامر على العسل لما تقدم .

كما ان اطلاقه الشامل للعمرة المتمتع بها الى الحج يقيد بمادل على تعين التقصير في العمرة المتمتع بها هذا للرجال .

واما النساء فيمن عليهن التقصير - كما تقدم - ويشهد به صحيح (٣) الحلبي عن الصادق عليه السلام ليس على النساء خلق وعليهن التقصير - ومرسل (٤) الصدوق قال الصادق عليه السلام ليس على النساء اذان الى ان قال ولا الخلق واما بقصر من شعورهن . وقد تقدم عند ذكر افعال الحج حكم خلق رأسهن وانه حرام اذا لم لا وعدم اخرته عن التقصير .

(و) ايضا قد مر انه (ليس في) العمرة (التمتع بها طواف النساء) رجع بحث وحب طواف النساء .

صححة العمرة المفردة في جميع ايام السنة

٦- وقد عرفت ان وقت العمرة المتمتع بها الى الحج اشهر الحج ولا تجوز

١-٣-٤ - الوسائل باب ٥ - من ابواب التقصير حديث ١-٢-٣

٢- الوسائل - باب ٧ - من ابواب الخلق والتقصير حديث ١٣

قلها ولا بعدها (٥) اما العمرة المفردة فلا وقت لها وقد طمحت كلماتهم - انه (يجوز المفردة في جميع ايام السنة) و يشهد به صحيح (١) معاوية عن الصادق عليه السلام المتعمر بعتمر في اى شهر السنة شاء وافضل العمرة عمره رجب و النصوص (٢) المستنبضة بل المتواترة الدالة على ان لكل شهر عمرة - فلا اشكال في ان العمرة المفردة تصح في جميع ايام السنة .

(٥) ان كان (افضلها) ما وقع في (رجب) بلا حلاى فيه . وبشهادة - صحيح ابن عمار المتقدم وصحيح (٣) آخر له عن ابي عبدالله عليه السلام انه سئل اى العمرة افضل عمرة في رجب او عمرة في شهر رمضان فقال عليه السلام لا بل عمرة في رجب افضل وصحيح (٤) زرارة عن ابي جعفر عليه السلام في حديث قل و افضل العمرة عمره رجب وقال المفرد للعمرة ان اعتمر ثم اقام للحج بمكة كانت عمرته تامة وحجته ناقصة مكية وبحود غيرها . واما - حر (٥) على بن حديد كنت مقبلا بالمدينة في شهر رمضان ستة ثلاث عشرة ومأتين فلما قرب الفطر كنت الى ابي جعفر عليه السلام اسأله عن لخروج في شهر رمضان افضل اواقم حتى يقضى الشهر وانم صومى فكتب عليه السلام الى كتابا قرئته بخطه سألت رحيمة الله عن اى العمرة افضل - عمرة شهر رمضان افضل برحمة الله فهو بقربة السؤال - ريد به افضلية عمرة رمضان عن صومه والعمرة في شوال واما حر (٦) حماد بن عثمان كان ابو عبدالله عليه السلام اذا اراد العمرة انتظر الى صبيحة ثلث وعشرين من شهر رمضان ثم يخرج مهلا في ذلك اليوم - فهو لا يدل على افضلية عمرة رمضان عن عمره رجب - و اما يدل على افضلية عمرة آخر رمضان عن عمرة اوله وسره كراهة السفر في شهر رمضان الى ثلث و عشرين من الشهر .

ثم ان الطاهر - تادى السنة بالاحرام في رجب والنويع باقي اعمالها في شعبان

١-٣-٤- ابوسائل- باب ٣- من ابواب العمرة حديث ١٣- ٢-٣

٢- ابوسائل- باب ٦- من ابواب العمرة

٥-٦- ابوسائل- باب ٣- من ابواب العمرة حديث ٢- ٣

لصحيح (١) ابي ايوب الخراز عن الصادق عليه السلام اني كنت اخرج ليلة اولين تبيين من رجب فنقول ام فروة اي انه ان عمرتنا شعنا به فقول لها اي بيه انها فيه اهملت وليس فيما احللت وصحيح (٢) ابن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام اذا احرمت وعليك من رجب يوم وليلة فعمرتك رغبة .

وايضا لظاهر تدبيرها - بالاقلال في غير رجب والطواف في رجب لحبر (٣) عيسى المراء عن ابي عبدالله عليه السلام اذا اهل بالعمرة في رجب واحل في غيره كانت عمرته لرجب واذا احل في غير رجب وطى في رجب فعمرته لرجب بل ولا لحلال فيه لصحيح (٤) الحلبي عنه (ع) في رجل احرم في شهر واحل في آخر فقال (ع) يكتب في الذي قد نوى او يكتب له في افضلهما .
٧- (٥) قد تقدم في الباب الثاني عديان صور التمتع والافراد والقران .
(القارن والمفرد ياتي بها) اي بالعمرة (بعد الحج) فراجع .

في اجراء العمرة المتمتع بها بدافع المفردة المندوبة

٨- (٥) قد طمعت كلماتهم بان (التمتع بها بحري عنها) اي عن المفردة - وفي الرياض اجماعا وقوى ورواية وهي صحاح مستقيمة وغيرها من المعتمدة - انتهى ونظرة الشريف الى صحيح (٥) الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام اذا تمنع الرجل فقد قصى ما عليه من فريضة العمرة وصحيح (٦) ابن عمار عنه عليه السلام قلت فمن تمنع بالعمرة الى الحج ايجري عنه ذلك قال عليه السلام نعم وحر (٧) يعقوب بن شعيب قلت لابي عبدالله عليه السلام قول الله عز وجل واتموا الحج والعمرة لله فكفى الرجل اذا تمنع بالعمرة الى الحج مكان تلك العمرة المفردة قل لك امر رسول الله صلى الله عليه وآله واصحابه ونحوها عبرة .
و لكني بقاء على ما تقدم من ان العمرة المفردة وطيفة حاصري المسجد - و

١- ٢- ٣- ابو سنان - باب ٣- من ابواب العمرة حديث ١٠- ١١- ١٢

٥- ٦- ٧- الوسائل - الباب ٥ من ابواب العمرة حديث ١- ٢- ٣

المتمتع بها وطيفة النائي - لامعنى لاجراء احدهما عن الاخرى - الابدادة احد معنيين (اما) ما افاده ناسى الشهيدين في توجيه كلام المحقق و هو ان المراد ان الواجب ابتداء أعلى كل احد هو العمرة المفردة كحج الأفراد ثم في حجة الوداع كما شرع حج التمتع شرعت عمرة التمتع ايضا و دخل احدهما في الاخرى وهذا بالنسبة الى النائي فرض ثان بالاعتبار المذكور مجر عن الفرص الاول - ولعل في هذه النصوص شذرة الى ذلك لاحظ قوله في عمر يعقوب كذا امر رسول الله - وفي صحيح لحنس فقد قصي ما عليه من العمرة وليس مده ان ما عليه غير ما تى به (او) ارادة اجراء العمرة المتمتع بها بدأ عن المفردة المدونة التي هي مستحقة لكل احد كما هو مقتضى الأدلة ٨ - (ولو اعتمر في اشهر الحج) عمرة مفردة (حاران يسقطها الى التمتع) بلا خلاف وقد مر الكلام فيه مستوفى -

٩ - طاهر الكتب كصريح ما يحكى عن ابي الصلاح هو تقديم طواف النساء على الحلق او لتقصير ولكن المشهور بين الاصحاب لروم تاحيره عدمه وانما يحق او لتقصير يحل من كل شيء سوى النساء فاذا طاف طواف لساء حل له النساء - بل في الجواهر بلا حلاى احده فيه الا ما يحكى عن ابي الصلاح (ويشهد) للمشهور خبر (١) ابراهيم بن عبد الحميد عن عمر بن يزيد او غيره عن ابي عبد الله عليه السلام المعتمر يطوف ويسعى ويحلق ولا بدله بعد الحلق من طواف آخر و صحيح (٢) عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل حجى معتمرا عمرة متولة قال عليه السلام يجزى به اذا طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة وحلق ان يطوف طواف واحد بالبيت - وان شاء ان يقصر قصر - قوله طوافا واحدا اي من غير صم سعى اليه فان طواف النساء لا سعى فيه بل وصحيح (٣) ابن عمار عنه عليه السلام المعتمر عمرة مفردة اذا فرغ من طواف الفريضة

١ - الوسائل الباب ٨٢ من ابواب الطواف - الحديث ٢

٢ - الوسائل - باب ٩ من ابواب العمرة - الحديث ١

٣ - الوسائل - باب ٥ من ابواب التقصير - الحديث ١

وصلاة الركعتين خلف المقام والسعى بين الصفا والمروة حلق أو قصر - فانه رتب فيه الحلق أو التقصير على الفراغ من هذه الاشياء خاصة فهو يدل على متابعته لها وانه بعدها بلا فصل - فالأظهر ان طواف النساء بعد الحلق أو التقصير كما هو المشهور.

في بيان اقل الفصل بين العمرتين

١٥٠ - اختلف الاصحاب في توالي العمرتين (٩) ما يجب من الفصل بينهما و عدمه على اقوال (احدها) ما عن العمالي من اعتبار السنة بين العمرتين (ثانيها) انه (يجوز في كل شهر) ولا يجوز مع كون الفصل اقل من الشهر - بسبب ذلك الى الشيخ في احد قوليه والحلي وابن زهرة والاسكافي (٩) المصنف في المختلف والمحقق في النافع والشهيد في الدروس (ثالثها) - ان (اقله في كل عشرة ايام) ولا يجوز الامع كون الفصل بهذا المقدار - وهو الذي احتاره المصنف في المتن والتدكره و عن التحرير والشيخ في النهاية والموسط وابن الحبيد والبراق (رابعها) ما في المتن قال (ولا حذلها عند السيد المرتضى (ره) واحتاره هو فقه في المنهى والمحقق في الشرايع - وعن كشف اللثام بل اليه يرجع ما عى الحمل والناصريات والسرائر والمراسم والتلخيص واللغة من حوار التوالى بين العمرتين بل نسب الى كثير من المتأخرين بل عن الناصريات بسببه الى اصحابنا مؤدنا بدعوى الاجماع عليه غاية الامر ذكروا انه يكره ان ياتى بعمرتين وبسببهما اقل من عشرة ايام - كراهة عبادة واما النصوص فهي على طوائف - الاولى ما استدلل به على القول الاول كصحيح (١) حريز ودرارة عن الصادقين عليهما السلام لا يكون عمرتان في سنة وصحيح (٢) الحلبي عن الصادق عليه السلام العمرة في كل سنة مرة .

الثانية ما يدل على ان لكل شهر عمرة كصحيح (٣) الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام

في كتاب علي في كل شهر عمرة و موقوف (١) اسحاق بن عمار قال ابو عبد الله عليه السلام
اشي عشر شهر اعتمر لكل شهر عمرة وموقوف (٢) يونس بن يعقوب سمعت ابا عبد الله
عليه السلام ان عليا (ع) كان يقول في كل شهر عمرة (٣) و صحيح معاوية بن عمار عن ابي
عبد الله (ع) كان علي عليه السلام يقول لكل شهر عمرة و يحوها غيرها .

الثالثة ما تضمن ان لكل عشرة عمرة كخبر (٤) الصدوق باساده عن علي بن ابي حمزة
عن ابي الحسن موسى عليه السلام لكل شهر عمرة قال وقلت له يكون اقل من ذلك قال لكل عشرة
ايام عمرة و ما رواه الكليني (٥) عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن مراد عن يونس عن علي
ابن ابي حمزة عن ابي الحسن عليه السلام في حديث لكل شهر عمرة - قلت يكون اقل فقال في
كل عشرة ايام عمرة.

الرابعة المطلقات الدالة على مطلوبة العمرة كمرسل (٦) الصدوق قال الرضا
عليه السلام العمرة الى العمرة كفارة لما بينهما - قال (٧) وروى عن النبي صلى الله عليه وآله
ثوابها الجنة والعمرة كفارة لكل داء - و خبر (٨) زرارة عن الصادق عليه السلام والحج
الاصفر العمرة ومثله خبر (٩) عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن الصادق التي مفتضاها مطلوبة
العمرة في كل يوم - و اورد على الاحيرة سيد الرضاين بايرادين (احدهما) انها ضعيفة
الاسناد وكذا الطائفة الثالثة ولا يجوز المسامحة لها في الفتوى باستصحابها لسوحد
القول بالتحريم والمع - (و فيه) ان ضعف السند بعد شمول احكام من بلغ الشبهة
للاستصحاب لا يضر (ودعوى) ما يعمى القول بالتحريم (عربية) فان من يقول بالتحريم لا يقول
بالتحريم الذي بل بالتشريع فهو هو في كل امر استحبابي لم يقم دليل معتبر عليه - فهو
لا يصلح مانعا عن البناء على الاستصحاب لقاعدة التسامح (ثانيهما) انها مجملة غير واضحة
الدلالة من اطلاقها، مسوق لبيان الفصل لا لتحديد المدة - (وفيه) ان بيان الحكم

١-٢-٣-٤-٥- الوسائل الباب ٦ من ابواب العمرة الحديث ٩-١٠-١١-١٢

٦-٧- الوسائل الباب ٣ من ابواب العمرة - الحديث ٦-٧

٨-٩- الوسائل الباب ١ من ابواب العمرة - الحديث ١١-١٢

الاستحسان في المصوص ناره يكون بالامر وبالذلة المطابقة واخرى يكون ببيان العسيلة المترتبة عليه - فكما ان الاصل في الاول البناء على الاطلاق ما لم يشب الاجمال كثبت في الثاني بلافات (فالمتحصل) ان الطائفة الاحيرة لا اشكال فيها سدد او دلالة (ولا يابها) الطائفة الثانية والثالثة لانهم لا تنصصتان عدم مشروعية العمرة في قل من تلك المدة - ومشروعيتها في تلك المدة غير مافية لمشروعيتها في اقل من تلك والشاهد على ذلك مصافا الى وصوحيه - ان السائل في حصار الطائفة الثالثة - بعد حكمه ^{بأن} بان لكل شهر عمرة - يقول (فقلت يكون اقل قل لكل عشرة ايام) وهذا دليل على انه لم يعمهم من الاول التحديد - كما استكشف منه ان المصوص ^{بأن} ايصا لم يكن مريدا للتحديد (واما) لطائفة الاولى فهي تدل على عدم مشروعية العمرة في اقل من سنة ولكن لاعراض الاصحاب عنها ومعارضتها مع المصوص الاخر المصروفة بالمشروعية في كل شهر لا بد من طرحها وحملها على ارادة العمرة المتمنع بها .

(دل) مقتضى حمل المطلق على المقيد هو الثاني لا الطرح فيها اعم من المقيد وصوص حوار العمرة فيما دون السنة وفي كل شهر وما شاكل محتصة بالمعردة . فيقيد اطلاقها بها فلا طرح ولا تحمل على الفية ولا على غير ذلك من المحامل التي لا وجه لها فالمتحصل مما ذكرناه حوار نوالى العمرتين مطلقا والله اعلم

في المصدود والمحصور

(الباب العاشر في المصدود والمحصور) و منه مقدمة ومقدم .. اما المقدمة فهي بيان الاحصار والصد . فالمعروف بين الاصحاب ان (المصدود هو الممنوع بالعدو) والمحصور هو الممنوع بالمرض - وفي المنتهى - الحصر عدنا هو المسع عن تنعة افعال الحج على ما ياتي بالمرض خاصة والصد بالعدوانتهى ومثله في التذكرة . وفي كنز العرفان - وعند اصحاب الامامية ان الاحصار يحتص بالمرض والصد بالعدوانتهى هذا ما افاده الفقهاء (واما اللغويون) فمن المسالك ان كلما تهم موافقة لكلمات الفقهاء

واستشهد بما نقله الجوهري عن ابن السكيت أنه قال أحصره المرص إذا منعه من السفر أو من حاجة يريد بها ونقله عنه الفيومي أيضاً وعن المراء أن هذا هو كلام العرب وعنه اللغة (وفي رياض) بعد نقل ذلك عن الصالط ولكن المحكي عن كثرة هم اتحاد الحصر والصد وإيهما بمعنى الصع من عدو كان أو مرض (وفي) أن الحصر غير الأحصار .. وقد صرح أكثر اللغويين بأن الأحصار هو الحس للمرض ونقل عن أهل العراق عن كلام العرب .. وأن الحصر هو الحس لعدو .. وصرح بهذه لفظة في محكي لكشاف والمجلسي .. فالحصر مرادف في اللغة للصد والأحصار وموضوع الحكم هو الثاني .. ههنا هو محل الكلام يتحد كلمتا اللغويين مع فتاوى الفقهاء ويشهد لذلك مصداقاً إلى ما عرفت حملة من المصووص كصحيح (١) ابن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام المصدود هو المربص .. والمصدود هو الذي يرده المشركون كما ردوا رسول الله صلى الله عليه وآله ليس من مرض والمصدود تحل له النساء والمصدود لا تحل له النساء وصحيحه (٢) لأجره عليه السلام وفيه بعد ذكر مرض أبي عبد الله الحسين بن علي عيهما السلام في الطريق .. فقلت فما بال السبي رجع إلى المدينة حل له النساء ولم يطف بالبيت قال ليس هذا مثل هذا السبي (ص) كان مصدوداً والحسين مصدوراً .. ونحوهما غيرهما فلا إشكال في التباين والاختلاف .

و ثمرة ذلك تظهر في موارد .. وهما بعد اشتراكهما في جملة من الأحكام التي ستمر عليك يختلفان في أحكام قبل حملتها ستة ١٠. عموم تحلل المصدود بمحلله في كل ما حرم عليه بالأحرام حتى النساء بخلاف المحصر الذي يحل له ما عدا النساء المتوقف حلها على طوائف ٢٠. الأجماع على اشتراط الهدى في لمصدود بخلاف المصدود فإن فيه خلافاً ٣٠. المصدود يذبح هديه في مكان وجود المانع .. والمصدود متعين عليه ذبح هديه بمكة في إحرام العمرة ويسمى في إحرام الحج ٤٠. افتقار المصدود إلى الحلق أو التقصير مع الهدى .. بخلاف المصدود فإن فيه قولين .. تعيين تحلل المصدود بمحلله في مكانه بخلاف المحصر الذي هو بالمواعدة التي

قد تنحلف ع. كونه فائدة الشرط في عقد الاحرام للمصدود تعين تعجيل التحلل بخلاف المصدود فان فيه الخلاف في انه هل يفيد الشرط سقوط الهدى - او كونه التحلل عزيمة لأرحضة او مجرد لنعد وسمر عليك هذه الاحكام .

ثم انه اذا اجتمع الموانع كما لو مرض وعنده العدو - فهل يتخير في احد حكميهما شاء او يأخذ الاحف فالأحف من احكامهما - او يتعين عليه الاخذ بحكم المصدود - ام يرجح السابق مهما لو كان وجوده واقوال - صهرها - الثاني لصدق اسم كل واحد عند الاحد بحكمه وسباني لذلك ريدة توضيح ان شاء الله تعالى .

المصدود لا يتحلل الا بعد الذبح أو السحر

اما المقدم الاول ففي احكام المصدود وفيه مسائل - الاولى - قد عرفت سابقا ان من احرم بالذبح او اعمرة يجب عليه الاكمال احكاما - وبكى المصدود متى صد بعد احرامه ولم يكن له طريق سوى ما صدعه وكان له طريق ولم يكن متمكنا من المسير فيه - يكون مستثنى من هذا حكم (فان تلبس بالاحرام نحر هديه واحل من كل شيء احرم منه) بخلاف يعرف كما عن الدخيرة - وفي التذكرة تحلل بالاجماع (شاهد) لاصل التحلل وحله كل شيء عليه جملة من النصوص - منها صحيح (١) ابن عمار المقدام - ومنها موثق (٢) زرارة عن ابي جعفر عليه السلام المصدود يذبح حيث صدو يرجع صاحبه فأتى النساء والمحصور يبحث بهديه الحديث ومهاجر (٣) حمرا عن ابي جعفر عليه السلام ان رسول الله ﷺ حين صد بالحديبية قصرو واحل ويحر ثم انصرف مهاولم يحب عنه الحلق حتى يقتضى السك فاما المحصور فاما يكون عليه ليقصير - ويحومها غيرها

ثم انه هل يوقف التحلل على ذبح الهدى او يحره - كما عن الأكثر - بن المشهور

١ - ٢ - ابوسائل - باب ١ من ابواب الاحصار والصد - الحديث ١٠ - ٣ - ٥

٣ - ابوسائل الباب ٤ من ابواب الاحصار والصد - الحديث ١

دل عن المنتهى قد اجمع عليه اكثر العلماء - ام لا - كما عن علي بن بابويه والحلي
وجماعة وفي المستند - وجهان (فد استدلل) للاول بوجهه .

اول - الآية الكريمة (١) فان احصرتم فما استيسر من الهدى - سواء . على ان المراد
بالاحصار فيها ما يشمل الصد - من جهة ما قبل تقف المعشرون على ان هذه الآية نزلت
في حصر الحديبية (وفيه) ن الاستدلال تارة يكون بالآية مع قطع النظر عن فعله صلى الله عليه وآله
واخرى لمحاظ ما عني الاول فقول هؤلاء المفسرين لا يصلح قرينه على صرف اللفظ
عن معناه اللغوي العرفي الشرعي وقد عرفت ان الاحصار يغابر الصد شرعا وعرفا و
لغة - ومجرد دخولها في ذلك الوقت لا يكون دليلا على انها منقصة لذلك الحكم
واما قوله تعالى في ذيل الآية فاذا امستم فمن تمتع بالعمرة - فلا يوجب تخصيصها
به ولا شمولها له وان الامر بتحقيق من المرض انصا وان كان لاستدلال سبحانه صلى الله عليه وآله في
الحقيقة هو الوجه الثاني لذلك وهو انه لا ريب في ن السبي صلى الله عليه وآله حين ما صدره المشركون
يوم الحديبية بنحو واحد فيجب ان الناسى ولقوله صلى الله عليه وآله (٢) حدوا عني ما مسكمكم (وفيه)
اولا ان فعله صلى الله عليه وآله اعم من البدن والوجوه - وثانيا . انه لو ثبت الوجوب فهو اعم
من النفسى والشرطى للاحتلال .

الثالث استصحاب حكم الاحرام منه بشك في انه بالنقصير هل يحرج عن الاحرام
ام بتوقف نحروجه عنه وحلية ما حرم عليه على النحر او الذبح . فيستصحب بقاء حكم
الاحرام بعد التقصير المجرد (وفيه) اول ما ذكره في هذا الشرح غير مرة من ان
الاستصحاب في الاحكام الكلية لا يجري لكونه محكوما بالاستصحاب عدم الجعل وثانيا .
انه يحرج عن الاستصحاب باطلاق لادلة

الرابع مرسل (٣) الصدوق قال الصادق عليه السلام المحصور والمصطر ينحران

بدينهما في المكان الذي يضطرا فيه ولا يرد عليه بأنه ضعيف للارسال - لما تقدم من ان المرسل لدى سسه لمرسل الى المعصوم حرمه اذا كان المرسل نفقة (ولكن يرد) عليه - في مقام بيان مكان الذبح او المحر و انه لا يجب ان يكون بمكة او بمى بل ينحر في ذلك المكان .

الحامس موثق (١) رواية عن النافق عليه السلام المصنوع بديع حيث صد و يرجع صاحبه فينى النساء (والمقشنة) فيه بعدم ظهوره في اللروم - امام حقه تصمه لجملة الحرية - ولكونه في مقام بيان محل الذبح (في غير محله) اذ الحملة الحرية دلالتها على الوجوب أكد من دلاله الامر عليه - ومحل الاستدلال بقوله بديع وانى النساء الطاهر في ترتب بيان النساء على الذبح - وبه نقد اطلاق صحيح (٢) ابن عمار عن الصادق عليه السلام في حديث - والمصدود تحله النساء - فلا طهر هو اعتبار الذبح او النحر في الحلبة .

عدم توقف التحلل على التقصير أو الحلق

ثم انه وقع الخلاف سهم في توقف الحلبة على الحلق او تقصير . وفيه اقوال

١- ما عن لدقعة والدراسم والقواعد؛ هو توقفها على التقصير ٢- ما عن لفيق والكافي وهو توقفها على الحلق ٣- ما عن الشهيدين وهو توقفها على احدهما بسحو التعبير ٤- ما هو ظاهر لكتاب والشرابع وعن الشرح وهو عدم التوقف على شيء منهما - بل نسب ذلك الى الاكثر .

و استدلل الاول - بثبوت التقصير اصالة ولم يظهر ان الصد اسقطه ولا حرم مستصحب اليه - وبعبير (٣) حمرا عن ابي جعفر عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله حين صد بالحديبية قصر و احس و حرثم انصرف منها ولم يحب عليه لحلق حتى يقضى السك

١ - ٢ - الوسائل - باب ١ من ابواب الاحصر و الصد - حديث ١

٣ - الوسائل - الباب ٤ من ابواب الاحصر و الصد - الحديث ١

وبمرسل (١) لمفيد قال رحم - المصدود بالعدو ونحوه فيه الذي ساقه مكانه وبقتصر من شعر رأسه وبحل وليس عليه احتساب الباء (ولكن) لاستصحاب برده أو لعدم حريان الاستصحاب في الاحكام - وثنا انه محكوم لاطلاق لادله - وجبر حرمان ضعف السد لان في طريقه عند نفس فرقوه وهو مجهول - واما المرسل فحيث ان المفيد سبب ما ذكره الى بمصومه - فيكون حجة كما مر - ولا يصح كونه بحملة الحرية كما تقدم - ولكنه - لا يدل على توقف الحلبة على التقصير - واما بدل على وجوبه في نفسه و ان كان في ذكر الحلبة بعد التقصير شعرا بذلك - وعلمه والاحتياط طريق لمجاه

واستدل الثاني بموثق (٢) انقص بن نوبس عن ابي الحسن رحم في رجل احده سلطان هذا مصدود عن الحج ن كان رجل منه ما بالعمرة الى الحج فيطأ بالبيت اسود ثم يسمى سوادا وحلق رأسه وندح شاة (ولكن) ليس فيه ما يدل على توقف الحمية على الحلبة مف الى ان الحلبي فيه بعله بغيره لان الحج بل ليس فيه انه حله بعد الاحرام واستدل لثالث ما به مقتضى الجمع بين خصوص احق ولتقصير - و يظهر صفته مما مر.

ويشهد للاربع لاصل والطلاق لادله السابقة - ولا يظهر عدم توقف الحمية على التقصير أو الحلق - نعم لتعصر احوطين لاسر

عدم توقف الحلبة على بية التحلل

ثم انه بعد ما عرفت من توقف الحمية على ادبج أو لحر - يقع الكلام في انه هل تنوقف الحلبة على بية التحلل عند ندح لهدى كما صرح به الشرح و اس حمرة والحيى و يحيى بن سعيد و لمصنف في المس كما سألني و غيرهم على

١ - الوسائل الباب ١ - من ابواب الاحضار والصد - الحديث ٦ -

٢ - ابواب الوسائل الباب ٣ - من ابواب الاحضار والصد - الحديث ٢ -

ما حكي عن بعضهم أم لا - وقد استدلل للاول بوجوه ١- ان الاعمال بالبيات (وفيه) انه يعتبر بقاء الفعل لما ذكر - ولكنه لا يدل على اعتبار به التحلل ولذا لا يقتضي ذلك في غيره - ٢- انه عن احرام - فاعتقر الى بيته كمن يدخل فيه (وفيه) انه مصادرة محصنة - ٣- ان الذبح يقع على وجوه فلا تنحصر الا بالية (وفيه) انه لو ذبح بما انه سكه يكون متعيا ولا وجوه له ح فحصل التحلل منه - فالأظهر عدم اعتبارها في التحلل نعم هو احوط .

ثم ان المشهور بين الأصحاب ان محل الذبح أو النحر هو محل الصدوان كان نحر الحرام ولا يجب عليه العت (وعن) ابي الصلاح وجوب ايقاده كالمحصور ويبقى على احرامه حتى يبلع الهدى محله - و يذبح يوم النحر (وعن) لاسكافي لتعجيل في الدنة من امكان ارسالها محبت وعدمه فيحرمها في محله (وعن) لاحمدى نحو ما عن ابي الصلاح فيمن ساق هدنا وامكه العت ولم يعين يوم النحر - بل ما يقع فيه الوعد - ونحوه عن العت لكن نص على العموم للسائق وغيره والصحاح والمعتبر . يشهد لما هو المشهور الصوص المقدمة المصروفة بذلك ولم يجد صاحب الحواهر ره دليلا على شيء من الأقوال الأخر - سوى ما استدلل به بعضهم وهو عموم الآية الكريمة (١) ولا تحنقوا رؤسكم حتى يبلع الهدى محله (وفيه) مصادا الى ما تقدم من احتصاص لانه بالمحصور - ان الصوص المحصنة لهذا الحكم به المتقدم بعضها مائة عن الاستدلال به - فها هو المشهور أظهر (نعم) لا يبعد لقول بالتحجير بين العت و الذبح عنده كما في المنتهى والتذكيرة والمستدوا الحواهر والريص وغيرها بل في المنتهى الاولى - عت . والوجه في التحجير ان الأوامر المتعلقة بالذبح في محل لصد لورودها مورد توهم الحظر ووجوب العت كما في المحصور لا يستعاد منها ازيد من الجواز .

ثم ان ظاهر الصوص لو لم يكن صربحها ان له الذبح أو النحر من حين الصد

ولا يجب عليه التأخير الى ان تنقضي الوقت عن الحج وعن الحلاف والمبسوط والغية توقينه يوم المحر وفسروا الآية الكريمة به واستدلوا له مضافا اليه - بمصمر (١) ساعة (و لكن) الآية الكريمة - مضافا الى كونه في المحصور لادلاله فيها على تعيين الوقت والمصدر اما هو في المحصور مع به لا يصلح ان يقوم في قبال النصوص الاخر .

في تحقق الصدع عن الحج بالمنع عن الموقفين

المسألة الثانية لاحلاف ولا اشكال في انه اما بتحقيق الصدع عن المرة بالمنع عن الوصول الى مكة كما لاحلاف في به بتحقيق الصدع عن الحج بالمنع عن الموقفين واما الخلاف في موارد منها انه هل تحقق الصدع عن الحج بالمنع عن مكة بصا كما هو ظاهر الكتاب حيث دل (١) انما يتحقق الصدع بالمنع عن مكة (وعن الموقفين) ومنها غير ذلك مما سجر علمت - وبه نصيب لقول في المقام بالحدث في فروع ١ - تحقق الصدع عن الحج بالمنع عن الموقفين معق عنه - وبشهادته - ووثق (٢) الفصل عن ابي الحسن عليه السلام عن رجل عرض له سلطان فحده طالما له يوم عرفة قل ان تعرف فبعث الى مكة فحسه فلما كان يوم المحر حلى سبه كيف يصنع فقال عليه السلام لا تحق فيقف بالحج ثم ينصرف الى منى فرمى ويدبح ويحلق ولا شيء عليه فبما كان حتى عه يوم الفجر كيف يصنع قال عليه السلام هذا مصادود عن الحج بالحدث .

بل يتحقق الصدع بالمنع عن احد لموقفين ان كان ما يموت بهو ته الحج (وقد تقدم بيان ما يموت بهو ته الحج في الفصل الثالث) فان المستفاد من الموثق ان موضوع الحكم هو عنوان المصدود عن الحج - ولازم ذلك صدقه اذا بقي من اهل

١ - الوسائل - الباب ٢ - من ابواب الاحصار والصدع - الحديث ٢

٢ - الوسائل - باب ٣ من ابواب الاحصار والصدع - حديث ٢

الحج ما لا يتم بدونه

وهل يجب عليه الصبر ح حتى يعوت الحج نظرا الى ان الصد عن الوقوف
اما يكون بالصدعه الى فوات وقته اذ لا صد عن الشيء قبل وقته ولا عن الكل بالصدع
بعضه - اما لا يجب لاطلاق النصوص و الفتاوى لا يظهر هو الثاني - اذ الاول يشبه
الاجتهاد في مقابل النص .

ثم ان المحكى عن المسالك ان من هذا الباب ما لو وقف العامة الموقفين قبل
وقتهما لتبوت ابطال عندهم لا عندنا ولم يمكن التاخير عنهم لحوف العدو مهم اومن
غيرهم - ندعى ان النية هالم تثبت (و لكن) قد عرفت في الوقوف بعرفت في
الفصل الثاني ان الاظهر احراء الوقوف مع العامة فراجع - و عليه فلا يههما البحث
في انه على فرض عدم الاجراء هل المورد من قبيل من فاته الحج - او المصدود

٢٠- لو صد بعد ادراك الموقفين عن برول منى خاصة واتباع ماسكها دون مكة -
فان امكنه الاستئانة شتاب في الرمي والذبح كما في المريض ثم حلق وتحلل وتبى
بقية ماسكها والظاهر انه لا خلاف فيه ويشهد به بعدم صدق الصد عن الحج ولا الرد
لمذكور في صحيح (١) اس عمار عن الصادق عليه السلام في حديث والمصدود هو الذي يرد
المشركون - مادل على حوار الاستئانة فيهما (وان لم يمكن) الاستئانة من الشيع وفي
الجواهر وغيره انه يتحلل (واستدل به) بصدق الصد - وقاعده هي الحرج وباولوية
العص بالأحلال من لكن (و لكن) يرد على لاخير مع الاولوية لاحتمال خصوصية
في الصد عن الجميع - و يرد على ما قبله - ان غاية ما يمكن استعادته منها هو حوار
لاحلل اذ استمر الحرج واما فيه فلا - ويرد ما قبله ان مطلق الصد لم يؤخذ في دليل
موضوع بل لصدع الحج - عن الصادق على الصد على ابعاضه ولا يظهر انه لا وجه
لاجره حكم المصدود عنه

ولو صد بعد ادراك الموقفين من منى ومكة فان امكن الاستئانة تمت بقاءه على

جوار الاسنانة في الطوائف لسي لثله وقد مر (والا) هي لثته انه يتحمل بالهدى في مكانه وحكاه عن الشيخ ايضا ونعمها جماعة واستدل له مصافا الى ما تقدم . الذي عرفت ما فيه (بانه) يستلزم ترك الطواف والسعي الموجب لغوات الحج . و لكنه يتوقف على القول بالطلاق مع لاضطرار الى الترك وفيه كلام قد تقدم وما ذكرناه يظهر حكم الصد عن العود الى سعي بعد قضاء ما سكت مكة . وقد ادعى الاجماع على عدم تحقق الصدبة .

٣٠. المعتمر داسع من دخول مكة فحقق الصد مورد وفق والمصوص تدل عليه وان مسع من افعالها بعد الدخول فان قل بعدم جواز الاستئانة في تلك الافعال لثله صدق لصد . والافلا .

المصدود يجب عليه الحج في القابل ان كان واجبا

لمسألة ان لثته اذ تحلل لمصدود يجب عليه الحج في القابل ان كان لحي واجبا عليه سابقا وجوبا مستقرا او كان مستطاعا في السنة الفاسدة (ولا يسقط الواجب) لعدم دليل وجوبه بعد عدم جعل لشارع مانئي به بدلا عنه مسقطا لوجوبه وهو واضح (والحق) به الشهيد الثاني من قصر في السهر بحيث لولاه لفاته الحج . كما لو ترك السهر مع القافلة الاولى فصد (ويرد عليه) ما اورده سيد المدارك بانه لما يتم لواوجبا الخروج مع لاولى وان جوار الناحير سقط وجوب القضاء لعدم ثبوت الاستقرار وانتهاء التقصير . وقد تقدم الكلام في المبني في محله .

(ويسقط المصدود) بمعنى انه لا يجب اتمامه كما اوجبه ابو حنيفة - للاصل و الاجماع .

الرابعة - لو كان هناك طريق آخر غير ما سلكه وفيه الصد ولو كان اطول و امكن الوصول اليه فلا صد قطعا فان الموضوع هو الصد عن الحج لاضع طريق خاص . فلا يجوز له التحلل . وان كان ذلك الطريق يحتاج الى نفقة لا يتمكن منها جار له

لتحمل لصدق المصنود عليه (و كذا) لو علم بانه لو سلكه بقوته الحج - فان هذا الشخص يحصر حجه في هذا العام من هذا الطريق فيصدق الصدع الحج (فما) من قواعد المصنوب من لترديد فيه في غير محله - و ان حشى القوت فيشك في صدق المصنود فيس له ان تحمل وهو واضح.

الحامسة المعروف بن الاصحاب انه لا يجب على لمصنود التحمل بالهدى بل له ان يبقى على احرامه لى ان يتحقق القوات فيتحمل بالعمرة - و الوجه في ذلك انه في النصوص و ان مر بالاحلال الا انه لو روده مسورد توهم الحظر لا يستبعد منه اللزوم

كفاية الهدى الذى ساقه المصنود عن هدى آخر

السادسة (و) قد عرفت انه (لا يصح التحمل الا بالهدى) و عرفت انه لا يعتبر (نية التحمل) و لكلامها بما هو في نه من (يحوى هدى السياق عنه) كما هو المشهور بل عن العبة دعوى الاحماع عنه ام لا بحرى بن بجاح مع سياق الهدى لى هدى لتحمل كما عن الصدوق - وابن الحسد - والصدوق في المختلف والشهيد الثاني وغيرهم .

وجه الاول - اصل المراتبة بانه يشك في لزوم هدى آخر غير ما ساقه والاصل يقتضى عدمه - واطلاق دليل لزوم الهدى - بتقريب انه لم يدل دليل على انجاب الصدع هدبا مستقلا واما المستفاد من الأدلة لزوم دفع هديه او بخره - وهو يصدق على ما ساقه وحر (١) رفاعه عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قلت رجل ساق الهدى ثم حصر قال عليه السلام يبعث بهديه قلب هل يتمتع من فان فقال عليه السلام لا ولكن يدخل في مثل ما حرج منه وصحبته (٢) عنه ايضا و صحيح (٣) محمد بن مسلم عن ابي حمزة عليه السلام انهما قالا القارن يحصر وقد قال واشترط فحلى حيث حبستى قال يبعث بهديه قلنا هل يتمتع في قابل قال عليه السلام

لاولئك يدعى فى مثل ما حرج وهو تقرب لاستدلال بالحريين هون المشاور من هديه فى الحريين هو هدى السباق والاصافة كاللام المهدنة فى اعادة الهدى كما صرحوا به فى محله فالمعنى هديه الذى صدقه - وقد استدل بالحريين صاحب الحقائق وان متشكل بعده فيه - وبما قبلهما سيد المدارك .

اقول اما الحران فبرد على لاستدلال بهما (اولا) ايهما فى المحصور دون المصدود والاتفاق طاهرا على عدم الفرق بينهما فى هذا الحكم عبرت - وعلى فرض الثبوت يحتمل ان يكون مدرتهم فى المقام متقسم - فلا يكون اتفاقا تعديا (وثانيا) انه يحتمل ان يكون الاكتفاء لما بهما من الاشرط اى قوله فحلى الح (ثم) لوصح الاستدلال بالحريين كالأولى الاستدلال ايضا بصحيح (١) آخر لرافعة عن الصدوق عليه السلام حرج الحسين عليه السلام معنرا وقد سبق بدة حتى انتهى الى السقيا فرسم فخلق شعر رأسه و شعرها مكبه ثم اقبل حتى جاء فصرى الح - والمناقشة فيه باحتمال عدم حرامه عليه السلام يدفعه - قوله حتى انتهى الى السقيا - (وهى عسى ما قبل على يومين من المدينة من طريق مكة) فتكون بعد الميقب - وقوله فخلق شعر رأسه - هذا مصافا لى لنصوص لآخر المتضمنة للقضية المصرحة بان مرض بعدما احرم - واما اصل الرائة - فانما يرجع اليه مع فقد الدليل العام والخاص (بعم) - لاستدلال باطلاق لادلة لانس به - فانه ليس فى شيء من النصوص ما يدل على ان الصديق يقتضى لزوم الهدى بل هى متضمنة لانه يدعى هديه فيحل من كل شيء (و بذلك) يظهر الحوب عن الاستدلال للقول لآخر باصلة تعدو المسبب بعد السبب - مصد الى ما حقق فى محله من ان مقتضى الاصل هو لتداخل لا العدد (واما) المحكى (٢) من فقه الرضا عليه السلام وان صدر رجل عن الحج وقد احرم فعليه الحج من قابل ولا ناس بمواقعة الساء لان هذا مصدود وليس كالمحصور الذى استدل به لذلك لقول (فحيث) لم يثبت لما كونه كتاب رواية - فصلا عن اعتباره

١- الوسائل - الباب ٤ - من ابواب الاحصار واحد - الحديث ٢

٢- المستدرک باب ١ - من ابواب الاحصار والمصدود - الحديث ٣

فلا يصبح الاستناد اليه مما هو المشهور اظهر

وعن الشهيد في الدروس قول بعدم الداحل انوجب سدر او كسرة او شبههما
يعنى دون ماوجب بالاشعار او التقليد واستدل له (ن) ماوجب بالاشعار او التقليد واجب
بالاحرام فيتحد السبب .. بخلاف ماوجب بغيره (و يظهر) فتاوى الاصحاب سمعت
هديه او دمه فيه وما يجب للتدليل الواجب بكفاره وبحرها (ولكن) يرد عليه انه بعد
صدق اسم الهدى عليه المسلم لشمول الادبه له كما عرفت لامجدل لذلك - مصافا
الى اصابة التداخل (واما) مدعى المصنف من اجماع الاكتفاء بهدى لسياق .. ولكن
يستحب هدى آخر لتدخل (فردد) انه ان حصل الاحلال بما ساقه فلا مورد لتدبر هدى
آخر للتدخل - ولاوجب - مع انه لا دليل على الاستحباب

حكم المصدود الذي لم يسق هديا

السابعة - المعروف بين الاصحاب انه لو لم يكن للمصدود هدى وعجر عن ثمة
ليشرب به الهدى بقى على احرامه ولم يتحلل (وعن) لامكفى انه يتحلل بالية - وعن
المصنف في المختلف والقواعد اجماله (وقيل) يتحلل بدله وهو الصوم (بشهاد) الاول
الأصل - والاحكام - واطلاق يدل على انه لا يخرج عن الاحرام الا بتحلل (و استدلل)
للقول الآخر - بالاية (١) الكريمة .. فما أصبح من الهدى بتقريبه ممن لم يتيسر له
الهدى - وقاعده فى الحرج - ومحملة من لصوص كصحيح (٢) ابن عمار عن ابي
عبدالله عليه السلام فى المحصور ولم يسق الهدى قال (ع) يسألون برجع قبل فان لم يجد هديا قال عليه السلام
يصوم .. وبحره غيره (ونكسر برد) على الاول ن لاية لا تدل على ان من لم يتيسر له الهدى
يحل بغيره .. وقاعده فى الحرج لا تصلح لاثبات الاحلال سيما ما لم يصل الى حد الحرج
واما لصوص فهو مختصة بالمحصور - والمدعى يحتاج الى دليل معقود (واما) ما عن

١- البقرة - الآية ١٩٦

٢- الوسائل - باب ٧- من ابراب الاحصار والمصد حديث ١

المسالك من انه روى ان له مدلا هو صوم ثمانية عشر يوما - فهو مرسل غير حجة مع ان
 لاصحاب لم يعملوا بها في موردها - فهي ساقطة عن الحجية بالأعراس (وما) في الحديث
 من ان الظاهر انهم لم يقفوا على الروايات المذكورة والا فاطراحها مع صراحتها
 ولا معارض لها ليس من قواعدهم (فيه) ان احتمال عدم الوقوف عليها بعيد
 جدا مع كونها في كتب الأحاديث وهي مرئي منهم - وحيث ان دلالتها واضحة ولا
 معارض لها واستادها صحيحة - يعني فيها ما هو صحيح لسند - فهذا الأعراس موهن
 قطع وقد اشتهر بينهم انه كاذب ارد البحر صححه - رد ادلاعر من ضعفا (و لغريب)
 ان صاحب لجو هرره نعه في ذلك قبل مع احتمال عدم عبور لاصحاب على مجموع
 هذه الروايات كما يظهر من بعضهم - فلم يسمي اعراض عنها ح انتهى (فالظاهر)
 انه يبقى ح على احراره الى ان يتحقق انوات فتتحلح بعمره ان ممكن والابقى على حراره
 الى ان بعد الهدى او يقدر على العمد لا يحصر التحلل فيهما - (ثم) لو اشترط في احر مه بن
 يحله حيث حبسه فهل يقطع عنه الدم ويحل دونه - اه لا وجهان وقد تقدم الكلام فيه مفصلا .
 الثامنة (والمعتمر المصدود كالحاج) اذا صد كما مر - ولا يجهى انه قد له لم
 يذكر في اثناء البحث ما يظهر منه احصاء لاحكام السابقة باحرام الحج حتى
 يلحق به العمة -

في تحقق الصدق بالحسن ظلمًا

التاسعة من صد عن الحج بالحسن - فتارة يكون محبوبا للدين ومشا كل
 واخرى يكون محبوبا ظلمًا .

اما الاول فان كان قادرا على داء الدين او غيره مما حسن لاجله لم يتحلل بهدى
 بل عليه ان يدفع دونه بلا خلاف ولا اشكال لعدم صدق المصدود عن الحج عليه
 (وان لم يكن) قادر اعليه فقد يقال انه ايضا لا يصدق عليه المصدود من جهة ماد كروه في
 تعريف المصدود من انه من منعه العدو . و ذكر ذلك في بعض الاحار (ولكن) برده

انه لا يعتبر في صدقة العداوة كما يشهد به موثق الفصل المتقدم المتضمن لاطلاق المصدود على من حسه لسطان من غير استفعال - بل المصدود هو من معه العبر عن الحج - ولو كان المانع هو ابوه - في مقابل المحصور الذي معه المرض - وعليه فصدق المصدود عليه - فله ان يتحلل بالهدى .

واما الثاني وهو المحبوس ظلما - فان لم يتمكن من دفع ما ير دمه لا اشكال في صدق المصدود عليه كما مر فيتحلل بالهدى (وان تمكن منه) فهل يجب عليه دفع ام لا فيه كلام قدم في شرائط وجوب الحج والكلام في المقام اما هو في صدق المصدود عليه وعدمه - والظاهر عدم الصدق لانه يتمكن من دفع ما ير دو يحج وعدم وجوب الدفع لا يصلح قرينة لصدقه كما لا يخفى .

ثم ان الشهيد الثاني زعم عدم اسباب الصدق النفقة - وفوت الوقت - وصيته - والصلال عن الطريق مع الشرط لفظا ولا معه في وجه - ثم قال وفي الحاق احكام هؤلاء بالمصدود او المحصر او استقلالهم بغير من مشابهة كل منهما و لشك في حصر اسبب فيها وعدم التعرض لحكم غيرهما ويمكن ترجيح جانب المحصر لانه اشق وانه يتيق البرائة انتهى (وفيه) ما عرفت من عدم صدق الصدو الاحصار على شيء منها او الاصحاح تعرضو المحكم من فوات وقته وضائق عن الحج وذلك عليه لخصوص - ولحق ما مرده في الجواهر ان ذلك من عرائب الكلام .

حكم من أفسد حجة قصد

العاشرة - لو أفسد حجة قصد - نجب عليه الاتيان بوطئه المعسد وهو ان يحج من قابل ويحج بنية - واما اتمام حجه الواجب عليه - فبرفع وجوبه بتدليل الصدقان مقتضى اطلاق دليله ح عدم وجوب الانعام والتحلل بالهدى - واحتمال احتصاص الصد بالحج الصحيح مرفوع بالاطلاق (وعلى هذا) فان كانت الحجة حجة الاسلام - وكان استفرغ عليه وجوبها او اسمر الى قابل (فان قلنا) بانه في صورة الافساد - لاولى حجة الاسلام - والثابت عقوبة - يجب عليه في القرض حجتان - احداهما عقوبة لما افسده

غير الساقط وجوبها بالصد بعد ذلك واحتمال - عدم شمول القصد لمثل هذا القاسد كما عن المحقق الأردبيلي ره. مدفوع بطلاق الدليل وعمومه - ثابتهما - حجة الاسلام ويقدم الثانية - لا لتقدم وجوبها - فانه لا يصح دليلا للتقدم بل لما عن الابصاح من الاجماع عليه (وان قلنا) بان لاولى عقوبته لثبوت حجة الاسلام - لم يحجب عنه الاحقة الاسلام - وذلك لان وجوب تمام لاولى يرتفع بدليل الصد ولا يجب قصده مثل ذلك اذ لا دليل على وجوب قصاء الحج العقوبى سيما مع ان الشارع في التحلل.

الحديثة عشر لو تحل لمصدود قبل لغوات وانكشف العدو في وقت يتسع لاستثنائى القصد - فهل يجب عنه القصد في عامه ان كذبوا احدا من اصد كداعيه المشهور ام لا - كما عن القواعد وكشف اللثام حتماله (اقول) فن بيان حكم لمسألة تسعى التنبه على امر (وهو) ان لمصدود ان علم بانكشف لعدو من لغوات الحج - لا يجوز له التحلل وذلك لان الظاهر من دلته كباير موارد الأعداد ان الموضوع هو الصد عن الحج في جميع وقته المصروب له - فكما ان الصد عن طريق خاص لا يكون مشمولا للدلالة كك الصد في زمان محصور - وعنه - فان علم بعدم الانكشاف واحتماله واستصحاب نفاء المنع ابي آخر الوقت ساء على ما هو الحق من حرياته في الامور الاستباقية - وان جردته لتحلل - لكنه لو انكشف لحلاف يظهر به لم يكن يجوز له واقفا لتحلل فهو على احرامه لاول - اذا عرفت هذا تعرف سعوط كثير من ما قيل في المقام - انه يحرى حكم الافساد في حقه من وجوب تمام ما سده - والحج من قابل (يعني) ان قضا بشمول ادله الصد له واقعا فتحلله في محله وحسب ان الوقت باق فيه ان ياتى بحجة الاسلام (ودعوى) ان لعام بمقتضى ادله الافساد صار عام العقوبة لا عام حجة الاسلام بل عامها العام القابل (مدفوعة) بان كونه عام العقوبة ليس الاعمى لزوم اتمام ما بيده - المرتفع ذلك بالصد - وكان هو مانعا عن الاتيان بحجة الاسلام ولم يدل دليل على عدم صلاحية العام لوقوع حجة الاسلام فيه - فيأتى بها - ويأتى بالحج العقوبى في العام القابل ان قلنا بان الثانية عقوبة - واما ان قلنا بان الاولى عمومية فلا شيء عليه في العام

القابل لأن حخته الإسلامية قد أتى بها وحجته العقوبة سقط وجوبها بالصدد ولم يدل دليل على وجوب قصائها .

في المحاصر

(٩) المقام الثاني في (المحصور) (هو) كما عرفت (المصروع بالمرص) وفيه يصا مسائل لأولى لأحلاف بينهم في وجوب الهدى على المحاصر ووقف تحلله عليه كما في المصودود عن جماعة دعوى الإجماع عليه . ويشهد لوجوبه لأنه الكربة (١) فإن احصرتم فما استيسر من الهدى . بمعنى يسرو تيسر مثل استصعب بمعنى صعب وتصعب أماندة أو بقره أو شاة - وموضع ما استيسر - أما رفع - أي فعيكم - أو نصب أي فاهدوا أو فاذبحوا وما شاكل - وعلى التقديرين يدل على الوجوب ومصر (٢) ررعة عن رجل احصر في الحج قل لعل فلبث يهديه إذا كان مع أصحابه و محبه أن يسلح لهدى محله ومحبه من يوم الحرا إذا كان في الحج وإن كان في غيره بحرمة ما عليه أن يبعدهم لذلك يوما فإذا كان ذلك اليوم فقد وفى وإن احتلوا في الميعاد لم يضره إ شاء الله تعالى ورواه الصدوق في محكي المقصع عن سماعة وبشهادة لتوقف الحلبة عليه - مؤثق (٣) زرارة عن أبي حمزة عليه السلام في حديث و المحصور يبعث يهديه فبعدهم يوما فإذا بلغ الهدى أحل هداى مكانه قلت أرأيت أن يردوا عليه دراهمه ولم يبدحوا عنه وقد أحل فأنى الساء قال عليه السلام فليعد وليس عليه شيء . ولينسأ الآن عن الساء إذا بعث وصحيح (٤) ابن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام عن رجل احصر فبعث بالهدى فقال عليه السلام يواعد أصحابه ميعادا فإن كان في حج فحل الهدى يسوم البحر وإذا كان يوم البحر فليفصر

١- البقرة - الآية ١٩٦

٢- الوسائل - باب ١ - من أبواب الإحصار والصد - حديث ٢

٣- الوسائل - الباب ١ - من أبواب الإحصار والصد - الحديث ٥

٤- الوسائل - الباب ٢ - من أبواب الإحصار والصد - الحديث ١

عنه ولا يكفي الاستئذان عنه . كما عن طاهر النجاشي و المسوط و المهدب و الوسيطة
والمراسم و الاصحاح و المصنف في حمله من كتبه و المحقق كك . أم يحتصر بصوره
الامكان و بدونه يحل له بالابانة عنه كما عن طاهر الحلاف و العبد و الكافي و
الجامع و صريح الفوائد . و جهان (يشهد) للاول اطلاق صحيح ابن عمر المتقدم
و مرسل المعيد . و المراد من اطلاق الصحيح عدم استعصال الامام بين التمكن و
عدمه . فلا ما في مع تمكن الحسين (ع) خارجا . و استدلال الثاني . بوجوه (الاول)
ما في الجواهر وهو ضعف دلالة الصحيح المبرور على شمول الحكم لمحل العجز
بعدم كونه في مقام السان من هذه الجهة (و فيه) انه في مقام بيان توقف حلية النساء
على الحيض من قبل من دون نظر الى صورة الامكان او العجز . فاطلاقه بمعنى
رفض اقيود طاهر . و لولا ذلك امكن المدققة في ثبوت الحكم لكثير من الموارد
(الثاني) ما في المسند و هو طهور التمكن للحسن (ع) و قد مر حواشه . مضافا
الى اطلاق المرسل (الثالث) انه لا معنى لاطلاق النص لصورة العجز فهل هو لا
انتكاف بمالابطاق (وفيه) ان مقتضى اطلاقه عدم حية النساء ما لم يحج . لا وجوب
الحج (الرابع) اصالة الرائة - (وفيه) - انه لا يرجع اليها مع الاطلاق (الخامس)
لرؤم الحرح لولاه بضممة عدم قتل بالاحلال بدون لحج او الطواف نفسه او
بائنه - (وفيه) اولا النص بما لو ارم الحرح في صورة الامكان ايضا من عدم حليتين
له الى العام القابل - وثانيا بالحل - وهو ان المسمى بالقاعدة الحرح الشخصي لا النوعي
فلا يصح الحكم بالحلية مطلقا من جهة لرؤم الحرح في بعض موارد لبعض الاشخاص
فلا يظهر عموم الحكم لصورة العجز (بعم) - اذا كان العجز يسحو يسوع . الاستئذان
في لحج في نفسه - يمكن ان يقل بالحلية بعد حج النائب لعموم دليل النيابة - و
الله العالم .

حكم ما لوبعث المحصر هديه ثم زال المانع

المسألة الثالثة (ولو) احصر بعث هديه ثم - (زال الحصر التحق) بصحاحه في العمرة المفردة مطلقا وفي الحج اذا لم يبعث - ملاحق (لان) طاهر الادلة كسابر ادلة الا عدا - ان وظيفته محصورة بصوره عدم التمكن من لوطئه الاضمة والعرض تمكنه منها في المقام (ولانه) محرم ووال العذر فيحصر جهة للاحلال بالانبا باللباسك و لصحيح (١) رزاره عن المقر (ع) اذا حصر الرجل بعث هديه فاذا افاق و وجد في نفسه حجة فليخص ان يلبس به بذكر اللباس فان قدم مكة قبل ان يسحر الهدى فليقم على احرامه حتى يبرع من جميع لباسه ولسحر هديه ولا شيء عليه - وان قدم مكة و قد سحر هديه فان عليه الحج من قبل - والعمرة - قلت فان مات وهو محرم قبل ان ينتهي الى مكة قل (ع) يحج عنه ان كان حجة الاسلام ويعتبر اما هو شيء عليه . (فان) كان حادا و (ادرك احد الموقفين) في وقته على وجهه بصرح حجة كما عرفته سابقا (صح حجه والا فلا) بل يجب عليه القضاء ان كان واحدا بلا حلال ولا اشكال في شيء من ذلك وبشهادة القواعد و صحيح رزاره المتقدم آنفا .

اما الكلام في به اذا لم يترك الحج وفاته فهل يتحلل بالعمرة مطلقا كما هو المشهور - اوانه اذا تبين وقوع الدبح عنه حصل لتحليل به ولا يحتاج الى التحلل بالعمرة كما احتمله الشهيدان وغيرهما - واستدل الاول بوجهين (احدهما) ان ادلة وسوء التحلل بالعمرة لمن احرم ولم يترك الحج تدل على تعين التحلل بالعمرة و دلة حصول التحلل بلوع لهدى محبة - تدل على حصوله بلوع الهدى - والنسبة بين الطائفتين عموم من وجه فيرجح الطائفة الاولى للشهرة بين الاصحاب (ولكن) الحق انه لا يعارض بين الطائفتين فان الاولى تدل على ان المحرم يتحلل بالعمرة - والثانية تدل على حروجه عن كونه محروما بلوع الهدى محله (وما) في الرضا و

لجواهر من أن أدلة التحلل بسوق الهدى محله لا تشمل العرض 'دعائته' الاطلاق
 المتناقض بحكم التبادر الى غيره فيبقى ح عموم حكم من فانه للحج وهو التحلل بالعمرة
 بحله (برد عليه) أولا ان ذلك بعينه تجرى في أدلة التحلل بالعمرة .. و ثانيا ان
 التبادر والاضرف مسموعان (الثاني) صحيح رزاه المتقدم ساعاً على انه في بعض
 المسح بعد قوله فان عليه الحج من قابل .. بدل قوله او العمرة باو .. والعمرة بالواو
 يدعوى ان المراد بها ح هو عمرة التحلل .. بعد جعل في المقابل قبل المحصر هو الحج
 (وفيه) نظر واضح - مصافا الى احتلال المسح و عدم ثبوت الثانية .. فما احتمله
 الشهدان ره واحتاره غيره .. من انه لا يجب التحلل بالعمرة اذا تبين وقوع الذبح
 عنه بل يحصل التحلل به هو الاظهر .

وبما ذكرناه يظهر انه لو علم بموات او فوات بعد الميث و روال العذر قبل
 التقصير .. لا يجب المضي الى مكة للتحلل بعمرة كما عن القواعد .. هذا حكم الحج .
 و اما العمرة فلا خلاف ولا شكال في مساواتها للحج في الأحكام المتقدمة من
 من النص المشتمل على العمرة .

اما لكلام في انه اذا راد ان يقضى العمرة المفردة الواجبة عليه والمستحبة
 هل يجب عليه التريص الى بدخل الشهر الا لا حق كما عن الشيخ في النهاية والمسوط
 و سي حمرة و لرح و دريس . ام له الاثبات بها لورال العذر من غير تريص زمان
 كما عن جماعة (اظهرهما) الذي لوحدهن - احدهما - ما تقدم من جوار توالي العمرتين
 وانه لا يعتبر الفصل بينهما بشهر او قل او اكثر - ثانيهما - انه على فرض اعتبار الفصل
 بزمان خاص - انما هو في الفصل بين العمرتين لا لاحرام من والمعروض رفع اليد عن
 الاولى - فالأظهر عدم لزوم التريص .

حكم ما لو بان أن هدى المحصر لم يذبح

لمسألة الرابعة .. اذا بعث هديه او ثمنه وتحلل في يوم الوعد ثم بان ان هديه

لم يديح - لاحلاف سهم في ان نحمله لم يطل بمعنى انه لا اثم عليه ولا كفارة فيما فعله من ماقيات الاحرام وعليه دبح هدى في القاس لقوله ﷺ في صحيح (١) بن عمار المتقدم - يواعد اصحابه ميعادا - الى ان قال فاذا كان تلك الساعة قصر واحل - الى ان قل - فابردوا الدراهم عليه و لم يحدوا هدا نحروه وقد احل ام يكن عليه شيء ولكن بيعت من قابل ويمسك ايضا وموثق (٢) زرعة عن الناصر ﷺ في حديث قنت ارايت ان ردوا عليه دراهمه ولم يديحوا عنه وقد احل فاني اساء قال ﷺ فليعد و ليس عليه شيء وليمسك الان عن النساء اذاعت وموثق (٣) زرعة عن رجل احصر في الحج قال ﷺ فليبعته بدهه اذا كان مع اصحابه ومحلها ان يبيع الهدي محله - الى ان قال فانما عليه ان يعدهم لذلك يوما فاذا كان ذلك اليوم فقدوفى ون حشعوا في الميعاد لم يصره ان شاء الله تعالى .

وهل يجب عليه الامساك ثانيا الى يوم الوعد الثاني كما هو المشهور م لا كما عن الحلبي - وطاهر - الشرايع و النافع والمختلف وغيره - وجهان اظهرهما الاول لوجهين - (١) مقتضى القاعدة فان الظاهر من النصوص سيما بعد صم الآية الكريمة (٤) ولا تخلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله كونها في مقام جعل طريق الى ما هو الموضوع للحكم والاد لموضوع هو دبح الهدي في المكان المحصوص وهو الموحد للتفصيل والاحلال والخروج عن الاحرام وعليه فاذا انكشف لحلاف و انه لم يديح بس نقته على احرمه عانة الامر لاثم عليه ولا كفارة لكون الاحلال باذن الشارع (ثانيهما) الامر به في صحيح ابن عمار وموثق زرعة (و استدلل) للقول الآخر - بانه ليس بمحرم ولا في حرم ولا وجه لرويه والاصل يقتضي عدم اللزوم ولذلك يحمل الامر بالامساك في الحبرين على الذب - مصفا الى عموم قوله (ع) في

١-٣- الوسائل - باب ٢ - من ابواب الاحصار والصد - حديث ١-٢

٢- الوسائل - الباب ١ - من ابواب الاحصار والصد حديث ٥

٣ - البقرة - الآية ١٩٤

الموثق الاحمر لم يصره (اقول) يرد عليه ،اولا - ما تقدم من انه محرم - وثانيا - ما المانع من عدم كونه محرما ومع ذلك يجب عليه الامساك للنص - ويؤيده ما يدل على بحث الهندي من الافاق و الامساك كما سيحىء - واما قوله فلم يصره في الموثق فلا عموم له يشمل الامساك اولا - فانه يدل على ان ما فعله من عدم احسب المحرمات لا يكون مستلزما لنواحي و الحيف لم يصره - واما الامساك فهو بشر من الامساك السابق لا من الحلف فتدبر - وبقيده طلاقه على فرض ثبوته بما تقدم ثامنا

ثم انه هل يجب الامساك عن كل شيء او عن خصوص النساء الاظهر هو الاول لبقاء حرمة و الاطلاق الصحيح فان حذف المتعلق بعبء العموم - وموثق زرارة و ن احصى بالامساك عن النساء لكنه لا مفهوم له كى يقدره اطلاق الصحيح و مطوقه لا ينافيه

وهل يجب الامساك من حين لاكتشاف - او من حين البعث . مقتضى القاعدة و اطلاق الصحيح هو الاول - كما قى به جمع منهم المحقق الاردبيلي ره (ولكن) موثق زرارة بمفهومه يدل على عدم وجوب الامساك قبل البعث - لانه مختص بالامساك عن النساء و الامنع من الالتزام به بخصوصه من جهة لزوم الحرج من عدم حلهم له الى العام القابل و الله العالم .

حكم القارن اذا احصر

الحامسة - لا اشكال و لا خلاف في انه اذا حصر القارن و كان يجب عليه حج القران تعييناً لدرأوشه - لم يمتنع في القابل لا قربا - فان القاعدة تقتضى ذلك مصافاً الى نصوص خاصة كصحيح (١) رفاعه عن الصادق عليه السلام و ابن مسلم عن الناصر عليه السلام القارن يحصر و قد قال و اشترط فحللى حيث حسسى قال - ع - يمتن بهديه قل ساهل يتمتع في قابل قال لا ولكن يدخل في مثل ما حرج به و خير (٢) رفاعه عن ابي عبد الله

عنه عن رجل ساق الهدى ثم احصر قال بعث بهديه فلتحل يتنمّع من قابل فقال عليه السلام لا ولكن يدخل في مثل ماخرج منه .

انما الخلاف في موردتين - الاول فيما اذا لم يكن القران معيا عليه - لثاني فيما اذا حصر المتمتع (اما الاول) فالمشهور بين الاصحاب انه يجب عليه ان يحج قاربا وعن لمصنف في حمله من كتبه و المحقق في بعضها وكشف اللثام وغيرها - ان الافضل ح لقرن ويجوز ان يتمتع - يشهد للاول اطلاق الاخبار المتقدمة (واستدل) للثاني - باحتمال ان يكون مرصه القران - وبانه يتعي حمل الاخبار على ارادة لاستحباب اذمع عدم وجوب قضاء الاصل كيف تحب الكيفية - ولكن الاول خلاف لاطلاق ولاقرينة عليه - ولثاني استبعاد في غير محله - ادما المانع من عدم وجوب الاصل نصا وجوب الكيفية شرطا - وكم له من نظير مثلا صلاة لبيل منسحة - ووقوعها مع الطهارة لازم - وكذا غيرها من الموارد - مع انه لا يتم في الواجب التخييري (و ما المورد الثاني) فان كان الذي احصره به وحده ممسا - لزم قصده في القاء كل وهو واضح - وان كان غير معص فمقتضى القاعدة عدم تعيين التمتع عليه في القابل - ولكن قد يدعى الاجماع عليه - فانتم والافلاظهر عدم المعين .

يستحب بعث الهدى الى منى

السادسة من اراد ان يترك ثواب الحج في كل سنة - فليعمل ما تنصمه مرسل (١) الشيخ قال الصادق عليه السلام ما يسمع احدكم من ان يحج كل سنة فليلح له لا يلح ذلك اموالنا فقال عليه السلام اما بقدر احدكم اذا حرج اخوه ان يبعث معه بشئ اضحية ويأمره ان يطوف عه اسودا لبست ويدبح عه فاذا كان يوم عرفة ليس ثابه وبها وانى المسجد فلا يزال في الدعاء حتى تعرب الشمس. والظاهر ان المراد تشابه ثاب لربه كما اردت بهافي الحرو ح يوم الجمعة والعيد - ولا يصح ان ماله لكونه حجة في نفسه من جهة اسناد

الشيخ ذلك لى الامام عليه السلام حرما - ولا حار (١) من بلع .
وقد ورد ذلك بطريق آخر - لاحظ صحيح (٢) عبدالله بن مسان عن ابي عبدالله
عليه السلام ان ابن عباس و عبد كان بعثا هديهما من المدينة ثم يتحردان و ان بعثا بهما
من اقصى من الاقصى و اعدا صحابهما بتقليد هما و اشعار هما يوما مفعوما ثم يمكن
يومئذ الى يوم الحر عن كل ما يمسك عنه المحرم و نجسان كل ما يجنب عنه
المحرم الا انه لا يلبى الا من كان حيا و معتمرا وحر (٣) سلمة عنه (ع)
ان عيا (ع) كان بعث هديه ثم يمسك عنه المحرم غير انه لا يلبى
و يواعد هم يوم يحرم بده فحل - وصحيح (٤) ابن عمار عنه (ع) عن الرجل يرسل
بالهدى تطوعا قال (ع) واعد اصحابه يوما يتقدون فيه قد كان تلك الساعة من ذلك
ليوم احتب ما يحتسه المحرم الى يوم الحر وذاك و من الحر احرأ عنه - وصحيح (٥)
هارون بن حارحة - ان امراد بعث بده و امر الذي بعثها معه ان يعلو و يشعر في
يوم كذا وكد ففت له به لا تسعى لك ان تلبس الثياب فعنى الى ابي عبدالله (ع) و
هو بالعبرة فقلت له ان امراد فعل كذا و كذا و به لا يستطيع ان يدع الثياب لمكان
ابى جعفر فقال (ع) مره فمسس ثياب و لم يحرقه يوم الحر عن لسه الثياب و يحوها
غيرها (والمناقشة) فيها بانها احبار آحاد لا يثبت اليها و الامور الشرعية يحتاج مشتها
و مدعيها الى اداة شرعية - كما عن الحنفى (مدقعه) بحججه المحرر الواحد او لا هذه -
المصوص كثره بانه حد الاستفاضة بل التواتر ناسا - و الحكم الذى يرد اثباته استحبابى
يكفى فيه حرصه ثالثا (و لا يراد غلبها) بها فى المصدود و المحصر و لا تدل على استحباب
بعث الهدى (بين الصعف) كما يظهر لمن ياملها سيما صحيح ابن مسان و حر ابن حارحة
ثم ان لكيتين مختلفتين و احكامهما ايضا محللة فلا وجه للتسوية بينهما فى

١- الرسائل باب ١٨ - من ابواب مقلته لمبادات

٢- ٣- ٤- لومائل - باب ٩ - من ابواب الاحصار و الصد حديث ٣-٢-٥

٥- الرسائل - ادب ١٠ - من ابواب الاحصار و الصد حديث ١

الاحكام كما عن الشهيد (وظاهر) هذه المصوص لزوم احتساب الناعت للهدى من اليوم
الذى يواعد اصحابه للتقليد والاشعار الى يوم المحر عن كل ما يحرم على المحرم و
ليس ثبات الاحرام - ولا مانع من الالتزام به بمعنى ان من يريد العمل بهذا المستحب
يجب عليه ذلك - وهل تجب عليه الكفارة لو فعل ما يحرم على المحرم فعلة كما عن
الشيخ والقاضى - ام تستحب كما عن المصنف وفي الشرائع - ام لا كفارة عليه وجوه
(مقتضى) القاعدة هو الاحتمال لعدم كونه محرما حقيقة كى تشمل بهصوص الكفارة -
و خبر هارون محتص باللس و منضم للتكفير مقرة ولا يقولون به كما صرح به
غير واحد فلا وجه للوجوب وقاعده التسامح في ادله السن لا تصلح لانت الاستحباب
لانيها محتص بما اذا ورد خبر مصنف ذال على حكم استحبابى ولا تشمل فتوى الفقيه -
فالظاهر عدم الاستحباب هذانام الكلام فيما يتعلق بمهمات مسائل الصحيح - وقد وقع
الفراع منه في السادس والعشرين من شهر محرم الحرام سنة ١٣٨٨ الهجرية في سنة يزد
وهذا هو الشهر الخامس عشر من رمان احر اجى من ديارى بهرحق

فلذا وقد اخرجت منها - حفظ الله المسلمين من يد الاحاسوس من عنهم في عقول المسلمين
واهلك الله كل من تسول له نفسه العت في بلاد المسلمين ولحجم الكلام قائلين ربنا ولا نحمليها
ما لا طاقة لابه واعف عا واغفر لنا وارحمنا انت مولانا فبصرنا على لقوم الظالمين .

من رؤسها ولا يجب عليه الحلق حتى يقضى ماسكه وان كان في عمرة فليستظر مقدار دخول
اصحابه مكة والساعة التي يهدمونها وان كان ثلث الساعة قصر واحل الحديث (ثم ن)
الكلام في ١٥٠ هل تتوقف الحلية على به التحلل - هو الكلام فيه في المصنوع وقد عرفت
عدم اعساره كما ان لمحت في الاحتراء في التحلل بالهدى الموسوق في المصنوع
يجري هنا .

في وجوب بعث الهدى على المحصر

اما الكلام في المقام في بعث (٥) عن اسبابه والشبغ واسباب الصلاح واسباب
حمرة والبراح وادريس والمحقق وفي المتن - ان عليه ان (يبعث هديه ان لم يكن
قد ساق والاقتصر على هدى السياق) ولا يحل حتى يبلغ الهدى محله (فان ابلغ محله)
تحلل وفي نحو هر بل حكى غير واحد عليه الشهرة وهو كك - نعم - من الاكثر تقييد مكة
بفاء الكفة - واس حمرة بالحرورة - وعن الراوي في فقه القرآن تحصيل مكة
بالعمرة المفردة وجعل من محل المنع بها كالحج سبي (وعن) المقنع ان المحصور
يسحر بدنه في المكان الذي يضطر فيه الى مكان الحصر (وعن) لاسكافي - التحجير
بين البعث والذبح حيث حصر - مع اولوية الاول وقواه سيد المدارك وستره في
محكي الدجيرة (وعن) المفيد والدلمي المفصل فيبعث في لحج الواجب ويذبح
في محل الحصر في التطوع (وعن) الجمعي التفصيل بين سائق الهدى فيبعث وغيره
فيذبح مكانه (وقيل) يذبح مكانه اذا اصره التاجير - هذه تمام الاقوال .
واما المدرك للكلام فانه فيما يستفاد من الآية الشريفة - واخرى فيما يستفاد
من المصنوع .

اما الآية - فقد قال الله عز وجل (١) ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله
اي لا تحلقوا - كنى بالتحلق عنه لكونه من لوازمه - والمحل بالكسر من الحلق اي لا تحلقوا

حتى يذبح حيث يحل ذبحه فيه ولو كان من الحلول لقال محله . بفتح الحاء . نعم قد
 فسرت الآية في النصوص بان محل الهدى مكة ان كان معتمرا - ومضى ان كان حيا
 فهي مصيبة النصوص المفسرة دليل المشهور

واما الاحبار (فسها) ما يدل على القول المشهور - كمؤلف زرارة ومصنف زرارة
 وصحيح ابن عمار المتقدم آتيا وصحيح (١) زرارة عن الناصر عليه السلام اذا حصر الرجل
 بعث بهديه الحديث (ومنها) ما استدلل به لما ذهب اليه في المقنع - لاحظ صحيح (٢) معاوية
 ابن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث ان الحسين بن علي عليهما السلام حرق معتمرا فمرض
 في الطريق فسع عينا ذلك وهو بالمدينة فحرق في ظله فادركه في السقياء وهو مريض بها
 فقال عليه السلام يا سي ما تشكى فقال اشكى رأسي فدعا على يديه فحرقها وحق رأسه
 وردّه الى المدينة فلم يرأس وجعه اعتمر فقلت ارأيت حين بر من وجهه حل له السماء
 فقال عليه السلام لا تحل له لساء حتى يطوى بالنسوة يعني بين الصفا والمروة فقلت فما بال
 النبي صلى الله عليه وآله حين رجع الى المدينة حل له السماء ولم يطف بالبيت فقال عليه السلام ليس هذا مثل
 هذا النبي صلى الله عليه وآله كان مصنودا والحسين عليه السلام محصورا . ومرسل (٣) لغيره قال الصادق عليه السلام
 المحصور والمصطر يحران بدنتهم في المكان الذي يصطرون فيه وصحيح (٤) رفاعه
 عن الصادق (ع) حرق الحسين (ع) معتمرا وقد ساق بدنه حتى انتهى الى السقياء
 فبرسمه فحق شعر رأسه ونحرها مكانه ثم اقبل حتى جاء فصرّب الباب فقال عني (ع) امسى
 ورب لكمة افتحواله الباب الحديث (ومنها) ما استدلل به لما ذهب اليه الجعفي - و
 هو صحيح (٥) ابن عمار عن الصادق عليه السلام في المحصور ولم يسق الهدى - قال عليه السلام

١- الوسائل - باب ٣ - من ابواب الاحصار والصد حديث ١

٢- الوسائل - باب ١ من ابواب الاحصار والصد حديث ٣

٣- الوسائل - باب ٦ - من ابواب الاحصار والصد حديث ٣-٢

٤- الوسائل - ابواب ٧ - من ابواب الاحصار والصد - الحديث ٢

يسك ويرجع فان لم يجد ثم هدى صدم .. نفرت ان مطوفه تعيين الذبح في مكانه اذا لم يسق الهدى و معومه عدم حواره اذا ساقه (ومها) ما استدلل به للقول الاحير وهو ح (١) دراره - عرابى جعفر عليه السلام داحصر الرجل فبعث بهديه ثم آذاه رأسه قبل ان يبحر فحق رأسه فانه يدبح في المكان الذي احصره او يصوم او يطعم ستة مساكين وبحره حره (٢) الآخر عرابى عداقه عليه السلام هذه بصوص الباب .

وقد استدلل المشهور بالطائفة الاولى - والصدوق بالطائفة - والاسكافي ومن تبعه .. بانه مقتضى الجمع بين الطائفتين - والمعد والدبلى - بان كثر بصوص الذبح في مكانه في التطوع فيجمع بذلك بين الطائفتين .. والجمعى استدلل بالطائفة الثالثة .. والفائل للقول الآخر بالطائفة لاجرة .

اقول (ما) بصوص المشهور فدلالها عليه واصحها لاسكر .. (واما) الطائفة الثانية .. فهي روايات ثلاث - ثنائ منها مشتملان لقضية الحسين عليه السلام - وهى غير معلومة لما - فلعنه كان يتصرر دالاحير كما هو ظاهر شكينه عن رأسه المقدسة. اولم يمكن العت - وغير ذلك - فلا يصح الاستدلال بهما - (واما) ما في الجواهر بل قد يحتملان عدم احرام الحسين عليه السلام واما بحر هو او على تطوعا وحصوصا اذا كان قد ساق (فمصفا) الى ما تقدم في المصود ومن لقرئ لنى ذكرنا ما لاحرامه عليه السلام - دبل الصحيح الاول صريح في ذلك فقدت ارباب حين برأس وجمعه احل له النساء فدل عليه السلام لانحل له لساء الح - (واما) مرسل الصدوق فهو و كان لا اشكال فيه من حيث السد - ولكن قد تقدم في اول هذا البحث ان الاحصار عبر الحصر - و ثنائى مطلق المسع الشامل للمسع بالعدو .. والاول مختص بالمسح بالمرض وحيث ان البحر متضمن للمحصور فهو عام قبل للتقييد بغير المحصر فيقيد بالاحار الاول بغيره .. وعلى هذا فالقول لثائى والثالث سقطان واما مدرك الجمعى - فبرد عليه (اولا) ان قوله يسك ويرجع ليس صريحا ولا ظهرا في الذبح مكانه لجوار ارادة العت منه - وبساعة اخرى انه

بدل عني به يعمل بوظيفته المجمولة ويرجع وأما كون الوظيفة هو الميث أو الدبح في المكان وهو لا بدل عليه (وثانيا) أنه لا مفهوم له فإن القيد المذكور في السؤال لا الجواب (وأما) الطائفة الأخيرة فقد حملها الشهادة على أنه يبعث هديه إذا آذنه رأسه قبل لبحر بدبح هديا آخر ويحل من خصوص خلق الرأس لأمر كل شيء والمصنف رحمه في محكي المنهى حملها على إرادة أن المحصر قبل بلوغ الهدى محله إذا احتاج إلى خلق رأسه لا أدى به ساع له ذلك وجب عليه العداء فيكون الدبح كفارة لا للتحلل - وكل محتمل وعلى التقديرين لا ممانى لقول المشهور - فمأه المشهور بين الأصحاب من توقف الحية على بعث الهدى هو الأطهر .

وأما مكان الدبح فقد صرح به في موثق زرعة (وهو) ما ذكره المشهور من أنه (منى) أن كان حاجبا - ومكة أن كان معتبرا) وأما رمايه فظاهر النصوص المتقدمة وفتاوى الأصحاب أن في الحج - هو يوم البحر وعن لقواعد أنه أيام التشريق وقواه صاحب البحر بطرا إلى أن أيام التشريق أيام دبح الهدى بل يمكن إرادة ذلك من يوم البحر - وما عاده بخلاف طاهر النص فلا طهر لأحوط لاقتصار على يوم البحر (وأما العمرة) فكل يوم قابل له ولذا صرح في النصوص بأنه يواعد مع المبعوث معه يوما للبحر أو الدبح لأخط النصوص المتقدمة .

لا يحل المحصر من النساء حتى يحج

المسألة الثابتة - إذا بعث المحصر الهدى وبلغ الهدى محله وعرفت أن المراد به حضور الوقت الذي وأعد أصحابه للدبح أو البحر في المكان المعين (قصص) لصحيح (١) ابن عمار المتقدم عن الصادق عليه السلام وإذا كان يوم البحر فليقصر من رماه ولا يجب عليه الحلق - وحبر (٢) حمران المتقدم عن الباقر عليه السلام في المصدود - قام المحصور فاما

١. الوسائل - باب ٢ - من أبواب الإحصار والمصد حديث ١

٢. الوسائل - باب ٤ - من أبواب الإحصار والمصد حديث ١

يكون عنه التقصير (و احل) من كل شيء احرم منه (الامن النساء) بلا خلاف بل عن
المتنهي يسته الى علمائنا - اما المشئي منه فلا اشكال فيه وقد دلت النصوص المتقدمة
عليه وفي توقف الحلية من كل شيء على التقصير او انه واجب وان لم يتوقف الحلية
عليه كلام قد مر في المصنوع - نعم - لا اشكال في تعينه وليس عليه الحلق .

اما لكلام في المشئي - فالمشهور بين الاصحاب انه لا يحل من النساء
(حتى يحج في القابل ان كان واجبا او يطاف طواف النساء عنه ان كان ندبا)
وماد كروه يحل الى حكام (احدنا) توقف حلية النساء للمحصر على الحج من قبل
او لا يطوف عنه مطلقا - وحالهم في ذلك الممدرة واشهد في محكي الدروس
قد ذهب الاول الى عدم توقف الحلية في المدنوب على شيء حتى الاستابة والثاني
الى ان المحصر في عمرة الممتع لا يتوقف حليتهن له على الطواف - وسع كل منهما
جمع (ثانيها) ان المحصور فيه ان كان حجا واجبا لا يحل له النساء حتى يحج من
قبل - وحالهم في ذلك - جماعة - فان المحكي (عن) لحلاف والعبية وغيرهما
انه يحل النساء للمحصر بان يطوف نفسه في القابل او يطاف عنه (وعن) لجامع ذلك
مع عدم التقيد بالقبل وتقييد الطواف بالنساء (وعن) الكافي لا يحل له حتى يحج
او يحج عنه (وعن) السرر لا يحل له النساء حتى يحج في القابل او يامر من يطوف
عنه النساء (ثالثها) ان المحصر فيه ان كان مدونا تحلل له لو طيف عنه طواف النساء
وحالهم في ذلك جماعة وذهبوا الى توقف الحلية على ان يطوف نفسه - ومهم الفصل
لرافعي - وقواه سيد الرضوي لولا الاحماع على خلافه .

اقول بشهد لعدم حصول الحلية من النساء بمجرد دبح الهدى وبحره قوله لا يحل
في صحيح (١) من عمار المتقدم المشتمل على احصار الحسين عليه السلام لا يحل له النساء
حتى يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة وقوله لا يحل في صحيحه (٢) الاحر المتقدم
ايضا والمصدود تحل له النساء والمحصور لا يحل له النساء - وبشهد لحليتهن له اذا حج

في القابل وعدمها منه - صحيح (١) معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث بعد ما نقل قصة احصار الحسين بن عبي عليهما السلام فقلت ارأيت حين برأ من وجعه احل له النساء - قال عليه السلام لا تحل له النساء حتى يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة - فان الطواف والسعي كناية عن الحج كما هو واضح ومرسل (٢) المعيد قال عليه السلام المحصور بالمرض - الى ان قال ولا يقرب النساء حتى يقضى الماسك من قابل .

و استدلل لما ذهب اليه المعيد - بالمرسل الذي ذكره في المقدمة و في دله فاما حجة التطوع فانه يحجر هديه وقد احل مما كان احرم فان شاء حج من قابل و ان شاء لا يجب عليه الحج - والاراد عليه بصفه الارسال - في غير محله - لما مر من المرسل ان كان ثقة و كان ارساله بالاستناد الى المعصوم حر ما يكون حجة (ولكن) يرد عليه به يدعي عدم وجوب الحج عليه من قابل - وهذا لا كلام فيه كما سياتي ولا يدل على حصة النساء له بحر الهدى - الا بطلاق قوله و قد احل مما كان احرم فيقيد بما ياتي فتدبر

و استدلل لما ذهب اليه الشهيد . بان لا طه او لاحل النساء فيها بصحيح (٣) الربطى عن ابي الحسن عليه السلام عن محرم انكحرت سافه اي شيء يكون حاله و شيء عليه قل عليه السلام هو حلال من كل شيء قلت من النساء و الثياب و الطيب فقال نعم من جميع ما يحرم على المحرم - تقرب ان غير عمره التمتع يحرج عنه بالاجماع وهي دقية تحته (ولكن يرد) على الاول منهما انه لس في الروايت تقييد الطواف بالنساء .. وعلى الثاني انه مخالف للاجماع و معارض مع لاية الصوص فيه يدل على حلته من كل شيء من دون توقفها على شيء

و اما للحكم الثاني فصحيح ابن عمار ومرسل المعيد شاهدان بما هو المشهور ولم يظهر بما يمكن ان يستشهد للمخالفين ولذلك حمل صاحب الجواهر ره طلاق

كلماتهم على اربعة التوزيع - بان القادر لا يحل مهن الا ان يحج من قابل و العاجز
عن الحج يحصل له الحلية بالاستئابة .

بيان ما به تحل النساء للمحصر ان كان حجه تطوعا

و اما الحكم الثالث فقد استدل لما هو المعروف بين الاصحاب بالاجماع
وباب الحج المندوب لا يحب العود لتدار كموالقاء على تحريم النساء صرر عظيم منفى -
فاكفى في الحل بالاستئابة - والاول ليس بمحج والثاني يرده اطلاق صحيح ابن عمار
لشامل امواحب والمندوب بولم يفل بظهوره في المندوب لان الظاهر كون حرام
لحسين عليه السلام تطوعا .

ثم به ذكر سيد الرضا في تبيين المشهور وردا على ما ذكرناه - ان دلالة الصحيح
على حكم الحج للمندوب ضعيفة لوروده لسان حكم آخر (واحد) في الجواهر في
تأييدهم ان مقتضى الجمع بين اطلاق الصحيح وما دل على جوار الاستئابة في الطواف مطلقا
هو ما افادوه (اقول) برد على السيد قدماه لو انكرنا دلالة الصحيح على حكم
المحصر اذا كان احرامه للمندوب لزم منه النساء على توقف حلتهن له على طواف التائب ايضا
للاصل و مرسل المقدم المتقدم كما التزم صاحب الحقائق به لحدث (مع)
به لوجه لا يكر دلالة بل قد عرفت انه لا يبعد القول بوروده في المندوب - ويرد
على صاحب الجواهر - ان الطواف في الصحيح كما مر اريد به ما سبب الحج
باجمعها و قلنا انه كناية عن وجوب الحج في القابل وتوقف حلتهن له عليه . وجوار
الاستئابة في الطواف غير مربوط بالمقام ولا مانع من الالتزام به لو احصر في
المندوب بعدما حرم لا تحل له النساء حتى يحج او يعتمر في القابل

ويشهد لوجوبه عليه في القابل - ويؤيد توقف جهن له عليه صحيح (١)
آخر لمعاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام (على ما عن النهدي) في حديث وان كان
مرص في الطريق بعدما احرم فاراد الرجوع الى اهله رجع ويحر بدنة ان اقام مكانه

وان كان في عمرة فاذا برأ فعليه العمرة واحدة و ان كان عليه الحج فرجع الى هه و
 اقام فهاه الحج كان عليه الحج من قابل الحديث و ان كان ساء على ما رواه الصدوق
 بدل - بعدما احرم - بعدما يجرح - جارحاً عن محل الكلام (و مقتضى) اطلاق قوله
 وان كان في عمره ارادة الأعم من الواجبة و المتدوية الا ان يقال ان قوله وان كان عليه
 الحج قريبة على الاحتصاص بالواحدة

ولكن في الرياض الظاهر عدم قائل به فان الأصحاب ما بين مفصل بين الواجب
 وغيره بما مر به حوار الاستابة في الذب و مطلق لحوارها به وفي الفرص كما مر من
 الخلاف وغيره وقائل بالنحل في الذب من غير توقف على شيء حتى الاستتابة كما
 عن المفيد وغيره لى ان قل فاقول في الذب بمساواته مع الواجب في عدم لاحتلال
 من النساء الا اذا المسلك خلاف ما انفقت عنه الاقوال انتهى (فان تم) ذلك و احراز ان
 جمعهم عليه ليس من جهة الجمع بين الروايات بقيد اطلاق ما دل على توقف جهن
 له على الحج من قابل - و يختص بالواجب - هي المدون يرجع الى ما رتب المفيد
 لموافق لاصالة الرأفة عن حرمة النساء له بعد خروجه عن الاحرام (و اما استصحاب)
 حرمتهم له - الى ان يطوف نفسه او يطوف عنه ذاته الذي استدل به سيد الرياض بتوقف
 حلوله عليه فعليه محاذير ١ - ان مرسل المفيد حجة كما مر ومعه لانصل التوبة الى
 الاصل ٢ - ما ذكرناه غير مره من عدم حرمة الاستصحاب في الاحكام الكلية بكونه
 محكوما بالاستصحاب عدم الجعل ٣ - ان المقام داخل في كبرى كلية ذكرها وهي انه
 اذا ورد عام او مطلق زمانى . و خرج عنه فردى زمان - شئت بعده في كونه محكوما
 بحكم الخاص - او العام - وقد اخترنا في محله انه محكوم بحكم العام - هي لمقدم دلت
 النصوص والكتاب على حلية النساء لكل فردى جميع الارامه خرج عنه المحصر بعد
 ما خرج عن احرامه بشك في انه محكوم بالحكم الخاص او العام فيرجع الى العمومات
 (فالأظهر) على ذلك حلية النساء لمبعث تهدي وبلوغه محل .

فرع - هل توقف حل النساء على حجه من قابل مطلق حتى في صورة العجز

فهرس الجزء العاشر من كتاب فقه الصادق

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٢٤	بيان محل إيقاع الصلاة	٣	في اعتبار الطهارة في الطواف
	وجوب الرجوع لو سى الركعتين	٤	حكم طواف المحدث بالمحدث الأكر
٢٧	حلف المقام		وجوب إزالة النجاسة عن الثوب و
٣٠	حكم ترك الركعتين عامدا	٦	البدن في الطواف
٣٢	في فورية وجوب هذه الصلاة	٨	في اعتبار ستر العورة في الطواف
٣٣	في استحباب دخول مكة في أعلاها	٩	في اعتبار باحة الماتر في الطواف
٣٥	في استحباب الفسل لدخول مكة والمسجد	١١	في اعتبار الحنات في الطواف
٣٧	في استحباب استلام الحجر	١٢	بيان حكم الحنى والصبي
٣٩	في استحباب تقبيل الحجر	١٣	واجبات الطواف
٤١	في استحباب الدعاء في الطواف	١٤	وجوب الابتداء بالحجر والختم به
٤١	في استحباب الترام المستجار	١٥	بيان كيفية الابتداء بالحجر
٤٣	في استحباب استلام الأركان	١٦	اعتبار جعل البيت على اليسار
٤٤	في استحباب ثلاثمائة وستين طوافا		في اعتبار دخول حجر اسماعيل
	في استحباب الطواف ثم الشوط عدد	١٨	في الطواف
٤٥	أيام السنة		في لزوم كون الطواف بين البيت والمقام
		٢٢	وجوب ركعتي الطواف خلف المقام

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٨٣	بيان الموائد الصفا والمروة	٤٦	في كراهه الكلام في الطواف
٨٤	عدم وجوب الصعود على الصفا	٤٧	بطلان الحج بترك الطواف عمدا
٨٥	وجوب السعى ميبعا	٤٨	عدم بطلان لحج بترك الطواف سببا
٨٦	اعتبار الطهارة في السعى	٤٩	وجوب الاستسنة في الطواف لو تعدد العود
٨٧	بيان ما يستحب في السعى	٥٠	بيان ما به يتحقق الترك
٨٨	حكم ما لو سعى المهرولة	٥١	عدم الاحتياج الى المحلل بعد المساد
٩٠	بطلان الحج لو ترك السعى عمدا	٥٢	وجوب إعادة السعى مع قضاء الطواف
٩١	حكم من ترك السعى ناسيا	٥٣	وجوب الكفارة على من واقع اهله
٩٢	حكم الزيادة على السعى متعمدا	٥٤	قيل قضاء العائت
٩٣	حكم الزيادة السهوية في السعى	٥٥	حكم ترك طواف النساء سببا
٩٤	حكم الشك في عدد الاضواط	٥٦	حكم الشك في عدد لطواف
٩٥	حكم قطع لسعى في وقت القريضة	٥٧	الفران بين الطوافين
٩٦	عدم وجوب الموالاة في السعى	٥٨	حكم الزيادة على السبع عمدا
٩٧	حكم من اجل بطلان الأتمام	٥٩	حكم الزيادة على الطواف سهوا
٩٨	في وجوب التقصير	٦٠	وجوب الاتيان بصلاة الطواف
٩٩	حكم من ترك التقصير عمدا	٦١	الواجب قبل السعى
١٠٠	الوقوف عرفات ركن	٦٢	حكم من نقص من طوافه
١٠١	كيفية الوقوف عرفات	٦٣	في جواز قطع الطواف المنتوب
١٠٢	في وجوب الوقوف من اول لروال الي	٦٤	في لزوم البناء من موضع القطع
١٠٣	الغروب	٦٥	في حكم المستعاضة
١٠٤	بيان المراد من الوقوف	٦٦	في السعى لزوم البدنة بالصفا والختم
١٠٥	بيان وقت الاضطرار لمعرفة	٦٧	بالمروة

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
١٣٤	فى اعتبار لبة فى الوقوف	١١٢	حكم من افاض من عرفات قبل الغروب
	فى وجوب كون الوقوف بعد طلوع	١١٣	عدم كفاية الوقوف بحدود عرفة
١٣٥	المحرم	١١٥	وقت الخروج من مكة
١٣٦	فى اجزاء الوقوف بالمشرع نهار		حوار الخروج الى مى قبل يوم
١٣٧	فى حوار الافاضة قبل المحرم للمرأة	١١٧	لتروية لدوى الاعذار
	حكم من افاض من المشرع قبل طلوع	١١٨	حكم المبيت بمى
١٣٨	المحرم	١١٩	استحباب الدعاء فى عرفات
١٣٨	عدم وجوب استيعاب زمان الوقوف	١٢١	فيما يكره فى الوقوف بعرفات
١٤٠	عدم وجوب المبيت بالمشرع		كهدية الحج لدى وقع على طوق حكم
١٤١	اوقات الاختيار والاضطرر للموقفين	١٢٢	قاصى العامة
١٤٢	حكم من ادرك احتبارى عرفة خاصة	١٢٣	بيان مورد حرمة التقيّة
١٤٢	حكم من ادرك المشرع خاصة	١٢٥	دليل التقيّة شامل لجميع العادات
١٤٥	اجزاء الوقوف بالمشرع نهارا		بخصوص تقيّة الاشمل الموضوع
١٤٦	الصور المركبة	١٢٧	المخارجى
١٥٠	انقلاب الحج الى العمرة قهرا	١٢٧	فى اعتبار المندوحة
	عدم وجوب الهدى على من دته الحج		حكم ماله ترك التقيّة و وقف اليوم
١٥١	بعد الاحرام	١٢٩	التاسع
١٥١	مستحبات الوقوف بالمشرع		الوجه الثانى لاجراء الوقوف مع
	جواز اخذ المحصى من اى جهة		العامة
١٥٣	الحرم	١٣٠	
١٥٤	رمى جمرة العقبة	١٣٢	فى الوقوف بالمشرع
١٥٥	وجوب كون الرمي فى يوم النحر	١٣٣	مقدمات الوقوف بالمشرع

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
١٨٧	حكم صوم ايام التشريق بمس	١٥٦	فى كعبة الرمس
١٨٩	حكم من لم يصم الثلاثة فى ذى الحجة	١٥٨	ما يستحب فى الرمس
١٩١	لو وجد الهدى بعد الصوم	١٦١	وجوب كون الذبح بعد الرمس
	فى ان صوم السبعة بعد الوصول الى	١٦٢	وجوب الهدى على المتمتع
١٩٣	البلد	١٦٣	وجوب ذبح الهدى بمس
١٩٤	حكم من اقام بمكة	١٦٥	وجوب ذبح الهدى يوم الحر
١٩٦	اقسام الهدى	١٦٧	عدم اجراء لهدى الاعس واحد
١٩٨	بيان محل ذبح هدى القران او بحره	١٦٨	وجوب كون الهدى من النعم
١٩٩	فى تعين الهدى للذبح بعد السياق	١٦٩	اهتبار السن فى الهدى
٢٠٠	عدم وجوب الدل لو علمت هدى القران	١٧٠	اعتبار كون الهدى تاما
	عدم تعين الهدى للصدقة لابل الذراو	١٧٣	فى عدم اجراء العصى والمرصوص
٢٠١	شبهه	١٧٤	عدم اجراء المهزول
٢٠٢	عدم حوار اعطاء الجرار الجود	١٧٥	حكمه لو بان النقص بعد نقد النمس
٢٠٣	ماكد استحب الاصحية	١٧٦	مستحبات الهدى
٢٠٥	وقت الاصحية بمس والامصار	١٧٨	عدم وجوب الاكل من الهدى
٢٠٧	فى بيان حملة من احكام الاصحية	١٧٩	عدم وجوب اطعام شمس من الهدى
٢٠٩	وجوب ابقاع الحلق ولفصير بمس	١٨١	انحراج لحم الهدى من مس
	وجوب تأخير الحلق او التفصير		اشكال كون ذبح الهدى اتلافا للعال
٢١١	عن الذبح		والجواب عنه
٢١٣	فى عدم تعين الحلق على الصرورة	١٨٢	حكم من عجز عن الهدى وكانوا جدا
٢١٧	وجوب التفصير على الساء		لثمه
	فى كفاية المسمس من كل من الحلق	١٨٢	
٢١٨	والتفصير	١٨٥	حكم من فقد الهدى وثمه

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
	عدم لزوم المبيت بمس لوبات بمكة	٢١٩	بعث الشعر الى منى للدفن
٢٢٥	مشتعلا بالعادة	٢٢٠	حكم من ليس على رأسه شعر
٢٢٧	بيان زمان المبيت بمس		وجوب تقديم التقصير على ريادة
٢٤٨	قوت الدم على من لم يبت بعنى	٢٢١	الميت
٢٢٩	بيان محل هذه المدينة		وجوب اعادة الطواف لو قدمه على
	لزوم ثلاث شياة لوبات الالبالى الثلاث	٢٢٣	التقصير
٢٥٠	بغير منى	٢٢٢	بيان مواطن التحلل
٢٥١	جوار المبيت بغير منى لدوى لاعد ر	٢٢٨	حلبة الطيب بطواف الريارة وصلاتها
	فى وجوب رمى الجمار الثلاث ايام	٢٢٩	حليه النساء طواف النساء
٢٥٣	التشريق	٢٣٠	حلبة الرجال بطواف لساء
٢٥٥	فى اعتبار الترتيب فى رمى الجمار		حرمة لساء على الصبى التارك للطواف
٢٥٨	بيان وقت رمى الجمار	٢٣١	لساء
٢٦١	فى حوار النفر الاول للمتنقى		جوار تأخير ريادة البيت الى آخر
٢٦٥	فى الشرط الثانى لجوار النفر الاول	٢٣٢	ذى الحجة
٢٦٧	عدم حوار النفر فى الاول قل لروال	٢٣٥	وجوب طواف النساء فى الحج
٢٦٨	لو سى رمى يوم قصاه	٢٣٦	وجوب طواف لساء فى العمرة
٢٦٩	وجوب تقديم القصاص على الاداء		وجوب طواف النساء على النساء
٢٧١	حكم من سى رمى حمرة وجهل عينها	٢٣٨	والصبان
	حكم من سى رمى الجمار حتى دخل		فى وجوب تقديم السعى على طواف
٢٧٣	مكة	٢٣٩	النساء
٢٧٢	فى الرمى عن المعذور		فى وجوب العود الى منى للمبيت بها
٢٧٦	فى استحباب الاقامة بمنى ايام التشريق	٢٤١	ليالى التشريق

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٣٠٠	اجراء العمرة، لمتنوع بها عن المفردة .	٢٧٧	استحباب طواف الوداع
٣٠٢	فى بيان اقل الفصل بين العمرتين	٢٧٨	استحباب دخول الكعبة
٣٠٢	فى المصدود والمحصور	٢٨٠	استحباب التحصيب
	المصدود لا يتحلل الا بعد الذبح او الحر	٢٨٢	حكم المجاورة بمكة
٣٠٤		٢٨٤	حكم من احدث ولجا الى الحرم
	فى عدم توقف التحلل على التقصير او	٢٨٤	فى كود حرم لائمة (ع) ماما
	الحلق	٢٨٧	فى كراهة رفع الساء عن لكعة
٣٠٨		٢٨٧	فى تحديد حرم المدينة
٣٠٩	فى عدم توقف الحلبة على بية التحلل		عدم حرمة الصيد فى حرم المدينة الامين
	فى تحقق الصد عن الحج بالمسح عن	٢٨٩	الحرتين
٣١١	الموقفين		فى الاجبار على زيارة النبی (ص)
	فى وجوب الحج فى القابل على المصدود	٢٩٠	فى استحباب زيارة النبی (ص)
٣١٣		٢٩١	فى استحباب زيارة النبی (ص)
	كفاية الهدى الذى ساقه المصدود عن هدى		فى استحباب زيارة عاتمة عليها السلام
٣١٣	آخر	٢٩٢	
	فى حكم المصدود الذى لم يسق هديا	٢٩٢	العمرة المفردة واجبة
٣١٦	فى تحقق الصد بالحس ظلما		وجوبه مختص بحاصرى المسجد
٣١٧		٢٩٦	صورة العمرة المفردة
٣١٨	حكم من اقصا حجه فصد		تحقق التحلل من المفردة بالحلق أو التقصير
٣٢٠	فى وجوب الهدى على المحصر	٢٩٨	
٣٢١	فى وجوب ثمن الهدى على المحصر		صححة المفردة فى جميع ايام السنة
٣٢٢	لا يحل المحصر من الساء حتى يحج	٢٩٩	فى ان افضل العمرة عمره رجب
	فى بيان ما به تحل النساء للمحصر ان كان		
٣٢٧	حجه تطوعاً		

العنوان	الصفحة	العنوان	الصفحة
حكم ما لو بحث المحضر هديه ثم زال	٣٣٠	يدبح	٣٣١
المانع	٣٣٠	حكم القارن اذا احصر	٣٣٣
حكم ما لو بان ان هدى لم يحضر لم		يستحب بحث الهدى الى متى	٣٣٢

جدول الخطاء و الصواب

ص	س	خطاء	صواب
٦١	٣	بصحيح	وبصحيح
٩٠	١١	طلبه السلام	قال بسلام
٩١	٢٠	لثانية	الثانية
٩٥	العنوان	الشي فك	الشك في
٩٧	٥	جعا	جملا
١٠٣	٣	انتهى	انتهى
١٣٢	٦	يوم	في اليوم
١٣٢	١٥	وفيه	فيه
١٥٣	١٠	مساعد	مساجد
٢٢٦	١٦	انى	اى
٢٥٢	٢٢	ابواب	من ابواب
٢٦٠	١٢	الليلة الياقة	الليلة السابقة

لا يحق أن الجهاد من أعظم أركان الإسلام و هو باب
من أبواب الجنة فتحة الله لأوليائه ومباحثه هامة
و لكن مع الأسف أن ما كتبت في شرح تلك المباحث
لا يساعد الظروف لنشره فلنؤخر طبع ذلك لعل الله يحدث بعد
ذلك أمراً .





FEB 29 1980

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU17882532